

956.7: H342mA

حسين، فاضل .

مشكلة الموصل .

NOV 2

F254

AUG 12 64-6849

FEB 28

A623

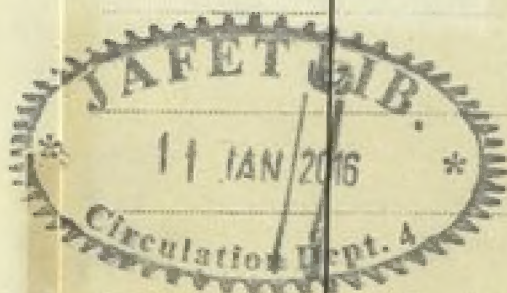
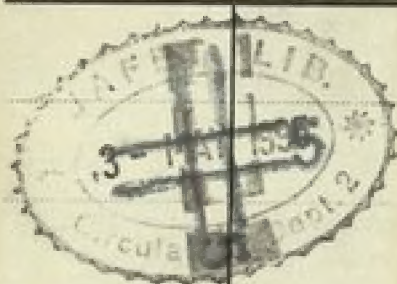
12. 8. APR 154 B

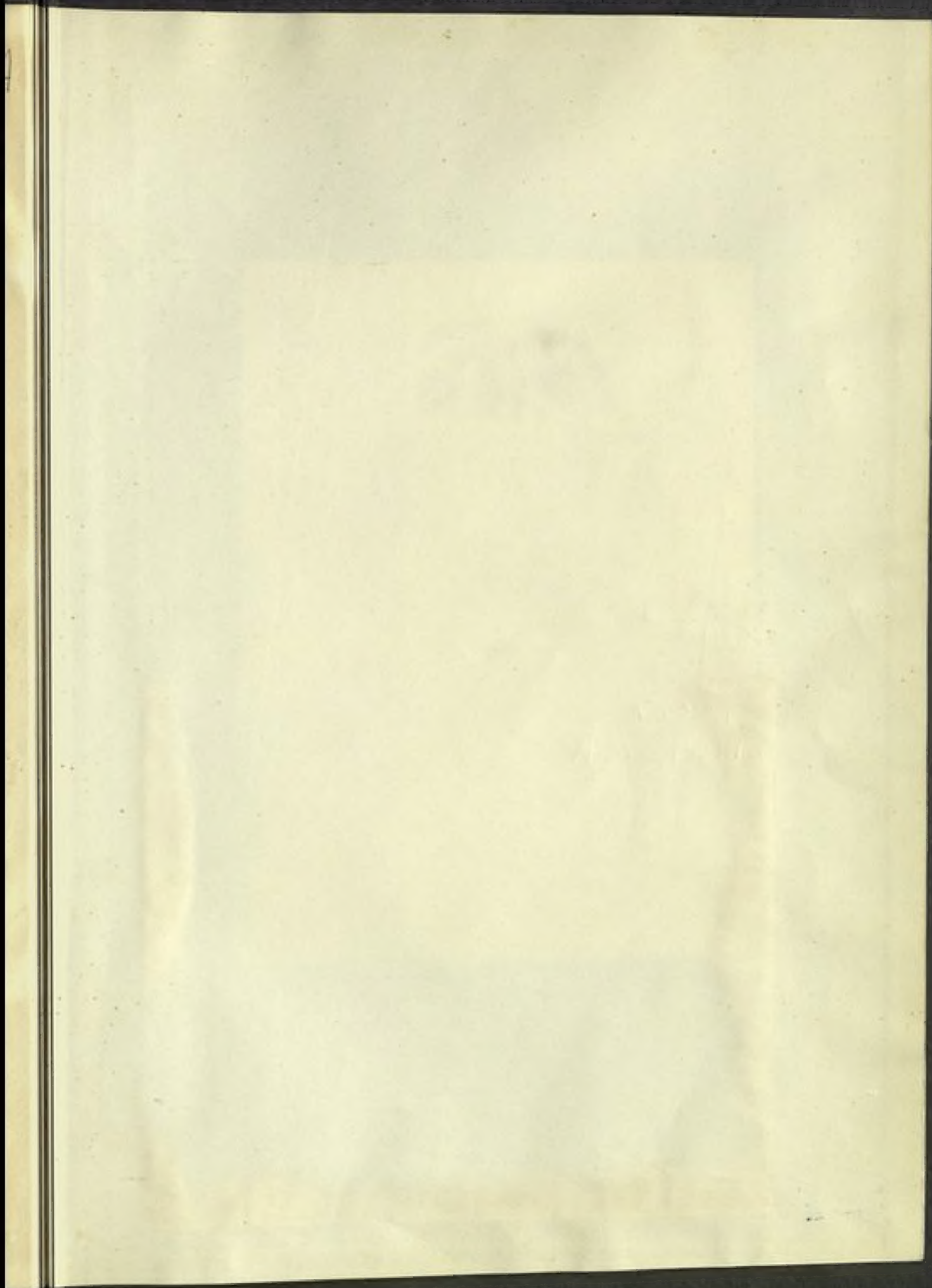
San 301-71adeh

17 MAR 68-1356 G

956.7
H342 mA

DATE DUE





مَشْكَلَةُ الْمُؤَصِّلِ

دراسته في الدبلوماسية العراقية - الأقطانية - التركية وفي الرأي العام

المكتبة الجامعة العراقية
من بيروت مع توقيعات

فخري

١٩٥٥ / ٩ / ٩

تأليف

الدكتور فاضل حسين

رسالة الدكتوراه التي قدمها المؤلف الى جامعة انديانا
في الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٩٥٢

جميع الحقوق محفوظة

سنة ١٩٥٥

مطبعة الرابطة - بغداد

سألت وزارة المعارف العراقية على نشره

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - بِمَنْزِلَةِ الْوَحْيِ - بِمَنْزِلَةِ الْوَحْيِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُفْيَانُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاستاذ المشرف

الى وزير معارف العراق

مؤرخ في ٩ تموز ١٩٥٢

اعتبرت جامعة انديانا رسالة المؤلف ممتازة تستحق المبادلة مع الجامعات الكبرى فاقترحت على وزارة المعارف العراقية طبعها على انكليزية بغية توزيعها على الجامعات وعلى الشخصيات العراقية المهمة ، وفيما يلي بعض ما جاء في كتاب الاستاذ المشرف في تزكية رسالة المؤلف :

وزير المعارف

بغداد

العراق

يا صاحب المعالي

... انجز السيد فاضل حسين رسالة ممتازة بكتابه عن موضوع كبير الهمية في تاريخ العراق الحديث ... وتظهر الاوجه الثمينة لهذا البحث خاصة في الفصول التي تعالج مناقشات البرلمانين العراقيين والبريطانيين والصحافة العراقية والتركبة والبريطانية والفرنسية والاميركية . ولم يعالج هذه الاوجه من مشكلة الموصل معالجة مفصلة اى بحث سابق فيما اعلم كما فعل المؤلف .

... اعتقد انه سيسرك العمل الذي اتمه الكاتب عن هذا الموضوع وسترى انه يعرض وجهة النظر العراقية امام العالم عرضا حسنا .

المخلص

ف . لى بنز

استاذ التاريخ

كلمة شكر

يعرب المؤلف عن اعشق امتنانه للبروفسور ف . لى بنز الذى اشرف على كتابة هذه الرسالة بعناية واهتمام وقد تجاوزت رفته ومجاملاته الحدود التى يستحقها الطالب .

ومن بين الاصدقاء الكثيرين الذين قدموا للمؤلف مساعدات ثمينة يشكر بصورة خاصة الدكتور مجيد خدوري والدكتور جميل دلالى والاستاذ رفيق حلمى والسادة سعد يوسف وعبدالعزيز ابو التمن وخيري العمري ونجيب محيى الدين وعبدالكريم العطار والمحترم كرتس ستيفان .

ويشكر المؤلف فضل السيدة اليس كرين والسيدة ماكسين اولكود والموظفين فى قسم الاستعارة المتبادلة فى جامعة انديانا . ويشكر موظفى مكتبة جامعة انديانا الذين قدموا له خدمة واهتماما تجاوزا حدود الواجب . ويشكر المؤلف ايضا موظفى المكتبة العامة فى بوسطن ومكتبة جامعة شيكاغو ومكتبة كليفلاند العامة ومكتبات جامعة كولورادو ومكتبة جامعة كولومبيا ومكتبة الكونكرس والمكتبة القانونية فى جامعة هارفرد ومكتبة جامعة لويولا ومكتبة جامعة ميامى (فى اكسفورد ، اوهايو) ومكتبة جامعة مشيغان ومكتبة معهد الشرق الاوسط ومكتبة جامعة منيسوتا ومكتبة جامعة نورثوسترن والمكتبة القانونية فى جامعة نوتردام ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة برردو ومكتبة الاثار فى بغداد والمكتبة العامة فى بغداد للمساعدات الثمينة التى قدموها له فى جمع المواد المطلوبة للرسالة .

واخيرا يشكر المؤلف فضل السيدة الزبت كولنكر لطبعها الرسالة بالالة الطابعة .

فاضل حسين

[illegible]

18
20
23
25
28
37
38

الصفحة

٥٩	الفصل الرابع - لجنة التحقيق وتقريرها
٥٩	زيارة اللجنة للندن وانقرا وبغداد
٦٢	تحقيقات اللجنة في العراق
٦٧	أساليب العمل
٧٢	الحجج الجغرافية
٧٢	وصف الولاية الجغرافي
٧٤	وصف خطي الحدود المقترحين
٧٦	الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التي تربط الاراضي المتنازع عليها مع الاراضي المجاورة
٧٦	قضية الاسم « العراق »
٧٨	الطرق والمواصلات
٧٩	الخلاصة الجغرافية
٨٠	الحجج العنصرية
٨٠	الوصف العنصري للاراضي المتنازعة
٨١	بعض الأرقام عن السكان والاجناس
٨٨	توزيع الاجناس الاقليمي
٩٧	سجاي الاجناس المختلفة وقرباتها
١٠١	الخلاصة العنصرية
١٠٣	الحجج التاريخية
١٠٥	الحجج الاقتصادية
١٠٦	تحليل المعلومات التي قدمت للحكومتان
١١٣	دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل
١١٥	الخلاصة الاقتصادية
١١٥	الحجج العسكرية
١١٧	الحجج السياسية
١١٧	آراء السكان
١٢٤	القضية الآتورية
١٢٧	حجج سياسية أخرى
١٢٨	الخلاصة السياسية
١٢٩	نتائج اللجنة النهائية
١٣٠	توصيات خاصة
١٣٢	الفصل الخامس - قرار مجلس العصبة عن الموصل
١٣٢	الثورة الكردية في تركيا

الصفحة

١٣٣	حوادث الحدود
١٣٩	تعيين لجنة ليدونر
١٤١	مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق
١٦٢	الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة
١٦٤	مناقشة مجلس العصبة لرأي المحكمة الاستشاري
١٦٨	تقرير الجنرال ليدونر
١٧١	قرار مجلس العصبة التحكيمى
١٧٦	الفصل السادس - التسوية النهائية لمشكلة الموصل
١٧٦	المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦
١٨٠	الوضع على خط الحدود النهائي
١٨١	مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا
١٨٤	المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦
١٨٧	الفصل السابع - النواحي القانونية من مشكلة الموصل
١٨٧	الحجج البريطانية
١٩٨	وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة
٢٠٧	وجهات النظر التركية
٢١٠	آراء فقهاء القانون الدولى
٢١٨	الخاتمة
٢٢٠	الفصل الثامن - الرأي العام العراقى ومشكلة الموصل
٢٢٠	موقف العراقيين المعادى من الاتراك
٢٢٢	موقف المجلس التأسيسى العراقى
٢٢٤	الرأي العام قبل مجئ لجنة التحقيق وفي أثناء تحقيقها
٢٢٤	حزب الاستقلال العراقى والموصل
٢٢٧	تعبيرات اخرى عن الرأي العام
٢٢٩	الآراء الكردية
٢٣٠	التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥
٢٣٤	مؤيدو تركيا فى العراق
٢٣٦	التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥
٢٣٧	معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦
٢٤١	الارتياح من التسوية النهائية
٢٤٣	الفصل التاسع - الرأي العام البريطانى ومشكلة الموصل
٢٤٣	الآراء البريطانية فى الادوار الاولى من المشكلة

الصفحة

٢٤٧	الآراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٥٥	الآراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة
٢٥٦	مناقشات البرلمان
٢٦٢	مناقشات الصحافة
٢٧٠	الفصل العاشر - الرأي العام التركي ومشكلة الموصل
٢٧٠	الآراء التركية في الادوار الاولى من المشكلة
٢٧٢	الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٧٧	الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة
٢٨٢	الفصل الحادي عشر - الرأي العام الاميركي والفرنسي ومشكلة الموصل
٢٨٢	الرأي العام في الولايات المتحدة
٢٨٢	الآراء الاميركية في الادوار الاولى من المشكلة
٢٨٨	الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٨٩	الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة
٢٩٢	الرأي العام في فرنسا
٢٩٨	الآراء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة
٢٩٧	الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٩٢	الآراء الفرنسية في الادوار الاولى من المشكلة
٣٠١	الفصل الثاني عشر - النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل
٣٠٢	الكفاح القديم على نفط الموصل
٣٠٩	امتياز جستر
٣١٠	مناورات ومساومات من اجل نفط الموصل
٣١٢	امتياز نفط الموصل
٣١٢	اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية
٣١٥	محقق - المادة الثالثة من معاهدة لوزان
٣١٨	المراجع
٣٢٩	فهرست الاعلام

الفصل الأول

مقدمة : العراق الحديث

لقد أتى على العراق حين من الدهر كان فيه جزء من الامبراطورية العثمانية (١٦٣٨ - ١٩١٨) • وقد كان لفكرتي الديمقراطية والقومية اللتين تسرتهما الثورة الفرنسية في العالم أثر في انحلال الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى • وكان للبعث العربي الذي ذكر به ادباء مصر وسوريا العرب بماضيهم وانصتوا آمالهم بالمستقبل صدى في العراق وساهم احاراه في المطالبة بالاصلاح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واول القرن العشرين • وقد رأى احرار الامبراطورية العثمانية على اختلاف أجناسهم وأديانهم ان الديمقراطية تعنى الملكية الدستورية فألفوا لهذا الغرض جمعية الاتحاد والترقي واضطروا السلطان المشيد عبد الحميد الثاني في ١٩٠٨ على منح الدستور • ولكن سرعان ما ظهر أن الاتراك في هذه الجمعية عازمون على ترك العناصر الاخرى فكون العرب جمعيات لمقاومة السيطرة التركية • وقد كان العراقيون نشيطين في هذه الجمعيات ، ولما انتهت الحركة بالثورة على الاتراك في سنة ١٩١٦ ساهم الضباط العراقيون فيها • وقد كانت مشاركة هؤلاء الضباط في الحركة والدعاية الانكليزية ضد الاتراك سببا في اتعاش الوعي القومي في العراق (١) •

احتلت الجيوش البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الاولى • وفي ٣٠

(١) عن القومية العربية والبعث العربي انظر George Antonius, *The Arab Awakening*. وقد ترجم على حيدر الركابي هذا الكتاب الى العربية بعنوان *يقظة العرب* •

تشرين الاول ١٩١٨ وقع الاتراك وممثل عن الخلفاء هدنة مندروس التي
صارت نافذة منذ ظهر اليوم التالي حسب التوقيت المحلي وفي ذلك الوقت
كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلا من مدينة الموصل .

الادارة البريطانية في العراق ١٩١٨ - ١٩٢٠

في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ جاء العقيد ليمان الى مدينة الموصل
وسأل القائد التركي الجنرال علي احسان باننا ان يلاقي في جنوب الموصل
القائد الانكليزي الجنرال السرويلام مارشال الذي وصلته تعليمات من القيادة
العليا البريطانية باحتلال ولاية الموصل كلها . وقد طلب الجنرال مارشال
جلاء الاتراك عن ولاية الموصل وفقا للمواد ٧ و ١٦ من هدنة مندروس (٢).
وقد تجادل القائدان حول معنى ميزوبوتاميا Mesopotamia وهل تشمل
ولاية الموصل أم لا ورفض علي احسان اخلاء الولاية ومدينة الموصل ورجع
الى مقر قيادته في الموصل وأمر برفع العلم العثماني على بناية الحكومة . وفي
يوم ٨ تشرين الثاني اسرع ليمان الى الموصل وأمر بانزال العلم العثماني
ورفع العلم البريطاني مكانه (٣) . وفي الوقت نفسه كان الجنرال كوب قد
تسلم أمرا باحتلال الموصل ، فاحتلها وذكر علي احسان بمواد الهدنة واعتبره
مسؤولا عن الأضرار التي قد تنجم عن رفضه اخلاء المدينة والولاية . اما على
احسان فقد اتصل برؤسا بالحكومة التركية يطلب تعليماتها وتسلم أمرا باخلاء
الموصل وتسليمها للبريطانيين وبترك المدنيين يعملون في دوائهم باسم دولتهم
العثمانية ، وفي ٥ تشرين الثاني انسحب القائد التركي وترك وكيله للوالي
في الموصل .

وبعد سبعة ايام سأل ليمان نائب الوالي ان يغادر الموصل وقد غادرها في

(٢) نصت المادة السابعة على ان « للخلفاء الحق باحتلال أية نقطة استراتيجية في حالة
ظهور موقف يهدد أمن الخلفاء » ونصت المادة السادسة عشرة على « تسليم كل العائلات في
الحجاز وسنج ودمشق وسوريا وميزوبوتاميا (بين الشيرين) لاقرب قائد حقيق » .

(٣) Gertrude Bell, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 48.

١٣ تشرين الثاني بعد ان اذاع البيان الاتي (٤) :

لقد ردى جميع الدوائر والحكام المدنية العثمانية وعموم شعب
الإدارة المدنية التركية واجباتها كما في السابق باسم الدولة العثمانية
وهي التي اخرج للقبوم بين علامات التباس البند الخامس من خطاب قائد
الجنس البريطاني العام في العراق فخامة الجنرال مارشال الى قيادة
الجيش السادس العثماني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ والمبلغ اليها
من قيادة الجيش السادس بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ رومية ويرقم
١٠٦٠٩٩٩

• ان الإدارة المدنية التركية الموجودة في نفس الموصل وفي ولاية
الرشيد يجب ان تبقى على حالها فناء على ذلك تبني الشرطة والدرك في
الموصل ويكونون هم والموظفون المدنيين العثمانيون مسؤولين امام الحاكم
السياسي الذي سيمينه القائد البريطاني العام في الموصل لتأمين النظام
وتطبيق احكام القوانين حتى يروود النصارى آخرون ، واما الاهلون الذين يرومون
العودة الى بلادهم فانهم يسفرون من قبل الموظفين البريطانيين واما
مسؤولية الموظفين المدنيين العثمانيين امام الحاكم السياسي البريطاني
فان قول ذلك امر ضروري ان ان تنتهي القضية بين الدولتين على ان تكون
احكام احتجاجنا على احتلال الموصل باقية شفا وقد نوصا امر ولاية
الموصل ان صاحب القضية شاكر افندي ناضي الموصل وكالة ونلما الامر
ان خطاب الكرنل لحيان •

التوقيع
نائب والي الموصل

١٦ تشرين الثاني ١٩١٨

لقد كان اكثر ولاية الموصل غير محتل عند توقيع الهدنة بالرغم من
ان الجيوش البريطانية كانت قد احتلت كركوك يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩١٨ ،
وسمع البريطانيون بالهدنة وهم يلاحقون الآثار المتراجعين عبر الزاب الصغير ،
ولكن الانكليز احتلوا أربيل بعد ذلك وبقية ولاية الموصل • اما السليمانية
فكانت بيد الشيخ محمود الذي كان البريطانيون قد عينوه ليعملهم فيها • ولما
عرضت مشكلة الموصل على عصبة الأمم احتج الاتراك بأن احتلال ولاية
الموصل كان عملا غير قانوني ونقضا للهدنة •

استفتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ :

في تشرين الثاني ١٩١٨ سألت وزارة الهند السر ارنولد ولسن نائب
الحاكم المدني ان يبرق اليها بآرائه في أي أمر له علاقة بالعراق قد يفيد
ممثل بريطانيا في مؤتمر تمهيدى يعقد بين الحلفاء • وقد ابرق ولسن رأيه

(٤) عبد الرزاق الحسيني ، العراق في دورى الاحتلال والانتداب ، الجزء الاول ، ص ٢٤ .

في التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ وتناجيه
واقترح اعلان الحماية على العراق . وبعد ذلك بأيام قليلة اقترحت وزارة
الهند خطة مفصلة قسمت بها العراق الى قسمين : أسفل وأعلى وسألت ولسن
ان يبرق آراءه فأجاب ان ولايات البصرة وبغداد والموصل يجب ان تعتبر
وحدة مفردة لغايات ادارية تحت سيطرة بريطانية فعالة . وقد ذكر ولسن
نظراته في آراء العرب المثقفين عن التصريح البريطاني الفرنسي وعن الوضع
بعد صدوره ، وقد أكد ان العرب يعارضون عودة الحكم التركي وادعى انهم
يعارضون تأسيس مملكة عربية من دون استشارة أو مساعدة أو اشراف من
قبل بريطانيا ولكنه اضاف بأنه ليس نية عربي يرغب في ضم بلاده الى بريطانيا
العظمى وقال « يعتبر الجميع تأسيس دولة عربية تمثل البصرة وبغداد والموصل
تحت حكم أمير عربي حلاً مثالياً » ، وزعم ان المثقفين العرب مجمعون على
رغبتهم في مندوب سام بريطاني ومستشارين بريطانيين على ان يكون السر
برسي كوكس أول مندوب سام . وقال ان الجميع متفقون على ضرورة الاستفتاء
لاستطلاع الرأي العام في البلاد وقد ذكر أربعة مرشحين للعرش : هادي باشا
العمري ، واحد اعضاء الاسرة المالكة في مصر ، واحد ابناء شريف مكة ،
ونقيب بغداد وقال ان هادي العمري أنسب المرشحين ولا سيما في الموصل
حيث اسرته ، واطاف قائلاً ان اختيار واحد من ابناء الملك حسين يلاقي
قبولاً بعيداً في بغداد وربما في كل مكان ولا سيما من شيعة العراق وذلك
بسبب منزلة الملك حسين الدينية الرفيعة . وقد ختم ولسن آراءه باقتراح
السر برسي كوكس كأول مندوب سام خلال السنوات الخمس الاولى من دون
وجود ملك عربي ولكن يساعد وزراء عرب يساعدون مستشارون بريطانيون .
وذهب في آرائه بعيداً الى حد اقتراح نوع من الحماية التي قد تنطور الى
دولة عربية بمرئبة دوميون تحت التاج البريطاني (٥) .

(5) Sir Arnold Wilson, *Mesopotamia 1917-1920: A Clash of Loyalties*, pp. 103-110.

فى ٣٠ تشرين الثانى ١٩١٨ تسلم ولسن من وزارة الهند برقية تطلب اليه أن يستطلع رأى الشعب العراقى فى النقاط الآتية : (١) هل يحبذون تأسيس دولة عربية واحدة تحت الاشراف البريطانى تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج الفارسى ، (٢) واذا كان الامر كذلك فهل يرون وضع الدولة الجديدة تحت حكم امير عربى ، (٣) وفى الحالة الاخيرة من الذى يقترحونه من الامراء العرب (٦) ؟

وقد ارسل ولسن نسخا من هذه البرقية والمراسلات الاخرى الى الضباط السياسيين البريطانيين فى العراق (ومنهم الضباط السياسيون فى ولاية الموصل) مع تعليمات لاجراء الاستفتاء . وقد اجرى الاستفتاء فى شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ (٧) .

وقد امضى سكان مدينة الموصل بياناً يطلبون فيه من بريطانيا العظمى ان تفضل بحمايتهم وادارة شؤون ولايتهم الى ان يأتى الوقت الذى ينالون فيه الفلاح والتقدم والاصلاح (٨) . وقد اشار تقرير لجن (المؤرخ فى ٢٢ أيلول ١٩١٨) عن موقف الاهلين فى ولاية الموصل ، الى ان جميع طبقات المسيحيين تؤيد الاشراف البريطانى المباشر ومن بين هؤلاء الكلدانيون والكاثوليك الذين كانوا يؤيدون الفرنسيين سابقا وقد بدلوا موقفهم خوفاً من الحكم العربى وازداد التقرير ان يزيدى سنجار خافوا من حضور حاكم دير الزور ممثل الشريف حسين الى سنجار وطلبوا رسميا ان لا يولى فى منطقتهم رجل مسلم .

ذكر لجن ان الاكراد الذين يؤلفون نصف عدد السكان ويسكنون ثلثى ولاية الموصل كانوا ضد العرب أيضا . وذكر اخيرا ان الملاكين هم الطبقة الوحيدة المؤيدة للحكومة العربية (٩) .

(6) Bell, *Civil Administration*, p. 127.

(7) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 111.

(8) Bell, *Civil Administration*, p. 128.

(9) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 112.

وقد كانت نتيجة الاستفتاء الرغبة في تأسيس دولة عربية موحدة
باجتماع الآراء^(١٠) ، أما بشأن الأمير العربي فقد اختلفت الآراء .

المعارضة العربية :

بعد توقيع هدنة مندروس انضمت القومية في العراق لاسباب مختلفة
وطمح القوميون الى تحقيق الحرية والاستقلال التامين للعراق .

ولم يكن ثمة عامل أشد إثارة لاماني العرب القومية من التصريحات التي
اصدرتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها خلال الحرب حددت موقف هذه الدول
من الامبراطورية العثمانية وشعوبها غير التركية . فبيان الجنرال مود وخطاب
لويد جورج في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ والبند الثاني عشر من بنود الرئيس
ولسن وأهم من كل هذه التصريح الانكليزي - الفرنسي وما وافق ذلك من
دعاية الحلفاء التي نشرت بكل حرية في الجزيرة العربية وسوريا ومراسلات
الحسين - ماركهاون كل ذلك اقنع العراقيين داخل العراق وخارجه ، برغم
جهود الادارة المدنية المضادة ، بأن امانهم القومية كانت على وشك التحقق على
يد بريطانيا العظمى^(١١) . وقد جعل انتشار المبدأ الديمقراطي في تقرير المصير
شعب العراق ينتظر تأسيس حكومة قومية حالا على غرار الحكومة السورية .
ولكن تأخر البريطانيين في تقرير مستقبل العراق وآراء الكرنل ولسن سببت
التذمر بين القوميين العرب ، هذا بالإضافة الى أن سكوت البريطانيين التام عن
مستقبل العراق وعن التصريحات المختلفة خلق الحيرة والخوف من المستقبل

(١٠) نص تصريح الناصرية عن الراي السائد بأنه : « كنا نسعى منذ عهد الصغر إلى
العراق . بإثارة من ولايات البصرة وبغداد والموصل التي تنتمي العراق وكانت بغداد تاتبعه
دوما . وعلى كل حال فإن الموصل مرتبطة ببغداد كما أن بغداد تنتمي إلى الموصل والموصل
الموصل على شاطئها من التجارة البحرية عن طريق بغداد . وعلى هذا فإن نواحي موصل على
ولاية الموصل عن العراق . في صدر الاسلام عندما نشبت الحرب بين علي وعازية كانت سوريا
ونواحيها تحت حكم معاوية بينما كان العراق وبغضمة الموصل تحت سيطرة علي . وهذه

سبب كان » . مقتبس من كتاب Philip W. Ireland, *Iraq, A Study in*

Political Development, p. 172. وقد ترجمه الأستاذ جعفر خياط الى العربية .

(١١) Ireland, *Iraq*, pp. 241-242.

ولا سيما في ما يخص الموصل • ولذلك بدأ العرب في العراق وفي سوريا معارضة منظمة للبريطانيين •

تسوية ما بعد الحرب

تحت ضغط الحرب ، قطعت انكلترا على نفسها عهدا متافضة مثل مراسلات الحسين - مكماهون واتفاقية سايكس - بيكو • ولذلك فشلت انكلترا بعد الحرب في ارضاء جميع الفرقاء الذين يعينهم الامر • وقد تضمنت تسوية ما بعد الحرب فيما يخص العراق اتفاقية سان ريمو التي أعطت نفط العراق لبريطانيا وفرنسا ، والاتداب البريطاني على العراق ، وتوقيع معاهدة سيفر التي بها اعترفت الامبراطورية العثمانية بفصل العراق عنها ومعالجة مشاكل الاكراد والآتوريين في العراق •

اتفاقية سايكس - بيكو :

عقدت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات دبلوماسية تبودلت بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا • اما المذكرات التي عينت الحصص البريطانية والفرنسية من الامبراطورية العثمانية بعد تقسيمها المتفق عليه فقد تبودلت في لندن في يومي ٩ و ١٦ ماي سنة ١٩١٦^(١٢) • وكان نصيب فرنسا يشمل القسم الاكبر من سوريا وجزء من جنوب الاناضول وولاية الموصل • وكان نصيب بريطانيا يشمل القسم الجنوبي من سوريا والقسم الجنوبي من العراق (أي ولايتي بغداد والبصرة) وكان في النية تأسيس منطقتي نفوذ لهما (هما منطقة أوب المرسومين على خارطة ملحققة بالاتفاقية) مع ادارة غير واضحة المعالم في قسم آخر من حصصهما (هما المنطقة الزرقاء والمنطقة الحمراء على الخارطة الملحققة) •

وعندما وقعت اتفاقية سايكس - بيكو كانت انكلترا تفكر في أن تستخدم

(12) Antonius, *Arab Awakening*, pp. 248-251, 428-430.

الامبراطورية الفرنسية كحاجز بين الامبراطوريتين الروسية والبريطانية (١٣) ،
ولذلك وافقت بريطانيا على اعطاء ولاية الموصل الى فرنسا . ولكن بريطانيا
بدأت بعد الثورة البلشفية وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الاوسط تحلم
في تكوين امبراطورية الشرق الاوسط ، وهكذا أصبحت ولاية الموصل مهمة
لادخالها في هذه الخطة الجديدة لاسباب جديدة غير سبب نفطها ، وكانت
امبراطورية الشرق الاوسط هذه أحد اسباب المساومة بين بريطانيا وفرنسا
لتعديل اتفاقية سايبس - يكو غير ان بعض تفاصيل تصميم امبراطورية الشرق
الاوسط فشلت بينما نجح القسم الخامس بولاية الموصل نجاحا باهرا .

لقد أصبح من الضروري بعد الحرب أن تسوى مشكلة مستقبل المناطق
التي سلخت عن الامبراطورية العثمانية . اما ما يخص السياسة الواجبة الاتباع
في العراق فكانت هناك خطط مختلفة للسيطرة البريطانية المباشرة وغير
المباشرة (١٤) . وكانت هناك مشكلة المساحة التي تحتلها بريطانيا وهل تكون
ولاية الموصل من ضمنها واذا كان الامر كذلك فكيف يتم ذلك وكيف يمكن
ارضاء فرنسا .

في كانون الاول ١٩١٨ حاول كلمنصو رئيس وزراء فرنسا في لندن
أن يقنع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بالاعتراف باتفاقية سايبس - يكو
من جديد ، ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل
وفلسطين . وقد وافق كلمنصو على نقل ولاية الموصل الى منطقة نفوذ بريطانيا
على ثلاثة شروط (١) ان تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وذلك بتعديل
الاتفاقية المعقودة في ١٥ - ١٧ ايارس ١٩١٦ (٢) أن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييدا
تاماً ضد اعتراض الولايات المتحدة الاميركية (٣) واذا عمل بنظام الانتداب

(13) Turkish Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la signature du Traité d'Armistice de Moudros*, pp. 195-196; hereafter cited as *Turkish Red Book*.

(14) Ireland, *Iraq*, pp. 176-200.

فيجب أن توضع دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد . ولم يدرك كلنصو في حينه قيمة ما اعطى ولكنه لما ادرك بعد ذلك أن تسليم ولاية الموصل كان خسارة عظيمة للمصالح الفرنسية قال للويد جورج في ٢٢ مارس ١٩١٩ انه لو كان ادرك قيمة ما تنازل عنه لما فعل (١٥) .

اتفاقية سان ريمو (١٦) :

أثناء مؤتمر الصلح استمرت المباحثات بين فرنسا وانكلترا حول النفط ، وفي ١٨ نيسان ١٩١٩ وقعت اتفاقية نفط بيرنجيه - لونك وقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أن تعطى فرنسا نصيب المانيا (٢٥٪) من رأسمال شركة النفط التركية في الموصل وبغداد . ولما شعر كلنصو بخسارة الموصل القادحة رفض هذه الاتفاقية ، وبقيت معلقة الى أن استقال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠ (١٧) .

وفي ربيع ١٩٢٠ استأنف الحلفاء مفاوضات النفط وفي ٢٥ نيسان وقعت اتفاقية نفط سان ريمو وهي تعديل لاتفاقية بيرنجيه - لونك وقد ضمنت لرأس المال الفرنسي ٢٥٪ من المبالغ التي تستثمر في حقول نفط العراق كلها أو ٢٥٪ من منتج النفط الخام في حالة استثمار الحكومة البريطانية وحدها لحقول النفط المذكورة . وقد اجريت بعض الاجراءات الخاصة بأنايب النفط وتسهيلات النقل وما شابه ذلك . وفي حالة استثمار النفط من قبل شركة نفط أهلية على الحكومة البريطانية أن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من حصص تلك الشركة وقد كان مفهوما أن شركة مثل هذه ستكون تحت اشراف بريطانيا الدائم . واتفق أيضا على انه في حالة تأسيس شركة نفط أهلية سيسمح للحكومة العراقية او للأشخاص العراقيين اذا رغبوا في

(15) André Tardieu, "Mosoul et le Pétrole", in *L'Illustration*, CLV, pp. 381-382.

(16) For the San Remo Agreement See British Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, CXIII, pp. 350-353.

(17) Tardieu, *Op. Cit.*, p. 382.

المساهمة الى حد ٢٠٪ / من رأس مال الشركة (١٨) .

الانتداب :

كان المفروض ان الانتداب اوجد حلا وسطا بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء اثناء الحرب . اوجد هذا النظام مؤتمر الصلح ووضعه تحت ادارة عصبة الامم وفقا للمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة (١٩) . وقد تنازلت تركيا بموجب تسوية الصلح عن ممتلكاتها في بلاد العرب وقد وضعت تحت الانتداب صنف - أ - لانها اعتبرت في مرحلة من التقدم تسمح بالاعتراف باستقلالها بشرط أن تبقى تحت مشورة ومساعدة ادارية لدولة متدبة حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه الانفراد بادارة نفسها (٢٠) .

وكان من المفروض أن يكون توزيع الانتدابات على دول الحلفاء من قبل عصبة الامم في مصلحة سكان البلاد المتدب عليها وان يكون الانتداب واختيار الدول المتدبة بموافقتهم .

ومنذ مايس ١٩١٩ اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات ولكنهم لم يكونوا واثقين من موقف الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك أجلوا اعلان قرارهم حتى يجدوا الفرصة لافاعها بقبول الانتداب على ارمينيا . ولكن عندما اجتمع الحلفاء في سان ريمو افسسوا الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية . وقد اعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين واعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، واعتمدت هذه القرارات في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ ولكن ولسن وكيل المندوب

(18) *State Papers*, CXIII, p. 351.

(19) For the mandate see Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, 1930); Harold W.V. Temperley (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, I, pp. 500-523; VI, pp. 639-650; Aaron Margalith, *The International Mandates* (London, 1930); William Hocking, *The Spirit of World Politics* (New York, 1932); Arthur Holcome, *Independent Areas in the Post-War World* (Boston, 1941).

(20) British Foreign Office, *Treaty Series No. 11* (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sèvres, August 10, 1920*, Article 94.

السامي في العراق حجاز بريقة روبر حتى ٣ مايس . وفي اثناء ذلك كان
ولسن يتباحث مع اللجنة الوزارية البريطانية حول السياسة التي يجب أن
تتبعها بريطانيا في العراق ، وقد اقترح ولسن اما سيطرة بريطانيا بدون الاشارة
الى عصبة الأمم أو جلاء بريطانيا سريعا ، وقد رفض هذان الاقتراحان ،
ووافقت اللجنة الوزارية أخيرا على حل وسط يحفظ مركز بريطانيا في
العراق عن طريق حسن نية الشعب العراقي ، وفي ٢٠ حزيران نشر البيان
الآتي في بغداد (٢١) :

حيث ان حكومة دولة بريطانيا العظمى قد تفردت وحدها
في خصوص العراق فتتوقع ان سيكون من الشروط المفترضة أولا جعل
العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جميعا تحية الامم وتوكل بريطانيا
وكالة بها . ثانيا تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم
الداخلي والامن الخارجي وثالثا التزامها بتشكيل قانون اساسي وثنا
تستشير اهل العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة
التي توجد في بلاد العراق ورعايتها ومناقتها منحتوي الوكالة المذكورة على
شروط لتمهيد ممالك الرقي للعراق صفة حكومة مستقلة ان لا تتمكن
من الوفاء على نفسها فحينئذ تنتهي مدة الوكالة فترت حكومة دولة
المثل تكليف السير برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وعطيه يرجع سمادته
ان بغداد في موسم الخريف ويمنح وطيفة القتل الاعلى للحكومة البريطانية
في العراق بعد القضاء الادارة العسكرية الموجودة الان ومنعش السلطة
لنير برسي كوكس لتسليم موثقت أولا - مجلس شورى تحت رئاسة عربي
وثانيا - مؤتمر عراقي ممثل جميع اهل العراق ينتخب اعضاءه باختيارهم
فيكون هذا يجب عليه تجهيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر
العراقي .

ولكن العراقيين اعتبروا الانتداب استعمارا مقنعا تحت اسم جديد وعبرت
جريدة الاستقلال عن شعور الوطنيين عامة في سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٢ حين
قالت (٢٢) :

• نحن لا نرفض الانتداب بسبب اسمه ولكن لان معناه تحطيم
الاستقلال ... فكلمات مثل انتداب ووصاية وحماية وايمان ومساعدة واشراف
ومشاركة يستعملها المستعمرون كلها تعني الانتداب ويقصد بها خدع الشعوب ،

العراق . ٢١ حزيران ١٩٢٠ . Ireland, Iraq, pp. 220-221. (21)

(٢٢) الاستقلال . ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ . ١٠ . ١٩ . ٢٨ آذار . ١٢ . ١٦ .
١٩ - ٢٤ مايس ١٩٢٢ . ٥ حزيران ١٩٢٢ .

ولكن الاسم وحده تغير وبفس الطريقة يتكلمون عن تحرير الانسانية ومساعدة
الضعفاء الخ

وقد انكر العراقيون سلطة عصبة الامم في اعطاء الانتدابات ، واعتقدوا بأن
قبول أى شئ ، أقل من الاستقلال التام كإثارة تحل بهم . وقد اعلنوا أن ارافة
الدماء ، ستكون ثمنا بخسا يدفعونه للاستقلال . . وان ، الحرية تؤخذ ولا
تعطى ، وان الثورة سواء أنجحت أم اخفقت هي الطريق الوحيد لا الأفضل
في اتجاج قضية الحرية (٢٣) . .

وقد بدأ العراقيون الوطنيون بعد اعلان الانتداب مباشرة دعوتهم التي
ادت الى ثورة ١٩٢٠ .

معاهدة سيفر :

فى ١٠ آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر ، وقد اعطت هذه
المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب . بموجب المادة ٩٤
وضع العراق تحت الانتداب (وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين
من ميثاق عصبة الامم) . وقد نصت نفس المادة على تشكيل لجنة لتعين خط
الحدود التركية العراقية الموصوف في المادة السابعة والعشرين من المعاهدة .
وهذا الخط يمتد شرقا مع الحدود التركية السورية حتى نقطة على خط الحدود
الشمالية لولاية الموصل ومنها شرقا حتى نقطة التقاء الحدود التركية الايرانية .
وبعدل خط الحدود الشمالى لولاية الموصل بحيث يمر جنوب العمادية . ونصت
المادة نفسها على ان الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الاخرى وتختار
الدولة المتدبة عليه (٢٤) .

ان عدم ابرام تركيا لهذه المعاهدة لم يغير موقف الحلفاء من سوريا والعراق
وقد استمرت بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع خططهما موضع التنفيذ
فى هذين البلدين كما لو كانا فصلا من تركيا بطريقة شرعية .

(23) Bell, *Civil Administration*, pp. 141-147. ٢٣ حزيران ١٩٢٢.

(24) *The Treaty of Sèvres*, Article 94.

الأكرد :

يؤلف أكرد العراق سدس سكان البلاد ، وهم يختلفون عن الأكثرية العربية في الجنس واللغة ولكنهم مسلمون سنيون . وهم قوم مقسمون بين العراق وإيران وتركيا وسوريا . وقد كان بعض القوميين الأكرد ولا يزالون يطمحون إلى تكوين دولة مستقلة ولكن تقسيمهم بين هذه الأقطار هو العقبة الرئيسة في طريقهم (٢٥) .

كان مستقبل الأكرد كمجموع (عدا ٧٠٠.٠٠٠ منهم في إيران) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا التي انتهت في ١٠ آب ١٩٢٠ بإمضاء معاهدة سيفر (٢٦) . وقد تضمنت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ أنه خلال ستة أشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتي للمنطقة التي تقطنها الأكثرية كردية ساحقة والواقعة شرقي نهر الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال الحدود التركية السورية والتركية العراقية . وفي خلال ستة من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ إذا خاطب أكرد هذه المنطقة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن الأكثرية ترغب في الاستقلال عن تركيا وإذا اعتبر مجلس العصبة أنهم قادرون على مثل هذا الاستقلال فسيمنحونه . وفي هذه الحالة لن يرفع الحلفاء اعتراضا على انضمام الأكرد لدولة كردية مستقلة مؤلفة من الأكرد القاطنين في جزء كردستان الذي كان حتى الآن ضمن ولاية الموصل (٢٧) .

ولكن هذه الخطة لم تتحقق لأن تركيا لم تبرم معاهدة سيفر ولأن الأكرد كانوا منقسمين فيما بينهم حول رغباتهم ولأن أكرد العراق منفصلون عن

(25) For a discussion of the Kurdish question, see Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74; British Colonial Office, *Special Report on the Progress of Iraq 1920-1931*, pp. 251-266; British Colonial Office, *Annual Reports on the Administration of Iraq*.

(26) *British Special Report*, p. 252.

(27) *The Treaty of Sèvres*, Articles 62-64.

اكرد تركيا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا ولكنهم مرتبطون بعرب العراق
اقتصاديا .

قبل أن تعقد هدنة ١٩١٨ وقبل أن تصل الجيوش البريطانية الى سنحوق
السليمانية كان الترك قد أخلوه وتركوا الحكم في أيدي الشيخ محمود
برزنجي ، وفي اول كانون الاول ١٩١٨ أي بعد امضاء الهدنة وقع البريطانيون
اتفاق مع الشيخ محمود وافق فيه على قبول المساعدة والحماية منهم ، وفيه امتدت
سيطرته على اقسام اخرى من كردستان خارج السليمانية . وقد أدى هذا
التشجيع من البريطانيين الى تصادمه مع بعض زعماء الاكراد والبريطانيين
انفسهم ، ففي ٢٠ مارس ١٩١٩ نار على البريطانيين ولكن في ١٨ حزيران
أسروه ونفوه الى الهند واحتلوا السليمانية وعين موظفون اكرد تحت اشراف
موظفين بريطانيين (٢٨) .

وعند تأسيس الحكومة العراقية الموقفة في بغداد بتاريخ ١٠ تشرين
اثنى ١٩٢٠ ، احتفظ المندوب السامي البريطاني باشرافه على المناطق
الكردية (٢٩) . وقد انقسم الاكراد على انفسهم في موضوع مستقبلهم : ففي
السليمانية كانت هناك رغبة في الوحدة والاستقلال ، بينما لم يكن هناك شيء
من هذا القبيل في أربيل وكر كوك . في ٦ مارس ١٩٢١ أذاع المندوب السامي
البريطاني بياناً طلب فيه من الاكراد بيان رغباتهم واقترح فيه تأسيس قضاء
كردى في لواء الموصل وقضاء آخر في أربيل وإدارة خاصة برئاسة متصرف
في السليمانية ، فوافق اكراد الموصل وأربيل على اقتراحه وأصبحوا مواطنين
عراقيين ولكن اكراد السليمانية رفضوا الاقتراح ولذلك استمر الاشراف
البريطاني عليهم . وأما في كركوك فكان هناك متصرف عراقي منذ شباط
١٩٢١ .

هكذا كانت الحال حين اجري استفتاء لانتخاب الامير فيصل للملكية

(28) Bell, *Civil Administration*, pp. 59, 64-65.

(29) *British Special Report*, p. 253.

العراق ، وقد صوت أكثر أكراد الموصل وأربيل في جانب انتخابه على شرط
الإدارة اللامركزية ، وصوت أكراد كركوك ضده وأما أكراد السليمانية فلم
يستركوا في الاستفتاء .

وفي خلال ذلك كانت الدعوة التركية تترشح إلى كردستان واحتلت
بعض القوات التركية غير النظامية رواندوز^(٣٠) . وقد عمت الفوضى واضطرت
القوات البريطانية على إخلاء السليمانية في ٥ أيلول ١٩٢٢ وفي ١٢ أيلول
استدعى البريطانيون الشيخ محمود وعينوه متصرفاً للسليمانية . وبالرغم من
أنه أظهر رغبة في تنفيذ سياسة الحكومتين البريطانية والعراقية ، سرعان ما بدأ
في تدبير المؤامرات مع القبائل الكردية ضد الحكومة . وفي تشرين الثاني
أعلن نفسه ملكاً على كردستان وألف وزارة وطلب إلى جميع الأكراد الآخرين
الخضوع له . وبالرغم من أن أكثر الأكراد كانوا ضد حكمه ، وبالرغم من
بعض الصعوبات التي جابهته بها السلطات البريطانية والعراقية فإنه احتفظ
بالسليمانية حتى ١٩ تموز ١٩٢٤ حين احتلتها القوات العراقية .

الأتوريون :

قبل سنة ١٩١٤ كان الأتوريون رعايا للإمبراطورية العثمانية في ولاية
حكاري . وفي خلال الحرب شجعهم الروس على الثورة ضد حكومتهم ، فلما
تأثروا انضم الأتراك منهم وأجبروهم على مغادرة تركيا^(٣١) . وعدت بريطانيا
الأتوريين بالمساعدة فجهأوا إلى العراق مارين بآيران . وقد أسكتت الحكومة
البريطانية خمسين ألفاً من اللاجئين وأطعمتهم لمدة ثلاث سنوات في معسكر قرب
بغوبة . وقد نظر إليهم أكثر العراقيين نظرتهم إلى قومية غريبة ذات دين
يختلف عن دينهم لا تربطهم بالعراق روابط متينة من الوطنية والولاء ولم
يكن لهم أي حق بعناية خاصة من الحكومة العراقية^(٣٢) .

(30) Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74.

(31) For a discussion of the Assyrian problem, see *British Special Report*, pp. 266-279; and the *British Annual Reports*.

(32) *British Special Report*, p. 266.

في المادة الثانية والستين من معاهدة سيفر (التي نصت على اعطاء الحكم الذاتي لاکراد تركيا والعراق) نصت المعاهدة ايضا على • مشروع يحسوي ضمانات تامة لمحافظة الآتوريين والمكلدانيين والطوائف الدينية والعنصرية الاخرى داخل كردستان ، وتحقيقا لهذه الغاية ستزور لجنة مؤلفة من ممثلين بريطاني وفرنسي وايطالي وايراني وكردى منطقة كردستان لمعاينتها وتقرير ما اذا كانت الحاجة تمس الى تعديل خط الحدود التركية عند التقائه بالحدود الايرانية (٣٣) • اما الآتوريون فكانوا يأملون أن تضم معاهدة الصلح منطقتهم الى العراق ولكن المعاهدة استتت منطقتهم من العراق وأعطت العمادية الى تركيا خلال صيف ١٩٢٠ اشترك الآتوريون في قمع الثورة العراقية في منطقة بعقوبة • وبسبب العداوة بين الآتوريين والعراقيين ولاسباب أخرى قرر البريطانيون نقل الآتوريين الى زاخو ودهوك وعقرة والعمادية في لواء الموصل جنوبي ولاية حكاى • وفي اثناء ذلك وضعوا في معسكر جديد يدعى معسكر مندان بينما كانت بريطانيا تفكر في مشروع لاستقرارهم النهائي الذي يمكن بريطانيا من اغلاق المعسكر وقطع المساعدات • • وعلى كل حال فقد حدث انطباع عند الآتوريين بأن خط الحدود مع تركيا سيعدل وان ولاية الموصل ستكون في النهاية للعراق وهكذا استمرت عملية تصفية المعسكر على أمل أن تتحقق احلامهم وان لا يعاد المسيحيون النسطوريون تحت رحمة الاثراك • بعد استقرار الآتوريين في لواء الموصل انقسموا الى قسمين : جماعة الزعيم السياسي اغا بطرس وجماعة البطريرك مار شمعون • وقد حاول اغا بطرس اسكان اتباعه بالقوة في منطقة تقع بين تركيا وايران ، ولكنهم اثاروا الاضطرابات مع اكراد العراق المحليين وهذا سبب معارضة السلطات السياسية البريطانية لحملته (٣٤) •

لما شرع البريطانيون باجلاء بعض جيوشهم عن العراق استبدلوا

(33) *The Treaty of Sèvres, Article 62.*

(34) *Report on Iraq Administration 1920-1922, pp. 107-108.*

بالأتوريين للمحافظة على انتدابهم على العراق . وقد اعتقد العراقيون * بأن البريطانيين يحجزون الى الأتوريين اخوانهم في الدين وانهم يضعون الخطط لاستغلال مطامح الأتوريين السياسية في ابقاء العراق تحت الحكم البريطاني . * وقد أثبت الأتوريون انهم أكثر اعتداء مما توقع العراقيون وسببوا الاضطرابات في مدينة الموصل بتاريخ ٥ آب ١٩٢٣ وفي كركوك بتاريخ ٤ مايس ١٩٢٤ حين قتلوا كثيرين من العراقيين المدنيين (٣٥) .

تأسيس الحكومة الوطنية

خلال صيف ١٩٢٠ ناز العراقيون ضد البريطانيين (٣٦) . وقد كانت الثورة العراقية نتيجة منطقية للتطورات التي حدثت خلال الحرب (١٩١٤ - ١٩١٨) وبعدها . فان عدم تنفيذ الحلفاء لعهودهم التي قطعوها للعرب خلال الحرب (٣٧) وسوء الادارة البريطانية كانا أهم سببين للثورة . وقد سببت هذه الثورة الاسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة في العراق واستفزت البريطانيين الى اتخاذ سياسة استبدال الانتداب بمعاهدة .

بينما كان الرأي العام الانكليزي يزد في ضغطه للجلاء عن العراق بسبب المصروفات الثقيلة فكرت الحكومة البريطانية في سياسة تبناها بعد انهيار الثورة العراقية في ١٩٢٠ ، فظهرت فكرتان : اما الجلاء عن العراق وترك الانتداب واما تأسيس حكومة وطنية عراقية ، وقد اعتقد السير برسي كوكس ان اخلاء العراق يعني رجوع الآثار وقد كتب في الخلاصة التاريخية التي اعدتها

(35) Toynbee, *Op. Cit.*, p. 386; *British Special Report*, pp. 267-268.

(36) For the Iraqi Revolt, see Sir Aylmer Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia*, 1920 (Edinburgh and London, 1922).

(37) مثل العهد التي قطعها السير هنري ماكماهون مثل بريطانيا في القاهرة للشيخ حسين ١٩١٥ - ١٩١٦ لتأسيس دولة عربية مستقلة وبيان الجنرال مود بتاريخ ١٩ مارس ١٩١٧ الى اهل بغداد واعدا بتحرير العراق وبنود الرئيس ولسن التي وعدت بتقرير المصير والتصريح الانكليزي - الفرنسي بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ واعدا بتحرير العرب النهائي التام من الآثار .

للمس بيل * لم يفكر أحد بالجللاء ، والجللاء يعني ترك الانتداب مع السبعة
أو الثمانية ملايين من الدناير التي كانت لنا في العراق ، ويعني التقصير التام
للموعد التي اعطيناها للعرب خلال الحرب وعودتهم المحزنة للقوى وللنير
التركي البغيض حالما تغادر البلاد ، واخيرا فان الجللاء سيثير كراهية السكان
الذين نعد بهم ولن ينفذ بدون ارافة الدماء الا بوجود فرقة عسكرية
اضافية (٣٨) .

الحكومة المؤقتة :

جازف السير برسي كوكس بتنفيذ الفكرة الثانية وهي تأسيس حكومة
وطنية للعراق ولذلك فانه غادر لندن قاصدا العراق في أول تشرين الاول
١٩٣٠ فوصل بغداد في ١١ تشرين الاول ، وقد ترك السير ارنولد ولسن البلاد
فورا . أمضى كوكس بعض الوقت في استشارة مختلف الاشخاص من مناطق
شني ومن طبقات متباينة (٣٩) . ولقد بذل جهده لتهدئة البلاد وذلك قبل أن
يوافق على تأسيس الحكومة الوطنية تحت رئاسة فيصل . ومع ذلك لم تكن
كربلاء ، والتجف وطويريج والرمثة وميت والسماوة والكوفة وديالى واربيل
قد خضعت للحكم المباشر بعد (٤٠) . واما في الموصل فلا يزال القلق مستمرا
بتأثير الدعوة الكمالية (٤١) . وكان من رأى كوكس أن يزيد من اشتراك
العرب في ادارة البلاد وان ينقص من عدد الموظفين البريطانيين والهنود .
ولذلك قرر اقامة حكومة مؤقتة تحت اشرافه .

في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٠ سأل كوكس نقيب اشراف بغداد عبدالرحمن
الكيلاسي أن يقبل رئاسة مجلس وزراء الحكومة المؤقتة ، وبعد تردد وافق
النقيب .

(38) Bell, Lady Florence (ed.), *The Letters of Gertrude Bell*,
p. 427.

(39) Bell, *Letters*, p. 456.

(40) Ireland, *Iraq*, p. 277.

(41) *British Report, 1920-1922*, p. 3.

اعتقدت الحكومة البريطانية انه من الافضل الابتداء بانتخاب رئيس للدولة قبل ايجاد جمعية تأسيسية أو دستور . وكان من المفهوم ان ملكا عربيا يقبله البريطانيون والاحزاب الوطنية افضل من جمعية تأسيسية قد تسن دستوراً من دون ضمان تهدة أو أرضاء المعارضة القوية في البلاد (٤٢) .

كثر الحديث منذ هدنة مندروس عن أمير عربي لرئاسة الدولة الجديدة وكان أحد الرجال الملك حسين يذكر دائماً .

كان أكثر الموظفين البريطانيين في بغداد والقاهرة يحذون أحد الرجال الشريف حسين ولا سيما فيصلاً (٤٣) . وفي ١٧ كانون الأول ١٩٢٠ تباحت اللورد كروزن مع فيصل في لندن حول ترشيحه لعرش العراق والظروف القائمة فيه . وبعد تردد ومناقشة طويلة قبل فيصل العرش أخيراً . وفي أوائل حزيران ١٩٢١ رجحت الحكومة البريطانية فيصلاً ان يحضر الى العراق وفي ٢٩ حزيران وصل بغداد (٤٤) .

لقد تركت فكرة دعوة جمعية وطنية لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء . وفي ٨ تموز ١٩٢٠ سأل مجلس الوزراء المتدوب السامي عن سبب تأخير نشر قانون الانتخاب فأجاب بأنه مستعد لنشر القانون اذا عملت بعض الترتيبات الخاصة بالاكراد . وفي ١١ تموز اتخذ مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس قراراً بإعلان « صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ملكاً على العراق على أن تكون حكومته دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانون » وقرر المجلس أيضاً إرسال قراره الى وزارة الداخلية لكي تنشره وتتخذ ما هو ضروري ، وقد أعطى المجلس الاكراد الذين لا يزال مستقبلهم مشكوكاً فيه حق الاشتراك في الاستفتاء أو عدمه كما يشاؤون .

وقد رغب فيصل وكوكس في اجراء الاستفتاء لنيل موافقة الشعب

(42) Ireland, Iraq, p. 303.

(43) وقد تحدث البعض عن جمهورية برئاسة سيد طالب ، انظر British Report, 1920-1922, pp. 10-11.

(44) British Report, 1920-1922, pp. 12-13.

لانتخاب فيصل ، وقد اذاع المندوب السامي ان المجلس التأسيسي سيجتمع بعد ثلاثة أشهر من الاستفتاء . وقد نشر وزير الداخلية استمارات الانتخاب (مضابط) وقد جرت بعض المحاولات لمقاطعة الاستفتاء ومحاولات أخرى لانتخاب فيصل بشروط . وقد صوتت كركوك ضد فيصل ورفضت السليمانية الاشتراك بالاستفتاء . وفي كربلاء اسدر مهدي الخالصي فتوى سائلا الشعب انتخاب فيصل ملكا بشرط ان يكون العراقي مستقلا استقلالاً تاماً . وفي اربيل والموصل انتخب الكثيرون فيصلا بشرط حماية حقوق الاكراد والاقليات . وصوت بعضهم في الموصل في صالح فيصل بشرط استمرار الانتداب البريطاني (٤٥) . كانت نتيجة الاستفتاء ان ٩٦٪ من المشاركين بالاستفتاء انتخبوا فيصلا . وقد حدد يوم ٢٣ آب ١٩٢١ لتتويج الملك الجديد ، وبهذه المناسبة خاطب فيصل شعبه معلناً (٤٦) . ان اول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، لتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلوات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى . . . وفي نفس اليوم قبل الملك فيصل استقالة الحكومة المؤقتة ، وفي ١٠ أيلول ١٩٢١ ألقت وزارة جديدة اعتيادية برئاسة نقيب بغداد (٤٧) .

معاهدة ١٩٢٢

كان الملك فيصل يعلم تام العلم مسؤوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة كدولة منتدبة وكان مستعداً لمفاوضتها لعقد معاهدة تحل محل حكم الانتداب (٤٨) . وعلى هذا الاساس وافقت الحكومة البريطانية على ترشيحه

(45) *British Report*, 1920-1922, pp. 14-15.

(46) *British Report*, 1920-1922, p. 15.

(47) *British Report*, 1920-1922, pp. 16-17.

(48) . كان تصد الحكومة البريطانية ان لا تحل المعاهدة المقترحة محل الانتداب بل ان يعقد الانتداب وينقذ بشكل معاهدة . انظر . *British Special Report*, p. 14.

للعراق • وهكذا كان اول واجب امام الوزارة الجديدة ان تفاوض لتعقد المعاهدة^(٤٩) • ولكن ظهر من البداية ان الحكومة البريطانية قصدت من المعاهدة مجرد حلولا محل صك الانتداب مع بعض المكاسب للجانب البريطاني أى تخفيض نفقات الاحتلال بينما رغب العراقيون ان تكون تعاقدا بين فريقين مستقلين والقاء للانتداب الذي يعتبرونه استعمارا مقنعا •

وقد عادت الدعوة ضد الانتداب في العراق ولا سيما بعد تصريح فشر ممثل بريطانيا في عصبة الأمم في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢١ حين اخبر عصبة الأمم عن نيات الحكومة البريطانية نحو العراق فقد قال^(٥٠) : « لم يقصد بالمعاهدة بدلا للانتداب الذي سيغني الوثيقة الفعالة التي تعين التزامات الحكومة البريطانية بالنيابة عن عصبة الأمم • وقد زادت دعوة الوطنيين قوة وعقدت الاجتماعات في كربلاء وبغداد • وأصررت الصحافة الوطنية على وجوب الاعتراف بالعراق مستقلا قبل عقد المعاهدات لان المعاهدة لا تعقد الا بين الشعوب المستقلة^(٥١) » •

في ٣٠ أيلول ١٩٢٢ ألقى القريب وزارته الثالثة لتوقيع المعاهدة العراقية الانكليزية ، وبعد عشرة أيام امضيت على أن يبرمها المجلس التأسيسي • وفي ١٣ تشرين الأول نشرت المعاهدة مع بيان من الملك فيصل في بغداد وبيان آخر من جرجل في لندن^(٥٢) :

لقد خولس الحكومة البريطانية ان ادفع البيان التالي بمناسبة
«عقد المعاهدة التي شر نصها اليوم : ان الحكومة البريطانية التي تسهر
بالقرارات الميقة لبلاد العراق مقبنة بأن هذه الالتزامات ستنتج عن
الانجاز بواسطة معاهدة التحالف التي وقعت بالنيابة عن صاحب الجلالة
البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق • وستقوم الحكومة البريطانية بكل
ما هو في طاقتها لتجديد حدود العراق لكي يستطيع العراق حين ابرام

(49) *British Special Report*, p. 14.

(50) Ireland, *Iraq*, pp. 339-340; League of Nations, *Official Journal*, 1921, pp. 1215-1217.

(51) الاستقلال ، ١٢ ، ٢٤ ، ١٩٢٢ •

(52) *British Report*, 1922-1923, pp. 186-187.

المعاهدة ومنحلتها ومن الدستور ان عدم طلبها لقبوله كعضو في عصبة الأمم . والحكومة البريطانية تنظر هذا الطلب حائلا في شئ من الحدود ولذا كانت حكومة مستقرة وفقا للدستور وتستعمل وسائلها لهذه الغاية بشرط ان يتم ذلك وفقا للشادة السادسة من المعاهدة وهي في رأي الحكومة البريطانية الوسيلة الوحيدة لانهاء الانتداب انهاء قانونيا .

وبالرغم من ان المعاهدة العراقية لسنة ١٩٢٢ لم تذكر الانتداب فانها عمليا صك الانتداب في ثوب جديد . وقد وضعت الاعباء المالية التي فرضها الانتداب على العراقي في اربع اتفاقيات منفصلة ملحقة بالمعاهدة : واحدة للموظفين البريطانيين في العراق واثنين لدور البريطانيين في الشؤون العسكرية والقضائية في العراق ورابعة لامتيازات بريطانية اقتصادية في سكك حديد العراق ومينائه . وقد احتوت المعاهدة ضمنا نهاية الانتداب ، ولكن الحكومة العراقية رغبت ان تكون مجرد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا العظمى والتي تعهدت بريطانيا كنتيجة لها ان تستعمل وساطتها . لضمان قبول العراق كعضو في عصبة الأمم بأسرع ما يمكن . ومن جهة ثانية ثبتت المعاهدة ضمنا ببريطانيا العظمى كدولة منتدبة عن عصبة الأمم في العراق . وقد عارضت الوزارة العراقية مدة الانتداب لعشرين سنة لانها اعتقدت ان قبولها لصك مثل هذا سيمنع قبول العراق المبكر في عصبة الأمم (٥٣) ، واملت ان لا يمنع . تحالف . عشرين سنة قبوله . ولكن الوزارة اصبحت غير مرغوب فيها في العراق فاضطرت على الاستقالة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ (٥٤) .

(53) *British Special Report*, p. 15.

(٥٤) يقول إيرلند في كتابه *العراق* ص ٢٦٢ . ان الوزارة لا عجزت عن معالجة موضوع مطالبات تركيا بالتمويل قدمت استقالتها .

الفصل الثاني

مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة لاندحار وانحلال الامبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا العظمى ، وقد تأثر تكوين العراق الحديث الذي احتله البريطانيون خلال الحرب العالمية الاولى ووضع بعدئذ تحت الانتداب البريطاني بخطط الخلفاء لتقسيم الامبراطورية العثمانية . ففى خلال الحرب العالمية الاولى وقعت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وايطاليا اتفاقيات شتى حول تقسيم الامبراطورية العثمانية ^(١) . وعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية بامضاء هدنة موندروس فى ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ ^(٢) املى الحلفاء شروطهم ، وقد نصت الهدنة على فتح الدردنيل والبسفور واحتلال الحلفاء لخصونهما ونزع سلاح الجيش التركى وتسليم البوارج الحربية التركية وحق الحلفاء فى احتلال اية نقطة استراتيجية واستعمال البواخر الخليفة للموانىء التركية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد واستسلام جميع الحاميات فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا وما بين النهرين (ميزوبوتاميا - العراق) واستسلام الموانىء التركية فى شمال افريقيا وعلى حق الحلفاء فى احتلال اى قسم من الولايات الارمنية الست اذا حدث اضطراب فيها .

(١) ومن معاهدة لندن ١٩١٥ . اتفاقية ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا . اتفاقية سان بىكو ١٩١٦ واتفاقية سان جان دى مودريان ١٩١٧ .

(٢) For the Mudros Armistice, see Eliot Grinnel Mears, *Modern Turkey*, pp. 624-626; Temperley (ed.), *Op. Cit.*, I, pp. 495-497.

تركيا الكمالية

وفي اوائل شباط ١٩١٩ ، وفي اثناء مناقشات مؤتمر الصلح في باريس طالب فنزلوس رئيس وزراء اليونان بازمير في تركيا ، وقد أبدى الفرنسيون والانكليز وعارضه الايطاليون . وبعد انسحاب الوفد الايطالي من المؤتمر في ٢٤ نيسان ١٩١٩ خونه لويد جورج وكلمنصو وولسن احتلال ازمير . نزلت القوات اليونانية في ازمير في ١٥ ايارس ١٩١٩ تؤيدها البواخر الحربية البريطانية والفرنسية والاميركية^(٣) . وقد برروا انزال القوات بزعمهم أن القوات التركية غير النظامية والمدنيين عرضوا اليونانيين والأقليات الأخرى للخطر^(٤) وفي نفس الوقت نزلت قوات ايطالية في اديا في ٢٩ نيسان ١٩١٩ وفي أواخر خريف ١٩١٩ استبدلت القوات البريطانية بقوات فرنسية في كليكا وسوريا حتى حدود فلسطين .

في ليلة ١٥ - ١٦ مارس ١٩٢٠ ، وفي الوقت الذي أفزع الانكليز الشمر القومي في تركيا ، قرروا اعتقال عدد من الوطنيين ونفيهم الى مالطا ، وقد هرب كثيرون الى آسيا الصغرى . وفي نفس اليوم احتل البريطانيون القسطنطينية باسم الحلفاء . واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين متسردين وحلت مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠^(٥) .

في اواخر ربيع ١٩١٩ كان الحلفاء قد ارسلو مصطفى كمال باشا الى الاناضول كمفتش عام للقوات المراقبة في ارضروم وسيواس لحفظ النظام ، كما عينته الحكومة العثمانية في نفس الوقت واليا على ارضروم . ولكن اعتبرته وزارة الدمام فريد خارجا على القانون في ١١ تموز ١٩١٩ بسبب معارضته للحلفاء لاعمالهم غير المشروعة وبسبب مهاجمة الحكومة العثمانية في

(3) Temperley, *Op. Cit.*, VI, pp. 23-26.

(4) *The New York Times*, April 5 and 13, 1919; May 17, 18, 23, 28 and 29, 1919.

(5) *The Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *The New York Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *Current History*, XVII, p. 289.

القسطنطينية لخضوعها للحلفاء • وقد التفت الوطنيون الاتراك حوله واجتمع
 اول مؤتمر منظم للحزب الوطنى الجديد فى ارضروم فى ٢٧ تموز ، والثام
 مؤتمر آخر فى سيواس فى ١٣ أيلول ووافق على « الميثاق الوطنى » • بعد
 سقوط وزارة الداماد فريد أبرق مصطفى كمال نص الميثاق الى الوزارة
 الجديدة التى اجرت انتخابات جديدة للبرلمان الجديد • وقد وافق مجلس
 النواب الجديد على الميثاق الوطنى فى ٢٨ كانون الثانى ١٩٢٠ • بعد احتلال
 البريطانيين للقسطنطينية وحل البرلمان العثمانى ، عقد المجلس الوطنى الكبير
 اول اجتماعاته فى انقرا فى ٢٣ نيسان ١٩٢٠ ، وكان من واجب هذا المجلس
 تنفيذ الميثاق الوطنى لعدم وجود أى برلمان عثمانى شرعى قادر على تحقيق تلك
 الاهداف الوطنية • وفى رأى الوطنيين يمثل الميثاق الوطنى اقصى التضحيات
 التى تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم (٦) • وقد نصت المادة
 ١٨ الى من الميثاق على ما يلى :

انما اقتضت الضرورة بطور مصر اجزاء الامبراطورية العثمانية
 التى تسكنها اكثرية عربية والنسبة كانت حين عقد هدنة ٢٠ تشرين الاول
 ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقا لتصورات سكانها العرب •
 اما تلك الاجزاء (سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة او
 خارجة) التى تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والجنس
 والهدف ومشرية بمواظف الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احترامها
 كلها مبادئ الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف
 كلاً لا يتجزأ لاى سبب منطلق او قانونى (٧) •

فى ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر وقد املاها الحلفاء على حكومة
 السلطان العثمانية وقد وسع هذا العمل الهوة التى تفصل بين الحكومة العثمانية
 والمجلس الوطنى الكبير وشدد من عزيمة الوطنيين على مكافحتها • وقد نصت

(٦) *Current History*, XVII, p. 280; for the text of the "National Pact" see *Current History*, XVII, p. 280; Mears, *Op Cit.*, pp. 629-631; Temperely, *Op. Cit.*, VI, pp. 605-606.

(٧) تشير الفترة الثانية من هذه المادة الى اراضي كلكيا • التى استعادها الاتراك بالانقلابية
 التركية - الفرنسية فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والى ولاية الموصل التى احتفظت بها بريطانيا •
 وهكذا نشأت مشكلة الموصل •

المعاهدة عدا عن التحفظات التي وافق بها الحلفاء على الاحتفاظ بالقسطنطينية
 كعاصمة عثمانية على تدويل الاراضي المجاورة لها مع لجنة سيطرة مؤلفة من
 ممثلي الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان
 وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا وعلى اعلان كردستان دولة ذات
 استقلال داخلي أو مستقلة اذا قرر ذلك باستفتاء ، وادارة اليونان لازمير لمدة
 خمس سنوات يجرى في نهايتها استفتاء لتقرير مستقبلها ، وتنازل تركيا عن
 بعض الاراضي والجزر لليونان وايطاليا ، وعلى اعلان ارمينية دولة مستقلة ،
 واعتراف تركيا بالانتماءات في سوريا والعراق وفلسطين ، واستقلال الحجاز
 ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس
 وليبيا ، وحماية الاقليات ، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للاشراف والتنظيم ،
 ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الاضرار والدين العام ، واعادة تأسيس نظام
 الامتيازات ، واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات
 لصالح الحلفاء (٨) .

وقد عقد في اثناء ذلك اتفاق عسكري وتفاهم سياسي بين روسيا السوفيتية
 والوطنيين الاتراك ، وكذلك وافق الحلفاء على أعمال عسكرية تقوم بها اليونان
 في الاناضول ، وقد انصروا في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ . ولكن الحلفاء
 فشلوا في الاحتفاظ بوحدتهم فان رجوع الملك قسطنطين الى اليونان باعد بينها
 وبين فرنسا وانكلترا . وفي ١٦ مارس ١٩٢١ عقدت روسيا السوفياتية معاهدة
 صلح منفردة مع الكماليين ، واخلت ايطاليا اداليا لقاء الوعد ببعض الامتيازات .
 ووقعت فرنسا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ في انقرا معاهدة مع الوطنيين الاتراك
 واخلت كلكتبا . وقد جاءت الضربة الاخيرة عندما اعلن مجلس الحرب الاعلى
 الحليف في ١٠ آب ١٩٢١ ان الحرب التركية - اليونانية حرب خاصة بها

(8) The treaty may be found in British Foreign Office, Treaty Series No. 41 (1920), *Treaty of Peace with Turkey, signed at Sèvres, August 10, 1920* (London, 1920).

واعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان الحياد^(٩) .

في أوائل ١٩٢١ وصلت بعثة من حكومة القسطنطينية الى انقرة وقررت البقاء فيها الى أن يوافق الحلفاء على تعديل معاهدة سيفر ، واخبر مصطفى كمال باشا حكومة القسطنطينية بأن حكومة انقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا^(١٠) .

وفي أوائل ١٩٢٢ غادرت انقرة بعثة تركية للصلح الى لندن . واجتمع بعد ذلك وزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا في باريس لبحث المشكلة التركية - اليونانية ومطالب الوطنيين الأتراك لتعديل معاهدة سيفر . وعندما فشلت مفاوضات الصلح هاجم الوطنيون الأتراك اليونانيين ودخلوا ازمير في ٩ ايلول ١٩٢٢ وأسروا بعض الجنود اليونانيين وطردوا الآخرين من الأراضي التركية . طلب النجدة العسكرية رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج من الدومينيونات ودول البلقان ولكن عبثا . واذاع يونانكاره رئيس وزراء فرنسا ان بلاده غير مستعدة لاستعمال القوة ضد الأتراك . فاضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا الى طلب الهدنة فعقدت في مودانيا في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢^(١١) . وقد أصر مصطفى كمال باشا في مؤتمر مودانيا على اعتبار الميثاق الوطني حدا أدنى من لائحة حقوق تركية وطالب باسترجاع الأراضي المنقودة وبإستفناء في تراقيا الغربية وبإلغاء الامتيازات وبالإعتراف بسيادة تركيا النامية^(١٢) .

في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وصل رفعت باشا الذي عين واليا على تراقيا الغربية الى القسطنطينية . وفي أول تشرين الثاني شرع المجلس الوطني التركي الكبير قانونا اعتبر فيه نفسه صاحب السلطة العليا في البلاد والتي

(9) *The New York Times*, August 11, 1921.

(10) *The New York Times*, January 31, 1921; February 3, 6 and 7, 1921.

(11) *The New York Times*, October 10, 1922.

(12) *Current History*, XVII, p. 280.

السلطنة وجميع قوانين حكومة القسطنطينية التي شرعت منذ ١٦ مارت ١٩٢٠ •
 حينما اعلن رفعت باشا في ٥ تشرين الثاني ان حكومة القسطنطينية لم تعد
 موجودة وافق مندوبو الحلفاء السامون على الاوضاع الجديدة • وفي ١٦
 تشرين الثاني اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد وحيد الدين السادس
 بالخيانة ولكنه فر الى مالطا في اليوم التالي ، وهكذا أصبحت تركيا الكمالية
 الحكومة الوحيدة في تركيا^(١٣) •

مؤتمر لوزان الاول

في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ ارسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا
 دعوة من اجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) الى حكومات الولايات
 المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية
 وحكومة المجلس الوطني الكبير في انقرا كليهما ، ودعيت روسيا وبلغاريا
 الى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضائق^(١٤) • وقد رفضت الولايات المتحدة
 الاشتراك في المؤتمر لانها لم تكن قد اعلنت الحرب على تركيا ولكنها ارسلت
 مراقبين مع تعليمات لموافاة حكومتهم بأخبار مواقف الدول من مصالح الولايات
 المتحدة واخبار الدول عن موقف الولايات المتحدة^(١٥) •

في خلال فترة اصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت
 حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة انقرا الحكومة الوحيدة

(13) For the rise of the Kemalist Turkey, see Mears, *Op. Cit.*, Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (London, 1926); Harry N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, 1931); Nasim Samsa, *The Capitalatory Regime of Turkey* (Baltimore, 1933); Karl Kruger, *Kemalist Turkey and the Middle East* (London, 1932); Grace Ellison, *An Englishwoman in Angora* (New York, 1923); Arnold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey* (London, 1922); Clair Price, *The Rebirth of Turkey* (New York, 1923).

(14) *The New York Times*, October 27, 28 and 29, 1922.

(15) *Ibid.*, November 1, 1922.

الممثلة . اما الحكومة العراقية فلم تدع وقد حاولت حضور المؤتمر ولكنها استنبت منه ، وبالرغم من هذا فقد ارسلت الى لوزان جعفر العسكري وزير الدفاع ونوفيق السويدي احد موظفي وزارة العدلية لوافقا حكومتها بأخذ مشكلة الموصل (١٦) .

لقد عقد هذا المؤتمر من اجل بحث المشاكل اليونانية - التركية وعند معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر التي لم تبرمها تركيا الكمالية ولا الحلفاء . وكان من بين مواد جدول اعمال المؤتمر : مشاكل ارضية وسياسية كترافيا والجزائر الابجية ، وحل مشكلة الموصل ، ونظام المضائق ؛ ومشكلة الاقليات ؛ ومشكلة نظام الامتيازات الاجنبية ؛ والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثماني وحماية المصالح الاقتصادية الاجنبية (١٧) .

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ . وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الاميركيين ريجارد واشبرن جايلايد سفير اميركا في ايطاليا . وقد قسمت اعمال المؤتمر بين ثلاث لجان ، رأس كرزن الاولى واختصت بالمشاكل الارضية ومشاكل الاقليات ونظام المضائق .

في مساء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ رجا عصمت باشا اللورد كرزن تأجيل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل الى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما ، ثم تبادلوا وجهات نظرهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الاول و ٣١ منه ، وهذه المذكرات احتوت حجج الطرفين عن اسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو اعطائها الى

(١٦) الحكومة العراقية . وزارة الداخلية . مجموعة مذكرات المجلس التاسيسي العراقي . الجزء الاول . ص ٣٧ .

(17) *The New York Times*, November 20, 1922.

تركيا للحجج عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية^(١٨) . وقد بحث كرزن في رسالته المؤرخة في ١٤ كانون الاول * الميثاق الوطني ، التركي وروى المادة الاولى منه وقال انها بدعة وادعاء مفزع ان تسلي دولة مغلوبة على الغالبين الطريقة التي يدبرون بها الاراضي التي انتزعوها منها * وبما ان العرب في ولاية الموصل ليسوا باكثرية فلا يلائم الاتراك أن يطالب العرب باستفتاء ، واعاد الى الاذهان كيف برهنت استفتاءات ١٩١٩ و ١٩٢١ في العراق على ان سكان الموصل يفضلون أن يبقوا ضمن العراق^(١٩) . وأكد ان القسم الاول من المادة الاولى موضوعة البحث جردت عرب الموصل الذين يؤلفون اكثر من ثلث سكان جميع الولاية من حق تقرير مصيرهم . وقال انه من الجهة الثانية تافض الاتراك انفسهم في النصف الثاني من المادة ، فهم في لحظة من اللحظات مستعدون أن يوافقوا على حق تقرير المصير للعرب وهم في اللحظة الثانية يطلبون عدم تقسيم الاراضي التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة^(٢٠) .

وقد اجاب اللورد كرزن على الحجة التي عرضها عصمت باشا بأن اكراد ولاية الموصل يتعاونون مع الاتراك بارسالهم نواب اكراد الى المجلس الوطني الكبير بالظهار شكه بشرعية انتخابهم وقال انهم عينوا تعيينا وان بعضهم لم يستطع الاشتراك في مباحثات المجلس بسبب جهلهم اللغة التركية^(٢١) .

ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على لجنته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ وقال ان تبادل وجهات النظر الشخصية مع عصمت باشا حول المشكلة لم يؤد الى نتيجة ، فلم يبق من خيار سوى وضع الامر امام اللجنة لكي يكون امام الفريقتين مجال لعرض وجهات نظرهم للمؤتمر

(18) British Foreign Office, Turkey No. 1 (1923), Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace-Cmd. 1814, pp. 363-393.

وهذا كثر الشقاق بين هذه الجمع مرات كثيرة (انظرها في الفصل الرابع أدناه) .

(١٩) انظر الفصل الاول .

(20) Cmd. 1814, pp. 370-371.

(21) Ibid., pp. 357, 396. (١٩) انظر ايضا الفصل الثاني أدناه .

وللعالم وطلب الى الوفد التركي أن يعرض وجهة نظره ووعد أن يعرض وجهة النظر البريطانية بعدئذ (٢٢) .

قرأ عصمت باشا تصريحاً كرر فيه الصحيح التركية ، وناقش في حجته السياسية الانتداب وقال ان تركيا لم تعترف بحاجة العراق الى انتداب ولم تعلم ان انتداباً ما اعطى الى انكلترا ، وليست هناك اية قيمة قانونية لمعاهدات عقدت مع العراق الذي كان ولا يزال جزء من الامبراطورية العثمانية من الناحية القانونية ، ولم تحترم انكلترا المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة لان سكان العراق لم يؤخذ رأيهم في الانتداب و اضاف انه لا يوجد اى سبب يمنع من تعديل اتفاقية سان ريمو (٢٣) .

وقال كرزن انه يرى ان يناقش وجهة نظر عصمت نقطة نقطة وقال انه يكون مسروراً لو طُبعت وجهة النظر التركية والبريطانية الى جانب بعضهما وعرضنا على الرأي العام العالمى . وقد لخص العلاقات العراقية - الانكليزية من ١٩١٤ الى ١٩٢٢ وقال ان الحكومة البريطانية كانت مرتبطة بمعهد ذى ثلاث شعب : (١) وعد للشعب العربى بعدم ارجاعه الى الحكم التركى . (٢) ووعد للسلك العربى فيصل الذى اتخذه القطر باجسمه بما فى ذلك ولاية الموصل وقد دخلت معه بالتزامات . (٣) ووعد لعصبة الامم التى لا تستطيع ترك الانتداب على جزء كبير من الاراضى المنتدب عليها بغير موافقتها . وقد ذكر اللورد كرزن اللجنة بأن الاتراك الذين اعترفوا بهزيمتهم فى الحرب قالوا للعالم انهم مستعدون أن يقطعوا من ممتلكاتهم الاراضى التى تسكنها اكثريّة من الاجناس الاخرى ، وان يركزوا اهتمامهم فى المستقبل على المناطق التى يسكنها الجنس التركى ، ثم نشرروا أخيراً ميثاقهم الوطنى وخطبوا به الحكومات المتصرة . ولو ان الاتراك فى تاريخهم الطويل كانوا قد خطبوا مثل هذا الخطاب لاستقبلوه بالسخرية . واجاب كرزن على حجة عصمت بان استبعاد

(22) Cmd. 1815, p. 339.

(23) Cmd. 1815, p. 347.

أى شخص مخالف للروح المصرية بأن هذه الروح هى على كل حال ليست الروح التى ادارت بها الحكومة التركية هذه المباحثات خلال الاسابيع القليلة الماضية (٢٤) . ثم ذكر كرزن الاسباب التى تجعل من المستحيل على الحكومة البريطانية أن توافق على المطالبات التركية (٢٥) .

اقترح كرزن احوالة المشكلة الى تحقيق مستقل لاصدار قرار بشرط أن يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار ، وعروض القيام باستفتاء محلى (٢٦) ، واقترح عرضا عنه أن تكون عصبة الامم الهيئة التى يعهد اليها بدراسة المشكلة ، ووعد بأن حكومته ستقبل النتيجة ، وذكر بأنه اقترح العصبة لانها فى نظره بوجه عام الهيئة القضائية الأكثر حيادا وثقة ولأن الوفد التركى فى الاسابيع القليلة الماضية أظهر تفقه بتلك الهيئة باعلان رغبته فى أن تصبح تركيا عضوا فيها حالما يعقد الصلح (٢٧) . وقد أيد الوفدان الفرنسى والايطالى الاقتراح البريطانى وحنا الوفد التركى على قبوله .

فى اجتماع بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثانى رد عصمت باشا على تصريحات كرزن ، وقد دافع عن فكرة الاستفتاء ورفض التحكيم واحالة المشكلة الى عصبة الامم (٢٨) . وتكلم اللورد كرزن مرة ثانية فذكر ان مجلس عصبة الامم هيئة مؤلفة على الغالب من ممثلى دول محايدة مستقلين وغير متحيزين مطلقا ولهم سلطة أدبية عقلية ، فاذا وافق الوفد التركى على اقتراحه فستدعو العصبة تركيا بموجب المادة السابعة عشرة من الميثاق لتصبح عضوا خلال نظر النزاع . وتخول تركيا الجلوس فى مجلس العصبة وفقا للمادة الرابعة وبموجب المادة الخامسة . يكون قرار المجلس الذى تمثل فيه الحكومة التركية اجماعيا فلن يتوصل

(24) *Cmd.* 1814, pp. 353-354.

(25) انظر الفصل الرابع .

(26) انظر بحث فكرة الاستفتاء فى الفصل الرابع أدناه .

(27) *Cmd.* 1814, pp. 361-362.

(28) *Ibid.*, pp. 396-398.

الى أى قرار من دون موافقتها^(٢٩) ، وإذا رفض الوفد التركي اقتراحه
فسيخذ خطوات أخرى . وقد أبدى اعتقاده بأنه إذا لم يسو الأمر بالطريقة
التي يرغبها الوفد التركي فيحتمل حدوث هجوم تركي على الحدود لحمل
المشكلة بالوسائل العسكرية وربما تعقب ذلك الحرب . وأكد أنه إنما جاء
الى لوزان لتوقيع معاهدة سلام لا شن حرب ، ولذلك فإذا لم يتوصل الطرفان
الى تسوية فسيضطر على العمل وفقا للمادة الحادية عشرة من ميثاق عصبة الأمم
التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب . وقد أئذ كرزن عصمت بهذا
الاحتمال وأعلن أنه يعتبره مسؤولا عن النتائج أمام العالم . وقد أيد رؤساء
الوفود اليابانية والفرنسية والإيطالية اللورد كرزن في حث عصمت باشا على
درس الاقتراح البريطاني .

وقد تكلم عصمت باشا مرة ثانية وكرر حججه السابقة حول الانتداب
والنواب الاكراد في المجلس الوطني الكبير والاستفتاء وأعلن أنه يطلب سلاما
عادلا منصفاً وأكد ان الوفد التركي مستعد للتضحية من أجل السلام العام ،
وفي الختام رجا الوفد البريطاني أن يقبل ببدء ارجاع الموصل الى تركيا^(٣٠) .

لما يقن اللورد كرزن انه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت باشا
ارسل في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣ رسالة الى السكرتير العام للعصبة مشيرة
الى المادة الحادية عشرة من الميثاق ولقت نظر المجلس الى المشكلة كأمر يؤثر
على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمي وقد رجا السكرتير العام
أن يدخل الموضوع في جدول اعمال اجتماع المجلس في باريس حين يوضحه
الممثل البريطاني توضيحا تاما^(٣١) .

(29) Cmd. 1814, p. 401.

تصريح كرزن حول تصويت المجلس الاعمالى غير صحيح . فقد اوضحت الفقرة السادسة
من المادة الخامسة عشرة ان تصويت المجلس الاعمالى يكون من اعضاء المجلس باستثناء ممثل
الغريق أو الغرقاء الاطراف في النزاع .

(30) Cmd. 1814, pp. 398-404.

(31) Official Journal, 1923, p. 249.

في اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في ٣٠ كانون الثاني أعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا ان النزاع حول الموصل يهم العصبة لان العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فانه في النهاية تحت ادارة واشراف العصبة ولان الحكومة البريطانية انما تعمل بالنيابة عن العصبة ، وشدد على دوافع السلام التي اجبرت الحكومة البريطانية على احوالة المشكلة الى المجلس ، واكد لتركيا وجود المساواة في المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشرة من الميثاق التي تنص على دعوة غير الاعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحث النزاع « تحت الشروط التي يراها المجلس عادلة » ، وقد فسر هذه الفترة بانها تعني المساواة التامة المطلقة واظهر شعوره بان هذا التفسير يمثل وجهة نظر كل عضو في المجلس . وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا انها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الاخرى واكد عدم تحيز المجلس . وقد أخذ المجلس علما بتصريح اللورد بلفور (٣٢) .

وفي اثناء ذلك عرض الحلفاء على الوفد التركي مشروع معاهدة في لوزان يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وفيه نص المادة الثالثة كما يلي :

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران يكون خط حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الذي عينته المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية - التركية الموقعة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .

(٢) مع العراق :

من المنطقة الواقعة على دجلة والتي تؤول القطعة الاخيرة من الحدود المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة : خط يعين وفقا لقرار يصدره مجلس عصبة الامم (٣٣) .

في الاجتماع المشترك الذي عقده لجان المؤتمر الثلاث في ٣١ كانون الثاني أعلن اللورد كرتزن ان الحكومة البريطانية يؤيدها حلفاؤها تأييدا تاما . احوال النزاع حول حدود تركيا والعراق لتحقيق وقرار مجلس عصبة

(32) *Official Journal*, 1923, pp. 201-202.

(33) *Cmd.*, 1814, pp. 687-688.

الأمم ، وقد كان بإمكان الحكومة البريطانية ان ترفض أى تساهل حول هذه القضية لانه ليس لطلب تركيا أى اساس قانونى ولكن من اجل ازالة أى سبب محتمل للنزاع فإنها اتخذت هذه الخطوة (٣٤) . وقد طلب عصمت باشا ثمانية ايام لدراسة مشروع المعاهدة ولكن سمح له بأربعة أيام فقط ، وقد أجاب فى رسالته المؤرخة فى ٤ شباط ١٩٢٣ الى رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والايطالية برفضه المعاهدة ، وقد احتوت رسالته الفقرة التالية :

نسا يخص الفرنسي يرى من المناسب . ولما يشاء الوحيدة التأكيد بأن هذه المسألة ان تكون عصبية في طريق عقد معاهدة الصلح ، ان تستلزم من متواج الفرنسي . لكي يكون من الممكن . خلال هذه سنة واحدة . تمثيلها بالتفاهل بين بريطانيا العظمى وتركيا (٣٥) .

وقد جرت محاولة اخيرة للوصول الى اتفاق وذلك بعقد اجتماع غير رسمى فى غرفة اللورد كرزون فى اوتيل بويرفاج فى لوزان يوم الاحد الرابع من شباط ١٩٢٣ فى الساعة الخامسة والدقيقة الاربعين . وقد حضر الاجتماع ممثلو بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا . وصرح كرزون مدفوعا بروح الصداقة والمصالحة بأنه مستعد للتأجيل نتيجة التجاھل الى عصبية الامم سنة واحدة لكي يكون لدى الحكومتين البريطانية والتركية الوقت الكافى لدراسة الامر فى مباحثات مباشرة وودية ، و اضاف انه يستطيع أن يفعل ذلك بشرطين : (١) انه فى حالة فشل الحكومتين فى الوصول الى تفاهل مباشر فسيطلب تدخل العصبية (٢) يجب المحافظة على الحالة الراھنة الموجودة فى تلك المنطقة خلال السنة التى تستمر فيها المباحثات . وقال كرزون أيضا انه هيا مشروع البيان التالى وقد سلمه الى عصمت واعلن انه مستعد لتوقيعه (٣٦) :

فما يخص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة الصلح معن حكومة صاحب الجلالة ان نيتها بعدم تصوره مجلس عصبة الامم للتشاور فى تعيين الحدود بين العراق وتركيا شرق نهاية نهر الفرات الى غير شعور من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

[34] Cmd. 1814, p. 433.

[35] Cmd. 1814, pp. 837-838.

[36] Cmd. 1814, p. 851.

وقد انعقد هذا الفرار أولا في تسوية مشكلة التبتة خلال الفترة المذكورة بانفاق يعقد بين الحكومتين البريطانية والتركية على شرط ان يكون مضمونا لدى الطرفين بأنه خلال هذه الفترة لن يكون هناك تغيير بالحالة الراعية في الاراضي موضوعة البحث سواء بالحركات العسكرية او بغيرها .

وقد اعلن عصمت باشا عن قبوله لاقتراح اللورد كرزن عن الموصل (٣٧) .
وقد فشل مؤتمر لوزان الاول في ٤ شباط ١٩٢٣ ، لرفض الحكومة التركية قبول مشروع معاهدة الصلح . وقد سافر الوفد التركي الى انقرا يوم ٧ شباط على أمل أن يعود المؤتمر الى الانعقاد حين يعود عصمت ، وفي خلال ذلك تبقى هدنة مودانيا نافذة (٣٨) .

مؤتمر لوزان الثاني

في ٦ مارت ١٩٢٣ رفض المجلس الوطني الكبير مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني ولكنه خول الحكومة التركية اعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء . وقد كان من بين توصياته تأجيل تسوية مشكلة الموصل لفترة معينة (٣٩) . ولذلك فقد ارسل عصمت باشا في ٨ مارت رسالة ومعها اقتراحات تركية مقابلة الى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر (٤٠) ، وفي هذه المقترحات كان نص المادة الثالثة كما يلي :

« من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران . يعين خط الحدود التركية كما يلي :

(١) مع سوريا .

خط الحدود الثموسوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية -

التركية المفعولة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والتي تبقى نافذة

كلها مع جميع ملحقاتها .

(37) *Ibid.* 1844, pp. 843-844, 846.

(38) *The New York Times*, February 5, 6 and 7, 1923.

(39) *Ibid.*, February 27 and 28, 1923; March 1, 1923.

(40) Permanent Court of International Justice, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12 (November 21, 1925), Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier between Turkey and Iraq)*, pp. 155-157.

(41) *Ibid.*, p. 158.

(٢) مع العراق :

يعني خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي يعقد بين
تركيا وبريطانيا العظمى خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ
المعاهدة المصاهرة .

وفي حالة عدم الوصول الى الترتيب المذكور . يعال النزاع الى
مجلس عصبة الامم .

وفي أول نيسان أخبر الحلفاء حكومة انقرا عن رغبتهم في بحث تلك
المقترحات وفي ٢٣ نيسان افتتح مؤتمر لوزان الثاني .

وقد انتخب رئيس الوفد البريطاني السير هوراس ديمبولد رئيسا للجنة
الاولى . وفي ٢٤ نيسان اشار السير هوراس في اجتماع كامل الى المادة الثانية
من المقترحات التركية المقابلة والى البيان البريطاني الصادر في ٤ شباط ١٩٢٣ ،
وصرح ان البيان الاخير يعتمد على التعهد المتبادل بالاحتفاظ بالحالة الراهنة
خلال فترة اثني عشر شهرا المقترحة ، فاذا ادخلت فترة بهذا المعنى الى
التعديل التركي فان الوفد البريطاني مستعد لقبول ذلك التعديل وهذا خاضع
الى المباحثات التي ستجرى مع عصمت باشا حول الوقت الذي يسمح به
المفاوضات التركية البريطانية (١٢) .

في ٤ حزيران اعلن السير هوراس انه يستحيل على الوفد البريطاني
قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة في الاقتراحات التركية المقابلة ، وقد ايا
رئيس الوفد الفرنسي وجهة النظر البريطانية ، وسأل السير هوراس عصمت
باشا ما اذا كان يستطيع الاجابة على الاقتراح البريطاني الجديد حول الفترة
التي يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق بالقافية تعقد بين تركيا
وبريطانيا العظمى ، فأجاب عصمت بأنه ليس في وضع يسمح له باعطاء
جواب .

وفي ٢٣ حزيران اقترح السير هوراس أن تكون فترة المفاوضات المباشرة
بين بريطانيا العظمى وتركيا ستة اشهر ، فذكره عصمت بأنه (اي السير
هوراس) كان قد اقترح تسعة اشهر ، وبعد مناقشة قصيرة اتفق الطرفان

(42) Turkish Red Book, p. 159.

على أن تكون تسعة أشهر (٤٣) .

وفي ٢٦ حزيران أعلن السر هوداس ان الوفدين البريطانيين والتركي قد اتفقا على أن يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح ، وقد وافق عصمت على النص المقترح (٤٤) .
وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الاراضي التركية واتفق اخيرا على النص الذي ظهر بعد ذلك في البروتوكول الذي وقع مع معاهدة الصلح في نفس اليوم (٤٥) .

معاهدة لوزان ١٩٢٣

وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا في لوزان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وقد امضتها الامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وقد كان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمسئلة الموصل (٤٦) .

والفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر . واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال تسعة الاشهر فيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم ، والى حين التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بان لا تحدث أية حركة عسكرية أو غير عسكرية قد تغير بطريقة ما الحالة الراهنة في الاراضي التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار .
وقد تنازلت تركيا بموجب المادة السادسة عشرة من المعاهدة عن جميع

(٤٣) *Turkish Red Book*, pp. 161-163.

(٤٤) *Ibid.*, pp. 162, 135.

(٤٥) *Turkish Red Book*, pp. 163-165.

(٤٦) انظر نص معاهدة لوزان في League of Nations, *Treaty Series*, XXVIII, pp. 11-113; British Foreign Office, *Treaty Series No. 16* (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other Instruments signed at Lousanne on July 24, 1923*, Cmd. 1929.

وانظر نص المادة الثالثة من المعاهدة في ملحق الكتاب .

حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود التي عينت في المعاهدة • ونصت المادة (١٤٣) على أن وثائق ابرام المعاهدة ستودع في باريس ، وأن يكتب أول محضر لايداع وثائق الابرام حالما تودع تركيا من جهة والامبراطورية البريطانية وفرنسا واطاليا واليابان أو أية ثلاث منها من جهة أخرى وثائق ابرامها ، وتعتبر المعاهدة نافذة بين الفرقاء المتعاقدين الذين ابرموها من تاريخ ايداع أول محضر ، ثم تصير نافذة بعد ذلك بالنسبة للدول الاخرى من تاريخ ايداع وثائق ابرامهم •

وقد اودعت اليونان وثائق ابرامها في ١١ شباط ١٩٢٤ ، وتركيا في ٣١ مارس ١٩٢٤ والامبراطورية البريطانية واطاليا واليابان في ٦ آب ١٩٢٤ ، وهكذا صارت المعاهدة نافذة في ٦ آب ١٩٢٤ •

وفي نفس يوم امضاء المعاهدة وقع برنوكول عن اخلاء الاراضي التركية • وقد نصت المادة الاولى على انه حالما يخبر مندوبو الحلفاء السامون في القسطنطينية حكوماتهم عن ابرام المجلس الوطني الكبير التركي لمعاهدة الصلح تشرع الجيوش الحليفة في الجلاء عن الاراضي التركية المحتلة • ونصت مادة أخرى على ان الجلاء يجب أن يتم خلال ستة اسابيع • ونصت المادة السابعة على انه الى حين نفاذ المعاهدة ، اتفقت الحكومتان التركية والبريطانية على عدم اتخاذ أي عمل قد يغير الحالة الراضة حتى يتم تحديد الحدود ، واتفقتا على أن تبدأ المفاوضات من أجل الترتيبات الودية حالما ينتهي الجلاء وان فترة تسعة الأشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات •

الفصل الثالث

احالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم

ترك النزاع حول عائدة ولاية الموصل الذي بحث في لوزان بدون حل . ولكن اتفق على ان تسمى بريطانيا العظمى وتركيا للوصول الى اتفاق بمفاوضات مباشرة ، فاذا فشلنا في ذلك ترفع المشكلة الى مجلس العصبة . وقد انتهى اخلاء القسطنطينية من قوات الحلفاء في ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ وفقا للبروتوكول الذي بحثناه في الفصل السابق . وفي اليوم التالي افتتح نفل هندرسن القائم بالاعمال البريطاني المفاوضات المباشرة بمذكرة اشارت الى المادة الثالثة من معاهدة لوزان^(١) . وقد دامت المفاوضات التهديدية زمنا طويلا بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا^(٢) . وفي رأى الجريدة التركية القشام كان الاتراك غير راغبين في بدء المفاوضات حتى يستقر الوضع السياسي البريطاني وكانوا يأملون ان تتم المفاوضات مع نفس الحكومة ، وكانوا يخشون من احتمال رجوع لويد جورج الى السلطة وانهم يفضلون ان يتعاملوا مع وزير خارجية من حزب العمال^(٣) .

وبعد تسويات طويلة اتفق الطرفان الى عقد مؤتمر في القسطنطينية في ١٩ ايس ١٩٢٤ . وفي اوائل نيسان من العام نفسه اجبرت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية عن نيتها في المطالبة في المؤتمر القادم بالحق جزء

(1) *The Times*, January 7, 1924.

(2) *The New York Times*, November 13, 1923.

(3) Quoted in the *Times*, January 7, 1924.

من ولاية حكاى التركية بالعراق وكان الاتوريون قد احتلوا ذلك الجزء بمساندة البريطانيين في ١٩٢١ • وفي ٣٠ نيسان أكدت الحكومة العراقية للحكومة البريطانية انها مستعدة لمنح الاتوريين الحكم الذاتي نفسه الذى كان لهم تحت الحكم التركى قبل الحرب ^(٤) • فلما استلمت الحكومة البريطانية هذا التاكيد سافر الوفد البريطانى الى القسطنطينية •

مؤتمر القسطنطينية

افتتح مؤتمر القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ • وقد رأس الوفد التركى فتحى بك رئيس المجلس الوطنى الكبير ورأس الوفد البريطانى السرى كوكس المندوب السامى البريطانى السابق فى العراق ، وقد رافق الوفد البريطانى طه الهاشمى رئيس أركان الجيش العراقى بصفة مستشار ^(٥) • فى اجتماع صباح يوم ١٩ مايس اتفق رئيسا الوفدين على اصول العمل فى المؤتمر • وفى اجتماع المساء كرر فتحى بك الحجج التركية - العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بالموصل ، وأكد أهمية استفتاء الاهلين لاجل معرفة رغبات سكان ولاية الموصل ، وبين الحاجة الى سلام دائم بين الطرفين ^(٦) • اجاب السرى كوكس انه منذ انتهاء مؤتمر لوزان ظهرت فى نظر الحكومة البريطانية أهمية مشكلة مستقبل الاتوريين الذين استغاثوا بالحكومة البريطانية لاعادة اسكانهم فى مواطنهم السابقة تحت الحماية البريطانية ، وقد اخبر السرى كوكس بك ان الحكومة البريطانية قررت ان تضمن خطا للحدود فى شروط خط حدود جيد بواسطة المعاهدة ويسمح أيضا باسكان الاتوريين بشكل جماعة متماسكة ضمن حدود العراق ، وقد أبدت الحكومة العراقية

(4) League of Nations, *Question of the Frontier between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924*, p. 79; hereafter as *League Report*.

(5) *British Report, 1923-1924*, p. 23.

(6) *Turkish Red Book*, pp. 181-182.

هذه السياسة كل التأييد . وقال السر برسي انه يظن ان المنطقة الانورية سبب احراج دائم للحكومة التركية ومصدر احتكاك مع الدول المسيحية ، و اضاف ان مطالبته بانضمام المنطقة الانورية الى العراق تمثل الحد الأدنى من مطالب بريطانيا ، وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة فيما يخص حفظ الحدود الذي قد تطالب به امام عصبة الأمم اذا احيلت مشكلة الموصل اليها (٧) .

وفي اجتماع ٢١ ميس أجاب فتحي بك عن القضية الانورية فقال ان مطالبة البريطانيين بالحاق بعض الاراضي التي كانت حينئذ تحت علم الجمهورية التركية أذهلته ، وان الانوريين يؤثفون اقلية صغيرة جدا في ولاية الموصل وفي رأيه ان الوفد البريطاني اعمل الاكثرية الكبيرة من الاتراك والاكراد فيها ، ولا يعتقد انه من المعقول اقتطاع مئات الوف الاتراك والاكراد من وطنهم لاجل حماية بضعة آلاف انوري ، وان جميع المواطنين الاتراك يتمتعون بنفس الحقوق بدون تمييز في العنصر أو الدين ، وقال انه بقدر اهتمام الحكومة البريطانية الانساني لحماية المسيحيين ولكنه لا يفهم لماذا تضحي الحكومة البريطانية بمصالح المسلمين من اجل تحقيق تلك الغاية ، واذا اتخذت الارضية كانت الادارية قاعدة للتنازل عن الاراضي فانه يذكر السر برسي بالاضطرابات والثورات التي عالجتها الادارة البريطانية في العراق خلال السنوات الاربع أو الخمس السابقة ، وقال فتحي بك ان المسيحيين لا يزالون يجدون في الاراضي التركية السكنية والرفاهية اللتين تمتعوا بهما في القرون الماضية على شرط أن لا يتآمروا ضد الحكومة ، أو ينوروا بتشجيع اجنبي كما فعلوا في بداية الحرب العالمية الاولى . و اضاف ان الجمهورية التركية مؤلفة في الغالب من اتراك وأكراد وهم من نفس الجنس والدم ، وبين انه يوجد بعض الثواب الاكراد من ولاية الموصل في المجلس الوطني الكبير (٨) .

(٧) Turkish Red Book, pp. 183-184; League Report, p. 79.

(٨) Turkish Red Book, pp. 186-187; League Report, pp. 79-80.

وفي اجتماع ٢٤ مايس ذكر فتحى بك اسماء النواب الاكراد المذكورين
بناء على رجاء السر يرسى وهم نايب زادة نورى افندى وسليمان فهمى افندى
وحليل اغا زادة [جميل] محمد نورى افندى (من الموصل) ونفطجى زادة
ناظم بك (من كركوك) وفتح بك (من السليمانية)^(٩) . وقد جاء السر
يرسى بعدئذ بالمعلومات التالية عنهم : نورى افندى نايب زاده من فرع مغمور من
عائلة النائب المعروفة وقد خدع والده بادعائه انه ذاهب الى تركيا للمناجزة
فلما اصبح نائباً تبرأ منه أبوه . سليمان افندى كان ملتزم ضرائب في الموصل
ولما فشل في الايفاء بالتزاماته للحكومة العراقية هرب الى تركيا ليتفادى العواقب .
نورى افندى شيشكو كان موظفاً في الحكومة العراقية وقد فصل لسوء سلوكه
ووضع تحت مراقبة الشرطة فوجد من الافضل ترك البلاد . وهؤلاء الثلاثة
يمكن افعالهم ولا يستحقون البحث . اما ناظم بك فكان نائب كركوك في
مجلس النواب العثماني في القسطنطينية ، وقد خدم الحكومة العراقية بعد
الهدنة في لجنة الوجهاء التي ألفت سنة ١٩٢٠ لوضع مشروع قانون الانتخاب
للعراق ، وفي ١٩٢١ طلب وظيفة في الحكومة العراقية فعرضت عليه متصرفية
الحلة وقد رفضها لانه يرغب في متصرفية كركوك فلما فشل في الحصول
على مرامه شرع بالتآمر على الحكومة العراقية ، وفي ١٩٢٣ عندما علم انه
على وشك أن يعتقل فر الى السليمانية ومنها الى تركيا . ان عائلته التي يرأسها
صالح بك نفطجى زادة عضو المجلس التأسيسي العراقي عائلة مهمة بلا ريب .
اما فتح بك فهو اخو زوجة الشيخ محمود وعندما ضغطت القوات البريطانية
على السليمانية فر الى القسطنطينية حيث كان يعمل لمصلحة الشيخ محمود الذي
حاول أن يرضى العسكريين .

ثم أكد فتحى بك لسر يرسى ان هؤلاء النواب لم يقبلوا في المجلس
الوطني الكبير ، وقال كوكس ان قبولهم يشكل نقضا للحالة الراهنة بينما
لا يؤلف قبول نواب من ولاية الموصل الى المجلس التأسيسي العراقي نقضا

(9) Turkish Red Book, p. 188.

للحالة الراهنة لأن الولاية تحت الإدارة الفعلية للحكومة العراقية (١٠) .
ثم عالج كوكس تصريح فتحى بك حول مشكلة الأتوريين فقال ان
اللورد كرزن لم يحاول في لوزان وصف خط ثابت لحدود العراق الشمالية
بل ترك هذه المهمة الى خبراء الجاليين ، وقد كان من الضروري تعديل موقف
كرزن في لوزان تعديلا طفيفا كنتيجة للمعلومات الطوبوغرافية المفصلة التي
امكن الحصول عليها مؤخرا ، كنتيجة للحاجة الملحة في ضمان مستقبل
الأتوريين . ان وجهة نظر الأتوريين تختلف عن وجهة نظر فتحى بك لانهم
لا يزالون يذكرون المعاملة السيئة التي قاسوها في الماضي على ايدي
الأتراك (١١) .

وقد عقد آخر اجتماع لمؤتمر القسطنطينية في ٥ حزيران ١٩٢٤ .
وقد استشهد فتحى بك بدائرة المعارف البريطانية في تعريفها العراق لاجل
تأييد وجهة نظره وقال انه الى حين توصل الطرفين الى اتفاق حول تعيين الحدود
تبقى ولاية الموصل شرعا جزءا من تركيا . ان البريطانيين بمطالبتهم اقتطاع
اراضي تركية اضافية من ولاية حكاى قد أثاروا مشكلة جديدة لم يفكر
أحد بانثارها عند وضع مشروع معاهدة لوزان ، فاذا اصررت الحكومة
البريطانية على هذا الطلب فانه يستتبع انها تريد فصل المؤتمر ، وأكد ان
الطلب الذى ستقدم به الحكومة البريطانية بالنيابة عن العراق امام مجلس
عصبة الأمم سيكون منافضا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح (١٢) . وقال ان
اصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل من العراق يناقض اتفاقية سايكس - بيكو
(١٩١٦) التى اعطت الموصل الى فرنسا . فأجاب السريرسى ان تلك الاتفاقية
عقدت بين بريطانيا العظمى وفرنسا عندما كانت روسيا حليفهما ، وان
بريطانيا لم ترغب في مجاورة روسيا . ولما كانت اتفاقية سايكس - بيكو غير

(١٠) يبدو ان جيل محمد . (10) Turkish Red Book, pp. 189-190.

نورى يختلف عن نورى شينكو .

(11) Turkish Red Book, p. 190; League Report, p. 80.

(12) Turkish Red Book, pp. 193-194; League Report, p. 80.

عملية أهملت ، هذا ولم يكن هناك أى بحث فى تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وختم كوكس كلامه بتأكيد ان خط الحدود الشمالى لولاية الموصل لم يحدد أبدا بل كان دائم التغير لانه لم يكن حدا فاصلا بين دولتين مستقلتين . واجاب فتحى بك بأنه لا يستطيع قبول آراء السر برسى (١٣) .

وعلى هذا فقد اخبر الممثل البريطانى فتحى بك انه بسبب رفضه مقترحاته ووفقا لتعليماته يجد نفسه مضطرا لانهاء المفاوضات والرجوع الى لندن . ثم قدم السر برسى مشروع رسالة مشتركة لاحالة المشكلة الى مجلس عصبة الأمم . وقد وصف فتحى بك نصريح كوكس بأنه انذار وقال انه لا يستطيع أن يقبل مشروع الرسالة لان ذلك خارج حدود تعليماته . فأجاب السر برسى ان الحكومة البريطانية وحدها ستكتب الى المجلس كما فعلت فى لوزان ، وهكذا انتهى مؤتمر القسطنطينية (١٤) .

قضية الانتداب على العراق

اعترفت بريطانيا العظمى بالعراق مملكة مستقلة وذلك بمعاهدة التحالف المؤرخة فى ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ (١٥) . وفى الوقت نفسه كان العراق بالنسبة لعصبة الأمم اراضى تحت الانتداب البريطانى ، وهكذا مثلت بريطانيا دورى الحليف والمتدب .

وقد أدركت بريطانيا ان المعاهدة المذكورة قد امضاها العراقيون مكرهين وبالرغم من المعارضة القوية فى العراق وفى بريطانيا العظمى . وقد طالبت المعارضة البريطانية بالجلء عن العراق بسبب كثرة مصروفات الادارة التى تحمل بعضها دافع الضريبة البريطانى . وقد اضطرت وزارة بونار لو المحافظة على تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع وتقديم اقتراحات ، ودعى السر برسى كوكس المندوب السامى البريطانى فى العراق الى لندن فى ١٦ كانون الثانى

(13) *Turkish Red Book*, pp. 196-197; *League Report*, pp. 80-81.

(14) *Turkish Red Book*, pp. 198-199.

(15) For the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance see League of Nations, *Treaty Series*, XXXV, pp. 13-174.

١٩٢٣ لاستشارته . اقترحت اللجنة الوزارية تخفيض مدة المعاهدة العراقية البريطانية من عشرين الى اربع سنوات ، وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية تهدئة المعارضة مؤقتا في العراق وفي بريطانيا . ثم عاد السير يرسى الى بغداد وبعد مفاوضات قصيرة مع رئيس وزراء العراق عبدالمحسن السعدون وقعا بروتوكولا في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ . وقد نص البروتوكول على انتهاء معاهدة ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم وعلى ااسة حال لا يتجاوز ذلك الاربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا^(١٦) ، وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وسيدخل الطرفان في مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة أعلاه^(١٧) .

وفي ٢٥ مارس ١٩٢٤ وقعت اربع اتفاقيات ملحقه بالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية والقضائية وشؤون الموظفين البريطانيين ، وقد وضعت هذه الاتفاقيات اعباء مالية جسيمة على العراق . وفي ٣١ مارس عرضت المعاهدة والبروتوكول والملحقات على المجلس النيابي العراقي لابرامها . ولكن المجلس والشعب العراقي رفضوا المعاهدة ما لم تسو مشكلة الموصل وتعديل الاتفاقية المالية ويضمن استقلال العراق بصرف النظر عن دخوله عصبة الامم .

وفي ٢٦ نيسان ١٩٢٤ اخبر السير هنري دويس التدوب السامي البريطاني الجديد الملك فيصل ان بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق في الموصل وتدافع عنها وان العلاقات البريطانية - العراقية ستكون وفقا للمعاهدة لا لصك الانتداب وستعترف بحق المجلس النيابي العراقي في مطالبته تعديل بعض نقاط المعاهدة بأسرع ما يمكن بعد ابرامها . وقد رفض المجلس والشعب هذا العرض^(١٨) .

(١٦) بدأ تنفيذ معاهدة لوزان في ٦ ابريل ١٩٢٤ .

(17) League of Nations, Treaty Series, XXXV, p. 18.

(18) British Report, 1923-1924, pp. 21-22.

وفي أثناء ذلك كتب رمزي مكدونالد رئيس الوزارة العمالية البريطانية الجديد ووزير خارجيتها الى السكرتير العام لعصبة الامم في ٢١ مايس ١٩٢٤ عن مستقبل العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وطلب أن يدخل في جدول أعمال اجتماع المجلس المقبل مادة : « العراق » : رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ٢١ مايس ١٩٢٤ ، وطلب من السكرتير العام أيضا ان يوزع على أعضاء المجلس نسخا من المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ وبروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وملحقات المعاهدة الاربع المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ . وقد أكد مكدونالد أن معاهدة التحالف تحدد العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية تحديدا افضل من أية وثيقة أخرى وهي تشمل الشروط التي بمقتضاها كانت الحكومة البريطانية مستعدة لاداد العراق بالمشورة والمساعدة الادارية وفقا لاحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة^(٢١) . وقد ارفق مع رسالته مسودة وثيقة وطلب من المجلس الموافقة عليها ، ويقصد بها تحديد تعهدات الحكومة البريطانية للعصبة فيما يخص العراق بعد ابرام معاهدة التحالف^(٢٢) . واذا رفض المجلس التأسيسى للمعاهدة قبل اجتماع مجلس العصبة المقبل سنسأل الحكومة البريطانية تخويلا من المجلس لاتخاذ تدبير يحل محل المعاهدة^(٢٣) .

وفي ٢٦ مايس ارسل السر هنري دويس نسخة من رسالة مكدونالد ومشروع الوثيقة الى الملك فيصل واخبره ان اجتماع مجلس العصبة القادم سيكون يوم ١١ حزيران^(٢٤) وأوضح انه ما لم يرم المجلس التأسيسى العراقي للمعاهدة قبل ذلك التاريخ فستبحث الحكومة البريطانية عن التدبير الآخر المذكور في رسالة مكدونالد الى سكرتير عام العصبة^(٢٥) . ولما امتنع

(19) *Official Journal*, 1924, p. 1013.

(٢٠) احتوت هذه الوثيقة على النقاط الرئيسة الموجودة في معاهدة التحالف وهي ملك لانتداب . ومنحت هذه الوثيقة آنذاك .

(21) *Official Journal*, 1924, p. 1014.

(٢٢) لقد التمس في ١٧ حزيران ١٩٢٤ .

(23) *British Report*, 1923-1924, p. 22.

المجلس التأسيسي العراقي عن ابرام المعاهدة ذهب السر هنري دويس والسر كنداين كورنوالس المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية الى بناية المجلس التأسيسي العراقي يوم ٣١ مايس ، وقد خطب السر هنري بالاعضاء ، واخبرهم ان طلبهم لتعديل المعاهدة يعني رفضها وانذارهم بالعاقبة الوخيمة التي تجرّها معارضتهم على مشكلة الموصل ، واقترح أن يعتمد المجلس على وعد بريطانيا بتعديل الاتفاقية المالية والعسكرية وان يلتزم المجلس من الملك أن يدخل فوراً بعد ابرام المعاهدة في مفاوضات مع بريطانيا العقلية لذلك الغرض . ثم كتب وعده على ورقة وسلمها الى رئيس المجلس (٢٤) .

وقد دعا الملك فيصل اعضاء المجلس للاجتماع به يوم ٩ حزيران ، وفي ذلك التاريخ ختمهم على عدم التخلي عنه بعدم ابرام المعاهدة ، ولكن النواب أصروا على تسوية مشكلة الموصل اولاً ، فأصرع المندوب السامي البريطاني الى البلاط الملكي وسلم الملك انذاراً طالباً فيه حل المجلس التأسيسي في منتصف ليلة ١٠ حزيران ، وبعد مداولة قصيرة بين الملك والمندوب السامي ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة قبل اقتراح المندوب السامي بدعوة المجلس لعقد جلسة استثنائية في الليل لابرام المعاهدة قبل منتصف الليلة المذكورة . وقد ابرم المجلس المعاهدة في ليلة ١٠ حزيران مع شرط يختص بالاتفاقية المالية والملحق يختص مشكلة الموصل (٢٥) . وقد اعلن المجلس في قرار ابرامه انه يعتمد ويشق بشرف حكومة بريطانية وقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من المندوب السامي البريطاني بان الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف ، وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لائحة لا حكم لها اذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل باجمعها (٢٦) . وفي ١٧ حزيران تسلم مجلس عصبة الامم المذكرة البريطانية عن ابرام العراق لمعاهدة التحالف مع الشرط الخاص بالاتفاقية المالية والملحق

(24) *British Report, 1923-1924*, pp. 22-23.

(٢٥) انجني . تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، ص ٩١ - ٩٦ .

(٢٦) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، الجزء الاول ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

الخاص بمشكلة الموصل (٢٧) .

وبعد ثلاثة أشهر ، أي في ١٩ أيلول سأل الفورد بالمرور ممثل بريطانيا مجلس العصبة أن يقبل عوضاً عن مشروع الانتداب الأصلي بوثيقة تضمن نفس النتيجة لأن فكرة الانتداب غير مقبولة عند الشعب العراقي ، وأضاف بأن الحكومة البريطانية تأمل أن يتقدم العراق خلال أربع سنوات بطلب الانضمام إلى عصبة الأمم ، فإذا حدث هذا فإن التزامات بريطانيا تنتهي ، وإذا لم يحدث فستأتي فترة فراغ سيعمل لها ترتيب خاص (٢٨) . وقد نص هذا المشروع الذي تقدمت به الحكومة البريطانية على مسؤولية بريطانيا العظمى تجاه أعضاء عصبة الأمم في تنفيذ العراق للمعاهدة ؛ وعلى عقد اتفاقيات تسليم المجرمين بالثبابة عن العراق ؛ وتقارير سنوية ترفع إلى المجلس ؛ ومنع تعديل مواد المعاهدة من دون موافقة المجلس ؛ ورفع أي نزاع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة ؛ وإنهاء الالتزامات البريطانية عند دخول العراق عصبة الأمم ؛ وفي حالة عدم قبول العراق في العصبة يقرر المجلس التدابير الأخرى المطلوبة لتنفيذ المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة . وفي ٢٧ أيلول وافق المجلس على التعهدات البريطانية (٢٩) .

بعد سنة تسلمت لجنة الانتدابات الدائمة يرقية من بريطانيا ترجوها دراسة رغبتها في تأجيل مناقشة التقرير السنوي المؤرخ نيسان ١٩٢٣ - كانون الأول ١٩٢٤ عن إدارة العراق بمناسبة قرب صدور قرار مجلس عصبة الأمم حول قضية الحدود بين العراق وتركيا فقررت في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٥ الموافقة على تأجيل مناقشة التقرير إلى أن تسوى مشكلة الحدود (٣٠) . وقد قدم هذا القرار إلى مجلس العصبة في ٩ كانون الأول ١٩٢٥ للمعلم (٣١) .

(27) *Official Journal*, 1924, p. 923.

(28) *Official Journal*, 1924, pp. 1314-1315.

(29) *Ibid.*, pp. 1346-1347.

(30) League of Nations, Permanent Mandates Commission, *Minutes of the Seventh Session*, pp. 92, 98, 212.

(31) *Official Journal* 1926, pp. 272-273.

تأليف لجنة التحقيق

في اواخر حزيران ١٩٢٤ بعد أن أبرم العراق معاهدة التحالف ، ارسل رمزي مكدونالد رسالة الى وزارة الخارجية التركية في انقرا ذاكرا فيها وجهة النظر البريطانية عن الموصل وموضحا ان الحكومة البريطانية ستعرض قضيتها على عصبة الامم ومستفسرا عن بعض المعلومات ومحاولا الوصول الى اتفاق حول اسلوب الاجراءات المقبلة^(٣٢) . اما فترة تسعة الاشهر للمفاوضات المباشرة فقد انتهت في ٥ حزيران ١٩٢٤ دون التوصل الى الاتفاق المرجو . وقد كانت الحكومة التركية راغبة في استئناف المفاوضات المباشرة بالاساليب الدبلوماسية ولذلك اخبرت الحكومة التركية الممثل السياسي البريطاني في القسطنطينية بأنها لا تستطيع التعاون في احالة المشكلة الى عصبة الامم^(٣٣) .

في ٦ آب ١٩٢٤ ، اخبرت الحكومة البريطانية سكرتير عام عصبة الامم ، مشيرة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان والى الفقرة السابعة من بروتوكول الجلاء ، ان عمليات الجلاء تمت يوم ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ ، وان مؤتمرا عقد في القسطنطينية وفشل ، وان معاهدة لوزان تدخل في طور التنفيذ في ذلك اليوم وفقا للمادة ١٤٣ من المعاهدة . وقد طلبت الحكومة البريطانية ان توضع قضية الحدود العراقية في جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة المقبل ، وابتدت دغبتها في تقديم بعض الوثائق للمجلس في تاريخ لاحق^(٣٤) .

وقد احييت هذه الرسالة البريطانية الى الحكومة التركية يوم ٩ آب ، وارسلت الحكومة التركية برفقة الى السكرتير العام بتاريخ ٢٥ آب ذاكرة فيها انها لم تحضر رسميا وتحريرا بدخول معاهدة لوزان في حيز التنفيذ ، ولاقناعها بإمكان الرحمة على حقوقها في ولاية الموصل برهنة واضحة بكل

(32) *The Times*, June 26, 1924; *Current History*, XX, p. 872.

(33) *The Times*, July 12, 1924.

(34) *Official Journal*, 1924, p. 1465.

وسائل التحقيق العادلة فإنها لم تتوان في الموافقة على رفع النزاع الى المجلس اذا كان ذلك ضروريا ، وقد خولت ممثلا لها الاشتراك في مباحثات المجلس بعد عشرين يوما من استلامها ووافق ابرام معاهدة لوزان (٣٥) .

وفي خلال ذلك كانت قضية الحدود موضوعة في جدول اعمال المجلس ، وفي ١١ آب اخبر أعضاء مجلس العصبة والحكومة التركية بهذا الامر . ثم نقل السكرتير العام الى هذه الحكومات رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ١٤ آب ومعها خمس عشرة نسخة من وثيقة مرفقة عنوانها : مذكورة عن الحدود بين تركيا والعراق . ومعها خريطة عليها خط الحدود الذي تقترحه الحكومة البريطانية وخريطة عصرية . وقد كررت الحكومة البريطانية في مذكرتها حججها ولخصت أسباب اعتبارها خط الحدود المرسوم على الخريطة المرفقة بالمذكرة افضل حد عادل وطبيعي بين الدولتين اللتين يهمهما الامر وأكدت ان المشكلة موضوعة البحث هي قضية حدود لا مستقبل ولاية الموصل (٣٦) .

وفي ٣٠ آب بحث مجلس العصبة مشروع برقية ترسل الى الحكومة التركية وفيها وعد لتركيا بالمساواة في مباحثات المجلس وتخبر الحكومة التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها بالاسراع في ارسال من يمثلها وتذكر ان اجتماع المجلس قد يستمر حتى نهاية أيلول . وبالرغم من ان الممثل الفرنسي ذكر بأن حكومته قد أخبرت تركيا بابرام الحكومات البريطانية والابطالية واليابانية لمعاهدة لوزان فقد قرر المجلس ان يرسل برقية الى الحكومة التركية (٣٧) .

في ٥ أيلول ارسلت الحكومة التركية عشرين نسخة من مذكرة ومعها

(35) *Official Journal*, 1924, p. 1466.

(36) *Official Journal*, 1924, pp. 1566-1573.

(37) *Ibid.*, 1924, pp. 1563-1564, 1594-1595.

خريطة مرفقة لكي يوزعها السكرتير العام على أعضاء مجلس العصبة . وقد زعمت ان المشكلة موضوعة البحث هي تقرير مصير ولاية الموصل وان الادعاء البريطاني قد تجاوز حدود القضية ، واعادت الى الاذهان أن محضرى اجتماعى مؤتمر لوزان يوم ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ قد أوضحا ان الطرفين لم يتفقا على اساليب ووسائل تسوية النزاع ، وان الوفد البريطانى الذى تحاشى فكرة الاستفتاء احوال النزاع الى المجلس واستودعه واجب تعيين أصلح اسلوب لتسويته ، وفي رأى الحكومة التركية ان اعدل اسلوب هو الاستفتاء ، وذكرت ما سمته أسبابا اضافية لاعتمادها بضرورة الاستفتاء ، ثم ذكرت اسباب وجوب احتفاظها بالسيادة على ولاية الموصل (٣٨) .

فى ٢٠ أيلول حضر فتحى بك ممثل تركيا الى مجلس العصبة ، وقد أكد له اللورد بامور بأنهما متساويان وانه يأمل ان يسوى الامر بالمصالحة ، وطلب الى المجلس ان يقرر الحدود المضبوطة للمشكلة موضوعة البحث ، فهى عند الحكومة البريطانية تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق وهى عند الحكومة التركية ما اذا كان من الواجب ان تعاد ولاية الموصل جميعها الى تركيا أو لا تعاد ، اما وجهة نظر بريطانيا فتعتمد على لغة معاهدة لوزان ، وبموجبها التمس من مجلس العصبة ان يعمل كحكم . وقد عارض اللورد بامور فكرة الاستفتاء واقترح ان يعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين وتزويهم لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التى قدمت وأى دليل آخر يقدم ويعتبرونه ضروريا . ثم كرر فتحى بك وجهة النظر التركية بأن المشكلة موضوعة البحث هي ما اذا كان من الواجب ان تبقى ولاية الموصل شمالى أو جنوبى الحدود بين تركيا والعراق ، واعترف ان حجج الطرفين قائمة على اعتبارات جغرافية وعنصرية وعسكرية واقتصادية وسياسية (٣٩) .

انظر تفصيلات هذه الحجج فى الفصل الرابع ادناه ، (38) *Official Journal*, 1924, pp. 1574-1583.

(39) *Official Journal*, 1924, pp. 1318-1323.

في ٢٥ أيلول أثار هيلمار برانتك الذي كان يشغل وظيفة مقرر في النزاع عددا من الأسئلة أمام المجلس : (١) كيف فهم الوفدان البريطاني والتركي حالة المشكلة الى المجلس وهي المنصوص عليها في المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ الظاهر ان المندوب البريطاني يعتبر حكومته ملزمة مقدما بقرار المجلس بينما لم يبين المندوب التركي وجهة نظر حكومته عن هذه النقطة ؟ فعلى المجلس ان يعلم دور الذي يمثل بالتبسيط . (٢) ما معنى « خط الحدود بين تركيا والعراق ؟ » فالنسبة للحكومة البريطانية يجب ان تؤلف ولاية الموصل جزء من مملكة العراق ، والمشكلة التي عرضت هي ما اذا كان خط الحدود الشمالي للعراق سيتبع بصورة تقريبية الحدود الادارية لولاية الموصل مع بعض التغيرات بسبب الاعتبارات العنصرية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تحتم ان يمر خط الحدود شمالى الحدود الادارية بينما اعتبرت الحكومة التركية المشكلة ما اذا كان من الواجب الاعتراف بولاية الموصل كجزء من تركيا أو من العراق (٣) هل اتفق المندوبان على ان لا يحدد واجب المجلس بمجرد الاختبار بين هاتين الفكرتين المتعاكستين وانه يجوز للمجلس ان يبحث عن أى حل آخر يعتبر عادلا ؟

وقد اعلن اللورد يارمور بالنيابة عن بريطانيا ان حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدما من الطرفين وتعتبر نفسها ملزمة بقرار المجلس ، وفيما يخص السؤال الثانى أكد اللورد يارمور ان الموضوع قانوني يجب ان يحقق ويحدد قبل اتخاذ اجراءات ، واجاب عن السؤال الثالث بأن يحتفظ المجلس بحرية العمل التامة لتصحيح خط الحدود الموجود بأية طريقة يراها عادلة بعد دراسة الامر جيدا . وكانت اجوبة فتحي بك مغايرة : (١) تعترف الحكومة التركية بالصلاحيات التامة للمجلس التي منحتها اياه المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة (٢) لم تتنازل تركيا الى اية دولة عن حقوق سيادتها على ولاية الموصل . وقد عملت بريطانيا العظمى من جانب واحد وحاولت اشراك عصبة الامم كطرف في النزاع . (٣) ان تركيا راغبة

في قبول أي خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية^(٤٠) . وقد بدا ان وجهات نظر الطرفين متباعدة جدا .

ولكن في ٣٠ ايلول اخبر المقرر المجلس بأنه بعد محادثات مع ممثلي الطرفين يعتقد ان الخلاف في وجهات النظر لم يكن كما ظهر اولاً ، فقد كرر اللورد يارمور له وجهات النظر البريطانية ووافق فتحت بك على أن تعرض المشكلة بالصيغة التي بينها اللورد يارمور ، ولكن المندوب التركي تعهد بحكومته بقبول توصية المجلس ، ولكنه أجاب بعدم وجود خلاف بين حكومته والحكومة البريطانية وانه مقتنع ان المجلس سيبنى قراره في المرتبة الاولى على رغبات السكان^(٤١) . ثم اوصى المقرر تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة اعضاء ، وقال ان على اللجنة أن تقدم للمجلس كل المعلومات والاقتراحات التي قد تراها تساعد في الوصول الى قرار ، وعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الوثائق المتوفرة ووجهات النظر التي اعرب عنها الطرفان اللذان يهمهما الامر فيما يخص جوهر المشكلة ، وعلى اللجنة أن تسلم كل ما يرسله اليها الطرفان ، ولها ان تشرع بالتحقيق في منطقة المشكلة نفسها وفي تلك الحافة لها أن تستفيد من خدمات مستشارين معينون من الحكومتين اللتين يخصهما الامر ، وعليها أن تضع قواعد اعمالها ، وعلى السكرتير العام أن يجهزها بالموظفين اللازمين ويخدم لها الاموال التي تحتاجها ، وعلى المجلس أن يوصي رئيسه ومقرره بتعيين اعضاء اللجنة بالاتفاق . وقد وافق كلا الطرفين على هذه التوصية ووافق المجلس عليها بالاجماع^(٤٢) .

وفي ٣١ تشرين الاول اذيع ان اللجنة المذكورة ألقت من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا واي آف فرسن وزير السويد المفوض في بخارست و أ . بولس عقيد متقاعد من الجيش

(40) *Official Journal*, 1924, pp. 1337-1339.

(41) *Ibid.*, p. 1358.

(42) *Official Journal*, 1924, p. 1360.

البلجيكي (٤٣) . وقد قدم السكرتير العام بعد ذلك مذكرة يطلب فيها الى المجلس منح كل عضو من اعضاء اللجنة اكرامية شهرية قدرها ١٧٥ ديناراً من ميزانية العصبة ؛ وان تدفع الحكومتان التركية والعراقية مصاريف سفرهم والمصاريف الاخرى التي يحتاجونها في خلال اداء مهمتهم . وقد وافق المجلس على هذه المذكرة (٤٤) .

خط بروكسل

في اجتماع المجلس في ٢٠ ايلول ١٩٢٤ اعلن فنحي بك ان حكومته ارسلت مذكرة احتجاج الى الحكومة البريطانية عن بعض الحوادث التي وقعت على خط الحدود والتي تقضت اخلالة الراحة وانه سلم نسخة من المذكرة الى السكرتير العام (٤٥) . وقد نصت المذكرة على ان الطائرات البريطانية عبرت خط الحدود في ٩ و ١٢ و ١٤ من ايلول وفتحت نيران رشاشاتها والقنابل ، وقد ادى هذا الحادث الى قتل ثلاثة اشخاص وجرح اثني عشر ؛ وقد عزت المذكرة هذه الحوادث الى خطة بريطانية مزعومة منظمة وسرية ، ظهرت دلائلها في مؤتمر القسطنطينية عند البحث عن المسيحيين النسطوريين في ولاية حكاري ، ولاجل اثبات هذه التهمة ذكرت المذكرة التركية انه في يوم ٧ آب ١٩٢٤ هاجمت عصاية من النسطوريين والي حكاري وافراد شرطته وقتلوا ضابطاً برتبة رئيس اول وثلاثة افراد وجرحوا خمسة ، وقد اسروا الوالي ولكنه هرب . وقد حشدت السلطات التركية القوات اللازمة من الجنود والشرطة في جلامرك ويمت الشباب وخربول ، وختمت المذكرة بالمطالبة بتعويض القتلى والجرحى والاضرار المادية .

وفي اجتماع المجلس في ٣٠ ايلول قرأ اللورد بارمور المذكرة البريطانية التي ارسلت الى الحكومة التركية طالبة تطبيق المادة الحادية عشرة من ميثاق

(43) *Official Journal*, 1924, p. 1670.

(44) *Official Journal*, 1925, pp. 116, 159.

(45) *Official Journal*, 1924, p. 1323.

العصبة التي تبحث في تهديد حسن التفاهم بين الأمم وقد ذكرت ان دورية جوية بريطانية اكتشفت قوات صغيرة معادية جنوبى خط الحدود وان هذه الدورية ارجعت الفزاة غير الحدود برشاشاتها من الجو وقد سبب بعض الاصابات ، وختمت المذكرة بالتطرق الى حوادث صغيرة وهروب جماعة من المسيحيين الآتوريين ورجال القبائل العراقية من خط الحدود الى العمادية ، وقد طالب اللورد پارمور بالمحافظة على الحالة الراهنة^(٤٦) وسأل المجلس أن يقرر كيفية ضمان التعهد باحترام الحالة الراهنة^(٤٧) .

وفى نفس هذا الاجتماع قدم المندوب التركي الى المجلس مذكرة ذكرت انه بين ١٧ و ٢٢ ايلول حدثت هجمات قامت بها الطائرات البريطانية وسببت وفاة بعض الجنود الاتراك وجرح آخرين . وقد جرح أيضا جمالان وقتل عشرون جملا وجرح اربعون . وقد تنسكى اللورد پارمور بأن الاحوال حول خط الحدود لا تزال سيئة جدا وذكر انه توجد هناك حركات عسكرية قد تغير الحالة الراهنة واكد للمجلس بأن الحكومة البريطانية ستحافظ على التزاماتها وطالب بأن تحافظ الحكومة التركية على التزاماتها . وقد اعطى المندوب التركي الضمانات نفسها وطالب بالالتزامات عينها^(٤٨) .

وعندما تردى الوضع على خط الحدود واصبح أشد خطورة عقد اجتماع طارىء لمجلس العصبة فى بروكسل عاصمة بلجيكا . وفى اول اجتماع يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤ فسر اللورد پارمور الحالة الراهنة بأنها تعنى الوضع الذى كان قائما فى تموز ١٩٢٣ (حين وقعت معاهدة لوزان) واتهم القوات التركية بأنها لا تزال تحتل المنطقة التي تقدمت فيها فى ايلول ١٩٢٤ ، وطلب من المجلس أن يحدد معنى التعهدات المتبادلة المذكورة فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وسلم المندوب البريطانى خارطة الى المجلس

(46) *Official Journal*, 1924, pp. 1584-1586.

(47) *Ibid.*, p. 1338.

(48) *Official Journal*, 1924, p. 1586.

واشار عليها الى خط ازرق متقطع وخط أحمر متقطع وخط احمر غير متقطع وقال ان الخط الازرق المتقطع يمثل خط الحدود الذي طلبت الحكومة البريطانية من المجلس الموافقة عليه ، واما الخط الاحمر غير المتقطع فهو خط الحدود الادارى للعراق منذ تموز ١٩٢٣ ، واما المنطقة الواقعة بين الخط الاحمر المتقطع والخط الاحمر غير المتقطع فلم تكن في تموز ١٩٢٣ تحت احتلال أو ادارة أى من الطرفين وتمثل منطقة حرام ، وكان الاتوريون يقيمون هناك منذ ١٩٢١ ، وان اية حركة من أى من الطرفين تعنى نقضا للحالة الراهنة . وكرر اللورد پارمور اتهاماته وطالب باستحباب القوات التركية الى شمال الخط الاحمر غير المتقطع .

ثم لحص فتحي بك تاريخ مشكلة الموصل منذ هدنة مندروس المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ واكد ان احتلال المناطق الواقعة شمال خط الهدنة لا مبرر له ، وقرأ الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من معاهدة سيفر التي تصف خط الحدود الشمالى الحقيقى لولاية الموصل ، وقد دفع البريطانيون خط حدود سيفر الى الشمال بعد ١٩٢٠ ، وطالبت المذكرة البريطانية المؤرخة في ٢٩ ايلول ١٩٢٤ بدفع خط الحدود مسافة كبيرة الى شمال خط حدود سيفر . وقال ان هذه الاعمال البريطانية واحتلال السليمانية بالقوات البريطانية والعراقية غير مشروعة ومتناقضة للحالة الراهنة ، ثم كرر اتهاماته عن حوادث الحدود ، وختم خطابه بقوله بوجود احتمالان - فاما أن تكون الحالة الراهنة كما كان الوضع يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ أو كما كان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وان الحكومة التركية مستعدة أن تقبل الوضع الذى تفضله الحكومة البريطانية من هذين الوضعين المذكورين ، ورجا المجلس أن يعين خطا يحترمه الطرفان قبل اصدار قراره النهائى الذى سيضعه وفق تقرير لجنة التحقيق .

ثم قال اللورد پارمور ان الحالة الراهنة التى اشار اليها المجلس فى جنيف هي الوضع يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وانه رجا المقرر والمجلس ان يبحثا الوضع

الحقيقي في ٢٤ تموز ١٩٢٣ في تلك المنطقة حيث حدثت حوادث
أيلول ١٩٢٤^(٥٠) .

وفي اجتماع ٢٩ تشرين الاول قدم المقرر تقريرا قال فيه ان الايضاحات
التي قدمها المندوبان وخبراء الحكومتين والخرائط التي قدموها برهنت له
ولم تلي اسبابا واورد غواي ان الخلاف بين وجهتي النظر لم يكن كبيرا . وقد
اقترحت هذه اللجنة الثلاثية خطا يختلف قليلا عن مقترحات الطرفين وذكرت
ان اتخاذ هذا الخط قد يضع حدا لموضع الوضع ؛ يجب أن يمثل المخطط الحد
الاقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وان يحترمه الطرفان عسكريا واداريا
قبل قرار المجلس النهائي ؛ وعلى المجلس أن يطلب من الطرفين تنفيذ قراره
عن الخط في ١٥ تشرين الثاني القادم . ثم قدم المقرر مشروع قرار يحتوي
وصف خط حدود مؤقت مع خريطة . وقد وافق الطرفان على الخط الذي
صار يعرف بخط بروكسل ، ووافق المجلس على القرار بالاجماع^(٥١) .

(50) *Official Journal*, 1924, pp. 1648-1654.

(51) *Official Journal*, 1924, pp. 1659-1660; see the description
of Brussels Line in *Official Journal*, 1924, p. 1660 and 1926, pp.
191-192.

الفصل الرابع

لجنة التحقيق وتقريرها

مر معنا في الفصل السابق ان مجلس عصبة الامم قرر يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية لحلها الى المجلس . وقد اجتمع اعضاء اللجنة في جنيف يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ وانتخبت اى آف فرسن الوزير السويدي في بخارست رئيسا ، وقد خصصت اللجنة بضعة ايام للتعرف على الوثائق التي اعدتها سكرتارية عصبة الامم والتي تخص خذل الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية^(١) . وقد استنتجت انه من الضروري أن تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محليا ، وقد أدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية . فأرسلت اللجنة قائمة اسئلة من جنيف الى كلتا الحكومتين وذهبت الى لندن وانقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها الى المنطقة^(٢) .

زيارة اللجنة للندن وانقرا وبغداد

في اواخر تشرين الثاني ١٩٢٤ استقبلت اللجنة في لندن وزير الخارجية ووزير المستعمرات مع خبرتهما ، وقد رحب أحد موظفي وزارة المستعمرات باللجنة واعرب عن رضا حكومته عن تفضيل مجلس العصبة تعيين لجنة ،

(1) League Report, p. 5; Official Journal, 1925, p. 145.

(2) League Report, p. 5.

فردت اللجنة حالا ان المجلس لم يحدد سلطتها في العمل وانها حرة في توصية المجلس باجراء استفتاء وأي أسلوب آخر للعمل . وقد طلبت اللجنة من الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها ويساعدها في عملها في المنطقة ، فعينت الحكومة البريطانية آر ايف جاردن وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات والاشغال كممثل للحكومة العراقية .

ثم غادرت اللجنة الى انقرة في بداية سنة ١٩٢٥ ، وقد أجابت الحكومة التركية على بعض اسئلة اللجنة بأن حل مشكلة الموصل قد يحصل في التعبير الحر عن رغائب سكان ولاية الموصل ، وقد اقنعت اللجنة الحكومة التركية بأن مجلس العصبة لم يحدد سلطتها في العمل . وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك كخبراء^(٣) .

وقد وصلت اللجنة الى بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ وقد دعيت للبقاء عدة ايام ، فدرست خلالها العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل واساليب الادارة العراقية . وقد نزل اعضاء اللجنة وجواد باشا في ضيافة المندوب السامي البريطاني السرخس هنري دويس . بينما نزل الخبراء الاتراك في مكان آخر في بغداد . وفي ١٧ كانون الثاني قدم السرخس هنري اللجنة الى الملك فيصل وقد سلمها الملك مذكرة مكتوبة^(٤) ، وقد احتوت هذه المذكرة استعراضا للحوادث منذ توقيع هدنة مندروس ، وبينت تقدم العراق في السنوات الماضية وآماله في المستقبل ، وذكرت بعض المشاريع ومنها الاتفاق المرتقب مع بريطانيا العظمى حول استغلال حقول النفط ، وبينت المذكرة ضرورة خط حدود يضمن العراق ضد الاعتداء وهو بالنسبة للعراق مسألة حياة أو موت ، وأكدت ان تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعني ضربة مميتة لمستقبله ، واعلنت انه سيكون من المستحيل المحافظة على الامن الا بايجاد قوة عسكرية دائمة وليس

(3) *League Report*, pp. 5-6; *British Report*, 1925, p. 8.

(4) *League Report*, p. 6.

هذا في طائفة العراق ، وان الرأسمال الاجنبي لن يأتي الى العراق اذا تعرض
لاخطار الفوضى والغزو ، وحثمت المذكرة بالقول ان الموصل للعراق كالرأس
للبدن وان مشكلة الموصل هي مشكلة العراق بأكمله (٥) .

وفي نفس اليوم عقدت اللجنة اجتماعا في دار الاعتماد البريطانية وبحضور
المندوب السامي ، وقد بين المندوب ان بين الخبراء الانكليز ناظم بك وفتاح
بك من المواطنين العراقيين واتهمهما بتدبير المؤامرات ضد الحكومة العراقية ،
واعاد الى الازهان ان امرا باعتقال ناظم بك كان قد اصدر ، وانه وفتاح بك هربا
من البلاد ، واتهما يعودان الآن في ١٩٢٥ مستفيدين من حصانة اللجنة
الدبلوماسية ليقوما بنشاط قد يخل بالامن والنظام ، فتحست الاحزاب القومية
وعدهتهما ولذلك طلب السر هنري استدعاء الخبيرين (٦) .

ولكن اللجنة لم توافق السر هنري دويس ، وأسفت على تعيينهما ولا
سيما لورود اسميهما في محاضر جلسات مؤتمر التسطينية ، وتعتقد اللجنة
ان تعيينهما جعل واجبها أصعب ولكنها ذكرت انهما من مواطني ولاية الموصل
ولا يمكن اعتبارهما عراقيين حتى تتم تسوية مشكلة الحدود . وقد أيدت اللجنة
دعشتها للمساعد التركي لاختيار الحكومة التركية لهذين الخبيرين ، ولكنها
لم تطلب استدعاءهما . وقد تشكى المساعد التركي من وضع الخبيرين في
معسكر محاط بالخنادق ، فلما احتجت اللجنة على هذا العمل نقل الخبيران
الى غرف مجاورة لدار الاعتماد البريطانية . وبالرغم من ان اللجنة وافقت على
تجديد حركاتهما في بغداد فانها أصرت على أن يكون للوفد التركي الحرية
التامة في ولاية الموصل لكي يكون في الامكان انجاز واجباتهم (٧) .

بقيت اللجنة في بغداد حتى ٢٦ كانون الثاني ، وقد زارت خلال فترة
اقامتها عددا من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ،

(5) *League Report*, pp. 6-7.

(6) *League Report*, p. 7; *British Report*, 1925, p. 8.

(7) *League Report*, pp. 7-8.

وقابلت كل الشخصيات البارزة في بغداد : وزراء وموظفي حكومة وممثلي جميع الطبقات والطوائف ، وزارت الاسواق ومخازن الحبوب والاختصاص في المراكز التجارية لأجل الحصول على فكرة عن التجارة بين بغداد وضواحيها والمناطق الشمالية . وحاولت اللجنة ان تتأكد ما اذا كانت ولايتا بغداد والموصل معتمدتين على بعضهما اقتصاديا ، ولهذا الهدف درست اللجنة احصائيات الكمبارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب (٨) .

تحقيقات اللجنة في العراق

وصلت اللجنة الى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ . وبعد وصولها مباشرة حدثت حادثة وقد ذكر خبرها الكونت بول تلكي في مذكرة تلخص كما يلي :

في يوم ٢٧ كانون الثاني كان الكونت بول تلكي يتمشى في مدينة الموصل مع اثنين من السكرتيرين الملحقين باللجنة فالتقوا بجواد باشا المساعد التركي بيزته العسكرية وقد عرض أن يرافقهم وفي الشوارع احاط بجواد باشا نحو ثلاثين شخصا ظنهم الكونت تلكي عربا وقبلوا يديه وهتفوا « نعيش تركيا » ، وقد تبعهم الجمهور وزاد عددهم حتى بلغوا مائتي شخص ، وزاد الهتاف ، ثم حضر بعض ضباط الشرطة وحاولوا تفريق الجمهور ، وفي السوق تجمع الجمهور من جديد والتحق ثلاثة ضباط شرطة بزملائهم وكان أحدهم انكليزيا ، وصار جواد باشا موضوع هتاف متزايد وعطف ، وقد مثل الجمهور طبقات مختلفة من الشعب بينهم اناس محترمون وشحاذون . وقد استعملت الشرطة العصي في محاولة تفريق الجمهور . وفي طريقهم الى محل اقامتهم في دار الضيافة شاهد الكونت تلكي وجواد باشا والسكرتيران مظهرة مضادة من الطلاب يهتفون للملك فيصل قرب النادي الوطني العراقي مقابل دار الضيافة .

(٨) League Report, p. 8; British Report, 1925, p. 9.

في صباح اليوم التالي زار اللجنة عبدالعزيز القصاب متصرف الموصل والمبجر لويد المفتش الاداري البريطاني وطلبوا باقامة نظام مراقبة لضمان سلامة النود التركي ، واقترحا ان يخبر المساعد التركي وخبراؤه السلطات الادارية قبل ساعة من مغادرتهم محل اقامتهم ويذكروا المحل الذي يقصدون زيارته ويطلبوا حماية الشرطة وان يطلب الى جواد باشا ان لا يخرج بالبزة العسكرية ، وان تتخذ السلطات التدابير اللازمة لضمان عدم قيام المندوبين الاتراك بنشاط سياسي قد يخل بالنظام العام⁽⁹⁾ .

وقد رفضت اللجنة اقتراح سلطات الموصل لعدم رغبتها في تحديد حرية عمل المندوبين الاتراك وارسلت مذكرة الى المتصرف والى المفتش الاداري طالبة ان يعطى المندوبون الاتراك حرية العمل التامة ، وان لا تظهر تدابير المحافظة للعبان ورفضت ان تبشر بتحقيقاتها حتى تسلم جوابا مرضيا لمطالباتها⁽¹⁰⁾ .

احالت سلطات الموصل مذكرة اللجنة الى السلطات المركزية في بغداد ، وقد اجاب المندوب السامي البريطاني بانه يعترف بعدالة مطالب اللجنة ولكنه لا يستطيع قبول المسؤولية بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية عن أي عمل معاد قد يعترف ضد اشخاص المندوبين الاتراك . وفي نفس الوقت تسلمت اللجنة برفقة من انقرا مباشرة ، وبواسطة مكرتارية عصبة الامم تضمن احتجاجا شديدا ضد السلطات العراقية ، فأرسلت اللجنة برفقة الى جنيف موضحة منشأ الموقف باختيار الخبراء الاتراك السبي ، وارسلت نسخة من جوابها الى أنقرا وفيها اشارت الى ان الحكومة التركية لا تستطيع اعتبار السلطات العراقية مسؤولة اذا رفضت التدابير الاحتياطية التي اقترحتها بغداد .

تم علمت اللجنة ان الاشخاص الذين تظاهروا لصالح تركيا قد سجنوا

(9) League Report, p. 8.

(10) League Report, pp. 8-9.

وان اعضاء اللجنة انفسهم كانوا تحت الرقابة ، وكانت مجموعتان من الشرطة ترابطان عند مداخل نزل اللجنة للملاحظة حركات اعضاء اللجنة والمسكرتين والاعخبار عنها . ولذلك اخبرت اللجنة المساعدين البريطانيين والتركى انها لن تبدأ عملها حتى يتغير الوضع ، فتحت هذه الظروف وافق جواد باشا أن يتحمل مسؤولية سلامة وقدم وان يقبل الاحتياطات الحكيمة التي اقترحها المندوب السامى ما دامت لا تمس كرامة الوفد التركى . وقد اتصلت اللجنة بانقرا ، فلما وافقت الحكومة على وجهة نظر جواد باشا ، انتهت المسألة فى ٥ شباط ١٩٢٥ .

وفى اثناء هذه الفترة ، تمكن اعضاء اللجنة وهم متكرون ، أن يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس . ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم فى ولاية الموصل وعلى أساليب التحقيق . وقد زاروا بعض الاشخاص من ذوى الخبرة والمعرفة فى مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع (١١) .

وقد تم تحقيق اللجنة فى مدينة الموصل بصورة مشتركة من الاعضاء الثلاثة ، فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية (الاطباء والمحامين والتجار الخ . .) وجميع طبقات الناس . وقد طلبت اللجنة الى المساعدين أن يقدموا قوائم باسماء الشهود الذين يرغبان ان تفحص اللجنة شهاداتهم . وقد أكدت اللجنة ان التحقيق تم بطريقة محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة فى اجتماع كامل للجنة ، بينما قابلت الآخرين على حدة من قبل احد الاعضاء . وفى مدينة الموصل استطاعت اللجنة أن تحصل على اكمل تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان (١٢) .

حاولت اللجنة ان تحصل على اوسع واتم معرفة عن رغبات السكان . وقد حدث ان سألت اللجنة اسئلة مخرجة حول ادارة الانتداب وعن الوضع بعد ابرام المعاهدة العراقية - البريطانية ، فأرسل ياسين الهاشمى رئيس وزراء

(11) *League Report*, p. 9.

(12) *League Report*, pp. 9-10.

العراق برفقة احتجاج على صيغة بعض أسئلة اللجنة ، ولكن اللجنة أصرت على ان لها الحق وعليها الواجب ان تجري التحقيق من دون عراقيل ، وقد اعترفت ان اساليب تحقيقها تثير حننا بعض الحماسة العاطفية بين الاهالى الذين لا تزال تربيتهم السياسية فى مرحلة ابتدائية ، والذين كانوا تحت تأثير حملة دعاية مركزة (١٣) .

ثم قررت اللجنة بعدئذ ان تجري تحقيقاتها فى الاقسام البعيدة من ولاية الموصل فى آن واحد من قبل لجان فرعية ، وقد أصر المساعد البريطانى على وجوب اصطحاب ثلة من الشرطة لكل لجنة فرعية للمحافظة عليها وان تعلم حرركاتها مقدما . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا الطلب سيهدم امكانية القيام بتحقيق محايد ، فحضر السر هنرى دويس الى الموصل يوم ٨ شباط لتسوية هذا الخلاف الصغير ، وعند بحثه واجبات الخبراء اخبر اللجنة انه علم ان الحزب المؤيد لتركيا قد نظم حرسا مسلحا لمصاحبة جواد باشا ايشا ذهب ، وسيكون من واجب الشرطة أن تعتقلهم . ولكن اللجنة اكدت للسر هنرى انه لن يحدث أى اضطراب . أما السر هنرى فقد احتج ان طريقة تحقيق اللجنة قد حددت تهديدا خطيرا سلطة الحكومتين البريطانية والعراقية ، وان استلثها قد اضررت بهيبة الحكومتين وذلك بايحاءاتها انها تبحث عن دليل ضد الادارة الحالية . فاجاب رئيس اللجنة بانها ستستمر فى تحقيقاتها بحرية تامة كما يلى عليها واجبها وانها ستقدم نتائج تحقيقها فى تقرير ترفعه الى مجلس عصبة الامم ، وصرح اى آف فرسن الرئيس بأن عمل اللجنة قد عرفه نشاط الشرطة ضد الشهود وضد اللجنة نفسها أيضا (١٤) .

ثم صرح السر هنرى دويس ان حكومته قد تاحتج امام مجلس العصبة ضد فرار اللجنة بالقيام بتحقيقات منفصلة فى مختلف اقسام ولاية الموصل ، و اضاف ان قوميات اعضاء اللجنة تدل على « توازن تام » ، فلفت رئيس اللجنة

(13) League Report, p. 10.

(14) League Report, pp. 10-11.

اتجاه السر هنري الى عدم لياقة ملاحظته عن قوميات اعضاء اللجنة وقال ان مجلس العصبة قد اختارهم بالاجماع واعطاهم حرية العمل التامة وانه اذا اعيد فتح هذه المسألة فقد تقع عواقب خطيرة (١٥) .

أجلت اللجنة تحقيقها في مدينة الموصل مؤقتا ، وتفرق اعضاء اللجنة وانفقوا على اللقاء ثانية في كركوك يوم ٢٥ شباط . وقد بقي اى آف فرسن في الموصل مع جواد باشا وآر ايف جاردن لاجل الاستمرار بالتحقيق في ضواحي مدينة الموصل . وقد زار فرسن المدن والقرى ودعا الى مراكزها التي بقي فيها وجهاء القرى المجاورة ، وقابل رؤساء العشائر العربية ولا سيما رؤساء شمر . وقد اجري الكونت يول تلكي تحقيقه في لواء أربيل بصحبه ناظم بك وليونز الضابط السياسي البريطاني وكرامرز مترجم اللجنة ، وقد زاروا العشائر العربية والكردية ، وأجرى آف . يولس تحقيقاته في لواء كركوك بصحبه صييح تشأت وكامل بك ، وقد اتصل يولس برؤساء العشائر العربية والكردية والتركية . وفي منطقة كبرى واصل التحقيق دى يورتالس احد السكرتيرين ومعه فاح بك وضابط بريطاني ، وقد تنقل دى يورتالس في جبل حمرين وزار القبائل الكردية والتركية والعربية . وقد قابلت اللجنة بكامل هيئتها بعض ممثلي القبائل .

وقد وجدت اللجنة من الصعب اجراء تحقيقاتها في القرى والارياف وبين القبائل الرحالة حيث وجدت ان الاهالي أقل خبرة سياسية وأكثر تأخرا في مضمات المدنية ، ويعرفون قليلا أو لا يعرفون شيئا عن مشكلة الموصل . وقد اتبعت اللجنة طريقة خاصة كهذه : ان تشرح غرض اللجنة بلغة بسيطة جدا وتضع اسئلة بعد انسحاب المساعدين . وقد اختلفت صيغة الاسئلة حسب مركز وذكاء وثقافة الشهود ، وقد طمئن الشهود عن سرية التحقيق .

وقد اجتمع اعضاء اللجنة والمساعدين بعدئذ في كركوك وتوجهوا نحو السليمانية . وبعد انتهاء تحقيقها في السليمانية ورجوعها قاصدة الموصل توقفت

(15) *League Report*, pp. 11-12.

اللجنة في كركوك والتون كوبري واديل لاتمام التحقيقات السابقة . ولما وصلت اللجنة الى الموصل في يوم ٨ مارس ١٩٢٥ وجدت جميع آثار الرقابة قد اختفت . وجهزت السلطات البريطانية اللجنة بمعلومات مفصلة عن جميع الوجهاء بصرف النظر عن آرائهم حتى ولو كانت لصالح تركيا بصورة قطعية . وفي الموصل تابعت اللجنة تحقيقها فسألت خطباء الجوامع وملاكى البيوت والقرى والاراضي والمنتخبين الثانويين المذكورين في القوائم التركية القديمة وجميع الاشخاص الاحياء في الموصل الذين كانوا اعضاء في المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية . ثم سافرت اللجنة الى زاخو مارة بالقرى المسيحية واليزيدية ؛ وفي زاخو استقبلت اللجنة وجهاء ورؤساء المنطقة شمالى وجنوبى حط بروكسل . وفي دهوك والعمادية قامت اللجنة بنفس العمل (١٦) . ولم تقصر اللجنة تحقيقها على التواحي السياسية . فقد درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارية ، ودرست القضايا العصرية والبيولوجية ، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وما شابه ذلك . وقد طارت اللجنة عدة مرات فوق جبال سنجار وفوق خط الحدود الشمالى من زاخو الى رواندوز وفوق جبل حمرين (١٧) . وفي نهاية مارس ١٩٢٥ رجعت اللجنة الى مدينة الموصل وقضت بضعة أيام في تنسيق المعلومات التي جمعتها ، ثم سافرت الى جنيف . وقد ارسل الملك فيصل ورئيس الوزارة العراقية برفيتي شكر ووداع واعربا عن أمنهما في تأييد عصبة الامم لحقوق العراق في ولاية الموصل . وقد اجتمعت اللجنة في جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة مسودة التقرير (١٨) .

أساليب العمل

طلب مجلس عصبة الامم الى لجنة التحقيق ان تمدّه بمعلومات مفصلة

(16) *League Report*, p. 12.

(17) *Ibid.*, pp. 12-13.

(18) *Ibid.*, p. 13.

(١٨) جريدة العراق ، ٢٥ آذار ١٩٢٥ .

عن مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وعن الاختلاف في الرأي بين بريطانيا العظمى وتركيا حول أسلوب العمل الذي سيتبع لمعرفة الرغبات الحقيقية لسكان ولاية الموصل .

كانت تركيا منذ مؤتمر لوزان حتى تعيين اللجنة قد أسرت على الاستفتاء كأحسن وسيلة ، بينما فضلت بريطانيا تأليف لجنة لجمع المعلومات الضرورية ، فلما قرر مجلس عصبة الأمم تعيين لجنة التحقيق ، أكد المندوب التركي الذي وافق على طريقة التحقيق تفضيله للاستفتاء (١٩) .

فردت اللجنة دراسة حجج الطرفين حول طريقة العمل واعطاء قرار عنها . يمكن تلخيص الحجج التركية كما يلي :

(١) - ان مستقبل سكان كثيرين أمر مهم جدا . فليس من الانصاف تسليم أمر كهذا للتحكيم ، ولانستطيع أية لجنة التأكد من رغبات الشعب الحقيقية لانها انما تستطيع أخذ رأى قليل من الناس ، والعدالة والحكمة السياسية تفرضان ضرورة اعطاء سكان الولاية الحرية في تقرير مستقبلهم ، لانه لا يجوز نقل شعب ما من دولة ضد رغبته .

(٢) أمثلة سلزيا العليا وحوض السار وبعض أقسام بروسيا الشرقية وشلزويك وكلاگنفورت تؤيد رأى تركيا في الاستفتاء ، هذا ويستحج الشعوب الشرقية على معاملتها معاملة مغايرة .

(٣) اذا كان من الممكن أخذ رأى الشعب العراقي في انتخاب الملك فيصل فلماذا يكون من المستحيل أخذ رأى سكان الولاية في أمر أهم الا وهو مستقبلهم ؟

(٤) الاستفتاء مهم لانه حتى الوثائق والتقارير البريطانية عن الاستفتاءين اللذين اجرا في العراق في ١٩١٩ و ١٩٢١ ذكرت ان السليمانية رفضت الانضمام الى العراق ورفضت كركوك حكومة الملك فيصل ، وهكذا نرى ان نصف سكان الولاية ضد الاتحاد مع العراق .

(19) League Report, p. 14.

(٥) اما عن طريقة الاستفتاء فاقترحت الحكومة التركية ان يجري من دون ضغط خارجي ، وان تؤلف لجنة لدراسة العناصر الشعبية المختلفة التي تتكون منها القوات الحكومية ، وان تملأ وظائف الحكومة بموظفين ينتخبهم الشعب بصورة موقفة أو يعينهم مجلس الاختيارية ، في كل منطقة . ويجب المحافظة على النظام في كل قبيلة يستلمها الخاصة ، وفي المدن والارياف بالقوات المحلية التي تجند بصورة نسبية من عناصر الشعب المختلفة وتوضع تحت سلطة مجلس الاختيارية . يعطى الناخبون رقعتين من الورق تحمل واحدة صورة العلم التركي وتحمل الثانية صورة العلم البريطاني ويطلب الى الناخب ان يضع في صندوق الانتخاب الورقة التي تحمل صورة علم القطر الذي يفضل . واذا اقتضت الضرورة الماسة فيجوز قبول الانتخاب غير المباشر في مناطق العشائر الرحالة . يجب ان تؤلف الناحية دائرة انتخابية ، ويجب أن يكون للحكومتين التركية والبريطانية عدد متساو من المراقبين في لجنة الاشراف على الانتخاب . هذا وقد كان سكان ولاية الموصل دائما ينتخبون نوابهم الى البرلمان العثماني وكانت لهم تجارب في التصويت^(٢٠) .

ويمكن تلخيص الحجج البريطانية كما يلي :

(١) باستثناء الجماعات التي بلغت مرحلة عالية في الثقافة والمدنية فان الاستفتاء حتما يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية أو باعتبارات موقفة محلية كالنزاع حول الاراضي ، والضرائب الجديدة وحملة الدعاية . وفي الاستفتاء لا يعطى الناخب غير المثقف أهمية كافية للعوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والادارية .

(٢) اذا اخير الاستفتاء كأفضل طريقة ، فان الحكومة البريطانية ترغب في اجراء استفتاء في المناطق الواقعة شمال ولاية الموصل . وهذه المنطقة تضم الوطن الاصلي للاشوريين ومنطقة تسكنها بعض القبائل الكردية (التي

(20) League Report, pp. 14-15.

عرضت بعض العروض على الحكومة العراقية (وبعض القبائل العربية •
(٣) في حالة الاستفتاء ، يجب سحب القوات التركية والعراقية
والبريطانية ، وإن يكون عمليا استبدالها بقوات محلية بقيادة ضباط محايدين ،
لأنه سيكون من الواجب استبدال القوات المحلية بقوات محايدة أيضا ،
وسكون من الصعب كثيرا على القوات المحايدة أن تحافظ على النظام في مثل
هذه الظروف وفي مثل هذه المنطقة الجبلية • وسيجرى الاستفتاء مصحوبا
بحملتي دعاية تركية وعراقية وقد تؤدى إلى حدوث اضطرابات •

(٤) ستكون القبائل القاطنة على حدود العراق الشمالية عرضة للإرهاب
ولن تستطيع إعطاء آرائها بحرية ، وستكون الأقلية عرضة للانتقام والاضطهاد •
وبالرغم من أن التصويت سيكون سرا فمن المفهوم أن الناس سيصوتون كما
هو معروف عن آرائهم السياسية والعنصرية ، وقد عرفت هذه الحقيقة في
أوروبا ، ولكنها في منطقة كولاية الموصل أظهر وأبين •

(٥) إنما يعتبر الاستفتاء حلا عمليا للمشاكل التي يمكن وضعها بشكل
اسئلة بسيطة للاختيار بين أمرين ، وهكذا كانت الاستفتاءات التي أجريت في
العراق في ١٩١٩ و ١٩٢١ • ولكن لا يمكن التعبير بهذا الشكل البسيط
في مسألة الحدود •

(٦) يتألف سكان ولاية الموصل من أكراد يمثلون النصف وعرب
يمثلون الربع وأقليات غير مسلمة : يزيديين ويهود ومسيحيين • وقد أعرب
العرب واليزيديون واليهود والمسيحيون الكلدانيون عن رغبتهم في البقاء في
العراق ، أما الآثوريون النسطوريون فلا يفضلون تركيا ولا العراق وقد
أعلنوا عن نيتهم في عدم الرجوع إلى تركيا ولكنهم يفضلون الحماية البريطانية •
أما البقية الباقية فتكون من تركمان قاتعين وموسرين ولكنهم قليلو العدد
فلا يؤثرون في النتائج • وهكذا فإن رغبات نصف سكان الولاية معروفة
جيدا ، فاجراء استفتاء لهذا النصف عديم الفائدة • أما النصف الآخر المؤلف

من الاكراد فإن أكثرينهم الساحقة ساذجة لا تستطيع التعبير عن آرائها^(٢١).
وقد بدا لأول مرة ان اللجنة اقتصت بالحجج التركية وان الاستفتاء
طريقة أفضل في التأكد من رغبات السكان ، وان الاستفتاءات السابقة أجريت
تحت الاحتلال العسكري ولا يمكن اعتبارها دليلا لا ينقض عن رغبات
السكان . وقد رفضت اللجنة الحجة البريطانية بعدم امكانية اجراء استفتاء عن
مشكلة الحدود لان منطقة النزاع كبيرة جدا فلا يمكن اعتبارها مجرد قضية
تحديد الحدود ، بل بالعكس اعتقدت اللجنة ان من المفول دراسة امكانيات
اجراء الاستفتاء بصرف النظر عن الاستفتاءات السابقة ، ولم تستثن تعليقات
مجلس العصبة للجنة فكرة الاستفتاء مقدما . وأخيرا لم توافق اللجنة الحكومة
البريطانية في أمر توسيع النزاع الى ولاية حكارى في تركيا^(٢٢) .

ولاجل ان تكون اللجنة رأيا عن طبيعة استفتاءى ١٩١٩ و ١٩٢١
طلبت اللجنة من السلطات البريطانية في العراق بعض التفاصيل . ثم
استنتجت من المعلومات التى حصلت عليها انه لم نجر استفتاءات حقيقية
فى تلك السنتين ، وبوجه عام كانت طريقة العمل التى اتبعت فيها جمع
الوجهاء وشيوخ العشائر ومثلى الطوائف واخذ آرائهم ، فلم يجر أى
تصويت سرى أو فردى ولم تضمن حرية التصويت ولا استقلاله . ولكن
اللجنة استنتجت ان موقف سكان السليمانية مرده رغبتهم فى الاستقلال أكثر
من عطفهم على تركيا^(٢٣) .

وقد حاولت اللجنة اجراء استفتاء تجريبي فى بعض الاماكن ولكن
التجربة فشلت . فاقنعت اللجنة بقوة التاكيدات البريطانية التامة عن
صعوبات اجراء الاستفتاء . وفى رأى اللجنة ان الطريقة التى اقترحتها الاتراك
قد تؤدى الى الفوضى وازاقة الدماء والحرب الاهلية . ثم اقتصت اللجنة

(21) *League Report*, p. 16.

(22) *League Report*, p. 17.

(23) *Ibid.*, pp. 17-18.

تهائيا انه من الصعب ان يكون الاستفتاء التعبير الحقيقي عن رغبات السكان هذا اذا كانت لهم أية رغبات على الاطلاق . وعلى العموم فقد كانت الثقافة بدائية والمجتمع اقطاعيا ولذلك يصوت الناس كما يصوت رؤسائهم ، اما الاقلية المتقفة المدركة ، وكان بعضهم يؤيد الاتراك ، فقد أكدت للجنة استحالة اجراء استفتاء . وهكذا توصلت اللجنة ان الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية أفضل وسيلة لتزويد مجلس العصبة بالمعلومات المطلوبة ، وهي الطريقة التي استعملتها اللجنة ، مذكورة دائما رغبة الحكومة التركية في تعيين رغبات السكان الحقيقية⁽²⁴⁾ .

الحجج الجغرافية

قدمت الحكومتان البريطانية والتركية بمناسبات عديدة حججها الجغرافية وقبل مناقشة هذه الحجج قد يكون من المفيد تلخيص الوصف الجغرافي للمنطقة المتنازع عليها الذي ورد في تقرير اللجنة .

وصف الولاية الجغرافي :

ان بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) التي تؤلف النطر الواقع بين الرافدين دجلة والفرات هي منطقة انتقال بين آسيا الصغرى وارمينيا وايران من جهة وسوريا والجزيرة العربية من جهة أخرى⁽²⁵⁾ .

تؤلف الجبال التي تحيط بسهل سوريا وميزوبوتاميا جزء من نظامين : في اشراف مجموعة زاكروس الممتدة من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، وفي الشمال مجموعة طوروس التي تمتد من الغرب الى الشرق وتشكل قوسا محدبا نحو الجنوب . وتنتهي هذه السلاسل الجبلية من جهة السهل بضعة سلاسل من التلال . وتقع الاراضي المتنازع عليها في ابعد

(24) *League Report*, pp. 18-19.

(25) *League Report*, p. 53.

²⁴ انظر مقالا جيدا عن هذا الموضوع بقلم محمد عوض عنوانه :

"Geographical Aspects of the Mosul Question", in *The Scottish Geographical Magazine*, XLII, pp. 1-20, 65-78.

زاوية من السهل حيث تلتقي سلاسل الجبال والتلال من النظامين^(٢٦) .
تصب كل النهرات النازلة من مدرج الجبال والاراضي العالية في
النسبال في دجلة والفرات ، وتؤلف المنطقة التي تكثر فيها هذه النهرات
الاراضي المتنازعة . مناخها قارى ذو حدود متطرفة في الحرارة وفي جفاف
الصيف وأمطار الشتاء . ان الجبال التي تفصل بادية الشام من البحر المتوسط
ليست عالية علوا كافيا بحيث يمنع تأثير مناخ البحر المتوسط من الوصول
الى الاراضي المتنازعة^(٢٧) .

العراق قطر سهلى رسوبى ولكن الاراضي المتنازعة جبلية صخرية ،
يتألف نبات المنطقة السهلية من أعشاب قصيرة ومتفرقة بينما تكسو الغابات
المنطقة المتنازعة ، ويضم شجر الغرب على شواطئ الانهار والبلوط على
مرتفعات الجبال .

الموصل مدينة مركزية ومدينة حدود ، انها مركزية لان جميع الطرق
من زاخو والعمادية ودهوك وعقرة وأربيل ورواندوز والمناطق المحيطة بها
تلتقى فيها . وهى مدينة حدود لانها تقع على حافة الصحراء ومنطقة العشائر
الرحالة . انها سوق للمتوج المحلى ومتوج الترانسيت . وهى جزء من بلاد
ما بين النهرين (العراق) . ان المدن الواقعة على حافة الصحراء ، أو في
وسط السهول ، أو على طول الطريق الذى يمتد موازيا لدجلة هى المراكز
التجارية للسهل والجبال معا وقد كان اعتماد بعض الاقسام على البعض الآخر
العامل المؤثر في تاريخ هذه المنطقة^(٢٨) .

الموصل هى المدينة الكبيرة الوحيدة في الاراضي المتنازعة ، يبلغ عدد سكانها
مائة الف وهى أهم من المدن الأخرى وأكبرها كركوك التي يبلغ عدد سكانها
أكثر من عشرين الف بقليل . اما المدن الأخرى فهى أسواق محلية .

(26) *League Report*, p. 53.

(27) *Ibid.*, pp. 53-54.

(28) *League Report*, p. 54.

والموصل التي تعتبر سوفا راحة للسهل الخصيب المحيط بها تنازع بغداد مركزها في تجارة التوزيع الرئيسي للقطر ، ونفوذها الاقتصادي هائل في الشمال (٢٩) .

وصف خطي الحدود المقترحين :

ادعت الحكومة البريطانية عند مطالبتها بخطط الحدود الشمالي بأن الجبال على خط الحدود المقترح تؤلف سورا حاجزا ، وهو خط حدود اقتصادي وعنصري بين العراق والمنطقة الواقعة في شماله . وقد اعطت الحجة البريطانية أهمية أكبر للاعتبارات العسكرية (٣٠) .

وقد أجابت الحكومة التركية على الحجة البريطانية بأن الخط المقترح لم يكن مثاليا لانه غير مؤلف من سلسلة متصلة بل فيه بعض السهول والوديان تستطيع الجيوش الغازية اجتيازه منها ، وانه توجد مناطق جبلية أخرى في ولاية الموصل تشبه الخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية والخط المقترح لا يفصل بين مساكن عنصرين مختلفين .

وقد درست اللجنة ادعاءات الطرفين وطارت فوق سلاسل الجبال المختلفة . واكتشفت ان الخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية مؤلف من مجموعات جبال أعلى بكثير من السلاسل الجنوبية وقسمها مكسوة بالثلوج وهي تعطى انطباعا بأنها سور . في شمال الخط منطقة أليّة ، وفهم الجبال ليست أعلى من مجموعات الجبال الأولى التي تؤلف جزء منها . وبالرغم من اعتراف اللجنة بوجود بعض الممرات فإنها قررت ان الخط الذي اقترحه الحكومة البريطانية خط حسن للانفصال الجغرافي ، وهو خط للانفصال الاقتصادي أيضا ، ولكنه من الناحية العنصرية لا يصلح للانفصال ذلك لانه يعيش على جانبيه عشائر كردية مسترجة مع الانوريين .

اما الحكومة التركية فإنها بطلتها بخطط الحدود الجنوبية الذي

(29) League Report, p. 56.

(30) League Report, pp. 20-21.

يترك ولاية الموصل الى شماله فقد قالت ان خط الانفصال هو نهر ديبالى وجبل
حمرين وجبل مكحول (الجانب الجنوبي منه لا قمته) ووادي الثرثار وجبل
سنجار ، ولهذا الخط أحوال مناخية ومظاهر جغرافية مطابقة لميلائها في
الاناضول ومفارقة لما في ولاية بغداد ، وهو يحتوى على كل المزايا التي
تعوز الخط الذي اقترحه الحكومة البريطانية (٣١) .

وصفت الحكومة البريطانية جبل حمرين وجبل مكحول بأنها سلاسل
من التلال منخفضة لا يعد بها وأهميتها كحاجز طبيعي ضئيلة وقد أجابت
الحكومة التركية ان هذه السلاسل الجبلية تؤلف خطا متواسلا من الارتفاع
في منطقة منبسطة وتؤلف حواجز يصعب اختراقها . وان ديبالى نهر واسع
يصلح ان يكون خط حدود مناسبة ، وله مزية انطباقه على الحدود الفاصلة
بين المناطق المأهولة بالأتراك والاكراد من جهة والمأهولة بالعرب من جهة
ثانية (٣٢) .

وقد اعتقدت اللجنة ان الحقيقة تستقر بين وجهتي النظر هاتين ، وان
كلتا وجهتي غير دقيقتين . ولأجل تأييد رأيها استشهدت اللجنة بأفضل
الثقات في وصف الجبلين جبل حمرين وجبل مكحول ، وقد شاهدت
الجبلين مرة من السيارة ومرتين من الطائرات ، وطافت حول المنحدر الجنوبي
الغربي لجبل مكحول متفلة حول نهايته الشمالية والغربية . وقد كان
استنتاج اللجنة انه من الوجهة الجغرافية لا يصلح جبل حمرين ولا جبل
مكحول كخط حدود ، وكذلك من الوجهة المناخية لا تؤلف هذه السلسلة
البالغة من العلو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر والتي تفصل بين منطقتين من
نفس العلو (١٧٠ مترا) حاجزا ، بل ان فوهة جوك داغ (٨٠٠ - ٨٧٠ مترا
فوق سطح البحر) حاجز واضح محدد بين المنطقة السهلية وجبال كردستان .
ومن الناحية التاريخية لم تكن لجبل حمرين وجبل مكحول أية أهمية ولا سيما

(31) League Report, p. 21.

(32) League Report, pp. 21-22.

كخط حدود (٣٣) .

ولا يمكن اعتبار نهر ديانلى كحد جيد ، فهو فى أعاليه ضيق وضحل ،
وأما وادى الثرثار ومرتفعات سنجار فيمكن اتخاذها مجرد خط حدود
متفق عليه فى الصحراء ولكنه يقسم الجباعة اليزيدية الى قسمين (٣٤) .
الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التى تربط الاراضى المتنازع
عليها مع الاراضى المجاورة :

ادعت الحكومة التركية ان للاراضى المتنازعة نفس الخواص المناخية
والجيولوجية التى للاناضول ومغابرة لخواص ولاية بغداد ، وقد ذكرت
فى البرهان على رأيها ان اشجار النخيل لا تشاهد بعد حدود ولاية بغداد .
اما اللجنة فذكرت ان ولاية الموصل يمرعها شبه الصحراوية غربى دجلة
ويسهلها الخصبة التى تتلقى كمية لا بأس بها من الامطار ، وبسلسلة التلال
والجبال التى تحيط بها هى منطقة انتقال أو مزيج من مناطق مناخية لجبال
زاكروس وميزوبوتاميا السفلى وصحراء بادية الشام ومنحدرات جبال
طوروس فى ارمينيا - منطقة لها بعض خواص مناخ البحر المتوسط . أما
صفاتها البارزة فهى فصلها المطر الواضح فى أواخر الشتاء وفى الربيع .
ولكن لها خواص متشابهة مع المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس الارمنية -
نصيبين ومادين وارفة - أكثر مما مع أية منطقة مجاورة (٣٥) .

قضية الاسم : « العراق » :

فيما يخص الاسم « العراق » ، ذكرت اللجنة التركية ان ولاية
الموصل غير داخلية فى العراق العربى ، ولكنها جزء من الجزيرة ، وان
اتفاقية سايكس - بيكو فصلت بين الموصل والعراق ، وفى المطالب الخاصة
بكردستان التى قدمها شريف باشا فى ١٩١٩ بناء على طلب الحلفاء ذكرت
الموصل منفصلة عن العراق ، اما سكان ولاية الموصل فلم يعتبروا انفسهم يوما

(33) League Report, pp. 22-23.

(34) Ibid., p. 23.

(35) League Report, pp. 23-24.

ما جزء من العراق • ولأجل تأييد وجهة نظرها اقتبست تعريف العراق من دائرة المعارف البريطانية ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى^(٣٦).

ومن جهة ثانية ادعت الحكومة البريطانية ان الجيوش البريطانية احتلت جميع ميزوبوتاميا أثناء الحرب العالمية الاولى ، وقد أطلق الاسم « العراق » على القطر الذي كان يسمى فيما مضى ميزوبوتاميا لانه معروف جدا عند الأهالي ، وقد أخذ هذا الاسم الحديث « العراق » من « العراق العجمي » و « العراق العربي » اللذين كانا مستعملين في أواخر القرن الحادي عشر ، ويضم العراق العجمي جزء من ايران الحديثة وجزء من ولاية الموصل • وقد أشارت الحكومة البريطانية الى قرار الطابو التركي المؤرخ في ٥ صفر ١٣١٠ (١٦ تشرين الثاني ١٩٠٨) الذي نص على تبعية شهرزور للعراق ، وهذا القسم الإداري التركي المعروف بشهرزور يضم كركوك وراية وأربيل ورواندوز وكويسنجق وكفرى وكلها في ولاية الموصل • وان الخريطة التي قدمها مندوب التركي في ارضروم سنة ١٨٤٨ الى لجنة تحديد الحدود التركية - الايرانية أظهرت رواندوز وأربيل والسلمانية ضمن ولاية بغداد التي كانت تجاور ولاية وان^(٣٧) •

وقد أظهرت اللجنة شكواها من أن الملاحظات والتأكيدات المختلفة التي أبدتها الحكومتان اضطرتها لمراجعة مقدار كبير من الأدبيات والزمتها بدراسة الموضوع دراسة مركزة لا تبررها أهمية الاسم « العراق » • وقد قصرت اللجنة دراستها على أربعة أمور رئيسة : (١) ما هي المناطق التي عرفت في مختلف فترات التاريخ باسم « العراق » و « العراق العربي » و « العراق العجمي » ؟ (٢) ما هي الاسماء التي أطلقت على الاراضي المتنازع عليها أو على أقسام منها ؟ (٣) هل كان الاسم « العراق » اسما محليا مألوفا ؟ (٤) على

(36) League Report, p. 24.

(37) League Report, pp. 24-25.

أية المناطق كان الاسم « ميزوبوتاميا » يطلق (٣٨) .

ولهذه الغاية راجعت اللجنة المؤرخين والجغرافيين العرب القدماء وعددا كبيرا من الخرائط العربية ومئات الخرائط الأوربية التي رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين ، وكتب الأسفار لجميع الفترات والمراجع الجغرافية ، والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة في المدارس الثانوية العربية في مصر . فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة : العراق العربي والجزيرة وكرديستان . لا يمتد العراق شمالا أبعد من هبت - تكريت أو منطقة جبل حميرين ، ولم يمكن التأكد من ان جزء من الاراضي المتنازعة لم تكن يوما ما ضمن العراق العجمي (٣٩) . وأكدت انه في جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تاريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضي المتنازعة يوما كجزء من العراق . وفي الماضي لم يكن الاسم « العراق » مألوفا عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم ، ولكنه على كل حال أكثر قبولا لدى العرب من الاسم « ميزوبوتاميا » الأوربي غير المعروف عندهم ، وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربي من الاراضي المتنازعة . أما قول الحكومة التركية بأن ولاية الموصل كانت جزء من الأناضول فتمتد اللجنة انه غير صحيح لان المنطقتين تفصل بينهما سوريا وكرديستان الغربي (٤٠) .

الطرق والمواصلات :

ذكرت الحكومة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل تقعان عند تقاطع كل الطرق التي تربط بين الأناضول وسوريا ويران وان خط الحدود الذي اقترحه بريطانيا سيسد هذه الطرق التجارية (٤١) . وقد قالت اللجنة انه من المبالغة ان يقال ان الموصل ذات أهمية كبيرة

(38) League Report, pp. 25, 29.

(39) League Report, pp. 25-27.

(40) Ibid., pp. 28-29.

(41) League Report, p. 29.

لتجارة الاناضول وسوريا وايران ، لانه لا توجد علاقة للموصل بالتجارة بين الاناضول وسوريا ، واما عن التجارة بين سوريا وايران فكانت الموصل تستعمل لحدما في جميع الفترات ولكن لدرجة ليست بالكبيرة^(٤٢) .

اما الحكومة البريطانية فأنشأت الى اتجاه الطرق فقط من وجهة النظر الاقتصادية البحتة وكمؤثرات حضارية ، وأكدت على العلاقات بين مدينة الموصل وبقية ولاية الموصل وبين ولاية الموصل وولاية بغداد . وقد علقّت اللجنة بقولها انه كانت هناك طرق تحت حكم الامبراطورية العثمانية ، وان الانراك والالمان وأخيرا البريطانيين بنوا الطرق لغايات عسكرية ، وقد أصبحت أكثر الطرق لا تسلك في موسم الامطار ، وأن الانهار صالحة لسير الاكلاك مع التيار فقط^(٤٣) .

الخلاصة الجغرافية :

تبلغ مساحة الاراضي المتنازعة جنوبي خط بروكسل نحو ٨٧٠٨٩٠ كيلومترا مربعا وتبلغ نفوسها ٨٠٠٠٠٠ ، واما الاراضي الواقعة شمالي خط بروكسل والتي طالبت بها الحكومة البريطانية فبلغ مساحتها نحو ٣٠٥٠٠ كيلومتر مربع . ولم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان^(٤٤) .

ان خط الحدود الذي طالبت به الحكومة البريطانية جيد جدا من الوجهة الطبوغرافية ، ولكن خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود مثل الخط المذكور . والى شمالي وجنوبي خط بروكسل توجد خطوط أخرى جيدة . اما الخط الذي طالبت به الحكومة التركية فهو جيد في قسمه الغربي ولكنه غير جيد في القسم الشرقي ، وفي داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية^(٤٥) .

(42) *League Report*, pp. 29-30.

(43) *Ibid.*, p. 30.

(44) *League Report*, p. 30.

(45) *Ibid.*, pp. 56, 80.

تؤلف الأراضي المتنازعة وحدة قائمة بذاتها فهي محاطة بحدود طبيعية من أكثر جهاتها • ان تضاريس الأراضي تشبه مدرجا (سهل ، وتلال ، وجبال) ، فهي منطقة انتقال بين الصحراء المنبسطة الجافة والجبال الكردية التي تتلقى كمية أكبر من مياه الأمطار ، وبين المنطقة الغربية (سوريا و أرمينيا) والمنطقة الجنوبية الشرقية (العراق ولوردستان في إيران) ، وللقسم الشمالي الذي مركزه الموصل خصائص مشابهة لخصائص نصيبين وماردين وديار بكر وارفقة ، بينما يرتبط القسم الجنوبي بالعراق ولوردستان^(٤٦) • ان أفضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير وهو الخط الذي استعمل في اتفاقية سايكس - بيكو • ان إحدى مظاهر الوحدة في الأراضي المتنازعة هي التقاء جميع الطرق في الموصل ولاسيما طرق القسم الشمالي • وهذه الوحدة الاقتصادية فرضت تاريخ الولاية • ولم يكن لهذه المنطقة اسم خاص بها الا مرة واحدة وهو بلاد آشور ، لأنها كانت ملحقة إداريا أما كليا أو جزئيا بإحدى الولايات المجاورة ، تارة بديار بكر و طور ا ببغداد^(٤٧) •

الحجج العنصرية

كانت الحجج العنصرية مهمة جدا وقد بحثها الطرفان المتنازعان بالتفصيل • ولعل من المفيد قبل مناقشة حجج الطرفين تلخيص وصف المنطقة العنصري كما ورد في تقرير اللجنة •

الوصف العنصري للأراضي المتنازعة :

كان هناك مصدران للسكان : من الجبال ومن الصحراء الى المنطقة الخصبة حول نهر دجلة ، وفي خلال العصور التاريخية كان هناك مصدر ثالث للهجرة الا وهو الغزوات الخارجية • وفي هذه الأراضي المتنازعة وهي أخصب الأراضي ويطعم بها الطامعون أشد الطمع التفت هذه الموجات الثلاث وامتزجت • وقد اندثرت قبائل ومدن وشعوب • ان بقايا الشعوب

(46) League Report, pp. 56-57, 86.

(47) Ibid., pp. 57, 86.

المختلفة اما اندمجت في الاجناس الاقوى واما تراجعت الى الجبال ، وقد حدث أحيانا ان هذه البقايا واصلت حياتها الخاصة بها سرا بينما أظهرت اتباعها لعادات وتقاليد الجماعات المجاورة^(٤٨) .

الاكراد هم الجنس الغالب في هذه الاراضي المتناوعة ، وكان العرب يتقدمون ويسكنون على ضفاف الانهار ، ومنهم ابرز التجار في الموصل التي شيدها الخلفاء العرب وأعطوها الخصائص العربية . واما الانراك الذين حكموا البلاد زمنا فكان منهم الاداريون الارستقراطيون والجنود وبعض الملاكين .

لقد قضى الاسلام في حروبه على بعض المسيحيين ، وبعضهم أسلم وبعضهم فر الى الجبال . كما اضطر الزيديون على السكني في المناطق الجبلية الوعرة . وأخفى النسيك والكاكائية والسارلي عن الاجانب لغات وعقائد لهم سرية^(٤٩) .

بعض الارقام عن السكان والاجناس :

نباينت الاحصائيات التركية والبريطانية عن تصنيف سكان ولاية الموصل تصنيفا عنصريا تبائنا عظيما كما هو واضح في الجداول التالية^(٥٠) :

(48) *League Report*, pp. 54-55.

(49) *League Report*, p. 55.

(50) *Ibid.*, p. 31.

وقد تحدى الطرفان صحة الأرقام المذكورة أعلاه وانتقد كل طرف الأساليب التي استعملها الطرف الآخر في التقدير وقد ذكرت الحكومة البريطانية ما يلي :

- (١) لم يكن في عهد الامبراطورية العثمانية قبل الحرب نظام احصاء النفوس حسب القوميات ، انما كان هناك احصاء حسب الأديان .
 - (٢) ولم توجد أية خريطة دقيقة للامبراطورية العثمانية .
 - (٣) لا يمكن أن تكون القوائم التي كتبت من أجل التجنيد العام دقيقة لأن عددا عظيما من الأشخاص لم يسجلوا .
 - (٤) لا يمكن الاعتماد على الاحصائيات التركية لأن الحكومة التركية لم تستطع ممارسة السيطرة الفعلية إلا في بعض المدن والقرى .
 - (٥) قيمة الاحصائيات التركية مشكوك فيها لأنها لا تحمل تاريخا .
- اما الحكومة التركية فقالت ان سفرات قصيرة يقوم بها قليل من الضباط السياسيين غير كافية لجمع ارقام مضبوطة ، وان الضباط البريطانيين في الحقيقة لم يستطيعوا الوصول الى السليمانية . ولكن الحكومة البريطانية ادعت ان ضباطها السياسيين زاروا جميع الامكنة المذكورة بكل عناية وان لضباط البريطانيين كانوا في السليمانية من تشرين الاول ١٩١٧ حتى ١٩٢١ ، ورجعوا اليها في ١٩٢٢ ، ولم تستطع الحكومة التركية خلال تلك الفترة من الحصول على معلومات ، وان زيادة نفوس ولاية الموصل من ٧٠٣.٠٠٠ في ١٩١٩ الى ٧٨٥.٠٠٠ في ١٩٢١ تنجبت عن رجوع عدد كبير من الأشخاص الذين خدموا في الجيوش التركية والعربية وعن رجوع العوائل التي تركت قراها أثناء الحرب الى ديارها وعن وصول عدد كبير من اللاجئين الآتوريين . وقد أصررت الحكومة التركية على جباد ودقة احصائياتها (٥٢) .

(52) League Report, p. 31.

قررت لجنة التحقيق ان المعلومات المذكورة أعلاه غير كافية فطلبت من الطرفين المزيد من التفاصيل . وقد أخبرت الحكومة التركية اللجنة ان الاحصائيات جرت في ولاية الموصل سنة ١٩٠٦ وان احصائيات الامبراطورية العثمانية لم تسجل وفق القواعد التي وضعها مؤتمرات الاحصاء الدولية^(٥٣) . وقد أكدت الحكومة البريطانية أن تقديرات ١٩١٩ جرت في آخر تلك السنة أي خلال الفصل البارد عندما استقر الرحل في مشاتهم ، وقد قسمت الولاية الى اربعة أقسام ، في كل قسم ضابط سياسي مع مساعدين يتراوح عددهم بين الاثنين والعشرة ، وقد استجوب هؤلاء الضباط الاهلين وعدوا بيوتهم ورجعوا الى وثائق الاحصاء التركية . وقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس الدين ، وجرى تقدير ١٩٢١ في لواء الموصل فقط وكان على أساس القوميات . أما في باقي الولاية فقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس القوميات بدل الدين . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا التغير جرى بأسلوب كيفي^(٥٤) .

وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان الحكومة العراقية خلال السنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ بدأت بتصنيف أول سجل احصائي دقيق للشعب العراقي ، ولم تنه من الاحصائيات حتى كتابة تقرير اللجنة (١٩٢٥) ولا سيما ما يخص مناطق الصحراء والحيال العالية ولكن المعلومات الخاصة بلوائى الموصل وكركوك فجيده ، أما الأرقام الخاصة بأربيل والسليمانية فيمكن استعمالها كتقدير تقريبي للنفوس وتوزيع الاجناس^(٥٥) .

شعرت اللجنة انها لم تستطع الحصول على أية فكرة واضحة من الاحصائيات ، واعتقدت ان احصاءات الحكومات التركية والبريطانية والعراقية لا يعتمد عليها باعتبارها احصاءات جرت وفقا لمبادئ دوائر الاحصاء الحديثة .

(53) *League Report*, p. 32.

(54) *Ibid.*, pp. 32, 33.

(55) *League Report*, p. 32.

وقد كانت هناك بعض الأسباب مثل فرض الضرائب والتجنيد جعلت أرقام الإحصاء لا يعول عليها . وقد ذكرت اللجنة ان عدد الذين سجلوا كمصوتين في انتخابات العراق سنة ١٩٢٥ بلغ عشرة ملايين بدلا من نحو ثلاثة ، والقاهر ان رؤساء العشائر العربية بالغوا في ذكر عدد أفراد عشائرهم من أجل زيادة نفوذهم السياسي ، ولم تذكر السجلات التي رأتها اللجنة شيئا عن النساء . هذا وبالرغم من صعوبة تكوين رأي قاطع عن درجة دقة هذه الإحصاءات فقد اعتقدت اللجنة ان إحصاءات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ أقرب الى الصحة نسبيا ، لان التقديرات جرت حينئذ في جميع ولاية الموصل على أساس الاجتماع فقط (٥٦) .

وقد درست اللجنة أرقام تقديرات ١٩١٩ و ١٩٢١ فلاحظت ان الأرقام الخاصة بالسنة مع الأرقام الخاصة بالشبيعة مع الأرقام الخاصة بالاديان الأخرى في ولاية الموصل سنة ١٩١٩ تقابل تماما الأرقام التي اعطيت عن العرب والأتراك والاكرد سنة ١٩٢١ . وقد ذكرت الإحصاءات التركية ارقام القبائل الرحالة دون تمييز بين الاكراد والعرب ، وكان الوفد التركي في لوزان قد استعمل نسباً مشوبة للسكان المستقرين ولم يذكر الرحل ، وقد عارضت المذكرات البريطانية طريقة الأتراك . وقد استنتجت اللجنة ان قيمة الإحصائيات التي قدمها الطرفان في لوزان عرضة للنسأول وان الحجج التي استندت على تلك الأرقام مشكوك فيها .

درست اللجنة بالتفصيل الإحصائيات التي عرضتها الحكومتان في مذكراتهما . لقد حاولت كل حكومة ان تثبت عدم دقة إحصاءات الحكومة الأخرى ، وكلتاهما اقبت إحصاءات مشورة سابقا ، فاقبست الحكومة البريطانية من الكتب السنوية Year-books التركية الرسمية الصادرة عن ولاية الموصل ، وأشارت الحكومة التركية الى إحصاءات المجلد ٣٦ المعنون

(56) League Report, pp. 32-33.

• ميزوبوتاميا ، من كتيب Handbook وزارة الخارجية البريطانية (٥٧) •

ادعت الحكومة التركية وجود ٧٠٠٠ عربي و ٣٢٩٠٠ تركي في لواء السليمانية ، وقد أنكرت الحكومة البريطانية الادعاء المذكور وأكدت عدم وجود أي عربي أو أي تركي في لواء السليمانية ، ولذلك طلبت اللجنة من الحكومة التركية المزيد من المعلومات فأجاب ان العرب يعودون الى قبيلة طبي ، وانهم يعيشون على تربية المواشي في المنطقة المجاورة لالتقاء نهري تاجرو وديالى واذا لم يكونوا هناك الآن فيحتمل أنهم رجعوا الى القسم الرئيسي من قبيلتهم في منطقة نصيبين وماردين • وقد تأكدت اللجنة من رؤساء طبي • من عدم وجود أي جزء من قبيلتهم في لواء السليمانية • وعندما كانت اللجنة في السليمانية سألت المساعد التركي ان يريها العرب الساكنين هناك فأجاب يبدو ان المعلومات التركية غير صحيحة • وقد راجعت اللجنة التقارير الرسمية لولاية الموصل ووجدت في صحيفة ٢٨٥ من تقويم سنة ١٣٣٠ رومية (١٩١٢) انه كانت هناك جماعة عربية صغيرة تعرف بشاميران وليست بطبي • ، وراجعت اللجنة خارطة المساحة الهندية للواء السليمانية فوجدت اسم هذه القبيلة في منحنى نهر ديالى قرب شيخ ميدان في لواء السليمانية ولكنها خارج الاراضي التي طالبت بها الحكومة التركية ، واستطاعت اللجنة التأكد من وجود شخص تركي أو شخصين في السليمانية أما باقي السكان فأكراد وقليل من اليهود والمسيحيين (٥٨) •

ادعت الحكومة التركية ان ناحية العشار السبعة في لواء الموصل تضم ١٤٦ قرية يسكنها الاتراك فقط وتتألف غالبية سكان ناحية الموصل مع قراها السبع والسبعين من الاتراك • وقد انكرت الحكومة البريطانية البيانات التركية وقالت ان ناحية العشار السبعة تضم ٧٣ قرية اكثرها كردية و ٢٠ قرية منحدرة وبضع قرى يسكنها اللاجئون الانوريون ، اما ناحية الشيخان فتضم

(57) League Report, p. 33.

(58) League Report, pp. 33-34.

٤٢ قرية ٢٣ منها يزيدية و ١١ عربية واثنتان كرديتان ، اما ناحية الموصل
تضم ٢٩ قرية فقط عشر منها عربية وثمان مختلفة من عرب و تركمان
واربع مختلفة من عرب و شبك و سبع مهجورة .

وقد تأكدت اللجنة من وجود ٢٠٠ شخص عربي في الشبخان واخبرها
المساعد التركي بعدم وجود أي تركي . وقررت اللجنة ان الاكراد يؤلفون
٩٠٪ من سكان العشائر السبعة ويوجد معهم ٢٠٠ - ٢٥٠ مسيحي . وقد
قدرت اللجنة عدد الاتراك الموجودين في ناحية الموصل بأكثر مما ذكرت
المذكرات البريطانية ولكنهم أبعد من ان يؤلفوا اكثرية السكان . وكانت
الحكومة البريطانية قد اقتبست من تقويم ١٩١٢ التركي الرسمي ان القسم
العربي من قضاء الموصل مأهول بالعرب والاتراك والاكراد والكلدانيين
والبزديين يتكلم كل منهم لغة الخاصة ، ويضم قضاء الموصل ناحية الشبخان
ومعها ٦٨ قرية وناحية العشائر السبعة ومعها ٧٨ قرية . وقد ذكرت اللجنة
ان هذه المعلومات المتنبئة صحيحة .

اعطت الحكومة التركية أهمية كبيرة لمدينة تلعفر في لواء الموصل
وادعت بان سكانها البالغين ١٠٠٠٠٠ جميعهم اتراك بينما ذكرت الحكومة
البريطانية انهم يبلغون ٥٥٠٠ تركي فقط في ناحية تلعفر وبضمنها المدينة ،
وان جميع السكان يتكلمون العربية . وقد وجدت اللجنة ان كثيرين يفهمون
العربية في المدينة ، ولكن الاشخاص البازئين قالوا انهم اتراك وقال
قليلون منهم انهم من اصل تركي ثم اصبحوا عربا . وقد استنتجت اللجنة
ان الاشخاص الذين اعطوا المعلومات لم يكونوا احرارا من ضغط خارجي (٥٩)
استرعت الحكومة التركية انتباه اللجنة الى الكتيب المرقم ٦٣ «ميزويوتاميا»
الذي نشرته وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٢٠ ، واقتبست من احصائياته
ارقاما عن سكان ميزويوتاميا وقالت ان الاتراك سكنوا في شرق الموصل وفي
تلعفر وفي المدن الواقعة على طريق أربيل - كفرى ، وان الشبك البالغين

(59) League Report, p. 34.

١٠٠٠٠٠ المذكورين في الكتيب يعتبرون من الاتراك والتركمان ، وهكذا يبلغ عدد الاتراك في الاراضي المتنازعة ١٢٠٠٠٠٠ ، بينما ذكرت الاحصاءات البريطانية المقدمة في لوزان ٥٦٠٠٠٠ تركي فقط (٦٠) .

اما الحكومة البريطانية فقالت ان الكتيب يبحث عن منطقة اكبر من ولايات بغداد والموصل والبصرة كما يوضح تعريف ميزوبوتاميا المذكور فيه ، وان الاحصاءات الخاصة بمجموع السكان والتي تضم العرب والاييرانيين واليهود والارمن والجراكسة بالاضافة الى القوميات التي اقتبستها الحكومة التركية تبين ان حدود الاراضي تمتد الى مدن أبعد من الشمال الغربي والشمال وقد اعتقدت اللجنة ان الحجة البريطانية معقولة وان الارقام تخص منطقة أكبر من الاراضي المتنازعة .

وكالت الحكومة البريطانية قد اقتبست بعض الاقتباسات من الكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل لسنة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وقد درست اللجنة الاقتباسات البريطانية فوجدتها صحيحة الى حد كبير ولكن جزء منها مأخوذ من تقويم سنة ١٣٢٤ (١٩٠٦) (٦١) .

توزيع الاجناس الاقليمي :

ارفعت الحكومة البريطانية مع مذكرتها المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ التي قدمتها الى مجلس العصبة خارطة عنصرية ، وقد اعدت وفقا لطريقة السطوح الملونة القديمة ولم تعط أهمية لكثافة السكان ، وقد أظهرت المناطق المختلفة ، ملونة بالوان شتى لبيان الاكثريات القاطنة في الاراضي المتنازعة والمناطق المجاورة مباشرة وقد تركت المنطقة المحيطة بنهر دجلة المأهولة بأجناس مختلفة بيضاء غير ملونة .

وقد سألت اللجنة الحكومة البريطانية عن الاسس التي رسمت الخريطة بموجبها وهل ادخلت العرب الرحل فيها وعلى اية فترة من السنة تشير

(60) *League Report*, pp. 34-35.

(61) *League Report*, p. 35.

البيانات المرسومة . وقد أجابت الحكومة البريطانية ان الألوان المتمايزة التي تمثل الاجناس المختلفة استعملت عندما يؤلف الجنس ، بما في ذلك الرجل ، ٨٠ / أو أكثر من السكان وعندما لا يؤلف جنس من الاجناس ٨٠ بالمائة ترك الارض بيضاء ، وان العرب الرجل أى شمر ادخلوا مع غيرهم ، وأوضح ان الخريطة ام ترسم لفترة معينة من السنة (٦٢) .

وسألت اللجنة الحكومة التركية التي قدمت خارطة عن رأيها في البيانات المذكورة على خارطة الحكومة البريطانية فأجابت ان تلك الخارطة متحيزة ويبدو انها رسمت بقصد ترجيح كفة العرب وتخفيض عدد العنصر التركي الى صفر ، وأشارت الى ان النقط القليلة الصغيرة السمراء المنتشرة في البقعة البيضاء حول دجلة تمثل الاتراك البالغين ١٤٦٠٠٠ الذين سكنوا هناك قرون عديدة بشكل جماعة متماسكة ، وقالت ان الخارطة لم تظهر بعض المراكز التركية المهمة وهي ملوز خرماتو وطاووق وفرمتيه وتازه خرماتو وقد ذكرت المذكورة البريطانية هذه المراكز وانها مأهولة بالاتراك ، وذكرت ان اولئك الاتراك هم المنتجون الرئيسيون في هذه المنطقة المنتجة للحبوب . وعرضت الحكومة التركية خارطة كانت قد نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية في لندن سنة ١٩١٠ وهي تختلف اختلافا كبيرا في مختلف النقاط عن الخريطة التي قدمتها الحكومة البريطانية ، ولفتت الانتظار بصورة خاصة الى ان اللون نفسه استعمل للاكراد واليزيديين ، بينما أظهرتهما خارطة الحكومة البريطانية بألوان متباينة (٦٣) .

وقد عارنت اللجنة الخارطتين فوجدت ان كليهما رسمتا بموجب المبادئ القديمة في السطوح الملونة التي تظهر توزيع الاجناس لا كثافة السكان ولذلك عطى انطباعا كاذبا . ولذلك رأيت اللجنة من الضروري ان ترسم خارطة تامة تظهر المناطق المأهولة في بقع ملونة والجبال والصحارى غير المأهولة

(62) League Report, p. 35.

(63) League Report, pp. 35-36.

بيضاء غير ملونة وتظهر كل مائة من السكان في ميليمتر مربع من اللون وقد استعملت اللجنة في رسم هذه الخارطة المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية لآخر احصاء (٦٤) .

وقد رسمت اللجنة خارطة أخرى لأغراضها الخاصة تظهر كثافة السكان وقد تضمنت هذه الخارطة الاراضي المتنازعة والمناطق المحيطة بها وقد حصلت على معلوماتها من مختلف المصادر : فيما يخص العراق اعطت الحكومة العراقية مخططا لحدود النواحي مع مساحاتها ونفوسها ، وفيما يخص الاراضي المجاورة في سوريا اعطى القائد الفرنسي لتلك المنطقة المعلومات الضرورية ؛ وفيما يخص الاراضي التركية الظاهرة على الخريطة اعطت الحكومة التركية المعلومات المطلوبة بواسطة المساعد التركي ، ولم تسأل اللجنة عن معلومات مسائلة من الحكومة الايرانية (٦٥) .

وقد ادعت الحكومة البريطانية ان العرب يسكنون الضفة اليسرى من دجلة جميعها (ما عدا اليزيديين في سنجار واثراك تلعفر) ومدينة الموصل والضفة اليسرى من دجلة حتى طريق اربيل - كركوك - كفرى والاراضي الواقعة شمالها حتى النال . وادعت الحكومة التركية ان العرب يسكنون في الاراضي الواقعة ضمن المثلث المكون من ضفة دجلة اليسرى وخط الكيابة - سنجار ما عدا قطعة صغيرة من الارض تمتد من الفتحة الى كركوك على ضفة دجلة اليسرى فأنها غير مأهولة .

فيما عدا الموصل التي بحثتها اللجنة في قسم خاص في تقريرها ، تعتقد اللجنة ان الحقيقة تقع في منتصف الطريق بين حجج الطرفين . وقد اظهرت خارطة اللجنة العنصرية ان بيان الحكومة البريطانية حول ضفة دجلة اليسرى صحيحة اجمالا ، غير ان هناك بعض الاكراد والمسيحيين بالاضافة الى اليزيديين والاثراك . يوجد حسب آخر الاحصائيات العراقية ٣٦٠.١٠ من

(64) League Report, p. 36.

(65) League Report, pp. 36-37.

العرب و ١٦٣٧٤ من اليزيديين و ٩٦٣٥ من الاكراد و ٥٩٧٩ من
الأتراك و ٤٤٧٧ من المسيحيين . وعلى الضفة اليسرى من النهر يسكن
العرب من المناطق الجبلية الى شمال مدينة الموصل حتى الحدود الجنوبية من
الولاية ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة التركية مخطئة . ولكن في مكان
واحد أو مكانين فقط يصل العرب حتى طريق أربيل - كفرى . اما في
أربيل فيسكن العرب في الأماكن القريبة مباشرة من ضفة النهر ولذلك ترى
اللجنة ان الحكومة البريطانية بالغت في ادعائها .

وقد اختلف الفريقان المتنازعان في الرأي حول صفة الأتراك وقوتهم
العديدة . اما ما يخص السجيا فقد بحثت اللجنة الفرق بين الأتراك والتركمان
في محل آخر من تقريرها (أدناه) ، وأما ما يخص القوة العديدة فتعتقد
اللجنة ان الحكومة التركية أصابت في ملاحظتها بأن الخارطة التي قدمتها
الحكومة البريطانية تعطي فكرة ناقصة وكذلك بالغت الحكومة التركية في
الخريطة التي قدمتها لأنها اظهرت اراضي المنطقة المحيطة غير الملونة الواقعة
جنوب مدينة الموصل ارضا تسكنها أكثرية تركية متعاسكة ، وقد رأت اللجنة
ان هذا خطأ مثير للدهشة .

أكدت المذكرات البريطانية ان السكان الأتراك أو التركمان انما
يؤلفون واحدا من عشرين من مجموع سكان ولاية الموصل وانهم أقل من
عرب مدينة الموصل وحدها . وقد رأت اللجنة من الصعب إيجاد تقرير صحيح
للأجناس بسبب الهجرات المستمرة وامتزاج الأجناس بالزواج وقد كانت
القومية أضعف من الدين وكان الناس يختارون القومية حسب الظروف ،
فقد ادعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركي انهم أتراك كما ادعى آخرون
انهم عرب تحت الحكم العراقي ، ولأجل ايضاح هذه النقطة اقتبست اللجنة
ارقام احصائيات ١٩٢١ التي قدمت في لوزان وقد ذكرت ان عدد الأتراك
حينئذ كان ٦٥٨٩٥ بينما ذكرت احصائيات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ أن عددهم

كان ٣٨٩٦٥٢ شخصا (٦٦) .

ولقد استرعت الحكومة التركية الانظار الى أهمية المدن التركية كركوك واربيل والمدن الصغيرة الأخرى الواقعة على طول الطريق العام الممتد جنوبا ، وأشارت الى ان الحكومة البريطانية نشرت بياناتها في هذه المدن باللغة التركية واجابت الحكومة البريطانية انه في ١٩١٩ نشرت البيانات باللغة العربية ، ولكن من المحتمل ان بعض البيانات - ربما اول واحد منها - كتب بالتركية في حالة ارساله الى موظفين اترك .

سألت اللجنة المساعدين التركي والبريطاني ان يرأيا بعض البيانات الأولى فلم يفلحا ، ولذلك لم تستطع اللجنة ان تقرر ما اذا كان بعض البيانات قد نشر بالتركية أم لا ، ولكنها على كل حال استطاعت ان تجزم ان المنشأ الأصلي لسكان هذه المدن كان تركيا ، وان أبرز الأشخاص فيها اترك يتكلمون التركية مع عوائلهم . وقد وجدت اللجنة ان خمسة مختارين في اربيل من الأترك ومختارا نصف كردي ونصف تركي ومختارا يهوديا . ووجدت في كركوك ان الجريدة الوحيدة الصادرة تحت اشراف الحكومة تطبع باللغة التركية ، وكانت الأوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية ، ووجدت اللجنة ان الضابط السياسي البريطاني يتكلم التركية ولا يعرف العربية أو الكردية . وجدت ان التون كبرى تركية فعلا وان طوز خورماتو تركية أو تركمانية عدا بعض الأسر اليهودية وان قره تبه تركية أو تركمانية بنسبة ٧٥٪ وكردية بنسبة ٢٢ بالمائة وعربية بنسبة ٣ بالمائة وان تازة خرماتو وطلاووف على العموم تركيتان غير أن القرى المجاورة كردية في الغالب (٦٧) .

كانت الحكومة التركية قد ادعت ان الزنكة والبيات والدلو والعاطرال عشائر تركية رحالة . ولكن الحكومة البريطانية ذكرت ان الزنكة عشيرة كردية وقد ذكرت هكذا في الكتاب السنوي التركي الرسمي لولاية الموصل

(66) *League Report*, p. 37.

(67) *League Report*, p. 38.

لسنة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، واما اليات فتعتقد انهم تركمان انحدروا من منطقة خراسان في ايران ، ولكن باضافة الدم العربي المستمرة اليهم اصبحوا عربا تماما في قوميتهم وفي اساليب عيشهم وقد ذكر الكتاب السنوي الرسمي التركي بانهم يتكلمون التركية والعربية . اما ما يخص قضاء كبرى حيث تعيش قبيلة اليات فقد ذكر الكتاب السنوي التركي ان سكانه خليط من العرب والاكراد ، وأكدت الحكومة البريطانية عدم وجود قبيلة باسم طاطرال اما الدلو فعشيرة كردية تسكن قرب كبرى وقد جازمت اللجنة ان هذه القبائل مستقرة (٦٨) .

وقد تحققت اللجنة من ان الزنكة والدلو كرديتان ، ولم تستطع اكتشاف قبيلة باسم طاطرال ، وان اليات مزيج من الاتراك والعرب وانهم على العموم يتكلمون التركية والعربية . وقد لاحظت اللجنة عملية تحول العناصر التركية الى كردية (٦٩) .

تقد أكدت الحكومة التركية ان الحدود الشمالية الموقرة لم تفصل بين مواطن أجناس مختلفة واستدلت بالخرطة العنصرية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، اما الحكومة الأخيرة فأعطت اللجنة وصفا مسها للمنطقة الشمالية : سكن المنطقة الواقعة بين نهري الهزل والخابور الاكراد والمسيحيون وجميعهم يعتبرون انفسهم من قبيلة سندی ويبلغ اعدادهم ١٥٠٠ نصفهم مسيحيون ويعيشون تحت رعاية الاكراد الظالمة ، اما المنطقة الواقعة بين نهر الخابور ومرتفات جلو فقد سكنها الانوريون في الماضي وكان يسكنها في ١٩٢٥ ثلاث عشائر كردية صغيرة ، وفي المنطقة الواقعة بين مرتفات جلو ونهر شمدبان كانت توجد قرى مسيحية كثيرة ولكن في ١٩٢٥ كان يسكنها الاكراد . اما المنطقة الواقعة بين نهر شمدبان والحدود الايرانية فمهجورة . اعطت الحكومة التركية اللجنة قائمة باسماء القبائل القاطنة في ولاية

(68) *League Report*, pp. 38, 43.

(69) *Ibid.*, pp. 38-39.

حكاري التي طالبت بها الحكومة البريطانية وفيها مواطنها وأعدادها . وقد تأكدت اللجنة ان السكان القاطنين على جانبي خط الحدود الشمالي الذي اقترحة الحكومة البريطانية من جنس واحد .

لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدالا غنيا حول الصفة العنصرية لمدينة الموصل . وقد ذكرت الحكومة التركية ان سكان المدينة يتكلمون اللغات الثلاث العربية والتركية والكردية ، فالجماعة التي تتكلم العربية والتي حسب لهذا السبب عربية هي في الحقيقة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والاكراد . وصرحت الحكومة التركية ان سكان الموصل لم يعتبروا انفسهم عربا قط أو كونهم جزء من العراق ، وكانت قد أخبرت مجلس العصبة انهم في الغالب اكراد أو اترك و لكن اكثريتهم الساحقة تركية الاصل وان كل فرد يفهم اللغة التركية (٧٠) .

وقد أجابت الحكومة البريطانية أن مدينة الموصل ، بالاضافة الى المعلومات التي حصل عليها الضباط السياسيون البريطانيون خلال السنوات القليلة الماضية عرفها الرجالون دوما بأنها إحدى المدن العربية الكبرى بناها العرب وانها بالرغم من الحكم التركي خلال القرون الماضية لم تفقد سجاياها العربية . وقد فسرت الحكومة البريطانية استعمال اللغة التركية في الموصل بأنها كانت اللغة الرسمية تحت الحكم التركي واستعمال اللغة الكردية يكون الموصل سوقا تجارية للقرى الكردية المجاورة .

وقد تحققت اللجنة من ان الموصل مدينة عربية ، ولكنها لم توافق على احصائيات الحكومة العراقية الأخيرة التي ذكرت بأن في الموصل ٧٤٠٠٠٠ عربي و ٢٠٠٠٠ مسيحي و ٤٠٠٠ يهودي ، ورفضت اللجنة أيضا الادعاء البريطاني بعدم وجود شخص تركي واحد في مدينة الموصل لأنها كانت تحت الحكم التركي زمنا طويلا عاشت خلاله أسر الموظفين والضباط التركية وامتزجت بأهالي الموصل ، ويوجد أيضا بجوار الموصل بعض القرى التركية

(70) League Report, p. 39.

أو التركمانية ومدينة تركية صغيرة هي تلعفر • واستشهدت اللجنة بالرحالة أولفر الذي زار الموصل سنة ١٨٠٩ في وقت لم تظهر فيه قضية القومية ، وقد ذكر أولفر التقديرات الآتية عن سكان مدينة الموصل :

٧٠٠٠ - ٨٠٠٠	مسيحيون (نسطوريون وبغابرة)
١٠٠٠	يهود
٢٥٠٠٠	عرب
١٥٠٠٠ - ١٦٠٠٠	أكراذ
١٥٠٠٠ - ١٦٠٠٠	أنراك
صفر	يزيديون
٦٤٠٠٠	المجموع نحو

وقد وجدت اللجنة عددا من الأشخاص في مدينة الموصل من أصل تركي ويفهمون اللغة التركية ، ولكنها اعلنت ان ادعاء الحكومة التركية بأن كل فرد يفهم التركية بعيد عن الحقيقة ، وقد اضطر المساعد التركي الى طلب مساعدة مترجم مراد • كان من الصعب عليها ان تعين نسبة القوميات المختلفة وأصل السكان بسبب الزواج المخلط والاتجاهات الانهازية وامتزاج الجماعات •

لم يبحث الطرفان المتنازعان قضية القبائل الرحالة بالتفصيل بل اشير اليها في مباحثات لوزان وفي المذكرات التي قدمت الى مجلس عصبة الأمم لعلاقتها باحصائيات النفوس • وقد قررت اللجنة ان تدرس عدد الرحل ومواطنهم الشتائية والصيفية وطبيعة هجراتهم والطرق التي يسلكونها لأنها علمت ان عرب الصحراء الرحل واکراذ الجبال الرحل يعبرون الحدود وان لبعضهم اقارب مع القبائل المستقرة الساكنة على جانبي خط الحدود ولأنها رغبت ان تعرف المراكز التجارية التي تسجر معها هذه القبائل • ولذلك استفهمت اللجنة

من الطرفين المتنازعين عن هذه الأمور (٧١) .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية جوابا مفصلا جدا لحصنه اللجنة
كما يلي :

يسلك الاكراد الرحل طرقا منتظمة ويختلفون عن الاكراد المستقرين
في ان لهم موطنين احدهما في السهول أو في الوديان الكبيرة وفيه يسكنون في
أيلول ونيسان والثاني في منحدرات الجبال العالية والهضبة العالية حين يقيمون
في الصيف . حاولت الحكومة العراقية اقناع الكثيرين من القبائل الرحالة على
الاستقرار لزراعة الارض وشراء الاملاك وبناء القرى . وفي الغالب كانت
الجماعة التي تقضى الشتاء في غرب الزاب الكبير تذهب في الصيف الى الجبال
الواقعة على خط الحدود المقترح أو تتجأز الحدود الى الاراضي التركية ، واما
الجماعة التي تقضى الشتاء في شرق الزاب الكبير فتذهب الى ايران . اما
العرب الرحل فاندرأ ما يخيمون في نفس البقعة سنتين متواليتين فهجراتهم غير
منتظمة ويسلكون طرقا غير منتظمة ، وهم يختلفون عن الاكراد الرحل بأنهم
أصعب في الاشراف عليهم (٧٢) .

اعلنت الحكومة التركية انه لم يحدث ان قبيلة كردية في ولاية الموصل
تركت القسم الجبلي ونزلت الى السهل أو تركت المنطقة الكردية - التركية
وسكنت المنطقة العربية . وأكدت ان كل القبائل الكردية استقرت ما عدا
بعض القبائل شبه الرحالة ولكن لا تزال القبائل العربية رحالة . وقد وجدت
اللجنة من الأفضل ان ترسم خارطة توضح المعلومات التي حصلت عليها
مباشرة من أن تسجل وصفا شاملا ، وقد أكدت الانجاء نحو الاستقرار
وذكرت ان الحكومتين التركية والعراقية تشجعان هذا الاتجاه لاضعاف التنظيم
القبلي ولاخضاع الشعب بصورة مباشرة ولزراعة الارض زراعة كثيفة (٧٣) .

(71) *League Report*, p. 40.

(72) *League Report*, pp. 40-41.

(73) *League Report*, pp. 41-42.

ثم وصفت اللجنة عملية الاستقرار وأشارت الى الفروق بين الاكراد
الرحل والعرب الرحل وذكرت ان البداوة في تناقص بين الاكراد وان
اهميتها ضئيلة في النزاع حول الحدود ، اما العرب الرحل فيرغبون في
تسوية مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وسوريا والعراق لكي يستطيعوا
الهجرة من جديد الى نصيبين كما كانوا يفعلون سابقا (٧٤) .

سجایا الاجناس المختلفة وقراباتھا :

وجدت لجنة التحقيق ان نحو خمسة اثمان سكان ولاية الموصل من
الاكراد فهم لذلك أهم عنصر في النزاع وهم ليسوا تركا ولا عربا . وقد
ذكرت المذكرات البريطانية ان الاكراد ايرانيون يتكلمون لغة ايرانية متصلة
أشد الاتصال باللغة الفارسية أو هي إحدى لهجاتها ، وهم يختلفون عن الاتراك
في عاداتهم وتقاليدهم ولا سيما في مركز المرأة عندهم ويختلفون عن الاتراك
في مظهرهم الجسدي ، واكراد ولاية الموصل اقرب في ميولهم الى اكراد
ايران منهم الى اكراد تركيا .

وقد ذكرت الحكومة التركية ان الاكراد من أصل تركي واستشهدت
بدائرة المعارف البريطانية التي وصفت الگودو Gudu الذين سكنوا جبال
آسو بأنهم شعب طوراني ، وذكرت انه بالرغم من اختلاف لغتهم فليس ثمة
تباين في العنصر والدين والعادات بين الاتراك والاكراد (٧٥) . وقد أجابت
الحكومة البريطانية ان دائرة المعارف البريطانية غير معصومة وتمثل مجرد رأي
فردى لمراجع واحد بينما تحمل المراجع الأخرى آراء مغايرة . وقد اقتبست
الحكومة البريطانية من مقالة « كردستان » في دائرة المعارف البريطانية مايلي :
« وبعد سقوط نينوى امتزج الگودو مع الميديين ، وكثيرهم من الاقوام القاطنة
في هضاب آسيا الصغرى وارمينيا وايران وأصبحوا آريين تدريجيا وذلك بسبب
مجيء قبائل كبيرة العدد تنسب الى العائلة الآرية من أصقاع مختلفة في

(74) League Report, pp. 42-43.

(75) League Report, p. 43.

هذه الفترة من التاريخ ، وتعتمد الحكومة البريطانية ان هذه الفترة تنقض
الحجة التركية (٧٦) .

لم تستطع اللجنة ابداء رأى دقيق جازم عن أصل الاكراد ولكنها
اعتقدت أن بعض أسلاف الاكراد سكنوا قديما الجبال المشرقة على آشور
وبابل وهضبة ايران ، وقد اشارت الكتابات المسمارية الاشورية والبابلية الى
الجبلين بگوتو Gutu وگونی Guli ومعناها سكان الجبال ، وتعتمد اللجنة
ان هؤلاء الجبلين غزوا بابل قبل حمورابي ، وحدث ان قاتلهم ملوك الاشوريين
أيضا . ولأجل الحصول على المزيد من المعلومات عن هذا الشعب وأصله ولغته
وتاريخه رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة والى مترجم اللجنة وخبرها
اللغوي كريمرز (٧٧) .

استتجت اللجنة ان أصل الاكراد غامض ، ومهما كان أمرهم في
الماضي فانهم كانوا في (١٩٢٥) في جماعة منتظمة يتكلمون اللغة الايرانية ،
وقد تأثروا بالعرب والأتراك وغيرهم ولا سيما بالزواج المختلط ولكن أرومتهم
الأصلية لا تزال سائدة وهم ليسوا عربا ولا تركا ولا ايرانيين بل هم اقرب الى
الايرانيين . وقد استطاعوا ان يعيشوا عيشة راضية مع الاجناس التي فطنت
في بلادهم وزعمت اللجنة انه من بين جميع الشعوب الاسلامية عاش الاكراد
مع المسيحيين في أفضل الاحوال (٧٨) .

اختلف الجانبان التركي والبريطاني حول عدد اترك ولاية الموصل
واختلفا حول تعيين أصلهم العنصري . فالحكومة التركية تدعوهم أترك
والحكومة البريطانية تدعوهم تركمان ، وقالت الحكومة البريطانية أنهم ليسوا
بعثمانيين وأن لغتهم تشبه اللهجة الاذربايجانية ولا تشبه لهجة القسطنطينية

(76) *League Report*, pp. 43-44.

(77) *League Report*, pp. 44-46.

(78) *League Report*, pp. 46-47; انظر مقالات جيتة عن اكراد العراق في :
W. R. Hay, *Two Years in Kurdistan* (1921), E. B. Soane, *The
Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (1922).

أو لهجة الاناضول ، وانهم منحدرون عن التركمان الذين نزحوا من ايران قبل تأسيس الامبراطورية العثمانية بزمان طويل وربما كانوا جنودا مرتزقة عند الخلفاء العباسيين . وقالت الحكومة التركية ليس هناك ما يبرر التمييز بين اترك ولاية الموصل واتراك الاناضول ، وذكرت ان لهجة الاناضول تختلف عن لهجة القسطنطينية ويتكلم اترك ولاية الموصل نفس لهجة الاناضول ، وكذلك ان اترك الاناضول تركمان ولا يوجد فرق بين تركمان واتراك (٧٩) .

وقد رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة وسالت كريمرز عن ملاحظاته ، وقد اعترفت اللجنة بوجود جماعتين رئيسيتين من الاتراك ، الاتراك الشرقيين والاتراك الغربيين وانهما تكلمان لهجتين مختلفتين ، ولكنها استنتجت فيها يخص أصل الاتراك أو التركمان أن الحكومة البريطانية مصيبة في قولها بأنهم منحدرون عن جنود طغرل وخلفائه وعن جنود الخلفاء العباسيين المرتزقة وعن جنود الاتابكية ، وفي العصور المتأخرة كان بعضهم منحدرًا من جنود السلاطين العثمانيين وضباطهم وموظفيهم . وتعتقد اللجنة ان اترك ولاية الموصل ترك - تركمانين من مجموعة الاتراك الغربية ولهم علاقات متينة مع اترك الجمهورية التركية ويمكن اعتبارهم من نفس الشعب (٨٠) . اما اليزيديون فعددهم قليل (٢١٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ حسب الاحصائيات البريطانية والعراقية واقل عن ١٨٠٠٠ حسب الاحصائيات التركية) ويؤلفون جماعة متماسكة وربما كانوا الجماعة الوحيدة المستقرة في الصحراء الغربية . ادعت الحكومة البريطانية انهم ربما كانوا من أصل كردي ولكنهم غير مسلمين وقد أظهرتهم على الخارطة التي قدمتها بلون يختلف عن لون الاكراد ، ولكن الاكراد واليزيديين ظهروا بلون واحد على الخريطة التي قدمتها الحكومة التركية وذكرت انهم من عنصر كردي وأنهم فرقة اسلامية (٨١) .

[79] League Report, p. 47.

[80] League Report, pp. 47-48.

[81] League Report, pp. 48-49.

بعد استشارة بعض المراجع والتحقيقات التي قامت بها اللجنة في نفس المنطقة استنتجت ان دين اليزيديين واصلهم وقوميتهم غامضة جدا ولكن لا يوجد شك في انهم غير مسلمين ، وليست لهم قرابة بالأتراك أو العرب بل لهم بعض القرابات مع الأكراد ومن المرجح الى حد ما انه كان لليزيديين والأكراد اسلاف مشتركين وليس من المحتمل ان يكون اصل الجنسين هو نفسه لكليهما تماما (٨٢) .

لاحظت اللجنة الفروق الظاهرة بين عرب المدينة وعرب البادية ، وقالت انه لا شك ان عرب الموصل يضمون جماعات منحدرة من اجناس سامية أخرى (٨٣) .

اعطت كلتا الحكومتين اهتماما خاصا الى الناحية السياسية من مشكلة المسيحيين ولا سيما الانوريين النسطوريين الذين كانوا يسكنون القسم الشمالي من الاراضي المتنازعة والمناطق المجاورة . وقد اهتمت اللجنة باهم جماعتين من المسيحيين : النسطوريين والكلدانيين (٨٤) .

ربما لم يكن الانوريون النسطوريون القاطنون في العمادية وجبال تيارى والمناطق المجاورة كلهم من أصل واحد بالرغم من انهم يتكلمون نفس اللغة السريانية - الارامية ويستعملون السريانية القديمة في طقوسهم الدينية (٨٥) ، ويعود مذهبهم الديني في تاريخه الى الانشقاق الديني الذي أوجد الفرق التي تعتقد بأن طبيعة وارادة المسيح اللاهوتية والناسوتية واحدة Monophysites and Monotheletes وقد قال البطريرك نسطوريوس الذي ادانه مجلس افسسوس Ephesus (في القرن الثالث الميلادي) ان مريم العذراء ولدت عيسى الانسان لا عيسى الآله وقد اضطهد اتباعه في

(82) *League Report*, pp. 49-50.

(83) *Ibid.*, pp. 50-51.

(٨٤) انظر دراسة خاصة عن مسيحي ولاية الموصل في كتاب :

Harry Charles Luke, *Mosul and Its Minorities* (London, 1925).

(85) *League Report*, p. 51.

الامبراطورية الرومانية الشرقية ولكن اعداء هذه الامبراطورية الساسانيين رحبوا بهم ، وأكرمواهم باعتبارهم ناشري العلم اليوناني . وتسلموا أرفع المناصب في بغداد . وبعد انحطاط الخلافة والفتح التتري اضطهد النسطوريون وقتل الكثيرون منهم^(٨٦) .

انفصلت الجماعة الشمالية من النسطوريين من الكنيسة الكاثوليكية تحت بطريرك خاص يسمى مارشمعون اما نسطرة الجنوب فقد شعروا بالحاجة الى الحماية فعادوا الى الكنيسة الكاثوليكية سنة ١٧٧٨ . فدرت اللجنة عدد المسيحيين بـ ٨٠.٠٠٠ - ٩٠.٠٠٠ من النسطرة و ٤٠.٠٠٠ من الكلدانيين . وقد سمحت الامبراطورية العثمانية للنسطرة بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ، وهم ينسبون الاكراد في حياتهم وعاداتهم وملابسهم^(٨٧) .

اما الكلدانيون الذين سكنوا في الجنوب فلهم حضارة ارقى من النسطوريين بسبب اتصالهم المستمر مع سكان المدن المتعلمين ولهم مدارسهم الخاصة التي تقوم بالصرف عليها فرانسا وروما ، ويدرس رجال الدين الكلدانيون في الغالب في المعهد الفرنسي الدومنيكاني في الموصل^(٨٨) .

الخلاصة العنصرية :

تعتقد اللجنة ان الاحصاءات والخرائط التي قدمها الطرفان ليست دقيقة ، فقد بالغوا في عدد النفوس بأساليب مختلفة . يسكن ولاية الموصل اكراد وعرب ومسيحيون واثراك ويزيديون ويهود مرتين حسب اهميتهم العددية . يؤلف الاكراد اكثرية السكان وهم ليسوا تركا ولا عربا ويتكلمون لغة آرية . اثراك ولاية الموصل من نفس جنس اثراك تركيا . اليزيديون ليسوا مسلمين ولهم قرابة بالاكراد ولكن بسبب دينهم وعزلتهم صاروا جماعة متميزة تماما . اكثرية المسيحيين من النسطرة والكلدانيين^(٨٩) .

(86) *League Report*, pp. 51-52.

(87) *League Report*, p. 52.

(88) *Ibid.*, p. 53.

(89) *League Report*, pp. 57, 86.

ان الجماعات الوحيدة المتناسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الاكراد والعرب . والخط الذي يفصل بين الجنسين هو نهر دجلة حتى التفاهة بالزاب الصغير ثم طريق كركوك - كفرى المتجه جنوبا وهذا الخط يفصل مدينة الموصل من الاراضى الخصبة كيفه السكان^(٩٠) . وتعقد اللجنة ان خطا كهذا لا يمكن أن يوصى به بسبب مساوئه الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها قالت اذا اعتبرت الحاجة العنصرية عاملا حاسما فيجب ايجاد دولة كردية مستقلة ، وفي هذه الحالة يمكن دمج الاتراك واليزيديين بالاكراد اذا انضموا اليهم ويؤلف الاكراد سبعة اثمان السكان حيثذ . يبلغ الاكراد فى الاراضى المتنازعة ٥٠٠٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد تافه بالنسبة لنفوس العراق . يرتبط الاكراد الساكنون شمال الزاب الكبير مع اكراد حكاى وماردين فى تركيا بينما يرتبط الاكراد القاطنون جنوب الزاب الصغير مع اكراد ايران^(٩١) .

وقد ذكرت اللجنة الصعوبات العنصرية التالية :

(١) تقع المدن التى تسكنها اكرية تركية أو اقلية كبيرة فى القسم الجنوبي من المنطقة المتنازعة بينما تقع الموصل المدينة العربية فى وسط القسم الشمالى .

(٢) الحلقة الوحيدة التى تربط مدينة الموصل مع الاراضى العربية التى يسكنها اناس مستقرون هى عن طريق الاراضى التى تسكنها اكرية كردية بواسطة طريق يكر فيه مدن تركية - كردية .

(٣) المسيحيون منترون ولكن اكثرهم يسكنون شمال مدينة الموصل .

(٤) انما يرتبط القسم الشرقى من المنطقة الكردية مع الشمال بطريق دجلة ، وانما يمكن الوصول الى منطقة راوندوز عن طريق اربيل ، ومنطقة السليمانية عن طريق كركوك .

وبسبب اختلاط الاجناس امتنعت اللجنة انه فى تحديد الحدود لا يمكن

(90) League Report, pp. 86-87.

(91) League Report, pp. 57-58, 86-87.

أخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار (١٢) .

الحجج التاريخية

ذكرت الحكومة التركية ان ولاية الموصل وما جاورها كانت تحت حكم الانراك لمدة أحد عشر قرناً . وفي عهد الخلفاء العباسيين كانت هذه المناطق في أيدي الحكام والجنود الانراك ، وقد تمتع أولئك الحكام باستقلال تام وبحقوق السيادة . وذكر الانراك عماد الدين زنكي الذي أسس الدولة الاتاكية في الموصل . وكانت هناك بعض الدويلات التركية يحكمها أعضاء من الاسرة المالكة الاتاكية في سنجار والجزيرة . وذكرت الحكومة التركية امثلة أخرى عن الدويلات التركية ، قاتل بعضها الصليبيين ودحروهم في تلعشر . وقالت ان الكتب التاريخية ذكرت الاراضي الواقعة بين بغداد وجنوبي ولاية الموصل باسم ترمنان على اسم القبيلة التركية تر ، ويدل اسم وادي الترمنان على ذلك الاسم القديم .

كان الوفد البريطاني لمؤتمر لوزان قد ذكر ان الحجة التركية لا يمكن أن تكون صحيحة لمجرد ان الموصل كانت في فترة تاريخية طويلة جزء من الامبراطورية العثمانية ، لانه يمكن انطباق هذه الحجة نفسها على بغداد . وقد قال البريطانيون ان كليهما مدينتان عربيتان بناهما العرب وحافظتا على صفتهما العربية وقد كانت ولاية الموصل جزء من ولاية بغداد ، وانما جعلت ولاية الموصل ولاية منفصلة لاغراض ادارية .

وقد ذكر البريطانيون انه في عهد مدحت باشا (١٨٦٩) كانت الموصل جزء من ولاية بغداد ، فردت الحكومة التركية ان الخاق الموصل ببغداد كان لاسباب ادارية وشخصية ، وان ارفقة وديار بكر كانتا أيضا تحت ادارة مدحت باشا والى بغداد .

قالت اللجنة انه لا يمكن قبول الحجة التركية برمتها ، فقد بالغت بقولها

(١٢) League Report, pp. 59, 87.

ان الموصل كانت تحت حكم الاتراك لمدة احد عشر قرنا . وكذلك لم تكن
الحجة البريطانية صحيحة عندما ذكرت ان الموصل لم تكن تحت حكم تركي
قبل استيلاء العثمانيين عليها (٩٣) .

ثم اخذت اللجنة على عاتقها تلخيص تاريخ ولاية الموصل حتى مجي
الاسلام وذكرت انه بعد الفتح الاسلامي سكنت قبيلة ربعة تلك المنطقة
وسمها ديار ربعة ويشبه ذلك قبيلة بكر وديار بكر .

حوالي ٨٣٠ - ٨٤٠ ، استخدم الخلفاء العباسيون الجنود الاتراك المرتزقة ،
وبعد مضي قرنين مارس هؤلاء بعض السلطة في اراضي الموصل . وفي سنة
١٠٥٦ استولى طغرل بك حفيد سلجوق على الموصل . هذا وفي خلال القرن
العاشر كانت الموصل لا تزال اسما تحت سلطة العرب الحمدانيين والاسر
المالكة الاخرى ، ولكن في الكفاح المستمر بين الاسر المالكة لم الجنود الاتراك
دورا اساسيا . حكمت الدولة الاتابية بين ١١٢٧ و ١٢٣٢ وهم من الاتراك .
ثم جاء المغول تحت قيادة هولاكو حفيد جنكيز خان واحتلوا بغداد والموصل .
أسس هولاكو الدولة الايلخانية ، وهذه سقطت في النصف الاول من القرن
الرابع عشر . وتلا ذلك كفاح مستمر بين الايرانيين والاتراك والعرب وفي
خلال هذه الفترة كانت ولاية الموصل تحت حكم الدولتين التركمانيتين
فره فوبونلي وآق قويونلي .

وفي نهاية القرن الرابع عشر استولى المغول على الموصل بقيادة تيمورلنك .
ثم جاءت أسر مالكة صغيرة بعضها عربية واكثرها تركية . واخيرا في ١٥٣٤
احتل سليمان القانوني الموصل وادخلها في الامبراطورية العثمانية ، وفي ١٦٣٨
نحل السلطان مراد الرابع العراق كله وقسمه الى ثلاث ولايات : الموصل
وبغداد وشهرزور (كركوك) ، وبعد سنوات قلانسل ضمت البصرة الى

(93) League Report, p. 58.

الامبراطورية العثمانية (٩٤) .

في بداية القرن الثاني عشر كانت الموصل والبصرة وكركوك في الغالب تابعة الى والي بغداد . ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والاراضي المحيطة بها يحكمها والي عربي من اسرة الجليلي التي لا تزال موجودة في الموصل . وفي ١٨٣١ أسقط السلطان والي بغداد المستقل داود باشا ، وفي ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت ادارة والي بغداد واصبحت سنجقا (لواء) . وولاية بغداد تلك كانت تضم العراق الحاضر كله بما في ذلك الاراضي المتنازعة . ولم تعد الموصل ولاية الا في سنة ١٨٧٩ بما في ذلك سنجنى كركوك والسليمانية (٩٥) .

وذكرت اللجنة في خلاصة بحثها التاريخي ان الاتراك لعبوا دورا راجحا ، وان الامير السلجوقي طغرل اتخذ لقب « سلطان الشرق والغرب » وكانت له سلطة على بعض الخلفاء العرب . وقالت بالرغم من أنها متأكدة ان العرب أو الايرانيين والاتراك والمغول لم يكونوا اساد الموصل بصورة مستمرة فانها واثقة ان الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال اربعة القرون الماضية . ولكن هذه السيادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لكل الولاية . وقد شاركت ماردن والجزيرة وديار بكر بغداد في تاريخها ولذلك فان أي خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية (٩٦) .

الحجج الاقتصادية

قسمت اللجنة دراستها لحجج الطرفين الاقتصادية الى ثلاثة أقسام : في القسم الاول ذكرت اللجنة المعلومات التي ذكرتها الحكومتان في المؤتمرات وفي اجوبتهما على اسئلة اللجنة ثم ناقشتها . وفي القسم الثاني ذكرت اللجنة

انظر تاريخ العراق تحت الامبراطورية العثمانية (94) *League Report*, p. 59; في كتاب Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925).

(95) *League Report*, pp. 59-60.

(96) *League Report*, pp. 59-60.

نتائج استقصاءاتها في المنطقة وقارنتها مع الاحصاءات المذكورة في وثائق ما قبل الحرب . وفي القسم الثالث لخصت الناحية الاقتصادية في مشكلة الموصل وذكرت خلاصة دراستها .

تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان :

ذكر اللورد كرزن في مؤتمر لوزان ان تجارة تصدير ولاية الموصل كانت الى العراق أو عن طريقه وإلى حد ما إلى سوريا أو عن طريقها ، أما تجارتها مع تركيا فكانت نافية . وقد أيدت اللجنة هذه البيانات . كانت واردات ولاية الموصل من تركيا أو البضائع المارة بها مؤلفة غالبا من الخشب والحبوب والخضراوات والجبال والقواكه المجففة ومواد الدباغة والنفث . أما صادرات الموصل إلى المدن التركية القريبة من الحدود فمقتصرة على الانسجة وخردوات الحديد والمنتجات المدارية (٩٧) .

قالت الحكومة البريطانية ان العراق الاوسط والجنوبي يعتمدان اعتمادا كبيرا على منتوجات المنطقة الشمالية . وقد ذكرت اللجنة ان هذا القول متطرف جدا . وبالرغم من ان الاراضي المتنازعة تمد العراق الاوسط والجنوبي بالمواد الغذائية التي يحتاجانها ، وبالرغم من انها تحتاجهما كسوق لمنتوجها الزراعي فإن قرب البحر يجعل من الممكن تجهيز العراق بالمواد الغذائية من الخارج (٩٨) .

ذكرت الحكومة البريطانية ان جميع تبغ ولاية الموصل يرسل إلى بغداد ، وقد وجدت اللجنة ان كل التبغ غير المستهلك محليا تقريبا يرسل إلى بغداد وان كميات قليلة ترسل إلى إيران أيضا .

وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت انه في دراسة خط الحدود يجب عدم فصل الجماعات وقطعها عن مراكز اسواقها . وذكرت اللجنة انه يوجد سوقان كبيرتان لمنتوجات الاراضي المتنازعة وهما بغداد والموصل ؛ وتعتمد

(97) *League Report*, p. 60.

(98) *Ibid.*, pp. 60-61.

مناطق كفرى والسليمانية وكر كوك والقسم الجنوبي من أربيل على بغداد والموصل ؛ وتعتمد منطقة الموصل على مدينة الموصل ، ويرسل المنتج القاضى الى بغداد بواسطة دجلة . وقد زعمت اللجنة انه من الممكن استمرار هذه الصادرات باتفاقيات اقتصادية حتى ولو فصلت الموصل سياسيا من بغداد . وكانت الحكومة البريطانية قد زعمت ان خط الحدود المقترح يفصل المناطق التى يتجر اهلها مع الموصل من المنطقة التى يتجر سكانها مع المدن التركية . اما اللجنة فقالت ان سكان المنطقة الواقعة بين خط الحدود الذى اقترحه بريطانيا وخط بروكسل يستهلكون منتجاتهم محليا ويعانون نفس الصعوبات فى اتجارهم مع الموصل والمدن التركية . هذا وتتجر رواندوز فى الغالب مع ايران .

وكانت المذكرة البريطانية قد ذكرت ان خط الحدود الشمالى يضمن للعراق بعض المراعى الصيفية للاكراد الرحل . وقالت اللجنة ان الحدود لا تؤثر على هجرة الرحل وان للكثيرين من الاكراد الرحل مراعيهم فى ايران . هذا وفى الامكان عقد اتفاقيات لهذا الغرض بين تركيا والعراق (٩٩) .

وذكرت المذكرة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل مهمتان جدا لمواصلات الاناضول الجنوبى مع ايران وسوريا لان طرق السليمانية وكر كوك وديار بكر وارفه وبتليس وسمرت وغيرها تلتقى كلها فى الموصل . وقد أكدت اللجنة ان طرق المواصلات بين الاناضول الجنوبى وشمال ايران لا تمر بولاية الموصل وان المواصلات بين الاناضول الجنوبى وسوريا لا تمر ايضا بولاية الموصل ، وان المواصلات بين سوريا وايران لا علاقة لها بالاراضى التركية . واما المواصلات بين كر كوك والسليمانية وكلتاها فى ولاية الموصل فلا موجب لبحثها ؛ واما المواصلات التى بين ديار بكر وارفه وبتليس وسمرت فلا تمر بولاية الموصل (١٠٠) .

(99) *League Report*, pp. 61.

(100) *Ibid* . pp. 61-62.

وقد أثارَت المذكورة التركية قضية السكة الحديد التي تربط الموصل مع موافى البحر الأبيض المتوسط وقالت إن الموصل أكثر ارتباطاً مع الأناضول ، وذكرت أن طريق الخليج الفارسي صار ذا أهمية ثانوية لمدينة الموصل . وقد أشارت اللجنة إلى أن حفظ السكة الحديد من البحر المتوسط لم يصل الموصل حيثُ (١٩٢٥) فمن المبالغة القول أن طريق الخليج الفارسي أصبح ذا أهمية ثانوية للموصل ، وأضافت اللجنة أن الجيوب لا تزال تصدر عن طريق نهر دجلة الرخيص من الموصل إلى بغداد (١٠١) .

ولاجل الحصول على المزيد من المعلومات أرسلت اللجنة بعدد من الأسئلة إلى الحكومتين البريطانية والتركية . فطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص إحصاءات الكمّارك عدا وثائق سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ التي لدى اللجنة ، وقد أعطت الحكومة البريطانية وثائق تخص السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٢٤ . وقد وجدت اللجنة أن مجموع أرقام الصادرات السنوية إلى بغداد وسوريا وتركيا كما يلي (١٠٢) :

إلى سوريا وتركيا	٢٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية
إلى بغداد	١٥٠٠٠٠٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص التجارة الداخلية بين أقسام العراق المختلفة (وبضمنها الأراضي المتنازعة) ، فأجابت الحكومة البريطانية بعدم وجود إحصائيات عن التجارة بين ألوية العراق المختلفة ، ولكن اللجنة قدرت كميات الجيوب التي ترسل بالسكة الحديد وبواسطة النهر من ولاية الموصل إلى بغداد كما يلي (١٠٣) :

جوب أرسلت إلى بغداد بالسكة سنوياً	٣٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية
جوب أرسلت إلى بغداد بالأكلاك سنوياً	٧٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

(101) *League Report*, p. 62.

(102) *League Report*, pp. 62-63. الروبية وحدة العملة الهندية التي استعملت في العراق حتى سنة ١٩٣٢ وتعادل كل ١٣ ٣/١ روبية ديناراً .

(103) *Ibid.*, pp. 62-63.

أما التجارة الداخلية من بغداد الى الجهات الاخرى فذكرت احصائيات
الصكك قيمتها من بغداد الى الشرفاظ والى طوز خورماتو وكنگران كما يلي :

الى الشرفاظ ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠٠ روبية

الى طوز خرماتو وكنگران ٤ر٠٠٠ر٠٠٠٠ روبية

اما ما يخص التبغ فلمكن الحصول على احصائيات من دائرة التبغ كما يلي :

النتجت السليمانية ٢ر٠٠٠ طن

النتجت رانية ٥٠٠ طن

النتجت رواندوز ٢٥٠ طن

النتجت العمادية وعقرة ودهوك ٢٥٠ طن

وقدرة الحكومة العراقية ان ٦٠٠ طن استهلك محليا وأن ٢٤٠٠
صدرت الى بغداد .

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص الملائق التجارية
بين العراق وكرديستان ، فأجابت ان لواء السليمانية هو اللواء الوحيد الذي
له تجارة مع كردستان ايران . وقد حصلت اللجنة على احصاءات كمرك
السليمانية لسنة ١٩١٢ وفيها :

ثمن التبغ المصدر الى العراق ١ر٧٠٠ر٠٠٠٠ روبية

ثمن منتجات اخرى مصدرة الى العراق ٣٠٠ر٠٠٠٠ روبية

ثمن كل المنتجات (ويضمنها التبغ) ٣١٤ر٠٠٠٠ روبية

المصدرة الى ايران

ثمن منتجات عراقية مارة بالسليمانية الى ايران ٦٠٠ر٠٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية احصائيات تتعلق بانتاج الحنطة
في العراق (بما في ذلك الاراضي المتنازعة) فأجابت بأن ليس لديها احصائيات
عن الحنطة .

وسألها عن البلاد المصدرة للانسجة والمنتجات المدارية الى ولاية الموصل أو مارة منها الى تركيا وما اذا كلفت هذه البضائع قد مرت عن طريق البحر الابيض المتوسط أو الخليج الفارسي (١٠٤) . فأجابت ان جميع هذه البضائع وصلت الى الموصل من الخليج الفارسي عن طريق البصرة كما ظهر ذلك في احصائيات الكمارك لسنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من ١٩٢٤ . وقد استورد الى العراق خلال هذه المدة ما نمته ٢٨١ مليون روبية من البضائع القطنية منها ٢٨٠ مليون مرت عن طريق البصرة - بغداد . وكانت اثمان المستوردات لنفس المدة عن طريق سوريا وتركيا الى الموصل مباشرة ٦٠٠٠٠٠٠ روبية فقط اما البلاد المصدرة للبضائع القطنية فهي بريطانيا العظمى والهند ، والبلاد المصدرة لمختلف انواع المنتجات المدارية هي : الشاي (الهند) ، السكر (اوربا والهند) القهوة (الهند وبلاد العرب والبرازيل وبريطانيا) (١٠٥) .

وسألت اللجنة الحكومة البريطانية انه في حالة اعطاء الموصل للعراق كيف ستضمن العلاقات التجارية بين تركيا والعراق ، فأجابت ان الحكومة العراقية ستكون ملزمة بمراعاة اتفاق برشلونة الخاص بحرية الترانسيت . وطلبت اللجنة من الحكومة التركية معلومات عن مراكز تجارة واسواق الاكراد والعرب المستقرين والاكراد والعرب الرحل في ولاية الموصل وعن الطرق التجارية بين الموصل وتركيا ، فأجابت ان مراكز التجارة والاسواق هي المدن الرئيسة في الافضية والسناجق ، اما الطرق بين الموصل وتركيا فهي :

- ١ - نهر دجلة (مع التيار) .
- ٢ - الموصل - ماردين - ديار بكر - خربوط - سيواس - صمسون .
- ٣ - نصيبين - ادنة .
- ٤ - الموصل - العمادية - جلامرك - وان .

(105) League Report, pp. 63-64.

٥ - الموصل - جزيرة ابن عمر - بتليس - ارضروم - طربزون *

٦ - الموصل - اربيل - رواندوز - وان *

٧ - الموصل - زاخو - وان *

وسألها عن مقادير الحنطة المنتجة في ولاية الموصل في سنوات ما قبل الحرب ، وعن المقادير التي مرت عن طريق ولاية الموصل ، وعن الاقطار المصدرة ، فأجابت بأن ليس لديها احصاءات عن هذه المواضع (١٠٦) .

وطلبت منها معلومات مبنية على احصاءات ما قبل الحرب لتأييد ادعائها بأن ولاية الموصل مهمة للمواصلات بين تركيا وايران ، فأجابت ان الاحصائيات المطلوبة ضاعت في حريق ١٩١٤ الذي دمر جزءا من بناية مديرية الكمارك المركزية في القسطنطينية .

وسألت اللجنة الحكومة التركية انه في حالة اعطاء الموصل الى تركيا كيف تدبر تصدير منتجات الموصل الزراعية وفي أي اتجاه ، فأضافت الحكومة التركية في جوابها طريقتين الى الطرق التجارية المذكورة اعلاه وهما :

١ - الموصل - رواندوز - همدان - كرمنشاه *

٢ - بغداد - البصرة - بومبي *

وذكرت الحكومة التركية الصادرات الرئيسة من ولاية الموصل الى الاناضول وسوريا واوروبا والهند ، والمواد المستوردة اليها من اوربا والاناضول وايران ، وقالت ان اكثر تلك المواد مرت عن طريق موانئ البحر الابيض المتوسط والاناضول وايران ، وهناك عدد صغير من المواد يستورد عن طريق بغداد والبصرة فقط (١٠٧) .

وقد لاحظت اللجنة ان قائمة الحكومة التركية لصادرات ولاية الموصل لم تحنو على الجبوب التي تشكل القسم الاعظم من صادراتها . وأكدت اللجنة ان جميع المنتجات الزراعية في الموصل واكثر المنتجات الاخرى (ما عدا

(106) League Report, p. 64.

(107) League Report, pp. 64-65.

المواني) ترسل الى بغداد ، ولاحظت ان مستوردات الموصل جاءت عن طريق بغداد أو سوريا وان هناك تجارة ضئيلة مع الاناضول وايران .
وسألها كيف تبرهن احصائيات ما قبل الحرب على ان حركة التجارة في الموصل كانت باتجاه ديار بكر وليس باتجاه بغداد ، فأحالها الى الاحصائيات الخاصة بتجارة الموصل المذكورة في كتيب وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٩٣ والمعنون (ميزوبوتاميا) واقبست الاحصاءات التالية لسنة ١٩١٠ :

مستوردات :

من بريطانيا	ما ثمنه	٣٧٨٥٠٠ ديناراً من البضائع
من الهند	ما ثمنه	٣٥٨٠٠٠ ديناراً من البضائع
من الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٣٨٩٠٠ ديناراً من البضائع

صادرات :

الى بريطانيا	ما ثمنه	١٧٦٩٥٠٠ ديناراً من البضائع
الى الهند	ما ثمنه	٣٠٠٠٠٠ ديناراً من البضائع
الى الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٩٩٨٠٠ ديناراً من البضائع
الى اجزاء تركيا الاخرى	ما ثمنه	٣٥٢٩٥٠٠ ديناراً من البضائع

واضافت الحكومة التركية أن البضائع القادمة من بريطانيا أو مرسلة اليها مرت عن طريق مواني البحر الابيض المتوسط .

وقد لاحظت اللجنة ان احصاءات الحكومة التركية غير دقيقة ، واعادت القول ان الحبوب والاعناب تؤلف الصادرات الرئيسة لولاية الموصل ، وأوضحت ان المبلغ الكبير ٣٥٢٩٥٠ عن صادرات الموصل الى تركيا يعنى ان معظم تلك الصادرات ارسلت الى بغداد وسوريا اللتين كانتا في ١٩١٠ جزء من تركيا ، وأصرت اللجنة على ان طريق بغداد اكثر استعمالا من طريق البحر المتوسط بكثير الا فيما يخص الاعناب ، ولتأييد وجهة نظرها استشهدت بالتقويم الرسمي

التركي لولاية الموصل (١٩١٢) (١٠٨) .

دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل :

ولاية الموصل منطقة زراعية ونشهر بترية الاغنام والماعز . ويمكن
تقسيمها الى ثلاثة قطاعات اقتصادية : يقع القطاع الاول غربي الزاب الكبير
(لواء الموصل) ويقع القطاع الثاني بين الزابين الكبير والصغير (لواء اربيل)
ويقع القطاع الثالث جنوبي الزاب الصغير (لسواء كركوك ولسواء
السليمانية) (١٠٩) .

تفصل الجبال القطاع الاول عن تركيا ، ولا يوجد بينهما سوى نفرة
عرضها ٢٠ كيلو مترا عند التقاء نهري دجلة والخابور تربط الولاية بسهل
جزيرة ابن عمر . عاصمة هذا القطاع مدينة الموصل حيث تلتقي كل الطرق
التجارية وتجلب اليها جميع منتجات المنطقة . ان أي خط حدود يفصل مدينة
الموصل عن الاراضي المرتبطة بها اقتصاديا hinterland (اي لوائي الموصل
واربيل) يؤثر على الحياة الاقتصادية لهذا القطاع . ويعتمد هذا القطاع جميعه
اقتصاديا على مدينة الموصل بدرجات متفاوتة (١١٠) .

توجد ثلاث طرق مهمة بين مدينة الموصل وبغداد : طريق الشرفا ،
وطريق كركوك وطريق نهر دجلة . كان نهر دجلة منذ القدم يستعمل في
حمل منتجات المنطقة ، وهو اخص وأمن طريق . اما الطريق الواقع بين
الموصل وسوريا فأقل اهمية . واما التجارة بين الموصل وتركيا فضئيلة .

وللقطاع الاقتصادي الثاني مركزان : اربيل والتون كوبري . ويعتمد
تقدم مدينة اربيل على مدينتي الموصل وبغداد على حد سواء ، وتعتمد التون
كوبري كل الاعتماد على بغداد . تمرقل الجبال التي تؤلف خط الحدود
الشمالي للتجارة المباشرة بين هذا القطاع وتركيا عرقلة خطيرة . وتشترك
الاقسام الشمالية والوسطى والشرقية من هذا القطاع مدينة الموصل في

(108) League Report, p. 65.

(109) Ibid., pp. 65-66.

(110) Ibid., pp. 66-67.

مصريها ، اما الأقسام المحيطة بطاق طاق وكوبسجق ومنفذها عن طريق التون
كوبري فتكون في وضع اقتصادي سيء اذا فصلت من بغداد (١١١) .

وللقطاع الاقتصادي الثالث ثلاثة مراكز : كركوك وكفرى
والسليمانية . أكثر تجارة كركوك مع بغداد وأقلها مع الموصل ، وتتجر
كفرى مع بغداد وحدها ، كما ان أكثر تجارة السليمانية مع بغداد وأقلها مع
ايران . ولا توجد تجارة مباشرة بين هذا القطاع وتركيا (١١٢) .

وقد رجعت اللجنة الى التقارير القنصلية الألمانية عن ولاية الموصل
لستى ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والتقويم التركي لسنة ١٩١٢ وكتاب تركية آسيا
لمؤلفه فيتال كوينيه Vital Guinet, *La Turquie d'Asie* (١٨٩٢) ، وقد
اتفقت استنتاجات التقارير القنصلية الألمانية مع استنتاجات اللجنة وهي :

١ - يستحيل اقتصاديا فصل مدينة الموصل عن الاراضى المرتبطة بها
اقتصاديا .

٢ - لا توجد تجارة مهمة مباشرة بين الولاية والجمهورية التركية .
٣ - الطرق التجارية هي طريق بغداد وطريق الخليج الفارسي
(الطريق الرئيس) وطريق سوريا (أقل أهمية) (١١٣) .

وقد راجعت اللجنة التقويم التركي الرسمي عن صادرات الموصل
الى الاقطار والمدن الاخرى ومستوردات الموصل من مختلف الاقطار والمدن .
وقد ذكر التقويم البضائع ولم يذكر كمياتها الا في حالات قليلة . ولاحظت
اللجنة ان أكثر البضائع (ما عدا الاغنام التى كانت تصدر الى سوريا)
كانت ترسل الى بغداد أو عن طريق بغداد ، وان تجارة كركوك وكفرى
والسليمانية كانت مع بغداد وتجارة اربيل مع بغداد والموصل (١١٤) .

ووجدت اللجنة ان كتاب تركية آسيا يعطى بعض الاحصاءات عن

(111) *League Report*, p. 67.

(112) *League Report*, p. 68.

(113) *Ibid.*, p. 69.

(114) *League Report*, p. 70.

صادرات وواردات الموصل ، فيذكر البضائع وأوزان بعضها وعدد بعضها الآخر واتمان البعض الآخر بالثيرات التركية ، ويذكر البلدان المتجرة مع الموصل . وقد ذكر الكتاب ان أكثر الصادرات كانت ترسل الى بغداد والخليج الفارسي (١١٥) .

الخلاصة الاقتصادية :

قررت اللجنة انه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة ان افضل تسوية لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق ، ومن الخطأ فصل الموصل عن الاراضي المرتبطة بها اقتصاديا ، ولكن اذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل أقضية زاخو والعمادية وربما دهوك . ومن الصعب جدا فصل كركوك وكفرى والسليمانية من بغداد ، واذا فصلت فمن الضروري جدا عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد (١١٦) . وذكرت اللجنة ان القسم الشمالي من لواء أربيل يعاني صعوبات أقل من بقية اللواء اذا فصل عن بغداد ، لان من الممكن استمرار تجارته مع الموصل . ولن تعاني المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل اذا فصلت عن العراق لانها تستطيع الاتجار مع العراق أو تركيا أو ايران (١١٧) . وختمت اللجنة خلاصتها بالقول اذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لاسباب أخرى غير اقتصادية فإن التسوية المقبولة اقتصاديا هي ان يرسم خط الحدود شمالى الزاب الصغير تاركا كومسجق وطاق وطاق وراية فى العراق . وعلى كل حال يجب ترك منطقة دبالى فى العراق (١١٨) .

الحجج العسكرية

ذكرت الحكومة البريطانية أنها اختارت خط الحدود الشمالى لعدم وجود أى خط آخر يفصل العراق عن تركيا فصلا حاسما بسبب صفاته الجغرافية .

(115) *League Report*, p. 71.

(116) *League Report*, pp. 72, 87.

(117) *Ibid.*, p. 72.

(118) *Ibid.*, p. 73.

ويؤلف هذا الخط من قم وجبال عالية متصلة (عدا نفرة صغيرة في الغرب) فيشكل سوذا حاجزا لا يخترق في الشتاء ويصعب عبوره في الصيف ، ويؤلف القسم الشرقي منه فاصلا اقتصاديا وعنصريا بين الشمال والجنوب . ويحتاج هذا الخط جيوشا أقل من خط آخر يعين فريبا من سهول العراق ، ويحرم العدو المحتمل من منطقة حرام عسكرية ولكن اذا احتلت حكومة معادية هذا الخط المقترح فانه يصير صالحا لتدبير المؤامرات وقلاقل العشائر .

وقالت الحكومة البريطانية اذا أعطيت ولاية الموصل الى تركيا فان ولايتي بغداد والبصرة المعتمدتين على حنطة الموصل تصبحان تحت رحمة الجيش التركي ، ويمكن لجيش كهذا ان يسد الطريق الوحيد بين بغداد وايران ، ولذلك يستحيل تأسيس دولة عربية . اما الخط المقترح فمفيد للطرفين .

انكرت الحكومة التركية ان الخط الذي اقترحه يهدد بغداد ومواضلاتها مع ايران ، ولا يعرض بغداد الى خطر أعظم مما لو كانت قرب الحدود الايرانية ، وهذا الخطر المزعوم لا يبرر لان تاريخ القرنين الماضي برهن العكس . ليس لتركيا خطط عدوانية ضد الاقطار المجاورة ولكنها تدافع عن ترانها ، ولا تفكر الجمهورية التركية المؤلفة من الاتراك والاكراد في مهاجمة دولة عربية . وذكرت الحكومة التركية انها لا ترغب في مناقشة القوائد العسكرية لخط الحدود الذي يقتلع منها منطقة لها فيها حقوق واضحة ومع ذلك فقد أجابت على الحجج البريطانية بتأكيدا ان الجيوش الغازية لن تختار طريقا وعرا صعبا بل يسلك الوديان والسهول . فاذا قبل الخط الذي اقترحه الحكومة البريطانية فتستطيع دولة أجنبية اثاره الاضطرابات بين السكان الشماليين⁽¹¹⁹⁾ .

وقد استخلصت اللجنة ان الخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية

(119) League Report, p. 73.

لا شك خط عسكري ممتاز ، ولكنها لاحقت وجود منطقة جبلية عرضها ٧٠ أو ٨٠ كيلومترا بين الخط المقترح وسهول الموصل ، ويخطئ الفريق المدافع عن هذه السهول اذا تقدم الى المنطقة الجبلية لانها لا تصلح للعمليات أو المواصلات . واعترفت اللجنة ان لحظ بروكسل مزايا الخط المقترح نفسها تقريبا ، ويمكن اعتبار جميع الخطوط الجنوبية الموازية للخطين المذكورين حدودا عسكرية مرضية بالرغم من تناقص قيمها كلما اتجهت نحو الجنوب . وقالت اللجنة ان الخط الذي اقترحه الحكومة التركية ينقسم الى قسمين : الاول يمتد في الصحراء غربى نهر دجلة ، والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الايرانية . وقالت ان الصحراء تؤلف حدا عسكريا ممتازا كما برهنت الحرب العالمية الاولى ، ولكن قيمة القسم الثاني ضعيفة ، وأشارت الى ان زينوفون والاسكندر الكبير وغيرهما كثيرون استعملوا الخط الذي يخترق القسم الثاني من الشمال الى الجنوب منذ أقدم العصور ، وفي هذا القسم وديان واسعة وانهار ضحلة وهي ليست بصعاب خطيرة (١٢٠) .

الحجج السياسية

آراء السكان :

أكدت الحكومة التركية على أهمية رغبات سكان ولاية الموصل ، وضالبت بإجراء استفتاء فيها ليستطيع الاهلون التعبير عن رغباتهم بحرية ، وأكدت ان الأكراد والأتراك الذين يؤلفون أكثرية السكان يتوقون الى العيش في تركيا . وذكرت أيضا ان العرب أيضا ربما مالوا الى تركيا ، ولكنهم حتى اذا اضيفوا مع غير المسلمين فانهم يؤلفون أقلية . وذكرت الحكومة البريطانية ان العرب يرغبون أشد الرغبة في ضمهم الى الحكومة العربية العراقية ، وان البزديين واليهود يرغبون الرغبة نفسها ، وان المسيحيين ترجعهم فكرة ارجاعهم الى تركيا . وأكدت

(120) *League Report*, pp. 74, 87.

ان الاكراد لا يرغبون في العيش مع الاتراك كما ثبت ذلك بشهاداتهم وكما
اثبتت استفتاءات ١٩١٩ و ١٩٢١ التي اجريت في العراق .
لقد برهنت اللجنة من قبل استحالة اجراء الاستفتاء المطلوب ، فحاولت
التيقن من رغبات سكان ولاية الموصل .

وقبل ان تذكر اللجنة نتائج تحقيقها في مختلف مناطق الولاية ذكرت
بعض الملاحظات عن عملها . فاشادت الى الصعوبات الخطيرة التي جابهتها
في البداية كرفض بعض الشهود ابداء آرائهم وكثائر كثير من البيانات
بموامل مختلفة سببت الشك في طيبة الاجوبة . وبالرغم من تأكيدات
اللجنة على سرية التحقيق كان الخوف من انتقام الحكومتين عظيما جدا
ومنتشرا في كل مكان . وذكرت اللجنة انه حدث أكثر من مرة ان شاهدا
من الشهود بعد ان يتحدث بصورة سرية وبصوت خافت لمصالح تركيا يعود
فيعلن بصوت عال انه يؤيد العراق لكي يسمعه المنتظرون خارج غرفة اللجنة .
ولكنها لاحظت ان الخوف لم يمنع أى شاهد مسيحي من ابداء رأيه في
صالح العراق . وقد اعترفت اللجنة ان هذه الصعوبات تضاعفت بعدئذ .

لاحظت اللجنة في عدة حالات ان للمصالح الشخصية نفوذا عظيما في
البيانات التي قبلت . فالاشخاص المقربون من السلطات ابدوا العراق
والآخرون الذين لم يتألموا شيئا مالوا الى تركيا . وقد تأثرت بعض الآراء
بمنافسات رؤساء القبائل . وحدث أن سأل بعض الشهود احد أعضاء اللجنة
عما قاله شخص معين لكي يبدو رأيا مغايرا . وفي بعض الأماكن سببت
صفات الموظفين الشخصية أو أساليبهم الإدارية (مثل تعيين الموظفين العرب
أو الاكراد في المناطق الكردية) تأييد الاهلين للعراق^(١٢١) .

ذكرت اللجنة ان للتكوين الاجتماعي لولاية الموصل أثرا في كثير من
رجال القبائل والفلاحين ، فقد حدث مرارا ان احال بعضهم اللجنة الى
رؤساء قبائلهم أو الى مالك القرية . وقد عجزت عدة اشخاص عن الجواب

(121) League Report, p. 75.

لعدم سابق معرفتهم بالمشكلة . قال شاهد من الشهود انه يرغب في ابداء رأيه كما فعل شخصان آخران ذكر اسميهما ، وكانا في الحقيقة قد أبديا رأيا مغايرا . وفي بعض الحالات كان البعض متأثرين بالدعاية البريطانية والعراقية ، وحدث في حالات أخرى أن أبدى أعضاء الوفود رغبتهم في الانضمام الى العراق ثم ذكر بعضهم في مجالسهم الخاصة انهم يؤيدون تركيا . ولذلك قررت اللجنة عدم الاهتمام بالوفود والعرائض . وقد حدث ان بعض الشهود نقضوا ما قالوه في المرة الاولى عند مقابلتهم مرة ثانية (١٢٢) .

ذكرت اللجنة ان كثيرين من الشهود ذكروا أسباب تفضيلهم العراق بقولهم ان النظام والامن في العراق سنة (١٩٢٥) أعظم مما كانا تحت الحكم التركي ، وان التربية والتعليم قدما ، وأضاف بعضهم ان تحسن الاحوال يعود الى السلطات البريطانية ، وقال شاهدان أو ثلاثة أن سبب تفضيلهم العراق هو الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذكر آخرون لان العراق أقوى وانه من المستحسن ان ينتموا الى الدولة الأقوى . وقد أيد بعض رؤساء القبائل القاطنة في الاماكن البعيدة الحكومة التركية لانهم كانوا تحت الحكم التركي يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلال .

وذكرت اللجنة انه طالما ذكرت الحجج الاقتصادية ولاسيما من المثقفين الذين ابدوا العراق على الاغلب ، وقد اعتقدت اللجنة ان اولئك الاشخاص تأثروا بالحجج الاقتصادية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، وقد تأثر الاتراك وكثيرون من الاكراد والعرب بالعاطفة القومية . وحدث مرة ان فلاحا من إحدى المناطق ، الذين ايد ممثلوهم العراق تأييدا اجماعيا ، فرحوا كثيرا بلقائهم للمساعد التركي .

ثم شرعت اللجنة بدراسة نتائج تحقيقاتها في مختلف الاولوية . ففي

(122) League Report, pp. 75-76.

لواء السليمانية عبر الاهالى عن اوضح الآراء ، وهم يتألفون من :

عرب	٧٥
أكراد	١٨٩٩٠٠
يهود	١٠٥٥٠

فقد كانوا باستثناء أفراد قلائل قابلتهم اللجنة ، مؤيدين للعراق ، وقد رفضوا الاتحاد مع تركيا وفضلوا الاتحاد الاقتصادي مع العراق ، وكانت هناك حركة قوية للحكم الذاتي تسمح باستعمال اللغة في التعليم والادارة والمحاكم . وقد عارض الكثيرون الانضمام الى العراق اذا لم يستند الاوربيون وشددوا على ضرورة الاحتفاظ بمساعدة المستشارين البريطانيين لمدة طويلة . وقد ذكرت اللجنة انها وجدت السكان الراغبين في الاستقلال القومي التام يقدرون فوائد الوصاية الماهرة (١٢٣) .

ووجدت اللجنة تحليل الآراء التي أعرب عنها الاهلون في كركوك أصعب ، وهم يتألفون من :

عرب	٣٥٩٥٠
أكراد	٤٧٥٠٠
أتراك	٢٦٩٠٠
مسيحيين	٢٩٤٠٠

وقد أيد جميع المسيحيين العراق مع بعض الشروط ، وأيدت أكرية الأتراك تركيا وأيدت أقلية منهم العراق لأسباب اقتصادية ، وقد توقعت اللجنة ان تفضل الاكرية الساحقة من العرب البقاء في العراق ولكنها فوجئت اذ وجدت ان عددا كبيرا من بياناتهم في صالح تركيا . وقد لاقت بعض الصعوبات في تحليل البيانات الكردية ، وذكرت انها لو عدت تلك البيانات بدون تحليل لوجدت أكثرها تؤيد الأتراك ، وقد كان كبار شيوخ الأكراد

(123) League Report, p. 76.

مباين للعراق ، ولكن كان بعضهم يتقاضى منحا من الحكومة العراقية لحراسة الطرق .

كان سكان لواء أربيل يتألفون من :

عرب	١١٠٧٠٠
أكراد	١٧٠٠٧٥٠
أتراك	٢٠٧٨٠
مسيحيين	٣٠٩٠٠
يهود	٢٠٧٥٠

وكان سكان قضاء كويسنجق البالغون ٦٠٠٠٠٠ ، وأكثرتهم كردية ، ينتمون الى نفس مطامح سكان السليمانية ، ومن هؤلاء بعض الرؤساء المتنفذين ، وفي قضاء أربيل أيد تركيا سكان مدينة أربيل ، وبوجه عام جميع السكان الذين هم من أصل تركي وعدد كبير من الأكراد أو العرب . وقد طالب بعض الرؤساء الأكراد بدولة كردية حرة تحت حماية أوروبية - تفضل البريطانية - وفضل رؤساء أكراد آخرون العراق تحت انتداب بريطاني طويل الأجل ، وإذا لم يحقق هذا الشرط فإنهم يفضلون الحكومة التركية على الحكومة العربية . وعلى العموم أظهر قضاء أربيل ميلا الى تركيا . أما في قضاء رواندوز الذي يسكنه أهلون متأخرون فقد أظهر أكثر اليهود ميلا للعراق . وفضل اليهود وأكثرية المسيحيين في لواء أربيل العراق تحت الانتداب .

أما سكان لواء الموصل فأكثر اختلاطا وهم :

عرب	١١٩٠٥٠٠ (٧٤٠٠٠٠ في مدينة الموصل)
أكراد	٨٨٠٠٠٠
أتراك	٩٠٧٥٠
مسيحيون	٥٥٠٠٠٠ (١٩٠٢٥٠ في مدينة الموصل)

يزيد يون	٢٦٢٠٠	
يهود	٧٥٥٠	(٤٠٠٠ في مدينة الموصل)
يزيد يون	٢٦٢٠٠	

وقد أيدت العراق أكثرية الشهود العرب ، وقد طالب أعضاء حزب الاستقلال القوى في مدينة الموصل مطالبة شديدة بانتهاء الانتداب والمعاهدة العراقية - البريطانية بأسرع ما يمكن ، وقال بعضهم انهم يفضلون تركيا على دولة عربية تحت الانتداب أو يساعدها مستشارون أجانب . وقد فوجئت اللجنة إذ وجدت ان عدد العرب المؤيدين لتركيا كبير - من بين ١٨٨ شاهدا ايد ٥٣ تركيا و ١٠٢ العراق من دون قيد أو شرط و ٢٢ العراق مع بعض الشروط و ٨ لا رأى لهم و ٣ طالبوا بحكومة اسلامية . وعند دراسة اللجنة مراكز الشهود الاجتماعية ، وجدت ان الاكثرية الكبيرة من المنتخبين الثانويين والاشخاص الذين كانوا اعضاء في المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية ورجال الدين المسلمين تؤيد الحكومة العربية ، ولكنها وجدت ان أعضاء الطبقات الفقيرة يفضلون تركيا في الغالب ، واعتقدت اللجنة ان « الشعور ضد الاجانب وضد البريطانيين لعب دورا مهما عند العرب » .

وقد كاد ان يكون من المستحيل على اللجنة ان تثبت من وجهات نظر الاكراد في لواء الموصل ، فقد افزعهم حملة الدعاية القوية التي قام بها العرب القوميون المنطرفون اعضاء حزب الاستقلال في الموصل ، وقد ذكرت اللجنة ان السلطات الادارية شجعت تلك الدعاية . وقد كان الشعور القومي بين الاكراد أقل تطورا في لواء الموصل منه في القسم الجنوبي من الاراضي المتنازعة ، وفي الحقيقة لا يوجد شعور قومي في القسم الشمالي الشرقي من لواء الموصل . توجد في بعض الاماكن اكثرية مؤيدة لتركيا ، وفي اماكن اخرى وجدت اللجنة من الصعب ان تحاول الوصول الى نتيجة ، ووجدت مناطق كردية أخرى مؤيدة للعراق (١٢٤) .

(124) League Report, p. 77.

يعمل الاتراك الساكنون في ضواحي مدينة الموصل القريبة الى الاتراك
ويقوم في هذه الضواحي ايضا العرب القوميون . وقد قام سكان تلعفر بمظاهرة
كبيرة مؤيدة لتركيا بالرغم من وجود حامية قوية . ويسيل اليزيديون في
الغالب الى العراق تحت انتداب اوريى ، وقال بعض متفذيهم انهم يفضلون
حكومة تركية على حكومة عربية من دون انتداب ، وكان هناك في بعض
الاماكن يزيدون يؤيدون تركيا .

وأيد المسيحيون واليهود جميعهم الحكومة العربية ورأى رؤسائهم
ضرورة الاحتفاظ بانتداب اوريى ، وعلى العموم فضل هؤلاء حكومة تركية
كثيرا منهم على حكومة عربية مستقلة استقلالاً تاماً .

ذكرت اللجنة انها عجزت عن اخذ رأى منطقتين في ولاية الموصل
وهما : نواحي لواء السليمانية لعدم وجود ادارة فيها بسبب حركة الشيخ
محمود والمنطقة الكاتبة بين خط بروكسل والخط الذي اقترحه الحكومة
للبريطانية لانها جبلية وعرة ولم يمكن التغلغل فيها عندما كانت اللجنة في تلك
المناطق . وقالت اللجنة ان القسم الاول لا اهمية له حتى ولو كان مؤيداً
لتركيا باجمعه وهذا مشكوك فيه كثيرا ولا يؤثر في اتجاه لواء السليمانية ،
واما القسم الثاني فقد هجره الانوريون تقريبا . وقد وجدت اللجنة ان
الانوريين يرغبون بالاستقلال الذي ما رسوه قبل الحرب العالمية الاولى ولكنهم
طالبوا بأن يوضعوا تحت حماية أو انتداب اوريى - والافضل بريطاني - ،
واذا لم يمكن تحقيق كل ذلك فهم مستعدون للخضوع الى دولة مستقلة
بشرط ان يشتموا بحكم ذاتي . وقد عارضوا اخضاعهم من جديد للحكم
التركي .

وقد استخلصت اللجنة ان تحقيقاتها كشفت عن عدم وجود شعور قومي
عراقي في ولاية الموصل ، وذلك باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين ، وفي
هذه الحالة فتقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة وضد الاجانب .

ووجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكردي لا العراقي عند الاكراد وهو أكثر تطوراً في الجنوب ، ووجدت الوعي القومي قوياً نوعاً ما بين اترك ولاية الموصل . وعلى وجه العموم وجدت اللجنة ان الآراء المؤيدة للعراق كانت مبنية على المصالح الفردية او على مصالح الجماعة وليست على الوطنية المشتركة كما وجدت ان تأكيدات الحكومة التركية بأن اكرية سكان ولاية الموصل ترغب فعلاً بالرجوع الى تركيا غير صحيحة . ووجدت ان اكراد السليمانية (وما جاورها) الذين طلبوا حكماً ذاتياً ضمن الدولة العراقية يؤلفون نصف مجموع اكراد ولاية الموصل تقريباً . ووجدت بين الأتراك انفسهم من يسيل الى العراق . واستنتجت ان القومية واللغة لا تصلحان دوماً كدليل موثوق على الآراء السياسية ، فقد كان هناك مثلاً كثير من العرب ولا سيما الفقراء منهم يؤيدون تركيا (١٢٥) .

القضية الآتورية :

كان النوردر كرون قد ذكر في المذكرة المؤرخة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ التي ارسلها الى عصمت باشا ان الأنوريين النسطوريين سيقانون ولا يسمحون بالرجاع مواظتهم الجديدة الى تركيا التي يعتبرونها رمز الظلم . وقد أجاب عصمت ان النسطوريين قاموا عند غزو الروس لولاية وان باعمال الجبانة والوحشية تجاه مواظتهم المسلمين الذين عاشوا معهم بسلام عدة قرون فاضطروا على ترك وطنهم مع الروس لتبراجمين (١٢٦) .

وقد اثارَت القضية الآتورية في مؤتمر القسطنطينية الحكومة البريطانية كحجة لتوسيع حدود العراق ، وقد اقتبست اللجنة في تقريرها محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية (١٢٧) .

واثارت الحكومتان هذه القضية مرة أخرى أمام مجلس عصبة الأمم ،

(125) *League Report*, p. 78.

(126) *League Report*, p. 79.

(127) *Ibid.*, pp. 79-81.

وقد اعتظمت المذكرة البريطانية المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ عددا من اسباب مطالبتها بالخاق أوسع ما يمكن من أراضي الانوريين بالعراق . في خلال الحرب العالمية الاولى ابد الانوريون قضية الحلفاء وصمموا على الهروب من الاتراك الذين يعتبرونهم مستعبدتهم ، وكنيجة لقرارهم هذا قاسوا اشد الصعوبات واخرجوا من ديارهم ومات الوف منهم في طريق هربهم الى العراق . وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان قسما من الانوريين سكن في القسم الجنوبي من ديارهم ، وسكن قسم اخر بين الاكراد والمسيحيين جنوبي موطنهم القديم . وقد شعر البريطانيون بأشد الالتزامات لضمان استقرارهم وفقا لمطالبهم ومطامحهم المعنولة . وقد استغاث الانوريون طالين تأسيس محمية بريطانية في جميع مواطنهم القديمة . ولما كانت الحكومة البريطانية عاجزة عن تحقيق جميع آمالهم فقد سعت للحصول على خط حدود مرض ، فالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية له صفات خط حدود دولي جيد ويسمح باسكان الانوريين في جماعة متماسكة ضمن حدود الاراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني . وهؤلاء الانوريون الشجعان يرغبون في تقديم ولائهم للعراق وفقا لبعض الشروط ويؤلفون جماعة عظيمة القبة على حدود العراق .

وقد أكدت المذكرة التركية المؤرخة في ٥ أيلول ١٩٢٤ ان ادعاءات البريطانيين تجاوزت حدود المشكلة التي اتفق الطرفان على عرضها على مجلس المصبة ، ولاجل تأييد وجهة نظرها فسرت بعض ما قاله اللورد كرزن بان النزاع بين الطرفين منحصر حول ولاية الموصل فقط . واجابت الحكومة التركية على حجج الحكومة البريطانية انه مهما كان شعور العطف الذي يديه البريطانيون تجاه انوريي ولاية الموصل فانه لا يبرر فصل مقاطعة كبيرة من تركيا . وقد افلهرت الحكومة التركية شكها في ان الحكومة البريطانية كانت تفكر برغبات الانوريين عندما اقترحت اسكانهم على الحدود ، لاحتمال

استعمالهم ضد الاكراد أو الاتراك ، وبذلك تخيب آمال البريطانيين في إقامة السلام الدائم في تلك الاصقاع أو إقامة العلاقات الودية بين تركيا والعراق أو إمكانية تأسيس كيان امين للأنوريين (١٢٨) .

درست اللجنة القضية الآتورية ولخصت تاريخها حتى زمان تحقيق اللجنة ثم ذكرت خلاصة دراستها . قالت اللجنة ان آتوري الامبراطورية العثمانية تمتعوا بدرجة يعتقد بها من الحكم الذاتي تحت زعامة بطيريركهم ، ولكن نزاعاتهم مع الاكراد كانت مستمرة . وفي ١٩١٥ حرضت الآتوريين الجيوش الروسية المتقدمة نحو جلامرك على مهاجمة الاتراك ، فلما اضطرت الجيوش الروسية بعدئذ على الانسحاب هاجم الاتراك الآتوريين واضطروهم على مغادرة البلاد الى ايران ، وهناك واصلوا مساعدتهم لروسية حتى الثورة البلشفية ، وفي ١٩١٨ هاجم الاتراك والاكراد والايرانيون الآتوريين الذين بحثوا عن ملجأ لهم في العراق الذي كانت تحتله الجيوش البريطانية . ثم لخصت اللجنة قصة الآتوريين في العراق بين ١٩١٨ و ١٩٢٤ وحوادث هروبهم من تركيا الى الجانب الجنوبي من خط الحدود كنتيجة لحوادث ١٩٢٤ (١٢٩) .

وقد ذكر المندوب السامي البريطاني في بغداد للجنة انه في حالة اعطاء خط الحدود المقترح للعراق فسيحتل الآتوريون الاراضي الواقعة جنوب الخط مباشرة وهي مواطنهم القديمة . اما الآتوريون الذين تقع ديارهم شمالي الخط المقترح فسيسكنون بجوار دهوك والعمادية ، واذا أراد آتوريو ايران الرجوع الى ايران فتساعدهم السلطات البريطانية ، وان عدد الآتوريين الذين سيسكنون في العراق يبلغ نحو ٢٠٠.٠٠٠ فقط ، ويوجد أيضا نحو ٣٠٠.٠٠٠ آتوري تركي في روسيا يرغبون في الرجوع الى ديارهم بشرط ان لا يكونوا تحت الحكم التركي . وقد قال البريطانيون اذا لم يقبل الخط

(128) *League Report*, p. 81.

(129) *League Report*, p. 82.

(130) *Ibid.*, pp. 82-83.

المقترح فيكون من الصعب كثيرا اسكان الاتوريين لعدم وجود اراضي كافية لهم ، واذا وجدت اراضي كافية فانه من الصعب عليهم الاقامة في السهول ، ويمكن ظهور صعوبات أخرى بسبب اختلاف عادات العرب والاتوريين ، بينما تشابه عادات الاتوريين والاكراد (١٣١) .

وقد قررت اللجنة انه بالرغم من اعترافها بضرورة حماية الاتوريين فالحل الذي تقترحه الحكومة البريطانية غير عادل ، وقد اتفقت مع الحكومة التركية على ان مطالبة البريطانيين في مؤتمر القسطنطينية تضمنت فتح قضية جديدة ومن حق تركيا رفضها . وأضافت اللجنة ان هناك سببا آخر لرفض الحل البريطاني المقترح وهو ان الاتوريين قاموا بنبوة مسلحة ضد حكومتهم الشرعية بتحريض من الاجنبي ومن دون استفزاز السلطات التركية ، وذكرت اللجنة ان احوالهم تحت حكم الامبراطورية العثمانية كانت أفضل من احوال المسيحيين الآخرين .

وقد قررت اللجنة انه ليس من العدل فصل اراضي من تركيا لاسكان قوم حملوا السلاح عامدين ضد سلطانهم ، وقالت ان أفضل حل للاتوريين هو العرض الذي تقدمت به الحكومة التركية في مؤتمر القسطنطينية برجوعهم الى ديارهم القديمة . وفي هذه الحالة يجب ان يتمتع الاتوريون بالحكم الذاتي كالسابق وان تضمن سلامتهم بعفو شامل (١٣٢) .

حجج سياسية اخرى :

درست اللجنة حججا أخرى تقدم بها الطرفان :

ذكر البريطانيون وعندهم الثلاثي للعرب والملك فيصل ولعصبة الأمم . وقد استعرضت اللجنة الوعود البريطانية للعرب بعدم ارجاعهم للحكم التركي ، واتفاقية سان ريمو ، واتداب عصبة الأمم ، والمعاهدة العراقية

(131) League Report, p. 83.

(132) League Report, pp. 83, 88.

البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي ضمنت وحدة العراق . وذكرت اللجنة الجواب التركي على الحجة البريطانية امام عصبة الامم يوم ٢٥ أيلول ١٩٢٤ ومفاده ان تركيا لم تنازل عن حقوقها في ولاية الموصل بأية معاهدة دولية ، وقد عررت اللجنة ان الحجة التركية صحيحة وان الاراضي التي تحتلها السلطات البريطانية والعراقية لا تزال تعود الى تركيا قانونا الى ان تنازل تركيا عن حقوقها (١٣٣) .

وكان البريطانيون قد قدموا أيضا بحجة حق الفتح . وكان جواب تركيا انه لا يمكن الاعتراف بحق الفتح في القرن العشرين ، وان ولاية الموصل احتلت بعد امضاء هدنة مندروس خلافا لنصوصها . وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت ان خطر الهدنة لا علاقة له بتسوية الصلح النهائية ، وانه وفقا للمادة السادسة عشرة من الهدنة يحق لجيوش الحلفاء ان يحتلوا النقاط العسكرية وراء خط الهدنة ، وقد اتفقت اللجنة مع الحكومة البريطانية حول المادة السادسة عشرة من هدنة مندروس ، ولكنها قالت ان الوضع السياسي جميعه تغير بعد معاهدة سيفر وظهور تركيا الكمالية (١٣٤) . وقد طالب الاتراك بشروط تجعل السلام الدائم ممكنا ، وقد قدم هذه الحجة الوفد التركي في لوزان وفي القسطنطينية ، وقد قالت اللجنة انه من أجل السلام الدائم من واجب الطرفين ان لا يشعرا بالشكوى المرة ، ولكن اللجنة تعتقد ان الواجب يقضي بعدم حرمان الدولة العراقية التي اعترفت بكيانها تركيا من منابع الثروة الضرورية لتقدمها (١٣٥) .

الخلاصة السياسية :

قالت اللجنة ان تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تنازل عن حقوقها . ولكن يحق للعراق ادبيا ان تكون له حدود تسمح

(133) *League Report*, pp. 84, 88.

(134) *Ibid.*, p. 84.

(135) *League Report*, pp. 84-85, 88.

له بالبقاء السياسي والاقتصادي ولاسيما لأن تركيا أعلنت مرارا انها ترغب في ترك العرب يقررون مصيرهم السياسي .

وذكرت اللجنة ان العراق أحرز مقدارا عظيما من التقدم في سياسته الداخلية وفي الأمن والخدمات الصحية والتربية ولكن ذلك التقدم في الغالب جرى الى الجهود البريطانية . وبالرغم من ذلك فقد زعمت اللجنة ان وضع العراق الداخلي غير مستقر لانه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الاكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل المتناحرة . ويمكن ان تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية اذا تركت من دون مساعدة أو ارشاد . ولذلك قررت اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية - البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة . واذا لم يمدد الانتداب بعد انتهاء معاهدة ١٩٣٢ فانه من الافضل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا وهي أكثر استقرارا من العراق بدون انتداب بكثير .

وصرحت اللجنة انه ربما كانت عواطف سكان ولاية الموصل لحدما الى جانب العراق ولكن البيانات التي قدمها الاهلون متباينة ومشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية . وأكثر الذين فضلوا العراق فضلوه لأسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الأجنبية عن طريق الانتداب () بسبب تفضيل العراق تفضيلا مطلقا (١٣٦) .

وذكرت اللجنة انها لا تستطيع ابداء أي رأي حول أهمية حجة السلام الدائم . ولكنها زعمت انه اذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية (١٣٧) .

نتائج اللجنة النهائية

اذا اخذت مصالح الاهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد انه من المفيد

(136) *League Report*, pp. 85, 88.

(137) *Ibid.*, pp. 86, 88.

لحدهما ان تقسم ولاية الموصل ، وبعد ما أعطت كل حقيقة قيمتها النسبية ارتأت ان الحجج المهمة ولاسيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل الى العراق وذلك بشرطين^(١٣٨) : الاول ان تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب الفعال لمدة خمس وعشرين سنة والثاني ان تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد بتعيين موظفين اكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما^(١٣٩) .

وقد اعربت اللجنة عن اقتناعها بأنه لو انتهى انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية واذا لم يعط الاكراد بعض ضمانات ادارية محلية فإن أكثرينهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي وقالت اذا لم يحتفظ بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفي تلك الحالة توصي اللجنة باعطاء الولاية الى تركيا التي تتمتع بإحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقرارا من العراق بكثير . وعلى كل حال يجب ان يحتفظ العراق بمنطقة دبالى لضرورتها في حل مشكلة الري .

وقد تركت اللجنة الحجج القانونية والسياسية الاخرى الى مجلس عصبة الامم لدراستها . ولكنها قالت اذا قرر المجلس تقسيم الاراضي المتنازعة فانها تعتقد ان أفضل خط هو الذي يمتد مع الزاب الصغير تقريبا^(١٤٠) .

نوصيات خاصة

لقد نظرت اللجنة نظر مجلس عصبة الامم الى ثلاثة أمور اعتبرتها حيوية لتهدئة الولاية وخير السكان .

الاول : يجب ان نهتم الدولة التي ستسود على الولاية بتهدئة السكان عن طريق تسامح موظفيها ، وان تصفح صفحا تاما عن جميع الاعمال الماضية .

(138) *League Report*, p. 88.

(139) *Ibid*, pp. 88-89.

(140) *League Report*, p. 89.

واقترحت اللجنة على العصبة تعيين ممثل لها يقيم في الولاية بضع سنوات ، ويكون من واجبه ان يستمع لشكاوى المتظلمين والمضطهدين . وان يعطي الاشخاص الراغبون في ترك الولاية كل التسهيلات ، والا يسمح باعلان اختيار السكان خلال مدة تقل عن ستة أشهر بعد قرار مجلس العصبة عن مصير الولاية ، ولكن يبقى حق اختيار الجنسية نافذا لمدة اربع سنوات ، وتمنح للمهاجرين سنة اضافية لمساعدتهم في بيع أملاكهم^(١٤١) .

الثاني : يجب ان يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وان يمنح الآثوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الاولى . وان يضمن للمسيحيين واليزيديين الحرية الدينية وحرية فتح المدارس . وان يكون مركز الاقليات متائنا مع الظروف الخاصة للدولة السائدة ، ويشترط أن يشرف ممثل العصبة على الترتيبات التي تتخذ في مصلحتهم .

الثالث : اذا ارجعت الولاية الى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا لكي يستفيد العراق من قدرة الولاية على انتاج الطاقة . ولما كانت بغداد المنفذ الرئيسي للمحصولات الفائضة فعلي تركيا ان توافق لكي يستفيد السكان . واذا أعطيت الولاية الى العراق فيجب اعطاء سكانها حرية تامة في الاتجار مع تركيا وسوريا وان تعطى التسهيلات لمدن الحدود التركية في استعمال طريق الموصل لصادراتها ووارداتها . ويجب عقد اتفاقيات مماثلة اذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا^(١٤٢) .

كان من المؤمل ان تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس عصبة الأمم في اجتماعه الرابع والثلاثين في حزيران ١٩٢٥ ولكنها لم تنه من كتابة مسوداته حتى ١٦ تموز ١٩٢٥ . وقد نشر التقرير حينذاك ووزع على أعضاء المجلس أولا ثم على الصحافة^(١٤٣) .

(141) League Report, pp. 89-90.

(142) League Report, p. 90.

(143) Official Journal, 1925, p. 892; League Report, p. 90.

الفصل الخامس

قرار مجلس العصبة عن الموصل

في خلال سنة ١٩٢٥ وقبل ان يتناول مجلس العصبة تقرير لجنة التحقيق وفعت حوادث في تركيا والعراق ربما اثرت في وجهات نظر اعضاء المجلس بل لقد حدثت ثورة كردية في الوقت الذي كانت لجنة التحقيق تقوم بأعمالها في ولاية الموصل ولهذه الثورة علاقة مباشرة بمشكلة الموصل . وفي خلال صيف ١٩٢٥ ، بعد نشر تقرير اللجنة وفي اثناء اجتماع مجلس العصبة الذي ناقش التقرير جاءت الاخبار عن حوادث جديدة .

الثورة الكردية في تركيا

في شباط ١٩٢٥ نشرت الصحافة التركية انباء عن ثورة كردية في المنطقة الواقعة بين بتليس وديار بكر شمال خط بروكسل ، فقد نشر ان الشيخ سعيد شيخ الطريقة النقشبندية عازم على تأسيس دولة كردية في كردستان تركيا ، عاصمتها ديار بكر^(١) . وقد قمع الجيش التركي تلك الثورة وحوكم الشيخ سعيد وبعض الزعماء الآخرين يوم ٢٧ مارس امام « محكمة الاستقلال » وحكم عليهم بالاعدام ونفذ فيهم^(٢) .

وقد ذكرت أسباب كثيرة للثورة : مثل رد فعل ديني ضد علمانية الجمهورية التركية ، والقومية الكردية وحب الانفصال ، ومؤتمرات ملكية

(1) Vladimir P. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, p. 18.

(2) *The Times*, April 7, 16, 17; May 20, June 30, July 1, 1925.

منسوبة الى أمير عثماني يقيم في حلب ، والتفوذ الاجنبي (٣) . وقد اكدت الصحف التركية ان المؤلفين الاتراك وجدوا في ديار بكر رسائل مرسلة من شركات بريطانية مختلفة الى « وزارة الحربية في كردستان » ، وهذا يشير الى الاصابع البريطانية في الثورة (٤) . وقد اعتبرت الثورة حادثة مشؤومة تركيا في الوقت الذي كان يقرر فيه مصر ولاية الموصل ذات الاكثية الكردية (٥) .

حوادث الحدود

في ١٥ آب ١٩٢٥ ارسلت الحكومة التركية برقية الى سكرتير عام عصبة الأمم تذكر فيها ان هناك اشاعات في منطقة خط بروكسل حول تشكيل عصابات جنوبي الخط المذكور لاحداث الاضطرابات في الاراضي التركية . وبينما كانت الحكومة التركية تحاول التثبت من الحقائق التي وراء تلك الاشاعات عبرت اربع طائرات انكليزية خط بروكسل في ١١ آب وحلقت فوق المنطقة الواقعة شمال الخط .

وقد اخبرت العصبة برقية أخرى مؤرخة في ٢٦ آب ان جماعة مؤلفة من نحو ٥٠٠ رجل هاجمت مركزا تركيا شمالي خط بروكسل يوم ٢٤ آب وكان بين المهاجمين جنود يلبسون ملابس الحاكي الرسمية . وقد ادعت الحكومة التركية انه كان يقصد بهذا العمل التأثير على دراسة مشكلة الموصل وقرار مجلس العصبة .

وفي ٢٨ آب أرسلت الحكومة التركية برقية ناللة الى العصبة اشارت فيها الى أهمية حركات الاسطول البريطاني منذ ٢٣ آب في البحر الابحجي وبمحاذاة الساحل التركي ، وقالت البرقية ان البواخر الحربية البريطانية وجهت اضواءها

(3) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

(4) *The New York Times*, April 19, 1925.

(5) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

على الساحل التركي وقد سمع باستمرار صوت المدافع في مدخل الدردنيل ،
وان خمسة طائرات طارت فوق الاراضي التركية الساحلية . وان قسما آخر
من الاسطول البريطاني قام بمناورات ووجه أضواءه على التحصينات التركية^(٦) .
وأكدت البرقية ان الاسطول البريطاني خرق قواعد القانون الدولي ونصوص
معاهدة لوزان . وكررت الحكومة التركية القول ان بريطانيا تحاول التأثير
في قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل^(٧) .

وفي هذه الفترة اي في ٢٧ آب ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى
سكرتير عام العصبة تطلب اليه ان يضع امام اعضاء المجلس شكواها ضد الحكومة
التركية بأنه خلال حزيران ١٩٢٥ جاء بعض الجنود الاتراك الى القرى العراقية
جنوبي خط بروكسل واخرجوا منها سكانها المسيحيين^(٨) .

في يوم ٣ ايلول اجتمع مجلس العصبة ، وقد دعي توفيق رشدي بك
ومنير بك ممثلي تركيا للجلوس مع اعضاء المجلس . وقد ذكر توفيق رشدي
شكاوى حكومته عن الحوادث المذكورة اعلاه . وذكر الاعضاء بحوادث
الحدود التي وقعت سنة ١٩٢٤ وبالصعوبات التي جابهتها لجنة التحقيق في
ولاية الموصل ، وذكر ان كل تلك الاعمال تظهر تهديد الحكومة البريطانية
لسلامة تركيا والسعي للتأثير على مناقشات المجلس^(٩) . وأكد ان الحكومة
التركية احنجت على خرق معاهدة لوزان وانه من المستحيل مناقشة مشكلة
الموصل بطريقة حرة ومحايدة ما لم يوضع حد للوضع الخطير وسأل المجلس
ان يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

أجاب ليوبولد ستنت امري ممثل بريطانيا بأن المندوب السامي البريطاني
في العراق الذي اشارت اليه برقية الحكومة التركية المؤرخة في ١٥ آب
أنكر الادعاءات التركية ، وقد ذكر المندوب السامي ان الحكومة العراقية

(6) *Official Journal*, 1925, p. 1435.

(7) *Ibid.*, pp. 1435-1436.

(8) *Ibid.*, p. 1436.

(9) *Official Journal*, 1925, p. 1307.

قاومت ورفضت مساعدة اللاجئين الذين طلبوا عوناً ضد تركيا ، ولكنه اعترف
انه حدث مرتين ان جماعات صغيرة من اللاجئين المسيحيين هاجموا بعض
القرى شمالى خط بروكسل واخذوا بعض الاغنام وهذا لا يعنى ان السلطات
البريطانية والعراقية شجعتهن بل بالعكس طلب الى جميع رؤساء اللاجئين ان
يعطوا تعهدات بعدم تكرار تلك الهجمات .

وذكر المندوب السامي ان الطيران الوحيد الذى حدث فى ١١ آب
قامت به ثلاث طائرات فوق المراكز العراقية . ولفت ايمرى انظار المجلس
الى انه من الصعب على المراقبين غير المدربين الواقفين على الارض تعيين
الحط الذى طارت فوفه الطائرات . و اضاف انه وصلته معلومات أخرى عن
تأسيس مراكز تركية فى قرينين عراقيتين جنوبي خط بروكسل . وان
السلطات المحلية التركية تشجع رئيساً محلياً يسمى جميل أغا على اثارة
الاضطراب فى الاراضى العراقية . وقد أكد ايمرى للمجلس ان الحكومة
البريطانية لم تشجع ولن تشجع اية اضطرابات على خط بروكسل (١٠) .

وقد أوضح ممثل بريطانيا ان حركات الاسطول البريطانية كانت مجرد
جزء من تمارين صيفية اعتيادية وأكد انه لا يمكن اعتبار اية عملية ذكرت
فى البرقية التركية المؤرخة فى ٢٨ آب خرقاً لمعاهدة لوزان ، وذكر ان
العمليات جرت على بعد عشرة أميال من الساحل التركى و أعلن ان الحكومة
البريطانية لم تحاول التأثير على قرار المجلس عن قضية الحدود بين تركيا
والعراق وان أية اشارة من هذا القبيل تعنى سوء فهم لموقف مجلس العصبة
والحكومة البريطانية (١١) .

اعين رشدى بلك ممثل تركيا انه اكتفى بتأكيدات ايمرى ولكنه احتفظ
بعنه فى الكلام ثانية عن الشكاوى التركية . ثم تناول قضية جميل أغا ،
وهو مواطن عراقي عرب الى تركيا فقرأ رسالة ارسلتها الحكومة التركية الى

(10) Official Journal, 1925, p. 1308.

(11) Official Journal, 1925, pp. 1308-1309.

القائم بالأعمال البريطانية في تركيا^(١٢) ، تصف فيها جميل آغا كواحد من آلاف اللاجئين الذين جاؤا الى الجانب التركي من خط الحدود بسبب اضطهاد السلطات العراقية ، وقد كررت الرسالة اتهامات الحكومة التركية عن حوادث الحدود منذ امضاء معاهدة لوزان ، وذكرت نشاط الشيخ عبد الله ضد تركيا وهو رئيس كردى فر من تركيا عند قمع ثورة الشيخ سعيد ونشاط رؤساء العشائر الآخرين ، وقد قتل بعض اتباعهم في الجانب التركي من خط الحدود كما قتل عدد كبير من الجنود الاتراك . وذكرت الرسالة ان الحكومة البريطانية اخبرت تركيا ان نحو خمسين جنديا تركيا التجأوا الى السلطات العراقية^(١٣) وانشرت الرسالة الى يأس عشائر ولاية الموصل التي ايدت الحاق الولاية بتركيا وقد رأت السلطات العراقية لا تحترم قرارات العصبة وهي تنتظر ان تحقق العصبة آمالها . ويخشي ان تسود حالة من عدم الاستقرار بين تلك القبائل . ثم اعلن رئيس مجلس العصبة ان الايضاحات التي أدلى بها الطرفان تظهر رغبتهما في تجنب كل ما يسبب الصعوبات في طريق تسوية مشكلة الموصل ، وقال انه يعتبر الحوادث منتهية وطلب الى المجلس ان يشرع بمناقشة القضية الرئيسية امامه^(١٤) .

وفي ١٥ أيلول ارسلت الحكومة البريطانية الى سكرتير عام العصبة تخبره انه قبل أسبوع احاط ٣٨٠ جنديا تركيا قرية ييجو المسيحية التي تقع شمالي خط بروكسل مباشرة داخل المنطقة الواقعة بين ذلك الخط والخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية ونقلوا سكانها الى قرية اخرى ضمن المنطقة نفسها ، وفي نفس اليوم احاطت قوة تركية أخرى بدير مسيحي يقع في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية وفي جنوبه مباشرة فالتجأ ١٢٠ مسيحيا الى العراق . وفي ١٠ أيلول وصل

(12) *Official Journal*, 1925, p. 1309.

(13) *Ibid.*, pp. 1309-1310.

(14) *Official Journal*, 1925, p. 1310.

٢٦٠ لاجئاً مسيحياً الى زاخو وذكروا ان الاتراك نفوا جميع مسيحيي
 كويان البالغ عددهم ٨٠٠٠ الى بشقلة التي تقع على بعد ١٥ ميلاً غربي الحدود
 التركية - الايرانية ونحو ٣٠ ميلاً شمالي جلامرك . وقد ارسل اللاجئون
 بواسطة المندوب السامي البريطاني في العراق برقيات الى مجلس العصبة^(١٥) .
 وقد اتهمت الرسالة البريطانية الحكومة التركية بتجديد سياستها في نقل جميع
 المسيحيين بصورة منتظمة من الاراضي الواقعة بين خط بروكسل والخط الذي
 تطالب به الحكومة البريطانية وقد بدأت ذلك في أيلول ١٩٢٤ . وقد ذكرت
 أعضاء المجلس بالحوادث التي أدت الى عقد اجتماع المجلس الاستثنائي في
 بروكسل وقد حدد الحالة الراهنة التي تعهد الطرفان باحترامها ، وادعت ان
 الحكومة التركية خرفت الحالة الراهنة .

وفي اليوم التالي ارسل توفيق رشدي بك رسالة الى سكرتير عام العصبة
 جواباً على الرسالة البريطانية المؤرخة في ١٥ أيلول فذكر انه احال الرسالة
 البريطانية الى حكومته للعلم وقال ان المزايم البريطانية بعيدة الاحتمال كثيراً
 واستشهد بتقرير اللجنة عن النساطرة الذين ادعى بأنهم يسمون خطأ
 أنوريين^(١٦) . وقال ان أسباب المزايم البريطانية ربما كانت الرغبة في ازالة
 التأثير الذي قد تحدثه البيانات الموجودة في تقرير اللجنة اذ ذكر بأن رؤساء
 المسيحيين يرون من الضروري الاحتفاظ بانتداب أوربي في العراق والافانهم
 يفضلون الحكومة التركية كشر أهون من الحكومة العربية المستقلة أو يحتمل
 ان تستعمل المزايم لاستغلال عواطف بعض المحافل الدينية ضد تركيا العلمانية
 وسبب ثالث ربما كان الرغبة في تبرير الغارات العسكرية^(١٧) .

وقد أكد من جديد ممثل بريطانيا في رسالته الى السكرتير العام جواباً
 على الرسالة التركية المذكورة المؤرخة في ١٦ أيلول ان ٢٦٠ كلدانيا كاثوليكياً

(15) *Official Journal* 1925, p. 1436;

تلقت العصبة برقيتين من المندوب السامي البريطاني في العراق . انظر :

Official Journal, 1925, pp. 1439-1440.

(16) *Official Journal*, 1925, p. 1437.

(17) *Ibid.*, p. 1438.

من منطقة گوبان وصلوا الى زاخو في ١٠ أيلول ، ووصف استشهاد المثلث التركي عن الآتوريين النساطرة بأنه في غير محله لأن الكلدانيين الكاثوليك يختلفون عن الآتوريين النسطوريين واستشهد بتقرير اللجنة لتأييد وجهة نظره (١٨) ، وأضاف ان المعلومات التي وصلته من المندوب السامي البريطاني في العراق تذكر بأن مالا يقل عن ١١٥٠ لاجئاً مسيحياً وصلوا الى زاخو حوالي آخر شهر تموز ١٩٢٥ . وذكر امري ان هؤلاء اللاجئين يعانون المجاعة وان الحكومة العراقية تحمل عبء مصاريف اعاشتهم الثقيل ، وقد اساءت السلطات التركية معاملتهم ، واكد ان عمل الاتراك يهدف الى اخلاء المنطقة المتنازعة من المسيحيين الذين يظن ان رغائبهم قد لا تؤيد المطالبات التركية أو ان وجودهم يؤلف حجة للمطالبة بالحط الذي تقترحه الحكومة البريطانية (١٩) .

وفي ٢١ أيلول ارسل امري رسالة ثانية الى مجلس العصبة يرجو الاجتماع بأسرع ما يمكن للنظر في أمر تشريد المسيحيين من مناطقهم القريبة من خط بروكسل ، وقال انه بالإضافة الى تشريد المسيحيين من الاماكن المذكورة سابقا علم الان ان مسيحيين آخرين شردوا من قرينين آخرين واقعتين جنوبي خط بروكسل ، وقد شعرت الحكومة البريطانية ان الاعمال التركية غير انسانية وناقضة للحالة الراهنة (٢٠) وسأل امري المجلس ان يدرس تقارير المندوب السامي البريطاني في العراق واقترح على المجلس ان يرسل ممثلاً عنه أو ممثلين الى خط بروكسل للتحقيق في اتهامات الحكومتين واخبار المجلس اذا وقعت حوادث مماثلة في المستقبل . وفي اليوم التالي ارسل توفيق رشدي بك رسالة الى المجلس ينكر فيها الاتهامات البريطانية ويذكر ان ستة جنود عراقيين هاجموا مركزاً تركيا وقد اعترفوا بخطأهم (٢١)

(18) *Official Journal*, 1925, p. 1440.

(19) *Ibid.*, pp. 1440-1441.

(20) *Official Journal*, 1925, p. 1440.

(21) *Ibid.*, p. 1439.

تعيين لجنة ليدونر

في ٢٤ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وقرأ شوپورك مقرر لجنة المجلس التي ألفت في ٤ أيلول من المقرر (ممثل السويد) وممثل اسبانيا واوركواي تقريرا وعرض قرارا على المجلس للموافقة على الاقتراح البريطاني بارسال ممثل عن عصبة الأمم الى منطقة الحدود وبوصى بإخبار المجلس عن الوضع في منطقة خط بروكسل وإخبار المجلس عن حوادث المستقبل^(٢٢).

أما ممثل بريطانيا فقد كرر اتهامات حكومته وكره التماسه في ارسال ممثل الى خط بروكسل ، وقال ان حكومته والحكومة العراقية ترجان بحضور ممثل كهذا الى الجانب الجنوبي من خط بروكسل وستقدمان له كل التسهيلات والمساعدات للقيام بواجبه^(٢٣) . أما توفيق رشدي بك ممثل تركيا فقد اقترح ان يعين مجلس العصبة لجنة مع مساعدين يمثلون الجانبين للتحقيق في الاتهامات وإخبار المجلس . وأضاف قوله انه لا يستطيع اعتبار المنطقة الواقعة شمالي خط بروكسل اراضي متنازعة وهذا الخط ينطبق تقريبا على الحد الشمالي لولاية الموصل ، وان قضية الأقليات الساكنة شمالي خط بروكسل بعيدة كل البعد عن مشكلة الموصل ، ولذلك يجب ان تعالج على انفراد ، ان قضية الأقليات قضية انسانية قد تضع اية حكومة في موقف لا تحسد عليه عند بحث مسائل سياسية ، وأضاف انه غير مخول من حكومته لمناقشة قضية الأقليات ، وانكر تشريد المسيحيين ووعده بأن يطلب من حكومته معلومات عن آخر الاتهامات البريطانية^(٢٤) . وقد كرر الممثل التركي الاتهامات التركية القديمة بأن النسطوريين عملوا ضد بلادهم الخاصة بأوامر صادرة من دولة اجنبية ، فلما خافوا العقاب على اعمال الحياة التجأوا الى الجانب الآخر من خط بروكسل ، وقال انه يشك فيما اذا كان الناس كاولئك يستحقون المطالبة

(22) *Official Journal*, 1925, p. 1383.

(23) *Official Journal*, 1925, pp. 1383-1384.

(24) *Ibid.*, p. 1384.

بحقوق الاقليات^(٢٥) . وذكر رشدي بك انه غير مخول من حكومته لمناقشة تحقيق يجرى على خط بروكسل ولكنه صرح انه اذا وافق الوفد البريطاني على اقتراحه بتعيين لجنة للتحقيق في اتهامات الحكومتين عن خرق الحالة الراهنة منذ ٢٤ تموز ١٩٢٣ ومسألة معاملة سكان الاراضي المتنازعة فانه مستعد للاتصال بحكومته . وختم كلامه باعلام المجلس عن آخر التقارير التي استلمها من حكومته حول الاضطرابات التي احدثتها السلطات البريطانية ، فقال ان عصابة مكونة من ٣٢ شخصا هاجمت مركزا تركيا في ليلة ١٧ - ١٨ أيلول واقترفت بعض الفضائح ضد السكان ثم عادت وعبرت خط بروكسل آخذة معها بعض المواشي ، وان خمسين شخصا من كلا الجانبين ومن جميع الاعمار فروا من حكم السلطات البريطانية الظالم والتجأوا الى جزيرة ابن عمر شمالى خط بروكسل ، ووردت بعض الأنباء تشير الى ان ٥٠٠ شخص بضمنهم عدد من الاتوريين بقودهم وينظمهم خمسة من الضباط البريطانيين كانوا يتهاونون لمهاجمة مركز تركي .

أجاب امري انه فهم ان الممثل التركي قبل الاقتراح الذي قدمته لجنة المجلس ولكنه اقترح اضافة بعض الشروط وقال انه يوافق على الاقتراح التركي بفحص الوضع العسكري في وقت توقيع معاهدة لوزان وبالتحقيق في الاتهامات القديمة ولكنه يظن ان الاقتراح غير عملي فقد جرت تسوية تلك الامور القديمة عندما وافق المجلس على خط بروكسل ، وقال انه لا يعارض في ان ينظر ممثل مجلس العصبة في حوادث تعتبر تاريخية ولكنه رجا ان يوقف ممثل المجلس وزملاؤه انفسهم في الغالب على الامور العملية كالمحافظة على السلم وتجنب الاتهامات في المستقبل^(٢٦) ، واعلن ممثل بريطانيا اذا قامت اللجنة بتحقيقات على جانب واحد من خط بروكسل ، فانها ولا شك مخولة ان تقوم بنفس الشيء على الجانب الاخر ، وان الحكومة البريطانية راغبة في

(25) *Official Journal*, 1925, pp. 1384-1385.

(26) *Official Journal*, 1925, p. 1385.

حضور مساعد تركي مع الممثلين افي جنوبي خط بروكسل بشرط ان يصحب
مساعد بريطاني ممثلي المجلس الى شماليه (٢٧) .

قال ممثل تركيا ان رأيه عن المنطقة الواقعة شمالي خط بروكسل مبني
على محاضر جلسات مؤتمر لوزان وقال اذا لم توضع حدود لمشكلة النزاع
فليس هناك احتمال بالوصول الى اية نتيجة ، وشدد على ضرورة تجنب الخلط
بين مسألتين متباينتين تماما وختم كلامه بالقول انه مادامت قضية الاقليات لم
تتر بالطريقة الاصولية ، فانه لا يملك السلطة الضرورية لمناقشة امور تخص
الاراضي الواقعة شمالي خط بروكسل .

وقال رئيس المجلس اذا صوت ممثل تركيا في تأييد اقتراح لجنة المجلس
فانه يأمل ان تعطي الحكومة التركية المجلس ضمانات تخص الاراضي الواقعة
شمالي خط بروكسل . وقد وافق المجلس على القرار (٢٨) ، وفي ٢٨ أيلول
قرر المجلس تعيين الجنرال يوهان ليدونر الاستوني ممثلا للمجلس مع مساعدين
اثنين احدهما چكوسلوفاكي يعينهها بعدئذ رئيس المجلس باقتراح من لجنة
المجلس ، ويجوز وضع اعضاء سكرتارية العصبة تحت تصرف الجنرال
ليدونر (٢٩) . وقد تألفت بعته بعدئذ من رودولف ياك العقيد الركن في
وزارة الدفاع الوطني ابخكوسلوفاكية وايد . اورتيجا - نتر من السلك
الدبلوماسي الاسباني كمساعدين ومن هـ . ماركوس من السلك الدبلوماسي
الاستوني كسكرتير للجنرال ليدونر واي . شارير عضو سكرتارية العصبة
كسكرتير للجنة (٣٠) .

مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق

في ٣ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق
فاقترح اوستن اوندن المقرر ان يسأل المجلس ممثلي الطرفين المتنازعين عن

(27) *Official Journal*, 1925, pp. 1385-1386.

(28) *Official Journal*, 1925, p. 1386.

(29) *Ibid.*, p. 1405.

(30) *Official Journal*, 1925, p. 1405 (footnote).

ملاحظتهما على محتويات التقرير أو أية نقطة أخرى لها علاقة بالمشكلة قبل ان يبدأ مناقشة للتقرير (٣١) .

فقال امري ممثل بريطانيا ان اللجنة سجلت رأيها باعتبار المنطقة المتنازعة تركية فانونا الى ان تنازل تركيا عن حقوقها ، فاعترف انه الى ان يصدر المجلس قراره قد تبني السيادة القانونية على الاراضي المتنازعة تركية بالمعنى الفني الدقيق ، ولكنه قال ان الحكومة التركية وافقت مقدما في المادة الثالثة من معاهدة لوزان وبالتصريح الرسمي الذي أدلى به ممثلها امام المجلس على التنازل عن سيادتها على كل المنطقة جنوبي الخط الذي يقرره المجلس كخط حدود (٣٢) . وأشار امري الى صعوبات اجراء استفتاء واستشهد بتقرير اللجنة ، ثم لخص الخلاصات العامة للجنة وقرأ النتائج النهائية بكاملها (٣٣) .

وقال امري ان أهم خلاصة ذكرتها اللجنة تتضمن سؤالاً موجهاً في الواقع الى الحكومة البريطانية فيما اذا كانت مستعدة ان تعهد امام عصبة الأمم بتنفيذ الشروط التي بموجبه توصي اللجنة بإبقاء جميع الاراضي المتنازعة جنوبي خط بروكسل كجزء من العراق . وقال قبل الاجابة على هذا السؤال يود ان يوضح موقف حكومته من نقطتين : لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة العراقية تفلان بدون تحفظ الاراء التي أبدتها اللجنة عن استقرار الدولة العراقية سواء ما يخص مشاكلها الداخلية أو علاقاتها مع جيرانها ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية ان تعترف بأن الحافظ النعالي لاكرية سكان الولاية على التعلق بالعراق هو الرغبة في « سيطرة فعالة تحت الانتداب » اذا كان المقصود بهذه العبارة شيئاً يختلف عن استمرار علاقات التحالف بشكل من الاشكال و اضاف انه يتضح من محتويات التقرير ان اللجنة لم تقترح تخفيض منزلة العراق بل قصدت كما ذكرت بصراحة في الصفحة ٨٥ من التقرير الاحتفاظ

(31) *Official Journal*, 1925, pp. 1434-1435.

(32) *Official Journal*, 1925, pp. 1310-1311.

(33) *Ibid.*, pp. 1311-1313.

بالاتداب • مصوغا بقالب المعاهدة الحاضرة • •

اما ما يخص اقتراح اللجنة ان تكون المدة التي يحتاج فيها العراق مساعدة واستشارة خارجية خمسا وعشرين سنة فقال ايمري ان الرقم مجرد تقدير ولا يستطيع احد ان يقترح مقدما وبدقة الفترة اللازمة لتطور دولة من الدول ، وقال ترغب الحكومة البريطانية ان توضح انها بقبولها المسؤولية امام عصبة الامم عن بقاء حكومة ثابتة ومتقدمة في العراق لا تخرج عن سياستها المعتادة في استعمال وساطتها لضمان قبول العراق في عضوية عصبة الامم بأسرع ما يمكن (٣٤) ، وهي بموجب هذه الشروط مستعدة ان تستبدل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بمعاهدة مدتها أطول وان تواصل تحمل المسؤولية امام عصبة الامم حتى يحين الوقت (خلال فترة الخمس وعشرين سنة) الذي يقتنع فيه مجلس العصبة بضمان شروط الاستقرار ضمانا دائما وعن هذا الامر تتكلم الحكومة البريطانية بالنيابة عن الحكومة العراقية والبرلمان العراقي وقد وصل اليه (اي ايمري) قرارا من رئيس وزراء العراق بأن العراق يعلن صداقته لبريطانيا العظمى ويعبر عن رغبته في استمرار التحالف معها بعد انقضاء مدة معاهدة ١٩٢٢ (٣٥) •

اما الشرط الثاني الذي ذكرته اللجنة في نتائجها النهائية فهو الاهتمام برغبات الاكراد ، وقد قال ممثل بريطانيا ان حكومته تؤكد ان النظام الحاضر الذي يحقق توصيات اللجنة الى حد كبير سيستمر ويزداد أثره •

وقد عارض ممثل بريطانيا اقتراح اللجنة بتقسيم الاراضي المتنازعة ، ويظهر بوضوح مما روته اللجنة ان اقتراحا كهذا لا تبرره الاعتبارات التي تستحقها هذه القضية : من وجهات النظر الاقتصادية والعسكرية فقد ذكرت اللجنة أن أي خط جنوبي خط بروكسل اقل منزلة منه واما الحدود النهرية كخط الزاب الصغير فقد رفضته اللجنة لاسباب عسكرية • ومن وجهة النظر

(34) *Official Journal*, 1925, p. 1313.

(35) *Official Journal*, 1925, pp. 1313-1314.

العنصرية ورغبات السكان ، بسبب التفسير المقترح اشد الصعوبات والمظالم لكل
الفرقاء المعنيين ، سيحرم العراقي من الموصل المدينة العربية وأكثريّة المسيحيين
وستحرم تركيا من أكبر جزء من العنصر التركي الذي ربما يشعر بتعلقه
العاطفي بتركيا .

وقال المندوب البريطاني ان كل محاولة لشراء معارضة كل فريق
باعتباره ما ليس يستحقه لن تؤدي الا الى سحق وهياج السكان الذين يسهم
الامر والدول المعنية . وقال امري بهم عصبة الامم ان تمكن العراق الذي
ساعدته في سيره في طريق السلامة والتقدم الى هذا الحد على الاستمرار في
تطوره السلمى من أجل شعبه ومن أجل تقدم الشرق الادنى الاقتصادى
واستقراره السياسى وهذا الشرط الاساسى لم يد وازحا في اذهان اعضاء
اللجنة . وأكد على أهمية العراق الاقتصادية والعسكرية وذكر المجلس انه
واضعف العراق فلن يستطيع الدفاع عن نفسه ولن تتوقع عصبة الامم من
الحكومة البريطانية أو من دافعى الضريبة البريطانية ان يتحملوا
المسؤولية (٣٦) .

وذكر امري ان لجنة التحقيق عبرت عن اهتمامها باستقرار العراق
في المستقبل ، فتقسيم العراق اذن تهديد لاستقراره أخطر وأبقى من سحب
مساعدة بريطانيا قبل حينها وقد يخلق وضعاً تشعر معه الحكومة البريطانية
انها لا تستطيع مواصلة مساعدتها . وقال جواباً على رأى اللجنة بأنه ، لن
تنتج أية صعوبة سياسية ، من التقسيم انه سيتلو ذلك فزع سريع وهروب
المسيحيين وألوف غيرهم ممن ايدوا العراقي من الولاية الى العراق وينسف
الاساس الادبى الذى تقوم عليه العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى وعصبة
الامم .

وكرر المندوب البريطانى الحجج البريطانية في المطالبة بالخط الواقع
شمالى خط بروكسل وقد طالب بدراسة حسبا يستحق من الأهمية وكرر

(36) Official Journal, 1925, p. 1314.

قول الحكومة البريطانية ان المشكلة موضوع البحث هي « تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق » لا مستقبل ولاية الموصل كما تصر الحكومة التركية . وقد ذكر مثال خط الحدود بين ايطاليا والنمسا وكيف ان خط ما بعد الحرب أفضل مما كان عليه قبل الحرب لانه يمتد على رؤوس سلاسل جبال الالب . ثم تصرف الى مواطن الاتوريين ودافع عن نورتهم ضد تركيا سنة ١٩١٥ على أساس انهم اثبروا بالمذابح السابقة ، وقال ان حجج اللجنة ضد الاتوريين قد تستعمل في رفض اجابة مطالب العرب الذين ثاروا ضد الحكومة التركية خلال الحرب أو مطالب الجيكيين واليوغسلافيين والرومانيين الذين ثاروا ضد النمسا^(٣٧) . وأكد امري ان الاتوريين لن يوافقوا على العودة الى ديارهم السابقة تحت السيادة التركية ، وقد درست الحكومة البريطانية امكانية اسكانهم بشكل مجموعة متماسكة ومنظمة والافانهم سينتفرون ويهلكون كجماعة قديمة .

وانتقد امري اقتراح اللجنة بتعيين ممثل لعصبة الامم يقيم في ولاية الموصل لاستلام شكاوى الافراد وضمان حماية الاقليات ، وقال ان هذا الاقتراح غير عملي وينافض مبدأ الانتداب ، ولا يوجد سبب كاف لاتخاذ تدابير لحماية الاقليات ولا سيما الاقليات المسيحية مقتصرة على ولاية الموصل ولا تشمل جميع الاراضي التركية والعراقية واذا قبل اقتراح الحكومة البريطانية هذا فانها ترى ان لا يكون لمثل العصبة سلطة تنفيذية ادارية بل ان يعمل كمراقب فقط ، وذكر ان الحكومة البريطانية توافق على توصيتي اللجنة الاخرين .

وعندما تكلم توفيق رشدي بك عن التقرير قسمه الى ثلاثة اقسام أساسية : الحقائق التي لاحظتها اللجنة ، ووضع الولاية القانوني ، والنتائج . واقترح ان يتكلم عن كل قسم على حدة^(٣٨) .

(37) *Official Journal*, 1925, p. 1315.

(38) *Official Journal*, 1925, p. 1316.

وقال انه قبل ان يناقش النتائج يرغب ان يبدى ملاحظة بأن هناك بعض
الاعتبارات قادرة على احداث تغيير سياسى فى مركز ولاية الموصل وبعض
الاعتبارات الاخرى غير قادرة على احداث التغيير السياسى . فزعم ان
الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية التى هى فى صالح
تركيا كما ذكر التقرير لا يمكن ان تكون عوامل حاسمة فى تقرير مصير
بلد من البلدان ، وعلى عكس ذلك فان الاعتبارات السياسية ورغبات السكان
ووضع الولاية القانونى وعدم استقرار السياسة الداخلية للعراق ، كما ذكر
التقرير واختلاف العادات والعقائد السياسية والدينية بين الاكراد والأتراك
والعرب السنيين فى الشمال وأكثرية العرب الشيعة فى الجنوب لهما أمور
بهمة فى الدرجة الاولى⁽³⁹⁾.

وقال المندوب التركى انه بالرغم من تأكيد اللجنة على الاعتبارات
الاقتصادية فانه يقترح لمعالجة الوضع الاقتصادى فى المستقبل عقد اتفاقيات
افليمية . وقد ادعى ان نهر دجلة يربط الاراضى المتنازعة مع المناطق المجاورة
شمالا وجنوبا على حد سواء⁽⁴⁰⁾ . وكذلك فان السكك الحديدية التى بنيت
والتي يمكن ان تبنى تسهل العلاقات بين ولاية الموصل وموانئ البحر الابيض
المتوسط والبحر الاسود والخليج الفارسى . وان الصادرات والواردات
الرئيسية تجرى مع أوروبا وان أقصر طرق المواصلات مع أوروبا هى طرق
البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود ولأجل تأييد قوله استشهد بالكيب
البريطانى « ميزوبوتاميا » وقال ان بريطانيا العظمى التى تسيطر على الخليج
الفارسى تحاول ان تضع ولاية الموصل تحت سيطرتها وتحطم العلاقات الطبيعية
مع أوروبا .

وقال رشدى بك اذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطانى
فتصبح سلامة تركيا مهددة وتضطر تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادر

(39) *Official Journal*, 1925, p. 1318.

(40) *Ibid.*, pp. 1318-1319.

ثروتها لحماية نفسها ، وهذا يؤدي بدوره الى شلل اقتصادي ينتقل الى الغرب طبعاً . وانه اذا اعطيت ولاية الموصل الى تركيا فيؤدي هذا الحل الى الاستقرار في الشرق ، وسيمنى الانتعاش الاقتصادي ان تركيا وجيرانها يزيدون انتاجهم ومشترياتهم في الخارج وستكون في وضع أفضل للوفاء بالتزاماتها المالية .

وعندما تكلم المندوب التركي عن الناحية السياسية من التقرير زعم ان الحقائق المذكورة في تقرير اللجنة تظهر مبلغ رغبة السكان في البقاء تحت السيادة التركية . ولأجل تأييد استنتاجه استشهد ببعض أقسام التقرير : حادثة ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ في مدينة الموصل التي رواها الكونت تلكى وذلك لما احاط الشعب بجواد باشا المساعد التركي وقبلوا يديه ، ووضع اعضاء اللجنة تحت مراقبة شرطة الموصل ، واقترح المندوب السامي البريطاني في العراق للمحافظة على المساعد التركي وجماعته ، والصعوبات التي جابهتها اللجنة لما حاولت التثبت من آراء الاكراد في لواء الموصل^(٥١) .

وقرأ المندوب التركي بعض المقطعات من تقرير اعده جواد باشا مساعد اللجنة التركي ، وقد ذكر هذا التقرير ان مظاهرة حدثت في دهوك يوم ١٧ آذار ١٩٢٥ وحضور وفد من عشرة اشخاص يمثلون أهالي دهوك وضواحيها اعربوا عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا وقد نصحهم جواد باشا بالرجوع الى بيوتهم وبالعودة الى اشغالهم وان يضعوا ثقتهم في نتائج التحقيق وقد قبل اعضاء الوفد يدى جواد باشا والدموع تترقق في ماقيهم ، وأخبروه انهم سيرفعون الاعلام التركية في جميع أطراف المدينة ولكنه نصحهم بأن لا يفعلوا^(٥٢) ، وفي اليوم التالي ذهب الكونت بول تلكى وجواد باشا وآخرون في سيارة الى سوق دهوك فأحاط بهم الجمهور ، وفي خلال رجوعهم رأوا مظاهرة أخرى وأحاط الناس بجواد باشا وقبلوا يديه ووجهه ، وقد طلب أولئك الناس من اللجنة ان تضمن سلامة حياة وأموال الأهالي الذين كانوا

(٥١) *Official Journal*, 1925, p. 1319.

(٥٢) *Ibid.*, pp. 1320-1321.

في خطر قساوة السلطات البريطانية^(٤٣) . وقد وصف جواد باشا حادثة اخرى في زاخو فذكر انه بينما كان يتمشى في زاخو كانت جماعات من الشرطة السرية تسبقه وتتعبه وتطلب من الاهلين ان لا تنظر اليه أو تحترمه ، ولما نهض أحد الجالسين في مفهى احتراماً له ضربه رجل كان في صحبة ضابط في الجيش العراقي وأحد أعضاء حزب الاستقلال ، وقد فسر جواد بات هذا التصرف بمحاولة تخويف الأشخاص المباليين لتركيا . وقد حققت اللجنة في هذا الحادث واعترف المعتدى^(٤٤) .

وقد قال رشدي بك ان هذه المقتطفات تظهر ان كل أهالي ولاية الموصل تقريباً أعربوا عن تعلقهم بوطنهم تركيا ، وأكد ان بعض عرب الموصل أعلنوا من دون قيد أو شرط عن ميلهم لتركيا ، كما أعلن عرب آخرون نفس الميل لأنهم ضد الحكم البريطاني في العراق . ثم قرأ قطعة من تقرير اللجنة تخص تصويت العرب في الموصل ، وقال ان العرب الذين صوتوا لصالح العراق بمنعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتها واحسانها ، وقال من الصعب ان تعلم بالضبط عدد الذين صوتوا هكذا خوفاً من الانتقام ، ولكن الطبقات الفقيرة التي تمثل أكثرية السكان صوتوا في صالح تركيا ، واستنتج من ذلك ان أكثرية كبيرة من سكان ولاية الموصل ان لم يكن كلهم فضلوا الحكم التركي^(٤٥) .

واقبس رشدي بك ما ذكره التقرير عن رغبات لواء أربيل وذكر انه كان في قضاء رواندوز شخص يدعى سيد طه يجمع العصابات ويرسلها الى الاراضي التركية ، وكانت السلطات البريطانية تسليح عصابات هذا الرجل وجماعة من النساطرة لاحداث الاضطرابات في تلك المناطق^(٤٦) . وكان جواد باشا قد قدم للجنة مشورا موقعا من متصرف اربيل وفيه يخبر الوجهاء

(43) *Official Journal*, 1925, p. 1321.

(44) *Ibid.*, pp. 1321-1322.

(45) *Official Journal*, 1925, p. 1322.

(46) *Ibid.*, pp. 1322-1323.

والرؤساء الاسئلة الرئيسية التي توجهها اللجنة عادة للشهود وذكر أجوبة تلك الاسئلة : رغبات الاكراد بالانحداد مع العراق بشروط وان علاقاتهم الاقتصادية مع بغداد وليس مع تركيا وكذلك الحجج التي احتوتها الوثائق البريطانية .

ثم تكلم رشدي بك عن لواء السليمانية فذكر ان القوات البريطانية احتلت مدينة السليمانية وجلت عنها عدة مرات ولكنها عجزت عن احتلال أي جزء من اللواء ، وقد قاتل الاهلون الجيوش البريطانية دوما ، ثم اقتبس بعض الفقرات من تقرير جواد باشا لكي يوضح الطريقة التي اتبعها اللجنة في تحقيقها هناك^(٤٧) . فقد ذكر ان اللجنة سافرت من كركوك الى السليمانية بحرسها الجنود البريطانيون والشرطة العراقية حراسة شديدة مع خمسة طائرات محفلة فوقهم ، وقد حرس الجيوش كل الطرق والاماكن ، وقد فصح ذلك الادارة البريطانية التي تسندها القوة بانها عهد ارهابي ، وسأل رشدي بك هل هناك أي شك في الرغبات الحقيقية للاهلين المحكومين بالارهاب^(٤٨) .

واما ما يخص آراء المسيحيين واليهود واليزيديين فقد استشهد المندوب التركي بتقرير اللجنة . ثم لخص رغبات الاهلين بادعائه ان تقرير اللجنة ذكر بأن أكثرية السكان تفضل الحكم التركي اذا لم يحتفظ بالانتداب لمدة أطول وهذا يعني انه فيما يخص الامر الذي أنارته معاهدة لوزان يفضل سكان ولاية الموصل تركيا . وذكر رشدي بك ان نتائج التقرير عن رغبات السكان مبينة على اسئلة وجهت الى ٨٠٠ شخص فقط من مجموع ٨٠٠٠٠٠ وقال انه لو أعطيت أهمية للفروق بين الشهود والجماهير لظهر ان طلب تركيا لاجراء استفتاء كان في محله^(٤٩) .

(47) *Official Journal*, 1925, p. 1323.

(48) *Ibid.*, pp. 1323-1324.

(49) *Official Journal*, 1925, p. 1324.

وزعم ممثل تركيا ان الاكراد موجودون في تركيا وايران فقط ولا يوجد منهم في العراق وان اكثرية سكان ولاية الموصل من السنة مثل سكان تركيا واكثرية سكان العراق من الشيعة مثل سكان ايران . ولهذا فهو يرى ضرورة اعطاء لاراضي المتنازعة الى تركيا⁽⁵⁰⁾.

ثم تكلم المندوب التركي عن قضية السلام الدائم فاكد ان تركيا ترغب في ان تقدم بسلام ضمن حدودها ، ولا تستطيع تهديد سلامة جيرانها ، بل على العكس هي مهددة ، ولتأييد رأيه لخص تاريخ ولاية الموصل من اتفاقية سايبس - بيكو سنة ١٩١٦ الى تاريخ مناقشة تقرير اللجنة مؤكدا على حقيقة واحدة هي ان بريطانيا تزيد من مطامعها ومطالبها في كل فرصة⁽⁵¹⁾. وقال انه يتفق مع المندوب البريطاني بعدم تقسيم الولاية لتحقيق وجهات النظر المتعنة لاحد أطراف النزاع . وزعم ان هناك خطة بريطانية توسعية تجعل المرء يعتقد ان تلك المطامع لم يكشف عنها جميعها بعد ، وقال ان فصل ولاية الموصل يعكر الوحدة السياسية لتركيا ويعرض سلامتها للخطر ولكن استمرار السيادة التركية عليها لا يؤثر على الوحدة السياسية للعراق .

وقال رشدي بك ان الحكومة التركية تعتقد ان مبادئ السياسة الدولية الحديثة المستوحاة من مبدأ العدالة والاحترام المتبادل للحقوق بين الدول يجب ان تنزه من الطابع البغيض للسياسة الدولية القديمة ، ولذلك ترى الحكومة التركية ان لا تعامل كما عوملت الامبراطورية العثمانية القديمة ، وأكد انه فيما عدا مشكلة الموصل ليس لتركيا أي نزاع مع بريطانيا العظمى وطلب من بريطانيا ان تشاركه وجهة نظره⁽⁵²⁾ .

ثم تكلم عن نتائج التقرير النهائية وأكد ان اللجنة اوصت بعدم تقسيم الولاية وان يستمر نظام الاحتلال الذي وصفت جوهره وصفاته في أمكنة

(50) *Official Journal*, 1925, pp. 1324-1326.

(51) *Ibid.*, p. 1324.

(52) *Official Journal*, 1925, p. 1325.

مختلفة من التقرير لمدة خمس وعشرين سنة ، وذلك لكي يقطع من تركيا سكان ولاية الموصل الذين لا يرغبون بضمهم الى العراق .

وأثار رشدي بك سؤالا عما اذا كان مجلس العصبة الذي يدرس القضية المعروضة أمامه ملزما بالمعاهدات المعقودة بين الدول المعنية وعما اذا كان من الصواب ان يعرض نفسه لخطر قانوني وسياسي اذا نظر في الحلول التي تحور تلك المعاهدات ، وقال ان الجواب واضح فان على المجلس ان يدرس المسائل المعروضة عليه ضمن حدود المعاهدات القائمة ، ولما كانت الحكومة التركية لم تعترف بالانتداب فكيف يجوز ان يخاطبها أحد عن الانتداب على ولاية الموصل وهي جزء من الاراضي التركية . لا يمكن ان يفرض أى حل يتضمن فكرة الانتداب سواء لمشكلة الموصل أو لاية مشكلة تتعلق بتركيا ، وقد اعترفت الدول بهذا الوضع اعترافا واقعا *de facto* كنتيجة للثورة الكمالية واعترافا قانونيا *de jure* بمعاهدة لوزان . وذكر المندوب التركي المجلس ببيان عصمت باشا بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ بعدم اعترافه بالانتداب ، وبيان اللورد بارمور امام مجلس العصبة بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٢٤ بأن فكرة الانتداب غير مقبولة في العراق . ثم زعم ان الجمهورية التركية لا تستطيع توصية الشعب العراقي بتقديم توضيحات من حقوقه في السيادة والاستقلال^(٥٣) .

وقال هناك فكرة أخرى في نتائج اللجنة وهي ان تركيا أكثر تقدما واستقرارا من العراق وانه اذا كان الاختيار محصورا بينهما وحدهما فيجب إعطاء الاراضي المتنازعة الى تركيا ، واما اذا كان الاختيار على أساس ان أكثر تقدما من تركيا فيجب ان تعطى الولاية لانكلترا . فقال من الصعب ان تقدر الى أى مدى تؤدي هذه النظرية وأية أخطار تتضمنها ، فاذا طبقت على الدول الصغيرة أو على الدول الكبيرة أيضا يصبح جميع العالم صغيرا جدا

(53) *Official Journal*, 1925, p. 1326.

بالنسبة للدولة التي تعتبر أكثر الدول تقدماً^(٥٤) . ولم تطالب تركيا بولاية الموصل على أساس تقدمها بل على أساس أن الولاية جزء من بلادها وأن سكانها يرغبون بالعودة الى تركيا . لقد تجاوزت اللجنة حدود صلاحياتها باقتراحها فرض نظام الانتداب على ولاية الموصل - وهو اقتراح لم يبد من قبل - . وقال ان تركيا رفضت المادة الخاصة بالانتداب من معاهدة سيفر ولم تشر معاهدة لوزان الى ذلك النظام . ورجا المجلس ان لا يورط نفسه في موضوع الانتداب وهو لم يقدم اليه . وقال لو كانت تركيا من الموقعين على ميثاق العصبة لميزت بين مشكلة الموصل وقضية الانتداب وبموجب المادة الثانية والعشرين من الميثاق لا يطبق الانتداب الا على الاراضي التي فصلت من الدول التي كانت تحكمها ، وبما ان سيادة تركيا على ولاية الموصل لم تتلشى فلا يمكن تطبيق الانتداب على تلك الولاية . وتعتبر عصبة الأمم في نظام الانتداب مدعية بينما رجع اليها في مشكلة الموصل كوسيلة ومن الخطر ان تقوم العصبة بدور طرف في النزاع .

وطلب المندوب التركي من مجلس العصبة ان يدرس الناحية السياسية والقانونية منفصلة عن قضية الانتداب وعبر عن أمله في أن يؤيد المجلس رأى اللجنة القانوني باستمرار السيادة التركية على ولاية الموصل وهذا في رأيه الحل الوحيد المطابق للعدالة والانصاف^(٥٥) .

وفي ٤ أيلول ١٩٢٥ علق توفيق رشدي بك على خطاب امري الذي القاه في اليوم السابق ، وقال ان خطابه تناول في الغالب مسائل تخص العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وهو غير مخول بإبداء أى رأى ، وذكر ان تركيا تنازلت عن حقوقها في سوريا باتفاقية انقرة لسنة ١٩٢١ وقد أبدت ذلك معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن العراق جنوبى ولاية الموصل . ولا علاقة لتركيا بأنظمة الحكم في تلك الاقطار وتنسب لها

(54) *Official Journal*, 1925, pp. 1326-1327.

(55) *Official Journal*, 1925, p. 1327.

السلام والرفاه ، ولكنها تأمل ان لا يؤيد مجلس العصبة اطماعا تثار بالنيابة عن العراق على حساب تركيا لأنها لا تساعد على إقامة علاقات ودية بين الشعوب . وأضاف انه دهش عندما قرأ الفقرة التي عرض فيها مندوب بريطانيا اقتراحا يخص الاقليات التركية ، واعاد القول ان مسألة الاقليات لا علاقة لها بمشكلة الموصل ، وذكر المجلس بوجود مادة في معاهدة لوزان خاصة بالاقليات ، ان هذا الاقتراح البريطاني يعنى اجراء تعديل على معاهدة لوزان وهو امر لا يقبله . وختم كلامه بقوله ان سلوك هذا الطريق خطير على المجلس⁽⁵⁶⁾ . ثم أجاب امري أيضا على بعض بيانات المندوب التركي التي ألقاها في اليوم السابق فقال يظهر من الترتيب الذي عمل به المندوب التركي في خطابه ومن بعض الفقرات التي ذكرها كأنه يلخص وجهات نظر اللجنة نفسها . ولكن امري شعر ان رشدي بك لم يبد وجهات نظر اللجنة بل وجهات نظره معززة بفقرات مقتبسة متفرقة من تقرير اللجنة ومن تقرير جواد باشا⁽⁵⁷⁾ . وقد تناول امري خطاب رشدي بك نقطة نقطة واستشهد بتقرير اللجنة لدحض الاستنتاجات التركية من تقرير اللجنة ، فالنتيجة التي نسبها رشدي بك الى اللجنة تحت عنوان الخلاصة الجغرافية تختلف تماما عن النتيجة الحقيقية التي توصلت اليها اللجنة وقد ذكرتها من بين اسبابها لتوصيتها النهائية باحتفاظ العراق بولاية الموصل .

وقال امري واما عن الحجة التاريخية فقد اقتبس رشدي بك فقرة واحدة فقط ، بينما ذكرت اللجنة ان أي حل يمزق الوحدة التاريخية للملاد ، واما عن الحجة العنصرية فقد أكد رشدي بك التشابه التام بين الاكراد والأتراك ، بينما ذكرت اللجنة ان الاكراد جنس يختلف عن الأتراك والعرب⁽⁵⁸⁾ ، واما عن الحجة الاقتصادية فاعترف امري ان اللجنة اقترحت

(56) *Official Journal*, 1925, p. 1328.

(57) *Ibid.*, pp. 1328-1329.

(58) *Ibid.*, p. 1329.

عقد الاتفاقيات الاقليمية التي أكد عليها المندوب التركي وقال ان بريطانيا مستعدة لامضائها ، ولكنه أضاف ان المندوب التركي حاول الاستشهاد بنقطة ثانوية من مادة التقرير الرئيسية ، بينما كانت خلاصات اللجنة الاقتصادية من بين الاسباب الجوهرية التي اوصت بموجبها توحيد ولاية الموصل مع العراق ، ويمكن توجيه نفس النقد عن الحجة العسكرية⁽⁵⁹⁾ . وقد عارض ايمرى ظن رشدي بك ان تلك العوامل كانت على العموم في صالح تركيا ورفض قوله ان هذه العوامل يجب ان لا تؤثر على المجلس في الوصول الى قراره ، ولكنه اعترف ان هناك حالة واحدة يمكن ان يقال فيها ان اعتبارات من هذا القبيل لا تؤثر تأثيرا حاسما وذلك عندما تتعارض مع آراء حاسمة وراجحة عن الشعور القومي⁽⁶⁰⁾ .

وقد عالج المندوب البريطاني الاعتبارات العنصرية باستشهاده بقول اللجنة أنه يتألف سكان الولاية من الاكراد والعرب والمسيحيين والأتراك واليزيديين واليهود على هذا الترتيب المذكور وانه اذا نظرنا الى الولاية بمجموعها فان الرغبات التي أيداعها السكان كانت لصالح العراق أكثر مما هي لصالح تركيا ، وانه لا أساس لادعاء الأتراك بأن سكان الولاية مطالبون مطالبة شديدة بعودتهم الى تركيا⁽⁶¹⁾ . اما ما يخص الحادثة التي وقعت في شوارع الموصل والتي أظهرت المواقف الميالة الى تركيا ، انها حدثت في الايام الاولى من مجيء اللجنة ، وانه لا يستحيل على الاقلية ان تظاهر بذلك الاسلوب⁽⁶²⁾ . وأكد ايمرى ان تقرير اللجنة حيادي ولكن تقرير جواد باشا منحاز ، وذكر انه يستطيع ان ينقل ما يؤيده من تقارير المساعدين والموظفين البريطانيين ولكنه يكتفى بتقرير اللجنة وقد اقتبس منه بعض

(59) *Official Journal*, 1925, pp. 1329-1330.

(60) *Ibid.*, p. 1330.

(61) *Official Journal*, 1925, pp. 1330-1331.

(62) *Ibid.*, pp. 1331-1332.

اجزاء عن رغبات سكان ولاية الموصل ولواء الموصل لكي ينقض التأكيدات التركية .

وقال اميرى عن السليمانية ان التأكيدات التركية مبنية بأجمعها على تقرير جواد باشا وأشار الى ان لواء السليمانية كان مضطربا بسبب زعيم اللصوص الشيخ محمود الذى سبب نشاطه تخفيض عدد سكان مدينة السليمانية الى بضع مئات ، وأشار الى الثورة الكردية فى تركيا وأعلن ان العمليات التركية العسكرية كانت أوسع مما نشر عنها واستشهد بتقرير اللجنة عن هذه النقطة بالذات لنقض المزاعم التركية^(٦٣) .

وقال اميرى ان البيان التركى أكد بصورة خاصة من أوله الى آخره على الفرضية القائلة انه ما دام هناك عدد كبير من الاكراد فى تركيا ، فيجب اعتبار اكراد العراق راغبين بالعودة الى تركيا ، ورجا المجلس ان يقدر ما اذا كانت الثورة الكردية فى تركيا تشجع الاكراد خارج تركيا على الرغبة فى الخضوع للحكم التركى وعلى ابداء عواطفهم مع الحكومة التركية ضد شعب من جنسهم الخاص^(٦٤) .

وذكر المندوب البريطانى ان اللجنة أشارت الى الفروق الدينية والآراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الادارية فى العراق ولكنها لم تذكر فى أى محل آخر من التقرير ان هذه النقطة تؤثر فى مستقبل الحدود أو ان الشهود ذكروا رغبتهن فى الاتحاد مع تركيا على أساس ان ولاية الموصل سنة والعراق شيعى . وأكد ان العراق ليس شيعى ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة فى العراق كله ، وان بغداد مقسمة بالتساوى بين الجماعتين وان الملك فيصل سنى وأكثرية وزراء الحكومة العراقية من السنة وانه لا توجد فروق سياسية بين الشيعة والسنة .

وتكلم اميرى عن البيان التركى حول السلام الدائم . واعاد الحجة

(63) *Official Journal*, 1925, p. 1332.

(64) *Ibid.*, pp. 1332-1333.

البريطانية عن الخط المقترح الذي يضم جزء من ولاية حكاى التركية ،
وطلب من المندوب التركي ان يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد حكومته
لقبول قرار المجلس عن مشكلة الموصل (٦٥) .

وصرح ايمرى ان اللجنة لم توص بادخال نظام الانتداب الى العراق
كما ذكر المندوب التركي وانما اقترحت استمرار علاقات التحالف بين
العراق وبريطانيا مع حكم ذاتي للاكراد ، وتساءل ما اذا كانت تركيا مستعدة
لاعطاء اكراد تركيا واكراد العراق اذا ضموا اليها نفس الامتيازات التي
اعطيت لهم في العراق . وأضاف ان العالم بأجمعه وعصبة الأمم اعترفوا
بنظام الانتداب في بقاع أخرى من العالم واعترفت تركيا نفسها بنظام الانتداب
في سوريا ولبنان وفلسطين وذلك بحصولها على براءات *exequaturs*
للقناصل الاتراك . ثم لخص تاريخ العراق تحت الانتداب وتقدمه (٦٦) .

وأكد ايمرى ان الاراضي المتنازعة تابعة للسيادة التركية ، بالمعنى
القنى الخالص للفقهاء الدولى ، فقط . وقد أعلنت تركيا في مؤتمر لوزان
وفي التصريح الذى قدم للمجلس استعدادها لقبول قرار مجلس العصبة مقدما
أى ان ما يقرره المجلس يصبح السيادة القانونية وأكد ان الحجة القانونية
ليست بعامل من العوامل الذى يؤثر بطريقة ما في قرار المجلس بل هي
نتيجة القرار نفسه الذى سيصدره المجلس .

وأكد المندوب البريطانى ان وجهة نظر بريطانيا تقول ان المشكلة التي أمام
المجلس هي مشكلة حدود يسما تقول وجهة النظر التركية انها مصر ولاية
الموصل . وقد أوصت اللجنة بوجوب احتفاظ العراق بوحدة ولكن الحكومة
البريطانية التمت تعديل خط الحدود فقط ، وكرر الأسباب التي ذكرتها
الحكومة البريطانية لهذا الغرض ورجا المجلس ان يسمح باستمرار تقدم

(65) *Official Journal*, 1926, p. 1333.

(66) *Ibid.*, pp. 1333-1335.

العراق لا تقاطعه مطالبة تركيا بتزريق أراضيه^(٦٧) .

وقد أجاب توفيق رشدي بك ان أي شخص قرأ نتائج اللجنة في آخر التقرير والتقرير نفسه بمجموعه يصل الى نفس النتائج التي توصل اليها الوفد التركي ، وذكر ان اللجنة نفسها في نتائجها النهائية أشارت الى مادة التقرير الأساسية ولاسيما ما يخص رغبات السكان . وقد احتفظ بحق ارسال مذكرة مفصلة عن المشكلة الى أعضاء المجلس لتساعدهم في عملهم . ثم تكلم عن نظام الحكم في تركيا وقال ان للاكراد جميع الحقوق التي للإنكليز ، وقال اعتقد ان المندوب البريطاني لا يوافق على موقف الشيخ سعيد الكردي واتباعه في ثورتهم ضد نظام تركيا في السيادة الشعبية وحرية الضمير . وقال انه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الاكراد بحجة حمايتهم وتساءل هل تريد بريطانيا ان تبقى تحت سيطرتها جزء منهم لاستعمالهم ضد تركيا التي تضم أكبر عدد من الاكراد^(٦٨) . ثم انتقد الحكم البريطاني في العراق وذكر امثلة على ذلك قصف السليمانية واعتقال ونفي السيد طالب باشا وزير الداخلية العراقية في ١٩٢٠ - ١٩٢١ حين كان لا يزال وزيرا^(٦٩) .

ثم اقترح اوستن اوندن مقرر المجلس ان يعين المجلس لجنة فرعية لدراسة المشكلة وتقديم تقرير عنها وقد ساند في اقتراحه رئيس المجلس واقترح ان يطلب الى اللجنة التي عينها المجلس في بروكسل لاقتراح خط حدود مؤقت ان تدرس المشكلة وتقدم تقريرا ، وهي مؤلفة من منبلي السويد واسبانيا واوركواي . وقد وافق توفيق رشدي على الاقتراح وارتأى ان يتضمن تقريرها بعض الحقائق التي لاحظتها لجنة التحقيق ولكن لم تكتبها في تقريرها ، وأيد رئيس المجلس اقتراح المندوب التركي^(٧٠) .

(67) *Official Journal*, 1925, p. 1335.

(68) *Ibid.*, p. 1336.

(69) *Ibid.*, pp. 1336-1337.

(70) *Ibid.*, p. 1337.

وفي ١٩ أيلول ١٩٢٥ اجتمع المجلس وقرأ أوستن أوندن تقريراً فقال
ان لجنة المجلس درست بعض المسائل الاولى منها اثنتان مهمتان : (١) ما هي
صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من
معاهدة لوزان ؟ هل هو قرار نحكمي أم توصية أم توسط بسيط ؟ (٢) أيجب
أن يكون القرار اجماعياً أم يجوز ان يؤخذ بالاكثرية ؟ أيجوز لمنحى الطرفين
المتنازعين ان يشتركا بالتصويت ؟

وبما ان لهذين السؤالين صفة قانونية شعرت اللجنة ان من واجبها ان
تقترح على المجلس تقديمهما الى محكمة العدل الدولية الدائمة لآخذ رأيها
الاستشاري ، وقد هيأت اللجنة قراراً يحتوى على السؤالين ورجت المجلس
ان يلمس من المحكمة دراستهما في اجتماع استثنائي ، وسألت المجلس أيضاً
ان يطلب الى حكومتى بريطانيا العظمى وتركيا ان تكونا تحت تصرف المحكمة
لمدها بالوثائق المتعلقة بالموضوع وبالعلومات . وحسب هذا القرار كان
على المجلس ان يقدم للمحكمة محاضر جلساته الخاصة بقضية
الحدود بين تركيا والعراق ، وان يدخل الكرنير العام بتقديم التماس
المجلس الى المحكمة مع جميع الوثائق ذات العلاقة وان يشرح للمحكمة
الخطوات التي اتخذها المجلس حول الموضوع وان يعطى جميع المساعدات
الضرورية لدراسة المشكلة وان يتخذ الخطوات اللازمة لتمثيله أمام المحكمة
إذا اقتضت الضرورة^(٧١) .

فتكلم ليوبولد اميرى وذكر أسف حكومته لتأجيل قرار المجلس وخشى
ان تسبب حالة القلق الدائمة صعوبات ادارية على طول خط الحدود وفي
ولاية الموصل وطلب ان تحترم الحكومة التركية الحالة الراعية . وأضاف
انه بالرغم من اضرار التأخير فمن الضروري للمجلس ان يعرف الجواب على

(71) *Official Journal*, 1925, p. 1377.

(72) *Ibid.*, pp. 1377-1378.

هذين السؤالين^(٧٣) . وذكر المجلس بمناقشات أيلول ١٩٢٤ حين اتفق الطرفان على الاعتراف بحق المجلس في إصدار قرار عن الحدود بين تركيا والعراق وتمهدا بالموافقة مقدما على قرار المجلس . وقال ان القرار سيكون قرارا تحكيميا ملزما للطرفين وليس بتوصية ولا بتوسط ، وأعلن انه بناء على فهم الامر بهذا الشكل واصلت الحكومة البريطانية تقديم قضيتها^(٧٤) .

وأضاف المندوب البريطاني انه أخير بصورة غير رسمية ان الحكومة التركية اقترحت انه اذا قرر خط حدود معين تعتبره هي مرغوبا فيه فانها مستعدة ان ترضى معاهدة ضمان لسلامة ذلك الخط ، فأكد ان الحكومة البريطانية تأخذ بنظر الاعتبار أى اقتراح من هذا القبيل ولكن لا يعتبر كشرط يسبق تقرير خط غير مرض ، بل يجب ان يكون ذلك الخط ثابتا ومضمونا برغبات ومصالح السكان الذين يهمهم الامر ومضمونا من الدول المعنية . وقال انه كتب الى المقرر يسأل عما اذا كان هناك أى شك عن اختصاص المجلس في أن يأخذ علما ، أو في أن يقرر خط حدود ، أو ان يعرض عقد معاهدة تضمن الاستقرار الخارجى لخط الحدود أو ان يقترح الاستمرار على معاهدة تحفظ استقرار ادارة قطر ما . فالحكومة البريطانية مستعدة لقبول قرار لجنة المجلس على فرض عدم وجود شك في اختصاص المجلس فيما عدا السؤالين اللذين سيعرضان على محكمة العدل الدولية الدائمة^(٧٥) .

ثم أوضح توفيق رشدي بك ان الوفد التركي اقترح على حكومته اعطاء منطقة دبالى الى العراق لضرورتها في حل مشكلة الري ، واقترح الوفد التركي أيضا ميثاق ضمان رباعى^(٧٥) . وذكر رشدي بك ان السلطات التي فوضت لمجلس العصبة حين عقدت معاهدة لوزان فيما عدا سلطاته

(73) *Official Journal*, 1925, p. 1378-1379.

(74) *Official Journal*, 1925, p. 1379.

(75) *Ibid.*, pp. 1379-1380.

المذكورة في ميثاق العصبة مبنية في مواد المعاهدة : ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ (٧٦) .
غير أن سلطات مجلس العصبة في معالجة الفقرة الثانية من المادة الثالثة
من معاهدة لوزان لا يمكن أن تكون سوى تلك المنصوص عليها في ميثاق
العصبة . وقد اتفق الطرفان على اللجوء إلى وساطة مجلس العصبة لا إلى
قرار يصدره من دون موافقتها . وذكر المجلس بيان اللورد كروزن في
لوزان بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين قال إن قرار مجلس العصبة التي
تمثل فيه تركيا سيكون اجماعيا ولذلك فلن ينوصل إلى قرار بدون موافقتها .
ثم تسأل بعد ذكره بيان كروزن هل بقي شك في طبيعة سلطات مجلس
العصبة عند معالجته مشكلة الموصل (٧٧) .

وصرح رشدي بك أن الحكومة التركية لم تر ضرورة في إحالة أي
أمر إلى المحكمة وزعم أن السوالين اللذين أحيا سياسيان . أن رأي المحكمة
الاستشاري لا يمكن أن يؤثر في حقوق تركيا بموجب معاهدة لوزان أو أن
يحوتر في الدور الذي يلعبه المجلس بموجبها . ولم تعترف تركيا إلا بمعاهدة

(٧٦) نصت المادة ٤٤ على أن المواد الخاصة بحماية الأقليات تؤلف المراتب لهم العالم
ويجب وضعها تحت كفاية عصبة الأمم ويجب . عدم تحويلها من دون موافقة أكثرية مجلس
عصبة الأمم . ووافقت تركيا على أن تكون لأي عضو من أعضاء مجلس العصبة حق البت نظر
المجلس إلى مخالفة أية من تلك الالتزامات أو خطر مخالفتها وللمجلس حينئذ . أن يحدد أي
عمل أو يصدر أية تعليمات . يراها ضرورية وفعالة في وقتها . ونصت المادة ٨٤ على أن
الموت (باستثناء تركيا) التي وزع عليها الدين العثماني العام منزلة خلال ثلاثة أشهر من
دخول معاهدة لوزان حين التنفيذ بإعطاء مجلس الدين العثماني العام ضمانات كافية لدفع ما
عليها . وإذا لم تعط ضمانات كهذه خلال ثلاثة أشهر أو في حالة عدم الاتفاق على كفاية الضمانات
المعطاة فتخول كل دولة من الدول الموقعة على معاهدة لوزان بالالتجاء إلى مجلس العصبة .
« ويخول المجلس بإبداء جميع الإيرادات » كما حدثت إلى منظمات مالية دولية موجودة في البلدان
« عدا تركيا » التي وزع الدين بينها « وسيكون قرار مجلس العصبة نهائيا » . ونصت المادة ١٠٧
على أن البضائع والمسافرين القادمين من تركيا أو ذاهبين إليها أو إلى اليونان والمستعملين بمرورهم سكك
الحديد الشرقية لا يخضعون إلى أية رسوم أو ضريبة ولا إلى دستورات خاصة بجوازات السفر أو الكمائن
ويجب مندوب ينتخبه مجلس العصبة لتنفيذ هذه المادة (١٠٧) . ومن واجب المندوب أن يقدم
إلى قسبة تملك تنفيذ شروط هذه المادة يجوز عن تسويتها إلى مجلس العصبة لإصدار قرار
فيها . وللمعهد تركيا واليونان « بتفويض أي قرار يصدر بأكثرية أصوات مجلس عصبة الأمم » .
ولتركيا واليونان الحق بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ معاهدة لوزان في الطلب إلى مجلس
عصبة الأمم أن يقرر ما إذا كانت هناك ضرورة في استيراد مبطنة لتدوير .

(77) Official Journal, 1925, p. 1380.

لوزان ومحاضر جلسات مؤتمر لوزان وشروط ميثاق عصبة الأمم الخاصة بصلاحيات المجلس . ومهما كان رأى المحكمة الاستشارى فالوفد التركى يعلن مقدما ان الرأى المذكور لا ينفذ كلمات اللورد كرزون ، وتركيا تعتبر ان بريطانيا اعطتها عهدا اقنعها بقبول المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وحين تكلم فتحتى بك فى اجتماع ٣٠ ايلول ١٩٢٤ كانت فى فكره جميع تطورات القضية اثنائية ومنها خطاب اللورد كرزون . وزعم ان المجلس الوطنى الكبير غير ملزم بأى عهد عدا القوانين التى ابرمها واما البيانات والتعهدات التى اعطتها الحكومة التركية والتى تجاوزت مواد القوانين فلا تؤلف تعهدات ملزمة . وزعم المندوب التركى انه وفقا لجوهر التحكيم يحدد دور الحكم حتما تحديدا واضحا ويوافق عليه مقدما اطراف النزاع ولذلك لا يمكن ان يقال ان امام مجلس العصبة قضية تحكيم (٧٨) .

وقد أكد ليوبولد ايمرى ان بيان توفيق رشدى بك بلغ حد التصل من عهود فتحتى بك التى قطعها على تركيا فى ٣٠ ايلول ١٩٢٤ فان كان الامر كذلك فعليه ان يقول بكل وضوح انه ما لم يسحب رشدى بك بيانه وما لم تجدد الحكومة التركية عهودها بوضوح وبدقة بقبول قرار المجلس مقدما فان تعهدات وتأكيدات الحكومة البريطانية تنتهى ولا يبقى لها تأثير . ولكنه أمل ان تتفق الحكومة التركية مع الحكومة البريطانية فى هذا الامر كما فعلت فى ايلول ١٩٢٤ وذلك خلال الفترة التى تعطى فيها المحكمة رأيا الاستشارى فأرضا ان جوابها سيخول المجلس صلاحيات أوسع من الوساطة . واذا لم تتفق الحكومة التركية فسكون الحكومة البريطانية حرة فى دراسة المقترحات التى تقدم .

ثم وافق المجلس على القرار الذى يلتمس فيه من محكمة العدل الدولية الدائمة اعطاء رأيا الاستشارى كما عرضته لجنة المجلس وذكر رئيس

(78) *Official Journal*, 1925, p. 1381.

المجلس الطرفين بتعهداتهما عن الحالة الراهنة^(٧٩) .

الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة

فى ٢٣ ايلول ١٩٢٥ ارسل سكرتير عام عصبة الأمم رسالة الى مسجل محكمة العدل الدولية الدائمة وارفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأى الاستشارى وقرار المجلس المؤرخ فى ١٩ ايلول ١٩٢٥ وأكثر الوثائق التى أشار اليها القرار وخلاصة اجراءات المجلس . وقد رجا السكرتير العام المحكمة ان تبحث السؤالين فى اجتماع استثنائى ان أمكن لكى يتسلم المجلس جوابها مبكراً فيشرع فى بحث المشكلة فى اجتماعه الذى يبدأ فى ٧ كانون الاول ١٩٢٥ . وقد سأل المجلس رأى المحكمة وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق العصبة^(٨٠) .

فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت محكمة العدل الدولية الدائمة وأعلن رئيسها ان مجلس العصبة قرر فى ١٩ ايلول ١٩٢٥ ان يسأل المحكمة رأياها الاستشارى فى خط الحدود بين تركيا والعراق - المدعو مشكلة الموصل ، وقد قررت المحكمة ان الظروف لا تمنعها من اعطاء الرأى المطلوب^(٨١) . ثم قرأ المسجل قرار مجلس العصبة وقال رئيس المحكمة ان التماس المجلس ارسل وفقاً للمادة الثالثة والسبعين من قواعد المحكمة الى اعضاء العصبة والى الدول المذكورة فى ملحق ميثاق العصبة والى تركيا . وفى نفس الوقت أخبرت المحكمة اعضاء العصبة انه بناء على طبيعة القضية المقدمة واحتمال وجود علاقة لها بتفسير ميثاق العصبة فالمحكمة ترى من المفيد ان تصلها طلبات من الاعضاء لديها بمعلومات قد تلقى ضوء على القضية

(79) *Official Journal*, 1925, p. 1382.

(80) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 56-58.

(81) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 8-9.

موضوعة البحث ، وقد اخبرت بريطانيا وتركيا بالموضوع وفقا لقواعد المحكمة^(٨٢) .

وقد استجاب حكومتان فقط لهذا الاشعار وهما بريطانيا العظمى وتركيا فقد ابرقت الحكومة التركية الى مسجل المحكمة قائلة انها لا ترى ضرورة تمثيلها في اجتماع المحكمة ولكنها لفتت نظر المحكمة الى البيانات السابقة التي القيت باسمها حول القضية المنظورة امامها . وكذلك ارسلت الحكومة التركية رسما الى المحكمة بعض النسخ من الكتاب الاحمر التركي ومجموعة كاملة من قرارات ووثائق مؤتمر لوزان^(٨٣) . وذكر رئيس المحكمة ان الحكومة البريطانية قدمت للمحكمة المجموعة الرسمية من الوثائق المتعلقة بمؤتمر لوزان ومعها مذكرة وملحقات ارسلت بواسطة مسجل المحكمة الى الحكومة التركية . وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في مد المحكمة شفها بمعلومات عن القضية وعينت لهذا الغرض السر دو كلاس هوك Sir Douglas Hogg المدعي العام والسر سسل هرست Sir Cecil Hurst مستشار وزير الخارجية القانوني والكساندر فاجيري Alexander Faehiri^(٨٤) . ذكر السر دو كلاس وجهات نظر الحكومة البريطانية في اجتماع المحكمة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول واجتماعها في اليوم التالي^(٨٥) . واعلن رئيس المحكمة ان المحكمة تحتفظ بحقها في ان تطلب عند الضرورة معلومات أخرى من الحكومات والمنظمات الدولية عن القضية التي امامها^(٨٦) .

وفي ٢١ تشرين الثاني اجتمعت المحكمة لاعطاء رأيها الاستشاري عن القضية التي قدمت اليها بقرار مجلس عصبة الأمم المؤرخ في ٢١ ايلول ١٩٢٥

(82) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 9.

(83) Ibid., pp. 9-10.

(84) Ibid., p. 10.

(٨٥) انظر وجهات نظر بريطانيا التي احتوتها المذكرة وخطاب السر دو كلاس هوك في الفصل السابع أدناه .

(86) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 10-11.

وذكر الرئيس ان قد اعطيت الحكومتان وقتا كافيا لاستماع ما عندهما ثم قرأ رأي المحكمة الاستشاري وقرأ المسجل النص الانكليزي لخلاصة الرأي^(٨٧).
 قسم ان رأي الاستشاري الى اربعة اقسام : في القسم الاول لحقت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الاولى الى التماس مجلس العصبة للرأي الاستشاري^(٨٨). وفي القسم الثاني فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحيات مجلس العصبة^(٨٩).
 وفي القسم الثالث ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة باجراءات مجلس العصبة^(٩٠). وفي القسم الرابع ذكرت المحكمة استنتاجاتها وأجوبتها عن السؤالين اللذين قدمهما المجلس. وقد قالت المحكمة ان القرار الذي يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكون تحديدا باما لحظ الحدود بين تركيا والعراق، واعلنت المحكمة ثانيا وجوب اخذ القرار بتصويت اجماعي ويشترك الطرفان المتنازعان في التصويت ولكن صوتهما لا يحسبان لغرض الاجماع.

مناقشة مجلس العصبة لرأي المحكمة الاستشاري

في ٨ كانون الاول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وحضر الاجتماع مدير بك ممثل تركيا، وقرأ أوستن أوندن المقرر تقريراً لحص فيه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة وطلب من المجلس الموافقة على رأي المحكمة^(٩١).

(87) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 12-13.

(88) World Court, *Series B., No. 12, 1925, Collection of Advisory Opinion, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier between Turkey and Iraq)*, pp. 6-18.

(89) *Ibid.*, pp. 18-28.

(90) *Ibid.*, pp. 28-32.

(٩٠) انظر مناقشة المحكمة لصلاحيات واجراءات مجلس العصبة في الفصل السابع ادناه.

(91) *Official Journal*, 1926, pp. 120-121.

اعطى اميرى ممثل بريطانيا تأكيدات حكومته بقبول قرار المجلس .
وكرر منير بك وجهات نظر تركيا عن التماس المجلس للرأى الاستشارى
وصرح ان الجمهورية التركية غير ملزمة برأى المحكمة الاستشارى وقال انه
بالرغم من ان الحكومة التركية امدت المحكمة بالمعلومات وأجابت عن بعض
النقاط التى اثارها المحكمة فقد اعطى الرأى الاستشارى بعد سماع طرف
واحد من طرفى النزاع وكانت المحكمة تحت تأثير حجج طرف واحد يجلس
احد مواطنيه كقاض فى المحكمة^(٩٢) . واحتراما لمبدأ امتنع الحكومة التركية
من التصويت على احالة القضية الى المحكمة ، وهكذا لم تسمع المحكمة بيانات
الحكومة التركية وكان من المحتمل ان تلقى ضوء على بعض النقاط التى بقيت
غامضة^(٩٣) . وختم منير بك خطابه بطلبه من المجلس ان يلعب دور الوسيط
والموفق الذى خولته اياه معاهدة لوزان وميثاق العصبة^(٩٤) .

وقد اعلن اوستن اوندن ان من واجب المجلس ان لا ينسى مهمته فى
المصالحة وان لا يلجأ الى اصدار قرار الا عند فشله فى التوفيق والمصالحة وقال
انه يعتقد ان جميع اعضاء المجلس يؤيدونه فى هذه النقطة .

ثم طلب الرئيس من المجلس ان يشرع بالتصويت بالموافقة على رأى
المحكمة الاستشارى او برفضه . وصرح منير بك مرة ثانية انه لاجل ان
يكون التصويت فعالا يجب ان يكون اجماعيا بما فى ذلك صوتا بريطانيا وتركيا
ولكن المقرر حكم بعدم ادخال صوتى بريطانيا وتركيا . فسأل منير بك المقرر
على اية مادة من مواد ميثاق العصبة بنى رأيه ، فأجاب المقرر انه يجب معالجة
هذه القضية بنفس الطريقة التى يعالج بها النزاع الاصلى ، فقال منير بك
لا يمكن الموافقة على هذا الرأى الا اذا قبل رأى المحكمة الاستشارى بالاجماع
ولكن المقرر ذكر انه لم يقتنع بملاحظات منير بك .

(92) *Official Journal*, 1926, p. 121.

(93) *Ibid.*, pp. 121-122.

(94) *Ibid.*, p. 122.

(95) *Ibid.*, pp. 126-127.

من اجل التصويت المطلوب ارتأى الرئيس ان المجلس يستطيع تطبيق القاعدة المذكورة في ميثاق العصبة لتنظيم قضايا الاجراءات ، فانه بموجب الميثاق لا تعد أصوات أطراف النزاع لغرض الحصول على الاجماع^(٩٥) . فأكّد منير بك ان قضية الدور الذي منحه معاهدة لوزان للمجلس ليست بقضية اجراءات (أصول) ولم تعتبر كذلك لا من المحكمة ولا من المجلس نفسه . فقال الرئيس انما يبحث المجلس قضية العمل الذي سيتخذ كنتيجة للرأى الاستشارى ، ثم صرح منير بك انه اذا رفض المجلس وجهة نظره وشرع بالتصويت من دون اخذ صوت الحكومة التركية فانه مضطر ان يعلن ان الحكومة التركية تصرفت على أساس ان التوصية التى يتقدم بها المجلس هي القرار المطلوب ، ولما ابرم المجلس الوطنى الكبير التركى المادة الثالثة من معاهدة لوزان فهم معنى المادة على ضوء نصها وعلى ضوء محاضر جلسات مؤتمر لوزان ، ولذلك اشتركت الحكومة التركية ووفدها فى المفاوضات بغية الوصول الى حل بالمصالحة والتوفيق ، ولكن الوفد التركى غير مخول لتسوية القضية بالتحكيم ولا للدفاع عن قضية تركيا أمام حكم .

وقد اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع لمدة ساعة فأجل . ولما استؤنف الاجتماع قال الرئيس ان المجلس سمع تقرير اوسنن اوندن الذى ارتأى قبول رأى المحكمة الاستشارى وسمع اعتراضات التدوب التركى على طريقة التصويت ، ومن الضرورى ان يشرع المجلس بالتصويت لتسوية المشكلة ، وكرر رأيه انه وفقا لتعريف القضايا الاجرائية (الاصولية) المذكور فى ميثاق العصبة فيجوز للمجلس ان يقرر بأكثرية بسيطة لانه لا يوجد شئ فى رأى المحكمة الاستشارى يتناول المشكلة الاساسية بصورة مباشرة ، فقد تناول رأياها قضايا صلاحيات المجلس التى عرفها المجلس مرارا بأنها قضايا اصولية ، وقال الرئيس انه يرى ان يشع المجلس قاعدة اشد تحفظا وفقا لمبدأ المادة

(96) *Official Journal*, 1926, p. 127.

الخامسة عشرة من الميثاق التي نصت على التصويت الاجماعي مع عدم احتساب أصوات اطراف النزاع . تم وضع الرئيس القضية بالتصويت فوافق المجلس بالاجماع على تقرير اوستن اوندن في قبول رأى المحكمة الاستشاري ماعدا المندوب التركي .

وقال منير بك المندوب التركي انه يأسف لرفض المجلس للملاحظات واظهر دهشته من اصرار المجلس على تسوية المشكلة قورا بالرغم من اظهار المقرر اعتقاده بأن المجلس سيستمر على عمله في الوساطة والمصالحة وقال انه يعتبر تصويت المجلس كتوصية لا كقرار وذكر انه سيخبر المجلس الوطني الكبير التركي عن التوصية . وسأل الرئيس منير بك عما اذا كانت المحكمة قد طلبت من تركيا مدها بالمعلومات الضرورية ، فأجاب المندوب التركي ان المحكمة طلبت بعض المعلومات عن بعض النقاط فقط وان الحكومة التركية اجابت لمجرد المجاملة ومع كل التحفظات^(٩٧) . وقال اوستن اوندن عندما يصدر المجلس قراره لا يفكر بنسيان واجباته كوسيط . ثم اعلن الرئيس تأجيل المناقشة واستمرار لجنة المجلس في عملها^(٩٨) .

في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ ارسل توفيق رشدي بك رسالة الى السكرتير العام يذكره بالبيان الذي فاه به المندوب التركي من ان قرار المجلس بالموافقة على رأى المحكمة الاستشاري يجب ان يؤخذ باجماع اصوات الاعضاء الحاضرين في الاجتماع وفقا للمادة الخامسة من ميثاق العصبة . واثار رشدي بك الى ان المندوب التركي قد صوت ضد قبول القرار وان الموافقة على رأى المحكمة الاستشاري بآراء أعضاء المجلس الآخرين لا تشكل قرارا وفقا للميثاق^(٩٩) . واستشهد بالاستاذ القانوني جليبر جيدل^(١٠٠) ، الاستاذ في كلية

(97) *Official Journal*, 1926, p. 128.

(98) *Ibid.*, p. 129.

(99) *Ibid.*, p. 145.

(100) Gilbert Gidel, *Consulation sur l'Article 3, Paragraphe 2, du Traité de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak*, pp. 29-31.

حقوق باريس وفي مدرسة العلوم السياسية الذي فسر المادة الخامسة من الميثاق بأنها تعني حتماً ان قرار المجلس يجب ان يؤخذ باجماع اصوات العصبة الحاضرين في الاجتماع مادام هذا الامر لا يعتبر اصولياً . وذكر رشدي بك في رسالته ان الوفد التركي حافظ على رأيه من دون تغيير . وبما ان المجلس وافق على رأى المحكمة الاستشاري وبما ان الوفد التركي غير مخول في تمثيل تركيا الا اذا عمل المجلس وفقاً للمادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة فانه يأسف لعدم قبول دعوة المجلس مناقشة تقرير الجنرال ليدونر ، ولو كانت تعليماته تسمح له لحضر (١٠١) .

تقرير الجنرال ليدونر

في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ سمع المجلس تقرير الجنرال يوهان ليدونر . وقد ذكر انه في يوم ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت لجنة المجلس الفرعية في السفارة الاسبانية في باريس وحضر الاجتماع نائب السكرتير العام لعصبة الأمم وهو وزملاؤه . وقد خبرته اللجنة الفرعية في حينه ان واجباته تنحصر في اجراء تحقيق في المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل لان الحكومة التركية رفضت دخول ممثل المجلس الى المنطقة الواقعة شمالي الخط المذكور (١٠٢) ، وذكر انه اعطى حرية العمل كاملة عن مدى واجباته وعن وسائل اجراء التحقيق ، كما تركت له الحرية في جعل الحوادث السابقة موضوع تحقيق اضافي .

وفي بغداد وضع السر هنري دويس الشندوب السامي البريطاني في العراق تحت تصرف بعثة ليدونر كل المراسلات والوثائق الاخرى المتعلقة بالحوادث التي وقعت على طول خط بروكسل مع اجوبة الحكومة البريطانية على الاحتجاجات التركية (١٠٣) . وبعد دراسة الوثائق واخذ بعض الايضاحات

(101) *Official Journal*, 1926, p. 145.

(102) *Ibid.*, pp. 145, 302.

(103) *Ibid.*, p. 302.

من المندوب السامي سافرت بعثة ليدونر الى مدينة الموصل ووصلتها في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٥ . وفي الموصل بحثت البعثة في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات أخرى من السلطات البريطانية والعراقية المحلية . ولأجل الحصول على فكرة واضحة عن جميع حوادث الحدود قرر الجنرال ليدونر ان يذهب مع مساعديه الى منطقة الحدود والى زاخو والى الاماكن الواقعة جنوبى خط بروكسل مباشرة ، وطار مرتين فوق الخط يصحبه العقيد رودولف ياك . وقد ذكر الجنرال ليدونر انه توصل الى النتائج الآتية :

١ - لم تكن الهجمات التى يقوم بها رؤساء العشائر والقرى غربية . ففى تلك المنطقة الجبلية يحمل الاسلحة جميع السكان الذكور تقريبا ، والعشائر غالبا ما تتخاصم واحيانا يهاجم بعضها بعضا فى اراضى دولتهم نفسها ولم يكن خط بروكسل خطا طبيعيا فقد كان فى بعض اقسامه خاليا ويمكن اجتيازه بسهولة . فالظروف اذن ملائمة لاعمال العصابات .

٢ - كانت الحكومة البريطانية قد ذكرت فى احتجاجاتها اسماء بعض القرى التى تحتلها مراكز ودوريات تركية . وقد زار ليدونر بصحبة اثنين من المندوبين البريطانيين والعقيد ياك قرى الحدود فوجد ان الحرائط المتيسرة لا تمثل المنطقة تمثيلا دقيقا . وباستعمال وصف خط بروكسل استطاعوا ان يثبتوا الخط ، فلما علمت السلطات التركية المحلية بهذه الحقيقة لم يبق أى مركز تركى جنوبى خط بروكسل (١٠٤) .

٣ - اما عن طيران الطائرات البريطانية فوق الحدود فذكر الجنرال ليدونر انه لم يكن فى مركز يسمح له بابداء رأى رسمى لانه لم يستطع التحقيق فى المنطقة التركية . ومن السهل نوعا ما ان يقرر الجالس فى طائرة ما اذا كانت الطائرة فى شمال او فى جنوب نقطة ما ولكن من الصعب كثيرا ان يقرر المرء من على الارض موقع الطائرة الحقيقى بسبب علو وسرعة

(104) Official Journal, 1926, p. 303.

الطيارة • ومن المحتمل ان الاثراك اعتبروا بعض قرى الحدود الواقعة جنوبي خط بروكسل بأنها في شماله • وكانت الطائرات البريطانية تطير مرارا جنوبي الخط المذكور (١٠٥) •

٤ - كان في قضاء زاخو وقت زيارته ٣٠٠٠ مسيحي مشرد ، وكانت تصل جماعات متفرقة كل يوم الى العراق وقد جاء هؤلاء اللاجئون من المنطقة الواقعة بين خط بروكسل والخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية ، كما جاء بعضهم من القرى الواقعة شمالي الخط الاخير • وكان بين اللاجئين بعض المسلمين (١٠٦) • وقد قامت لجنة فرعية بتحقيق مفصل وحيادي بين اللاجئين لمدة اربعة ايام ، وقد قابلت على انفراد اناسا من مختلف القرى ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ومن شتى الاعمار ومن الرجال والنساء ، كما قابلت بعض الاشخاص مباشرة حين وصولهم من اماكن تشريدهم وقبل اتصالهم مع السلطات العراقية او مع مواطنيهم الذين سبقوهم الى العراق (١٠٧) • وقد ذكر اللاجئون ان الجنود الاثراك تحت امره ضباطهم احتلوا القرى وجمعوا الاسلحة وفرضوا غرامات باهضة جدا وطلبوا نساء ، ثم نهبوا البيوت وارتكبوا ضد السكان فضائع عنفية الى حد المذابح • وكان تشريد اللاجئين بالجملة وسبق اللاجئون الى مناطق بعيدة عن خط بروكسل • وفي أثناء سوقهم سقط بضعة اشخاص مرضى فتركوا وبعضهم مات من الجوع والبرد • اما الذين وصلوا الى العراق فكانوا في حالة يرثى لها فقد كانوا مجردين من وسائل عيش الكفاف • وبالرغم من مساعدات الحكومة العراقية والمساعدة المالية التي قدمتها بعض المؤسسات والاشخاص في انكلترا فلا يزال وضعهم محزنا • وذكر الجنرال ليدونر ان بعثته لم تستطع ان تتحقق من أسباب التشريد الحقيقية ولم تصلها أية ايضاحات من السلطات التركية (١٠٨) •

(105) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

(106) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

(107) *Ibid.*, pp. 304, 305-308.

(108) *Official Journal*, 1926, p. 304.

بعد ما انتهى الجنرال ليدونر من قراءة تقريره امام مجلس العصبة ذكر انه أمر اثنين من مساعديه العقيد رودولف باك والسكرتير هـ . ماركوس بالبقاء في الموصل حتى نهاية اجتماع المجلس لكي يستطيعا الحصول على المعلومات الضرورية وارسالها الى المجلس اذا حدثت اية حادثة (١٠٩) .

قرار مجلس العصبة التحكيمى

فى ١٦ كانون الثانى ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة مرة أخرى ، وقد دعا الرئيس المندوب التركى للجلوس مع الاعضاء ولكنه كان غائبا ، فقرأ السكرتير العام للمجلس رسالة كان قد تسلمها من رشدى بك وعليها تاريخ اليوم نفسه ، وقد ذكر فى الرسالة انه تسلم فى الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء الدعوة لحضور اجتماع المجلس الذى سيعقد فى السادسة مساء مع نسخة من تقرير مطول يقرأ فى الاجتماع ، وكرر بيان منير بك الذى ألقاه فى ٨ كانون الاول وأشار الى ان جميع الاقتراحات التى قدمها فى الماضى للوصول الى اتفاق ولتسهيل دور المجلس كوسيط وموفق لم تؤد الى أية نتيجة . وبما ان المجلس قرر ان لا يعمل كوسيط او موفق فانه مضطر ان يخبر السكرتير العام ان مقترحاته السابقة أصبحت ملغاة . وختم رشدى بك رسالته بالتأكيد على ان حقوق سيادة تركيا على جميع ولاية الموصل لا تزال على حالها .

وقد أوضح السكرتير العام انه لم يتقرر موعد اجتماع المجلس الا فى صباح ذلك اليوم ، وقد وصلت الدعوة للاجتماع الى الفندق الذى يقيم فيه الوفد التركى فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ولكن المندوبين الرئيسيين التركيين لم يكونا فى الفندق حيث قد ارسلت الدعوة تلقونيا الى القنصلية التركية حيث كان المندوبان بقومان بزيارة ، وذكر انه ارسل مسودة التقرير الى الوفد التركى وان الرسول سلم التقرير بدا ييدا الى المندوبين الرئيسيين

(109) *Official Journal*, 1926, p. 145.

فى الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء حين دخولهما الفندق^(١١١) . وقد
أسف الرئيس لعدم حضور المندوب التركى ، وقال ان عدم حضوره لا يمنع
المجلس من انجاز الواجب المحدد له فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان^(١١٢) .
ثم قدم اوستن اوندن تقريراً لخص فيه المشكلة من مؤتمر لوزان الى
اجتماع المجلس فى ٨ كانون الاول ١٩٢٥^(١١٣) وقال لقد قام المجلس
بواجهه فى المصالحة وفقاً لروح ميثاق العصبة ، فقد اعطى المجلس الطرفين
فى كل مرحلة فرصة لابتداء الاقتراحات أو الطلبات التى يمكن استعمالها
كقاعدة للمفاوضات والاتفاق . وبعد تسلم المجلس رأى المحكمة وقراره
وقبل الوصول الى قراره المطلوب شعر أنه ملزم بطلب مقترحات الطرفين
مرة أخرى فلم يصل الى لجنة المجلس من أى من الطرفين أى اقتراح يصلح
كنقطة ابتداء لوساطات أخرى فى سبيل تسوية ودية .

وقال المقرر ان المجلس ملزم بالتسك بحقه المطلق فى اصدار قرار
وهو حق يجب ان يستفيد منه عند الضرورة ، فلما فشل فى الوصول الى
حل ودى وجد نفسه مضطراً لاستعمال السلطة التى منحتها اياها معاهدة
لوزان^(١١٤) . وسيكون قرار المجلس ، وفقاً لرأى المحكمة ، ملزماً للطرفين
ويشكل تحديداً نهائياً لخط الحدود بين تركيا والعراق . وأضاف المقرر انه
وفقاً للمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن حقوقها فى
الأراضى الواقعة خارج الحدود التى عينتها معاهدة لوزان وان تنازل تركيا لم
يؤجل الا الى الوقت الذى تقرر فيه الحدود ، وبصبح هذا النزاع فعالاً بموجب
قرار المجلس الملزم . وأكد اوستن اوندن انه لم يمكن ان يبنى قرار المجلس
على أساس أقوى من تقرير لجنة التحقيق التى قامت بتحقيقاتها المضنية بأمانة
اتنى عليها الطرفان . ثم قرأ نتائج اللجنة النهائية .

(110) *Official Journal*, 1926, p. 187.

(111) *Official Journal*, 1926, p. 188.

(112) *Ibid.*, pp. 188-189.

(113) *Official Journal*, 1926, p. 189.

وقال المقرر ان لجنة المجلس تعترف بان حل النزاع بالتصاف لن يكون الا باتباع الحطوط الرئيسة لنتائج اللجنة النهائية . وقد وزنت مزايا ومثالب كل الحلول المقترحة بعناية تامة مع آراء ومعلومات اللجنة الاخرى وبنتيجة تلك الدراسة توصلت لجنة المجلس الى ان هناك حلين ممكنين : (١) الحاق كل المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق (٢) تقسيم المنطقة المتنازعة بخط يمتد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير ^(١١٤) . انه بسبب تعدد المشكلة الشديد وبسبب مسؤوليات العصبة الخاصة فقد استشار اعضاء اللجنة زملائهم فظهر لها ان الحل الاول افضل ^(١١٥) .

وقد طلب المقرر من المجلس دراسة مسألة استمرار النظام المتفق عليه في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق لمدة خمس وعشرين سنة ، مع اعتبار تعهد بريطانيا الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ كشرط أساسي . ولتحقيق هذه الغاية يجب عقد معاهدة جديدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية . وكانت اللجنة قد سألت المندوب البريطاني عن الوقت الذي تحتاجه حكومته لتقديم المعاهدة الجديدة لمجلس العصبة فأجاب خلال سنة أشهر . واذا وافق المجلس على توصيات اللجنة بمنح الاكراد بعض الضمانات في الادارة المحلية فعليه ان يطلب من الحكومة البريطانية ان تخبره عن التدابير التي ستأخذها ، وعلى المجلس أيضا ان يطلب من الحكومة البريطانية تحقيق التوصيات الخاصة التي اقترحتها لجنة التحقيق ^(١١٦) .

واقترحت اللجنة على المجلس ان يوافق على قرار ذي اربع مواد :

- ١ - يجب اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق .
- ٢ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مع

(114) *Official Journal*, 1926, p. 190.

(115) *Ibid.*, pp. 190-191.

(116) *Official Journal*, 1926, p. 191.

العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق وتعهد الحكومة البريطانية الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ مالم يقبل العراق الى العصبة بموجب المادة الاولى من الميثاق قبل انتهاء هذه المدة . وحللا يخبر المجلس خلال ستة أشهر ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ بتنفيذ هذا الشرط ، على المجلس ان يعلن ان قراره اصبح نهائيا وان يبين التدابير المطلوبة لضمان تخطيط خط الحدود على الارض .

٣ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم الى المجلس التدابير الادارية لتأمين الضمانات للاكراد .

٤ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة (١١٧) .

ثم قال رئيس المجلس اذا لم يكن لدى الاعضاء ملاحظات على تقرير لجنة المجلس فيستمرع بأخذ الاصوات ، وذكر الاعضاء انه وفقا لرأى المحكمة الاستشاري يجب اخذ قرار المجلس بالاجماع لكي يكون نافذا ولا يحسب صوتا بريطانيا العظمى وتركيا . وقد أخذت الاصوات بقراءة الاسماء فوافق المجلس على التقرير بالاجماع .

ثم شكر امري المجلس ولجنة التحقيق والجنرال بوهان ليدونر واعضاء بعته . وأكد اعتقاده بأن القرار المبني على أساليب امينة ومحايدة يساعد على بناء ثقة التسويات السلمية في العالم ويقوى سلطة عصبة الامم (١١٨) . وقال ان الحكومة البريطانية تأسف لعدم استطاعة المجلس قبول اقتراحها في تعديل خط الحدود ، ولكن الحكومة البريطانية اصالته عن نفسها ونيابة عن العراق قبل بقرار المجلس وستعمل بموجبه . ووعد امري بتقديم معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى والعراق بأقرب وقت وبتقديم اقتراحات لتطبيق توصيات

(117) *Official Journal*, 1926, pp. 191-192.

(118) *Ibid.*, p. 192.

لجنة التحقيق عن الادارة المحلية للمناطق الكردية في العراق وتطبيق توصياتها الخاصة . وقد لاحظ ايضاً ان قرار المجلس لم يذكر شيئاً عن المحافظة على الحالة الراعية الى ان يصبح قرار المجلس نافذاً وقد افترض ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان تبقى نافذة كل النفاذ في الزام الطرفين باحترام الحالة الراعية .

ثم قرأ رئيس المجلس بياناً باسم زملائه حث فيه المجلس الطرفين على الوصول الى اتفاق ودي لوضع نهاية للتوتر القائم بينهما ولضمان تقوية اساس السلام وهو الهدف الاساسي لعصبة الامم .

ثم شكر السر اوسنن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية الرئيس والمجلس ، وقرأ بياناً باسم الحكومة البريطانية تذكر فيه انها لا رغبة لها في اتخاذ موقف صلب تجاه تركيا ؛ لقد كان من المستحيل في الماضي ايجاد اساس مشترك لبحث اتفاقية مع الحكومة التركية الى ان اعلن المجلس قراره . والحكومة البريطانية الان مستعدة لبحث أي اقتراح تقدم به الحكومة التركية يتفق مع واجب بريطانيا كدولة منتدبة تحمي مصالح الشعب العراقي (١١٩) .

(119) *Official Journal*, 1926, p. 193.

الفصل السادس

التسوية النهائية لمشكلة الموصل

الحق بقرار مجلس عصبة الأمم المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ القاضي باعطاء ولاية الموصل الى العراق شرط يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمسا وعشرين سنة . فبعد اذاعة قرار المجلس ابرق عبد المحسن السعدون رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته حالا الى رئيس وزراء بريطانيا يخبره ان العراق مستعد للمفاوضات من اجل عقد المعاهدة الجديدة المقترحة . ولذلك هبأت الحكومة البريطانية مشروع معاهدة وارسلته الى مندوب السامي البريطاني في العراق لكي يحيله الى الحكومة العراقية .

المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦

وقد نصت المادة الاولى من المعاهدة المقترحة على ان معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضوا في عصبة الأمم وتبقى الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها . ونصت المادة الثانية على ان الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . ونصت المادة الثالثة على انه عند انتهاء المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ (أي في ٥ آب ١٩٢٨) وفي فترات اربع السنوات التالية حتى تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة او حتى دخول العراق في عصبة الأمم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر

الاعتبار مسألتين : (١) ما اذا كان من الممكن لبريطانيا العظمى ان تلح في قبول العراق في عصبة الأمم (٢) واذا كان ذلك غير ممكن ما اذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق أو لاي سبب آخر (١) .

وقد وافقت الوزارة العراقية على مشروع المعاهدة بالنسبة لمدتها ولكنها عارضت تمديد مدة الاتفاقيات الملحقه لنفس المدة لانها تنظم العلاقات بين الطرفين وحدهما ولا علاقة لها بقرار مجلس العصبة . واقترحت الوزارة عقد اتفاقية خاصة لتحديد فترة الاتفاقيات بالمدة التي ذكرها يروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتعديل الاتفاقيات حالا بروح العطف والسخاء الذي وعد به المندوب السامي البريطاني أمام المجلس النيابي العراقي في ربيع ١٩٢٤ ووفقا لوعده ليوبولد ايمري وزير المستعمرات البريطاني حين زيارته للعراق في ربيع ١٩٢٥ بشرط ان يعاد النظر فيها كل اربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة . وطلبت الحكومة العراقية ان تتعهد الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة ان تلح على قبول العراق في عصبة الأمم واذا رفضت العصبة فان تلح على ذلك كل اربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة المقررة في المعاهدة الجديدة .

وقد رفض المندوب السامي البريطاني طلب العراق للتعديل وكتب الى الملك فيصل انه يوجد مجالان للاختبار فقط : أما قبول العراق للمعاهدة كما كتبتها الحكومة البريطانية واما تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وقد أصر الطرفان على رأيهما لذلك قدم رئيس الوزارة العراقية استقالته الى الملك فيصل وقد رفضها وحث الوزارة على قبول المعاهدة الجديدة ، فقبلها يوم ١١ كانون الثاني ووقعها بعد يومين (٢) .

عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس النواب العراقي يوم ١٨ كانون

(١) انظر المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ في :

League of Nations, Treaty Series, XLVII, pp. 419-430.

(٢) المحسن ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، ص ١٠٥ - ١٠٨ .

الثاني ١٩٢٦ ، وقد طلبت الحكومة واكثريتها الحزبية الموافقة على المعاهدة فوراً ولكن المعارضة طلبت إحالتها الى لجنة مختصة . واعلن رئيس الوزراء ان ٤٢ عضواً من المجلس قدموا طلباً يطلبون مناقشة المعاهدة بصورة مستعجلة لان المعاهدة الحاضرة استمرار للمعاهدة السابقة . وطلب رئيس الوزراء ان تجرى المناقشة سرا فخرج المعارضون وعددهم ١٩ عضواً بزعماء ياسين الهاشمي . وبعد مناقشة سرية دامت ساعة ونصف الساعة وافق الاعضاء الحاضرون وعددهم ٥٨ على المعاهدة بالأجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الاعيان العراقي على المعاهدة (٣) . وقد عرضت المعاهدة على البرلمان البريطاني يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ وقبلت (٤) .

وفي ٢ آذار ١٩٢٦ ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام عصبة الأمم تقدم فيه المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس العصبة وتعلن انه مادامت المعاهدة نافذة تعتبر الحكومة البريطانية تعهداتها للمجلس التي قدمت في أول أيلول ١٩٢٤ ملزمة . ورجحت المجلس ان يعلن ان المادة الثانية من قراره المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ اصبحت نهائية . وأرفقت برسالتها ايضا مذكرة تناولت ادارة المناطق الكردية في العراق .

وقد بينت المذكرة ان نسبة عالية من الاكراد مستخدمون في وزارات العراق المالية والداخلية والعدلية في المناطق الكردية وغير الكردية ، ونسبة عالية مماثلة من الاكراد مستخدمون في المصالح المختلفة . وللاكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية أي عضوان من مجموع عشرين من مجلس الاعيان واربعة عشر نائباً من مجموع ثمانية وثلاثين ووزيران في الوزارة . وتوجد نسبة عالية جدا من الاكراد في الشرطة والجيش . وقالت المذكرة يوجد خمس وعشرون مدرسة في المناطق الكردية ، خمس منها مسيحية ، وتستعمل

(٣) العالم العربي ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٤) *Debates of the House of Commons*, CXCI, Cols. 2167-2290.

اللغة الكردية في ست عشرة مدرسة وتستعمل اللغتين العربية والكلدانية في خمس مدارس وتستعمل العربية في أربع وان الاكثرية الساحقة من المعلمين اكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الاكراد في المدارس غير الكردية^(٥).

اما ما يخص استعمال اللغة الكردية فقالت المذكرة ان اللغة الكردية لم تكن تستعمل قبل الحرب وان تطور اللغة المكتوبة كوسيلة للمراسلة يعود كله الى جهود الموظفين البريطانيين . ولم ينتشر استعمال اللغة الكردية المكتوبة حتى الآن في لواء الموصل ولكنها آخذة بالانتشار في لواء أربيل . وقد كان في السليمانية منذ بضع سنوات جريدة كردية ، وقد كان استعمال اللغة الكردية فيها للمراسلات الخاصة والرسومية شائعا بعض الوقت . وفي بغداد تنشر جريدتان كرديتان . وقد أكدت المذكرة ان الحكومة العراقية واصلت تشجيع اللغة الكردية الذي بدأته السلطات البريطانية .

وقد استشهدت المذكرة البريطانية بخطاب القاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦ قال فيه انه يجب على الحكومة العراقية ان تمنح الاكراد حقوقهم وان يكون موظفونهم من بينهم وان تكون الكردية لغتهم الرسمية . وقد ارسل رئيس الوزراء نص خطابه في منشور الى الوزارات ويطلب اليها تطبيق هذه السياسة . واستشهدت المذكرة بخطاب آخر للقاه وكيل المندوب السامي البريطاني في مأدية اقيمت في دار الاعتماد للاحتفال بتوقيع المعاهدة الجديدة فقد قال انه يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الاكراد على الفخر بكرديتهم لا تسيطهم وأكد ان هذه هي السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية . واستشهدت ايضا بالخطاب الذي ألقاه الملك فيصل في مأدية نفسها حين قال ان من بين واجبات العراقي الصادق تشجيع اخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي^(٦) .

(5) *Official Journal*, 1926, p. 552.

(6) *Official Journal*, 1926, p. 553.

في ١١ مارس ١٩٢٦ وافق مجلس العصبة على مشروع قرار ينص على ان المجلس يعتبر المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وفق الشروط التي وضعها المجلس ولذلك يعلن المجلس ان قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أصبح نهائيا (٧) . ووافق المجلس على النقاط الواردة في الرسالة البريطانية المؤرخة في ٢ آذار ١٩٢٦ وعلى المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ باعتبارها منفذة لشروط المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة (٨) . ووافق المجلس على ان يرسل الى لجنة الانتدابات الدائمة المذكورة البريطانية المتعلقة بإدارة المناطق الكردية في العراق راجيا ايهاا تقديم ملاحظاتها عن الموضوع اذا رأت ذلك مناسبا . ووافق المجلس ايضا على ارسال نسخة من الفقرة الرابعة من قرار المجلس المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ المتعلقة بتوصيات لجنة التحقيق الخاصة الى لجنة الانتدابات الدائمة راجيا أخذها بنظر الاعتبار حين مناقشة التقارير السنوية عن العراق (٩) .

الوضع على خط الحدود النهائي

لم تتخذ أية خطوات لتخطيط خط الحدود بعد ان أصبح نهائيا بين تركيا والعراق ، فاقترح السير اوستن جيمبرلين ان يخول مجلس العصبة وكيل رئيسه بتعيين ضابطين محايدين عند الضرورة لمواصلة المهمة التي انبثقت بالجنرال يوهان ليدونر أولا ثم بنائيه ، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح يوم ١٨ آذار ١٩٢٦ ولكن لم ترسل بعثة جديدة (١٠) . وفي خلال هذه الفترة واصل نائب الجنرال ليدونر عملهما في تلك المنطقة . وفي يوم ١٢ نيسان ١٩٢٦ قدما تقريرا الى مجلس العصبة قالا فيه ان بعثتهما بقيت في

(٧) *Official Journal*, 1926, pp. 502-503.

(٨) *Ibid.*, pp. 548-549.

(٩) *Official Journal*, 1926, p. 549.

(١٠) *Ibid.*, p. 538.

الموصل بعد ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ لترى كيف يستقبل الاهلون قرار المجلس ولمراقبة وضع اللاجئين المسيحيين في منطقة كويان .

وقد ذكرت البعثة بان الفترة التالية لتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ امتازت بالهدوء التام داخل المنطقة وخارجها وقد استقبلت العناصر المثقة من سكان العراق قرار المجلس بالحماسة واستقبلته الجماهير بالرضاء ولم تلاحظ البعثة اية بادرة من التذمر . وقد ذكرت البعثة بعض الامثلة عن شعور الاهلين مثل احتفاء الاهلين بالبعثة اينما حلت ودفع أهالي لواء الموصل ٩٩ / / مما بقي بذمتهم من ضرائب السنة المالية الماضية والستين السابقين لها ايضا ^(١١) . وذكرت البعثة هجرة نايغ بك من تركيا الى العراق وهو رئيس قبيلة كردية تصحبه اكرية قبيلته وقدرها هذا الرئيس بخمسين الف شخص . وختمت تقريرها بقولها ان مسيحيي كويان واصلوا اجتياز خط الحدود بشكل جماعات صغيرة ^(١٢) .

مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا

لقد روى منذ أوائل تشرين الاول ١٩٢٥ ان الحكومة التركية دعت الى خدمة العلم اربعة اَصناف من المجندين وانها حشدت في جزيرة ابن عمر جيشا مؤلفا من اربع فرق مشاة وثلاث فرق خيالة . وفي نفس الوقت ظهرت في الصحافة التركية اشارات بان تركيا لم تكن تستعد لحرب وانما تتخذ احتياطات للدفاع عن البلاد ^(١٣) . وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ عقدت الحكومتان التركية والسوفيتية اتفاقية تنص على حياد كل منهما في حالة تعرض أي منهما للاعتداء . وقد وصفت الصحافة الاوربية تلك الاتفاقية بأنها جواب

(11) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

(12) *Ibid.*, pp. 1040-1041.

(13) *Current History*, XXIII, p. 447; *The Times*, October 1, 1925; *The New York Times*, October 1, November 25, December 1, 1925.

تركيا على قرار مجلس العصبة حول مشكلة الموصل وبيانها جواب روسيا على
اتفاقيات لوكارنو .

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٢٥ دعا مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية
التركية المجلس العسكري الاعلى للاجتماع في انقرا تحت رئاسته وقد بحث
هذا المجلس مشكلة الموصل وعلاقات تركيا مع روسيا . وقد ظهر ان المجلس
قرر عدم طلب المساعدة من روسيا لان ذلك يؤدي دخول الجيوش الروسية
الى تركيا ولصعوبة تعويض روسيا عن مساعدتها . وظهر أيضا ان المجلس قرر
عدم محاولة ضم ولاية الموصل بالقوة^(١٤) . وهكذا كان رد الفعل التركي
السريع لقرار مجلس عصبة الامم ، وقد بدا ان أمل تركيا الوحيد هو
الرأي العام البريطاني . واعتمد الزعماء الاتراك على الصحافة البريطانية ،
وقد وصف مصطفى كمال باشا احدى الصحف البريطانية « بحلفتي » وذكر
احد رجال السياسة الاتراك ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني
بطريقة تدعو للاعجاب للتسليم بمطالب الاتراك^(١٥) .

وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة للمساومة ولتعويض تركيا
بطريقة ما فقد أخبر ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية مجلس العموم
في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ انه سيستقبل السفير التركي في لندن لبحث
الموضوع ، وقد قابله مرتين وتقرر ان يذهب السر رونالد لدسي السفير
البريطاني في تركيا من القسطنطينية الى انقرا لتبادل وجهات النظر مع
الزعماء الاتراك^(١٦) .

(14) Reference Service on International Affairs, *European Economic and Political Survey*, I, No. 8, December 31, 1925, p. 7.

(15) Albert Howe Lybyer, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, XXIII, p. 765; *The Times*, December 30, 1925; *The New York Times*, December 31, 1925.

(16) *The Times*, December 3, 1925, January 9, 1926.

(17) *Ibid.*, December 23, 1925, January 6 and 27, 1926; *The New York Times*, December 23, 1925, January 6, 1926.

وقد أبدت الحكومة التركية رأيها بأن مشكلة الموصل لم يقرر بشأنها شيء، وانها لا تزال مفتوحة . فلم تعترف بقرار مجلس العصبة وزعمت انه لم تجر محاولة ما لايجاد حل لها^(١٨) . وبالإضافة الى ذلك حاولت تركيا ان تساوّم فقد سلمت الحكومة التركية وجهة نظرها الى ممثل جريدة التايمس اللندنية ، وذكرت ان لجنة تحقيق عصبة الأمم كانت مستعدة لجعل الزاب الصغير خط حدود ، وهذا في رأي الحكومة التركية اقتراح عادل وانها مستعدة للتنازل عن أكثر من هذا لانها تطلب مدينة الموصل وحدها ويجوز ان تعطى بقية الولاية للمراق . وادعت الحكومة التركية ان هذا الاقتراح عرض في مؤتمر القسطنطينية^(١٩) .

وقد هدد البريطانيون تركيا بصورة غير مباشرة . فقد أشارت الصحافة البريطانية المحافظة الى انه في حالة حدوث تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل فلن تبقى ايطاليا واليونان وحتى بلغاريا من دون تدخل بل ستجد فيها فرصة مفيدة ومشروعة لتحقيق اطماعها في آسيا الصغرى^(٢٠) . وفي أواخر كانون الاول ١٩٢٥ زار السر اوستن چمبرلن ايطاليا وقد أذيع انه تبادل وجهات النظر مع بنيتو موسوليني الدكتاتور الايطالي في رابالو عن القيام ببعض الاعمال في حالة وقوع بعض الحوادث . وقد ألقى موسوليني سلسلة من الخطب عن ضرورة توسع ايطاليا فيما وراء البحار وزار طرابلس الغرب في منتصف نيسان ١٩٢٦ . وقد أوجد هذا النشاط وهذه الاشارات في تركيا مخاوف عن احتمال وقوع الحرب^(٢١) . وفي الوقت نفسه حاول البريطانيون اغراء تركيا فعرضوا عليها قرضا بمبلغ عشرين مليون دينار في لندن مع تخفيض كبير في الدين العثماني وذلك عند تقدير

(18) *Official Journal*, 1926, p. 503 (footnote).

(19) *The Times*, January 1, 1926.

(20) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'," in *The Labour Monthly*, VIII, p. 479.

(21) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926; *The New Republic*, XIV, pp. 314-316.

أملاك الدولة التي ستمطى للعراق ولكن الحكومة التركية رفضت هذا العرض .

ولكن تركيا لم تستطع تحدى عصبة الأمم وبريطانيا العظمى الى ما لا نهاية . فقد دارت مفاوضات بين السر رونالد لندسي وتوفيق رشدي بك ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل الى العراق مقابل احداث تعديل بسيط في خط الحدود وحصة من نفط الموصل (٢٢) .

المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦

في ١١ مايس ١٩٢٦ ارسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتابا الى رئيس الوزارة العراقية عن المفاوضات التي دارت بين بريطانيا العظمى وتركيا وارفقه بمسودة معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى وتركيا والعراق . وقد وافقت الوزارة العراقية على المعاهدة الثلاثية وامضيت في انقرا يوم ٥ حزيران ١٩٢٦ (٢٣) .

وقد أعلن الفرقاء المتعاضدون في مقدمة المعاهدة انها عقدت ، ونفا للمعاهدة التي امضيت في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بنية تسوية الحدود بين تركيا والعراق ، وفيها اعترفوا باستقلال العراق وبالعلاقات الخاصة ببريطانيا العظمى وذكروا رغبتهم في تجنب جميع الحوادث على الحدود (٢٤) .

نصت المادة الاولى من المعاهدة على ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في جلسته المؤرخة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل في الخط جنوبى علامون وأشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للارض

(22) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926.

(٢٣) الحسيني . تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢٤) انظر نص هذه المعاهدة في

League of Nations, *Treaty Series*, LXIV, pp. 379-395.

العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الحدود التركية .

ونصت المادة الرابعة على ان جنسية سكان الاراضي التي أعطيت لعراق تنظم بالمواد ٣٠ - ٣٦ من معاهدة لوزان ويمكن استعمال حق الخيار لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من دخول هذه المعاهدة طور التنفيذ ولكن تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية التركية (٢٥) .

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمائة من كل عائداتها من : (١) شركة النفط التركية عملا بالمادة العاشرة من امثيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ (٢) الشركات أو الاشخاص الذين قد يستغلون النفط عملا بأحكام المادة السادسة من الامتياز المذكور (٣) الشركات الفرعية التي قد تؤلف عملا بأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الامتياز نفسه (٢٦) .

ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للاشخاص الذين قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه المعاهدة . وقد تناولت المواد الاخرى علاقات حسن الجوار وتسليم المجرمين . وفي نفس اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٦ ارسل المندوبان البريطاني والعراقي الى المندوب التركي مذكرة اعترف الموقعون بانها جزء متمم للمعاهدة يشيران فيها الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة ويخبرانه بأنه اذا رغبت الحكومة التركية خلال اثني عشر شهرا من بدء تنفيذ المعاهدة في تحويل حصتها من العائدات تعلن الحكومة العراقية برغبتها وستدفع الحكومة العراقية في خلال ثلاثين يوما من تلقيها الاعلان مبلغ خمسمائة الف جنيه استرليني .

(٢٥) نصت المادة الثلاثون من معاهدة لوزان على ان المواطنين المشائين الساكنين في الاراضي التي فصلت عن تركيا يصبحون مواطنين للدولة التي تقلت اليها تلك الاراضي . اما المواد ٣١ - ٣٦ فقد نظمت حق الخيار ونقل الإقامة .
(٢٦) انظر موضوع امتياز النفط في الفصل الثاني عشر ادناه .

ومن الجهة الأخرى فقد تم الاتفاق على أن الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات دون إعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لأحرازها هذه المنافع لنفسها بنمن لا يزيد على ما يكون فريق ثالث مستعدا لدفعه .

وقد دخلت المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية طور التنفيذ يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ . وقد أصدرت الحكومة العراقية نظاما لتنفيذ المادة السادسة عشرة يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ فأطلق سراح ثلاثة مساجين سياسيين^(٢٧) .

في ٧ حزيران ١٩٢٦ أخبر السر أوستن جيمبلن وزير الخارجية البريطانية مجلس العصبة بأن الحكومات البريطانية والعراقية والتركية توصلت إلى عقد اتفاقية تتضمن اقتطاع جزء صغير جدا من الأراضي لأن الحكومة التركية رأت من المهم أن يقع جميع الطريق بين علامون وأشوتا ضمن الحدود التركية وقد استجابت الحكومتان العراقية والبريطانية لطلب تركيا . وقد قدم للمجلس خارطتين تظهران التغير في خط الحدود ورجا المجلس أن يقر اقتطاع الأرض وقد وافق المجلس على الطلب البريطاني^(٢٨) .

(27) *British Report*, 1926, pp. 154-155.

(28) *Official Journal*, 1926, pp. 838-839.

الفصل السابع

النواحي القانونية من مشكلة الموصل

خلال فترة ١٩٢٣-١٩٢٦ حين جرت محاولات شتى لحل مشكلة الموصل لجأ مندوبو تركيا وبريطانيا مرارا الى السوابق القانونية والى القانون الدولى لتأييد وجهات نظرهم . فمثلا أصرت تركيا مرارا فى حججها على ان ولاية الموصل كانت الى حين تنازلها عن حقوق سيادتها عليها فى ٥ حزيران ١٩٢٦ جزءا لا يتجزأ من أراضيها ، وقد أيدت لجنة التحقيق وجهة النظر التركية . ومن الجهة الثانية ادعت الحكومة البريطانية ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى الولاية بمساعدة لوزان وان مصير هذه المنطقة كان معلقا حتى قرر مجلس عصبة الأمم اعطاها للعراق . وقد أعطت محكمة العدل الدولية الدائمة رأيها الاستشارى فى السؤالين رفقهما اليها مجلس العصبة وهما عن صلاحية المجلس واجراءاته وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وقد كتب بعض فقهاء القانون البارزون وبعض علماء القانون الدولى فى هذا الموضوع أيضا . هذا ويمكن تلخيص نقاط الجدل فى هذا الموضوع بالسؤالين اللذين احالهما مجلس عصبة الأمم الى محكمة العدل الدولية الدائمة .

الحجج البريطانية

عبرت الحكومة البريطانية عن وجهات نظرها فى الناحية القانونية من مشكلة الموصل فى المذكرة التى قدمتها الى محكمة العدل الدولية الدائمة

بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥ وفي خطاب السر دوكلاس هوك أمام المحكمة بتاريخ ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٥ . قالت المذكرة ان القضية التي أمام المحكمة قضية تفسير المادة الثالثة من معاهدة لوزان وقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لتعين لجنة التحقيق ، وقالت انه وفقا للقانون الانكليزي يعتمد التفسير على معنى اللغة المستعملة لا على المفاوضات السابقة .

ففيما يخص السؤال الاول ان القرار الذي يتخذه المجلس وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان قرار تحكيمى لا توصية ولا توسط بسيط . وقالت الحكومة البريطانية في المذكرة ان التمييز الجوهرى بين القرار التحكيمى والتوصية والتوسط هو ان القرار التحكيمى لا يحتاج الى موافقة اطراف النزاع بينما التوصية والتوسط يتطلبان موافقة الاطراف المعنية .

ولاجل تأييد وجهة نظرها استشهدت بثقات القانون الدولى :

Jackson Harvey Ralston, *International Arbitral Law and Procedure*, Paragraphs 26, 27, 152; Emmerich de Vattel, *Le Droit des Gens* (quoted by Sir Ernest Mason Salow in *A. Guide to Diplomatic Practice*, II, p. 308⁽¹⁾).

وزعمت المذكرة البريطانية ان معنى وقصد المادة الثالثة والمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان هو ان جهاز التسوية النهائية لخط الحدود مذكور فى المعاهدة نفسها . وان كلمة قرار *decision* الواردة فى القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لا يمكن ان تستعمل الا فى تسوية نهائية وملزمة^(٢) . وقالت المذكرة ان احد متطلبات الدولة حدود معينة وثابتة وقد اعترفت عصبة الامم بهذه الحقيقة كشرط لقبول طالبي الانضمام اليها . ان الغاية من معاهدة الصلح اقامة علاقات صداقة دائمة وودية بين الفرقاء المعينين

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, p. 200.

(2) *Ibid.*, pp. 201-202.

وهذه تحتاج الى حدود معينة^(٣) .

وقالت المذكرة ان المهمة التي انيطت بالمجلس بموجب المادة الثالثة وقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لم تحدد بأية مادة من ميثاق العصبة ، فلا المادة الحادية عشرة التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب ولا المادة الخامسة عشرة التي تعالج النزاع الذي قد يؤدي الى قطع العلاقات تنطبقان على النزاع موضوع البحث^(٤) . ولأجل تأييد رأيها في هذه النقطة استشهدت الحكومة البريطانية بالنزاع بين هنغاريا ويوغسلافيا سنة ١٩٢٢ والنزاع بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٣ حول الحدود حين عالجهما مجلس العصبة وفقا لاحكام معاهدة تريانون ، واستشهدت أيضا بالنزاع بين المانيا وبولاندا حول سلزيا العليا سنة ١٩٢١ حين عالجه المجلس وفقا لاحكام معاهدة فرساي^(٥) .

وقد أكدت المذكرة البريطانية انه لو كان هناك ادنى شك عن طبيعة القرار الذي يتخذه المجلس بموجب معاهدة لوزان فان قرار مجلس العصبة المؤرخ في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ يزيله ، وقد وافق الطرفان على ذلك القرار وتعهدا بقبول قرار المجلس عن المشكلة . ولم يقصد بقرار المجلس ان يكون توصية أو توسط بل قرارا ملزما للطرفين ، والقرار الملزم يعنى قرارا تحكيميا^(٦) . وقد استعرضت المذكرة تاريخ المفاوضات قبل عقد معاهدة لوزان وأشارت الى خطاب اللورد كرزون بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين قال ان يتوصل الى قرار من دون موافقة الحكومة التركية^(٧) ، فزعمت الحكومة

(3) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 202-203.

(4) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 203-204.

(5) Ibid., pp. 204-205.

(6) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 203.

(7) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 207-215.

البريطانية ان كلمة قرار decision التي جاءت في خطابه تشير الى القرار الذي سينتخذه مجلس العصبة عن أسلوب التحقيق وقالت ان ذلك القرار اتخذ بالاجماع وبموافقة مندوب تركيا بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٢٤^(٨) .

اما عن السؤال الثاني فقالت الحكومة البريطانية انه لو كان دور مجلس العصبة وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم فلا يحتاج قراره الى اجماع بل يمكن اتخاذه بالاكثريه لان هذا مبدأ عام سائد في محاكم التحكيم^(٩) . ولأجل تأييد حجتها استشهدت بالمادة الخامسة من معاهدة جى Jay Treaty المنقودة في ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى التي نصت على تعيين الموقع الحقيقي لنهر سان كروا St. Croix المذكور في معاهدة الصلح لسنة ١٧٨٣ ، فقد سوى ذلك النزاع بتصويت اكثريه لجنة التحكيم^(١٠) . وذكرت الحكومة البريطانية في مذكرتها مثالا آخر قضية لجنة هالفاكس لتسوية مشكلة مصائد الاسماك بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في سنة ١٨٧٧ وقد ذكرت هذه اللجنة في معاهدة واشنطن لسنة ١٨٧١^(١١) . وذكرت أيضا قضيتين أخريين نظرتهما اللجنة القضائية من مجلس الناج الخاص Privy Council ففي القضية الاولى كان الموضوع حول تقسيم الانصبة بين المقاطعتين الكنديتين اونتاريو وكيبك مما لهما ومما عليهما من الديون ومسؤولياتهما وأملاكهما وموجوداتهما وفقا للقسم ١٤٢ من The British North America Act الذي نص على تعيين ثلاثة محكمين لتلك الغاية^(١٢) . والقضية الثانية تتعلق بلجنة تعين بموجب The Irish Free State Agreement Act of 1922 وفيه نصت المادة الثانية عشرة

(8) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 211.

(9) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 220.

(10) Ibid., p. 221.

(11) Ibid., pp. 221-223.

(12) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 223.

على لجنة ثلاثية لتحسين الحدود بين أستراليا وأيرلندا . وفي كلتا القضيتين ارتأى المجلس الخاص أن قرار الأكثرية كافٍ^(١٣) . أما قاعدة الإجماع فمهمة للهيئات الدبلوماسية لأنه في الدبلوماسية لا يمكن إلزام أية دولة ضد رغبتها والا فيحدث انتقاص من سيادتها . ويتضمن إحالة الفرقاء المعنيين للنزاعهم إلى التحكيم انتقاصا من سيادتهم^(١٤) .

وقد قالت الحكومة البريطانية في مذكرتها عن القسم الثاني من السؤال الثاني أن هذا الأمر تعالجه أحكام المعاهدة لا ميثاق العصبة وأن كلا الفريقين متساويان أمام مجلس العصبة . ولكن بما أنه مما لا يتفق مع المبادئ السلبية أن يكون طرف في قضية ما قاضيا ومتقاضيا فتعتقد الحكومة البريطانية بأنه كان قصد المعاهدة أن لا تشترك في التصويت بريطانيا العظمى أو تركيا . واحتتمت المذكرة البريطانية بالقول إذا ارتأت المحكمة أن ميثاق العصبة يشمل القضية موضوعة البحث فالحكومة البريطانية تعتقد أن المادة المناسبة هي المادة الخامسة عشرة التي تنص على عدم احتساب أصوات أطراف النزاع^(١٥) .

وفي الخطاب الذي ألقاه السر دو كلاس هوك مندوب بريطانيا قال أن من قواعد القانون الإنكليزي الرئيسة أن تفسر الوثيقة المكتوبة وفقا لقصد الفرقاء المعبر عنه بأحكامها الفعلية أو بما يستتج منها ، وهذه القاعدة تطبق في الشريعات وفي العقود والاتفاقيات بجميع أنواعها^(١٦) . ولتأييد حجته استشهد بقضيتين : قضية الملكة ضد كلية هرتفورد التي حسمت في سنة ١٨٧٨ (Reported in Law Journal Reports in England, Vol. 47, ١٨٧٨ Law Journal, Queen's Bench, page 649) وقضية مكين ضد كنارد في سنة ١٨٧٤ (Volume 43, Law Journal Reports, Chancery Division, ١٨٧٤

(13) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 224.

(14) Ibid., pp. 224-225.

(15) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 225.

(16) Ibid., p. 20.

Sir Frederick Pollock, *Law of* ^(١٧) page 323). واستشهد كذلك بـ *Contracts*, 9th edition, page 265. وقال ان المعاهدات العامة تفسر مثل القوانين والعقود، وصرح انه حتى مبادئ القانون الفرنسى تؤيد القانون الانكليزى والقانون الاميركى. وللبرهنة على ذلك استشهد برأى المحكمة الدولية الاستشارى No. 2, Series C, No. 1, page 181 والمادة ١٣٤١ من مجموعة قوانين نابليون^(١٨). وقال السر دوكلاس ان هذا المبدأ يعترف به القانون الانكلوسكسونى والنظام القانونى اللاتينى أيضا، ويمكن اعتباره واحدا من مبادئ القانون العامة التى تعترف بها الشعوب المتقدمة والمشار اليها بالمادة الثامنة والثلاثين من دستور المحكمة الدولية^(١٩).

ثم قرأ السر دوكلاس نص المادة الثالثة من معاهدة لوزان باللغة الفرنسية وباللغة الانكليزية وتساءل كيف يمكن القول ان قرارا يعين مصير الولاية تعينا نهائيا يعتبر توصية ودية يمكن للفريقين تجاهلها كما يشاءان، وليس حكما نهائيا^(٢٠). ولاجل التمييز بين القرار التحكيمى والتوصية والتوسط استشهد ببعض المراجع والتفات فى القانون الدولى : المواد الرابعة والخامسة والسادسة من ميثاق لاهاى الاول لسنة ١٨٩٩ ؟

Emmerich de Vattel, *Law of Nations*, Book II, Paragraph 329; Sir Frederick Pollock, *League of Nations*, second edition, p. 19; Carlso Clavo, *Dictionnaire de Droit Diplomatique*, II, pp. 467-472; Lassa F.L. Oppenheim, *International Law*, third edition, II, sections 9 and 12; Sir Travers Twiss, *Law of Nations*, Volume on war, second edition, section 7; John Westlake, *International Law*, part I, p. 354.

(17) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 20-21.

(18) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 21-22.

(19) *Ibid.*, p. 22.

(20) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 23-24.

وقال ان هذه الاستشهادات تأييد كبير للقول بان التوسط^(٢١) لا يتضمن أو لا يعترف بقرار ، بينما يتضمن التحكيم قرارا دائما . وقال عندما يرفع نزاع ما الى شخص ثالث لاصدار قرار فهذا تحكيم ، ولكن عندما يعرض لاختصاص نسيجة أو للمصالحة فهذا توسط^(٢٢) .

واشار السر دوكلاس الى حجة ذكرها توفيق رشدي بك امام مجلس العصبة يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين قال ان الموضوع الذي تسأل عنه محكمة العدل الدولية الدائمة موضوع سياسي في جوهره فقال ان تفسير وثيقة ما مثل معاهدة لوزان أمر قانوني^(٢٣) . ثم قرأ فقرة من خطاب رشدي بك عن المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي زعم فيها ان تركيا تنازلت عن حقوقها في الاراضي الواقعة وراء الحدود الميمنة ولكنها لم تنازل عن الاراضي الواقعة وراء حدود لم تعين بعد ، ففسر السر دوكلاس المادة السادسة عشرة بأنها تأييد قوي لتفسير المادة الثالثة . وقال عندما استعمل فرقاء معاهدة لوزان كلمة *Prevues* (ميمنة ، محددة) في المادة السادسة عشرة قصدوا ان المادة الثالثة لم تعين خط الحدود ولكنها نصت على وسائل تحديد خط الحدود المتنازع . وقال ان أي شك حول دور مجلس العصبة بموجب المادة الثالثة فصل فيه وحسم نهائيا بقبول الفريقين لقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ ومعناه عرض المشكلة على التحكيم ، ولهذا الغرض لخص محضر جلسة مجلس العصبة في أيلول ١٩٢٤^(٢٤) .

وفد أجاب السر دوكلاس على ادعاء المندوب التركي بأن فتحى بك غير مخول بالزام بلاده بتمهيد بقوله ان فتحى بك كان قد ارسل كممثل معتمد من الحكومة التركية . واذا علم مقدما ان مندوب دولة من الدول أرسل بغية بحث نزاع خاص كممثل معتمد لبلاده فاعطى تمهيدا واضحا غير

(21) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 24-26.

(22) Ibid., p. 26.

(23) Ibid., p. 27.

(24) Ibid., pp. 27-28.

مشروط بالنيابة عن بلاده ثم ينقضى ذلك التعهد بعد أكثر من سنة من اعطائه
فستصبح العلاقات بين الدول ذات السيادة مستحيلة^(٢٥) .

وقال السير دوكلاس ان المفاوضات التي جرت قبل امضاء معاهدة لوزان
وبعدها تؤيد استنتاجه ، فان بيان اللورد كرزون أمام مؤتمر لوزان عالج
أساليب التحقيق : ارسال لجنة أو بيان وجهات نظر الطرفين أو تحقيق
يجرى في أوروبا أو حكم مفرد . وزعم السير دوكلاس انه لا يمكن ان
يكون اللورد كرزون قد قصد من قوله ان القرار الخاص بالقضية لا يصدر
الا بموافقة الحكومة التركية لان أحد أساليب التحقيق التي اقترحها قرار
يصدره حكم مفرد ، فقرار كهذا لا يمكن ان يكون قرارا يوافق عليه طرف
من أطراف النزاع أو أن يكون هذا الطرف فريقا في اصداره^(٢٦) . وقال
ان ميثاق العصبة لا يحتوى على مادة تقول بأن تركيا فريق في اصدار
القرار ، فالمادة الخامسة منه تبدأ بهذه العبارة « ما عدا ما ينص عليه خلاف
هذا في هذا الميثاق » والمادة الخامسة عشرة تنص على أن موافقة اطراف
النزاع ضرورية لاصدار توصية ، فلا يمكن والحالة هذه ان يكون اللورد
كرزون قد قال بأن تركيا ستكون فريقا في توصية ، ولا يمكن ان تكون المادة
الحادية عشرة المادة التي عناها لانه لم يمكن هناك حرب أو تهديد بحرب
كما صرح كرزون نفسه^(٢٧) . وقال السير دوكلاس لا يمكن ان تكون
المادة الخامسة عشرة المادة التي أحيل النزاع بموجبها الى مجلس العصبة
لعدم وجود نص فيها عن قرار يصدره المجلس فعمله فيها مقصور على
الوساطة والتوصية^(٢٨) .

ليس هناك أمر مستغرب في احالة أمر ما الى المجلس باعتباره حكما ،

[25] World Court, Documents Relating to Advisory Opinion
No. 12, pp. 32-33.

[26] World Court, Documents Relating to Advisory Opinion
No. 12, pp. 33-36.

[27] Ibid., p. 36.

[28] Ibid., pp. 36-37.

فقد حدث مرارا ان رئيس احدى الدول عمل كحكم بصرف النظر عن دستور تلك الدولة ، ففي خلال ١٨٣١ - ١٩٠٤ كانت بريطانيا العظمى طرفا فيما لا يقل عن عن احد عشر تحكيما رفع الى رؤساء دول بدون الحاجة الى امضاء وزير مسؤول مع امضاء رئيس الدولة^(٢٩) . وليس هناك ما يمنع اختبار هيئات موجودة أو هيئات تؤلف كحكامين ، وقد استشهد بعض الثقات وذكر مثلا لتأييد قوله ، وذكر ان مجلس العصبة نفسه اختير كحكم في قضية الحدود بين هنغاريا وجكوسلوفاكيا في ١٩٢٣ ، وفي قضية المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي التي تناولت موضوع مجلس ادارة هيئة العمل الدولية وذلك سنة ١٩٢٢ ، ولم يسمح لاطراف النزاع بالحضور عندما اصدر المجلس قراره^(٣٠) . واستشهد السر دوكلاس بجواب عصمت باشا على بيان اللورد كرزن ليشب ان الاخير كان يفكر بالتحكيم فقد رفض عصمت باشا تقديم مشكلة الموصل الى التحكيم^(٣١) . ولكنه اعترف بحدوث تغيير في اللغة بين المسودة الاصلية للمادة الثالثة كما اقترحت في كانون الثاني ١٩٢٣ وبين الصيغة النهائية لمعاهدة لوزان ، فقد كان من الضروري ادخال فقرة تنص على فترة للمفاوضات المباشرة ولكن كلا النصين يحتويان على كلمة قرار "decision" يصدره مجلس العصبة^(٣٢) . وأشار الى مؤتمر القسطنطينية وأكد ان السر برسي كوكس مندوب بريطانيا استعمل اللغة نفسها التي استعملها كرزن ، كما أشار قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ الى النتيجة نفسها أي ان يكون دور المجلس بموجب المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم يصدر قرارا تحكيميا^(٣٣) .

(29) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 42, pp. 37-38.

(30) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 42, pp. 38-39.

(31) *Ibid.*, pp. 39-40.

(32) *Ibid.*, pp. 40-41.

(33) *Ibid.*, pp. 41-43.

وقال السر دوكلاس ان الجواب عن القسم الاول من السؤال الثاني ان يصدر المجلس قراره بالاكثريه ولا يشترط الاجماع ، ولتايد قوله استشهد بالمذكرة البريطانية وذكر التحكيم في قضيتي اونتاريو وكبك ومصائد اسماك هالفاكس والتحكيم في قضية نهر سان كروا وقضية النزاع على الحدود بين الدولة الارلندية والستر^(٣٤) . واستشهد بالثقات القانونيين :

William E. Hall, *International Law*, sixth edition, p. 354; Alphonse Rivier, *Principes du Droit International*, II, p. 183, section 170; Paul L. E. Pradier-Fodere, *Cours de Droit Diplomatique*, II, p. 475; Pasquale Fiore, *Droit International Public*, II, p. 640, section 1212, par. 21 and p. 642, section 1214.^(٣٥)

وقال ان المادة الخامسة من الميثاق لا تمنع المجلس من العمل كحكم وفقا للسلطة التي تخول اليه بالاضافة الى الميثاق مثل معاهدة لوزان وقرار المجلس المؤرخ في ٣٠ ايلول ١٩٢٤^(٣٦) . واستشهد بالمادة الثامنة من معاهدة لوكارنو التي عالجت موضوع انتهاء تلك المعاهدة باكثريه ثلثي أصوات مجلس العصبة ، وبمعاهدة الاقليات البولندية لسنة ١٩١٩ التي لا يمكن تعديلها الا بموافقة اكثريه مجلس العصبة ، وبمشروع بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ الذي نص على جواز تعديله باكثريه ثلثي أصوات المجلس المذكور^(٣٧) .

ثم ناقش السر دوكلاس المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة وأكد انها لا تنطبق على موضوع البحث لانه بموجبها لا يوجد الزام للفرقاء المعنيين بقبول التوصية ولو بالاجماع . وذكر انه في ايلول ١٩٢٤ تنازل المندوب التركي عن جدله في انطباق تلك المادة حين اتفق مع المندوب البريطاني على الصفة الالزامية لقرار المجلس^(٣٨) .

(34) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 43-45.

(35) *Ibid.*, pp. 45-46.

(36) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 46-47.

(37) *Ibid.*, pp. 47-48.

(38) *Ibid.*, pp. 48-49.

ثم أجاب على ادعاء المندوب التركي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٥ بأن المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ من معاهدة لوزان تشير الى ان معنى المادة الثالثة يختلف عن المعنى الذى يدعيه البريطانيون ، فأكد ان المادة ٤٤ تظهر بأنه ليس هناك من مانع يمنع مجلس العصبة من العمل بالاكثريه ولكنها لا تلقى ضوء على ما اذا كان المقصود من المادة الثالثة ان يعمل المجلس بالاكثريه أم لا (٣٩) .
 واما فى المادة ٤٨ فهناك أساس قوى للاستنتاج بأن الدول الموقعة لم تر من الضروري ان تنص على قرار الاكثريه حين يعمل المجلس كحكم أو كقاض لان هذا نقيض مفهوم وفقا لقواعد القانون الدولى الاعتيادية . واما المادة ١٠٧ فهي شبيهة بالمادة ٤٨ باعتبارها المجلس هيئة قضائية تعمل بالاكثريه . وزعم ان المواد الثلاثة تؤيد وجهة النظر البريطانية (٤٠) .

وعندما بحث القسم الثانى من السؤال الثانى قال اذا كان المجلس يعطى قرارا تحكيميا وفق المادة الثالثة فلا يمكن للفريقين المتنازعين الاشتراك فى اصداره ، فالدولة كالفرد لا يمكن ان تكون قاضيا فى قضيتها الخاصة . وحتى اذا كان من الممكن تطبيق المادة الخامسة عشرة فاطراف النزاع لا يصوتون (٤١) . وقد أجاب على حجة الحكومة التركية التى ارسلتها فى برقيتها المؤرخة فى ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ الى المحكمة الدولية بأن ليوبولد ايمرى المندوب البريطانى كان قد نقض الصفة التحكيمية للقرار فلم يبق نقيض لعرضه على التحكيم بقوله ان بيان ايمرى لم يصدر الا بعد ان رفضت الحكومة التركية الاعتراف بعهدتها الذى قطعته على نفسها وأعلنت عن نيتها بعدم احترام كلمتها التى أعطتها ، وفى ١٩ ايلول ١٩٢٥ قال ايمرى انه من المستحيل على فريق واحد فى تعاقب ثنائى ان يكون ملزما بعد ان يعلن الفريق الآخر عن تحرره من التعاقب (٤٢) .

(39) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 49-50.

(40) Ibid., pp. 50-51.

(41) Ibid., pp. 51-52.

(42) Ibid., p. 53.

وجهاً نظر محكمة العدل الدولية الدائمة

قالت المحكمة الدولية في جوابها على السؤال الاول الذى رفعه مجلس العصبة اليها والخاص بطبيعة القرار الذى يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان انه من الضروري أولاً ان تحلل المادة لأجل اكتشاف العوامل التى قد تحدد طبيعة القرار . فالعبارة الايضاحية التى تلت سؤال المجلس - أليكون القرار قراراً تحكيمياً أم توصية أم توسطاً بسيطاً - تشير الى وجوب تحديد طبيعة الاعمال التى يقوم بها المجلس وبيان ما اذا كان المقصود من القرار ان يكون ملزماً للفرقاء المختصين⁽⁴³⁾ . لقد حاولت المحكمة ان تعرف من نص المادة الثالثة مقاصد الفرقاء المتعاقدين وحاولت ان تقرر ما اذا كان من الواجب أخذ العوامل الاخرى غير النص بنظر الاعتبار فى تحديد تلك المقاصد واذا كان الامر كذلك فالى أى مدى⁽⁴⁴⁾ .

وقد قررت المحكمة ان قصد الفريقين المتعاقدين من اللجوء الى مجلس العصبة كان للحصول على حل نهائى وملزم أى التعيين النهائى لخط الحدود . وقد ذكرت الاسباب بقولها⁽⁴⁵⁾ : قصد بالمادة الثالثة التى هى جزء من قسم من المعاهدة خصص " للمواد الخاصة بالأراضي " ان تعين حدود تركيا من البحر الابيض المتوسط الى ايران ، وبالرغم من انه عين جزء من أجزاء الحدود وبقي جزء آخر ليعين فى المستقبل فمن الواضح ان هدف المادة الثالثة هو تعيين خط حدود غير منقطع ونهائى . وبالإضافة الى المفردات التى استعملت ("lay down", fixer, determiner) يحدد ، يعين ، يخطط ، لا تفسر الا بقصد إقامة وضع يكون نهائياً ، فان طبيعة خط الحدود نفسها وطبيعة أى اتفاق لإقامة حدود بين قطرين تعنى ان تكون الحدود خطاً نهائياً على طول

(43) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 18.

(44) *Ibid.*, pp. 18-19.

(45) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 19.

وأضافت المحكمة انه يحدث غالباً وقت امضاء معاهدة لاقامة حدود جديدة ان بعض اقسام تلك الحدود لم تعين بعد فتنص المعاهدة على بعض التدابير لتعيينها • واستشهدت بالمادة الثانية من معاهدة لوزان التي تركت تعيين جزء من الحدود التركية - اليونانية الى قرار لجنة حدود تؤلف بموجب المادة الخامسة • وقالت المحكمة انه من الطبيعي ان أية مادة يقصد بها تعيين خط حدود يجب ان تفسر ان امكن بأن نتيجة تطبيقها ستكون حتماً « اقامة خط حدود دقيق تام نهائى » •

فهذه الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من دراسة القسم الاول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة (والناصة على ان سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر) يؤكد لها تحليل القسمين الثانى والثالث من الفقرة ، فالقسم الثانى يقول انه فى حالة عدم التوصل الى اتفاقية يرفع النزاع الى مجلس العصبة ، وبالرغم من ان هذه الاحكام اذا أخذت على علاتها لا تشير بصراحة الى طبيعة العمل الذى يتخذه المجلس فليس هناك الا احتمالان : اتفاق بين الطرفين المتنازعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتدخل طرف ثالث أو قرار يصدر بتدخل فريق ثالث - أى مجلس العصبة - يكون بنتيجته التوصل الى حل نهائى^(٤٧) ، واما القسم الثالث فقد أزال كل شك يتعلق بمعنى القسمين الاول والثانى ، ففيهما يتعهد الطرفان التركى والبريطانى الى حين التوصل الى قرار بالمحافظة على الحالة الراعية فى الاراضى التي يتوقف مصيرها النهائى على ذلك القرار ، وهذه تسوية مؤقتة قبل التسوية النهائية الناتجة عن « القرار الذى يصدر » أو كما ذكر فى بروتوكول الجلاء الناتجة عن « تعيين خط الحدود » •

(46) World Court, Advisory Opinion No. 12, pp. 19-20.

ولاجل تأييد تفسيرها استشهدت المحكمة بالمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود المعينة (Prevues) في معاهدة لوزان . فخط حدود العراق الذي سيعين وفق المادة الثالثة خط معين (Prevue) بالمعاهدة لأن الاصطلاح معين (Prevue) "laid down" يمكن ان يتضمن كلا النوعين من الحدود : التي عينت من قبل والتي ستعين بتطبيق الوسائل المذكورة في المعاهدة^(٤٧) . وأضافت المحكمة ليس هناك شيء استثنائي باحتواء المعاهدة لنص بالتنازل عن بعض الاراضي أو بالتنازل عن الحقوق في تلك الاراضي حتى ولو لم تعين حدودها بعد ، واستشهدت بجميع معاهدات التنازل عن الاراضي بواسطة الاستفتاءات والمعاهدات التي تنص على تعيين الحدود بواسطة اللجان الدولية أو بقرار يصدره فريق ثالث . ففي هذه الحالات يبقى التنازل عن الحقوق معلقا الى ان يعين خط الحدود ولكنه يصبح نافذا بالقرار الملزم اذا لم يكن هناك حل آخر^(٤٨) . وقد اثنأت المحكمة ان مواد معاهدة لوزان الاخرى التي منحت مجلس العصبة بعض الصلاحيات والتي استشهدت بها الحكومتان لا تكاد تكون لها أية علاقة بتفسير المادة الثالثة^(٤٩) .

ثم بحثت المحكمة المادة الثالثة في ضوء مفاوضات لوزان ، فروت الافليسات التي ذكرها توفيق رشدي بك يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين ذكر مجلس العصبة ببيان اللورد كروزن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ الذي قال فيه يجب ان يكون قرار مجلس العصبة الذي تمثل فيه تركيا اجماعيا فلا يمكن التوصل الى قرار من دون موافقة تركيا وقالت حتى اذا أخذت الاعمال التحضيرية (travaux préparatoires) بنظر الاعتبار فلا يمكن الاستفادة من

(47) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 20.

(48) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 21.

(49) Ibid., pp. 21-22.

(50) Ibid., p. 22.

بيان كرزون في تفسير المادة الثالثة^(٥١) . فان تلك الفقرة جزء من خطاب الفاء كرزون لتقديم اقتراح وقد رفضه الوفد التركي ، ولو كانت الفقرة فهمت في حينها بالمعنى الذي حاول رشدي بك بعدئذ ان يعطيه لها فمن الصعب ان نفهم لماذا رفضها الوفد التركي اذن . وأضافت المحكمة قولها حين عرض اللورد كرزون اقتراحه بأنه في حالة فشل المفاوضات المباشرة يحال النزاع الى مجلس عصبة الأمم لم تكن المادة الثالثة موجودة بعد حتى ولو بشكل مسودة ، ولم تقبل تركيا في حينه أى التزام في ذلك المضمار ولم تقبل الدعوة بموجب المادة السابعة عشرة من ميثاق العصبة . وزعمت المحكمة انه ووفق على المادة الثالثة في مؤتمر لوزان الثاني بعد خمسة أشهر من خطاب كرزون وكان الوضع القانوني قد تغير تغيراً جوهرياً ولذلك فمن المستحيل تفسير هذه المادة ببيانات تتعلق بوضع سابق . وقد أكدت المحكمة انه لم يذكر ، في مسودات المادة الثالثة التي عرضها الفريقان ولا في المراسلات أو محاضر الجلسات الخاصة بتلك الفترة ، موضوع موافقة الفريقين على التحل الذي يوصى به مجلس عصبة الأمم^(٥٢) . لكل هذه الأسباب رفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية للمادة الثالثة .

وقد استبعدت المحكمة أيضاً امكانية الرد على تفسيرها على أساس ان الاقتراح التركي المقابل احتوى على هذه الجملة : « سيحال النزاع الى مجلس عصبة الأمم » ، فأكدت المحكمة ان هذا الاقتراح المقابل لم يستن بأية طريقة كانت قراراً نهائياً يصدره المجلس ، وقد وصف عصمت باشا في رسالته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٢٣ الاقتراحات التركية المقابلة عن قضايا الاراضي بأنها مطابقة لاقتراحات الحلفاء ، وأضافت المحكمة ان القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لم يظهر في كلا المشروعين المذكورين^(٥٣) .

(51) World Court, *Advisory No. 12*, pp. 22-23.

(52) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 23.

(53) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 23-24.

وقالت المحكمة ان الحقائق التي تلت عقد معاهدة لوزان لا تتعلق بها الا بقدر ما تنجلي من ضوء عن مقاصد الفرقاء المتعاقدين ابان عقد المعاهدة ، واستشهدت بتبادل وجهات النظر الذي حدث بين الفريقين في اجتماعات مجلس العصبة بين ٢٠ و ٣٠ أيلول ١٩٢٤ حين قبل كلاهما مقدما قرار المجلس الذي تعتبره المحكمة مؤيدا لتفسيرها للمادة الثالثة اى ان القرار نهائى وملزم^(٥٤) .

وقد ادعت الحكومة التركية في برقيتها المؤرخة في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ التي ارسلتها الى المحكمة مدافعة عن صحة ادعائها ان المجلس نفسه شعر بأنه مضطر لسؤال المحكمة عن رأيها الاستشارى ، فقالت المحكمة يبدو ان هذا الادعاء مبنى على المبدأ القائل بأنه اذا كانت نصوص المعاهدة غير واضحة ففي الاختيار بين عدة تفاسير مقبولة يختار التفسير الذي يتضمن اقل الالتزامات للفرقاء المعنيين ، وفردت المحكمة ان ذلك المبدأ عديم الفائدة في القضية التي امامها لان نص المادة الثالثة واضح . وأشارت المحكمة الى ان نفس البريقة التركية ذكرت ان التدويع البريطانى حل المشكلة بقوله امام مجلس العصبة ان تعهدات بريطانيا السابقة حول قبولها مقدما لقراره لا تعتبر ملزمة بعد ذلك^(٥٥) . ورفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية لبيان ايمرى الذى الفاه أمام المجلس فى ١٩ أيلول ١٩٢٥ لانه لم يؤثر فى الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة الثالثة من معاهدة لوزان ولكنه لم يشر الا الى التعهدات التى كان اللورد بارمور وايمرى نفسه قد أعطياها اثناء اجتماعات المجلس السابقة وقد ألقى ايمرى بيانه بسبب احتمال اصرار تركيا على رفضها الاعتراف بتعهداتها بقبول قرار المجلس مقدما ، بعد ان يصدر المجلس قراره وفى هذه الحالة الاخيرة احتفظ ايمرى لبريطانيا العقلنى بحرية العمل نفسها التى ادعتها الحكومة التركية لنفسها^(٥٦) .

(45) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 24-25.

(55) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 25.

(56) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 25-26.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الإيضاحية الملحقة بالسؤال الأول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت اذا أخذنا كلمة « تحكيم » بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذي يصدره الفريق الثالث الذي لجأ اليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قرارا تحكيميا . وأضافت المحكمة انه يوجد معنى اعتيادي وضيق للتحكيم وهو الذي يستهدف تسوية الخلافات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم تلك الدول بنفسها على اساس احترام القانون (اتفاقية لاهاي عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) . وكان من رأى المحكمة ان النزاع موضوع البحث يعتمد في الغالب على اعتبارات غير ذات صفة قانونية ، وقالت انه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزء من عصبة الأمم ، كمحكمة مؤلفة من (٥٧) محكمين .

وقالت المحكمة انها شعرت بوجوب عدم اعطاء أهمية الى بعض النتائج التي يسعى المبدأ القانوني لاستنتاجها من فكرة التحكيم أو الى بعض قواعد الاجراءات التي قررتها محاكم التحكيم ولكنها ستحاول الاجابة عن السؤال المقدم اليها وفقا لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث (٥٨) .

وقد أكدت المحكمة ان ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين في تقديم اى نزاع للتحكيم وذكرت ان الميثاق في مادته الثالثة عشرة اشار الى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذي واجه الاول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر في الميثاق ممارسا لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة . ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين اليه بسوافقتهم لكي يصدر قرارا نهائيا ومنزما في نزاع ما . وبالرغم من ان صلاحيات المجلس في تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التي لا يستطيع

(57) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 26.

(58) Ibid., pp. 26-27.

المجلس بموجبها الا اعطاء التوصيات فان هذه المادة ذكرت الحد الأدنى من الالتزامات المفروضة على الدول والحد الأدنى من الصلاحيات الممنوحة للمجلس . ولكن المحكمة ترى ان لا مانع يمنع الفرقاء المتنازعين من قبول التزامات ومن منح صلاحيات للمجلس أوسع من تلك المذكورة في المادة الخامسة عشرة ، ولا سيما سلطة اصدار قرار يسوى النزاع تسوية اجبارية اذا كان الفرقاء قد عقدوا اتفاقا لهذا الغرض مقدما (٥٩) .

وقد ذكرت المحكمة بعض السوابق تعهد الفرقاء المعنيون فيها مقدما بقبول توصية المجلس وهذه الاتفاقات مساوية لمنح المجلس صلاحية اصدار قرار ، فذكرت مثال سلتريا العليا (Official Journal, 1921, pp. 982, 1221) وتعيين الحدود بين هنغاريا والنمسا (League of Nations, Treaty Series, IX, p. 204).

ثم قالت المحكمة بما ان هدف الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان هو الحصول على تسوية نهائية وملزمة لخط الحدود فان قرار المجلس وفقا لتلك المادة لا يمكن ان يعتبر مجرد توصية ضمن معنى المادة الخامسة عشرة من الميثاق لان توصية كهذه لن تسوى النزاع ، فقد تؤدي التوصية الى وضع الدولة التي لا تمتلك الاراضي المتنازعة التي حكم لها بها بخط الحدود الجديد الموصى به في موضع ادنى من غيرها ، فلا يكون لتلك الدولة حق واقعي للاصرار على اقتطاع الاراضي المتنازعة . وقالت المحكمة ان تطبيق المادة الخامسة عشرة على موضوع البحث لم يستبعد لان صلاحيات المجلس في التوسط والتوفيق تؤلف جزءا أساسيا من واجباته . ولكن اذا فشل هذا العمل فيستطيع المجلس استعمال صلاحيته في اصدار قرار (٦٠) .

ثم شرعت المحكمة في الاجابة عن السؤال الثاني ، فلاحقت ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تشير الى المجلس باعتباره جزءا من

(59) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 27;

يسمى هذا النوع من الاتفاقات : *compromis*.

(60) World Court, Advisory Opinion No. 12, pp. 27-28.

(61) Ibid., p. 28.

عصبة الأمم • فالمجلس مؤلف من اشخاص تعينهم حكوماتهم ومنها يتسلمون تعليمات يتحملون مسؤوليتها (٦٢) • ففي هيئة مؤلفة بهذه الطريقة والتي مهمتها معالجة كل الامور ضمن صلاحيات عصبة الأمم أو تؤثر في سلام العالم فمن الضروري والطبيعي الاشارة الى مراعاة قاعدة الاجماع • وما لم يؤيد قرار مجلس العصبة بموافقة اجماعية من الدول التي تؤلف المجلس فلا يكون لقرار كهذا درجة السلطة الضرورية ، اما اذا قبل ان من الممكن اصدار القرارات الخاصة بالقضايا المهمة بالاكثورية حتى ولو لم توجد مادة خاصة بهذا المعنى ، فقد تعرض سمعة عصبة الأمم الى الخطر • لا يكاد المرء يتصور امكانية اتخاذ قرارات عن قضايا تؤثر في سلام العالم ضد رغبة الدول التي في جانب الاقلية ولكنها بسبب وضعها السياسي ملزمة بأن تتحمل القسط الاعظم من المسؤوليات والنتائج (٦٣) •

وفي رأى المحكمة ان المادة الخامسة من الميثاق التي نصت على الاجماع انما نصت وفقا لتقاليد كل الاجتماعات الدبلوماسية والمؤتمرات • وتعتقد المحكمة ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تقع ضمن حدود المبدأ المذكورة في المادة الخامسة لا ضمن الفقرة الثانية من نفس المادة والمتعلقة بقضايا الاصول • وقد رفضت المحكمة ادعاء الحكومة البريطانية بأن ذلك المبدأ المذكور في المادة الخامسة لا يشمل الا ممارسة الصلاحيات الممنوحة في الميثاق نفسه ، وقالت يمكن اعتبار مبدأ الاجماع العام المذكور في المادة الخامسة قاعدة طبيعية لهيئة كمجلس العصبة • وبالرغم من ان المشكلة موضوعة البحث تتعلق بممارسة صلاحية خارج سلطة المجلس فلا يمكن استعمالها كحجة لانقاص ضمانات قرارات المجلس •

وقد اعترفت المحكمة بأن في استطاعة المجلس اصدار قرارات بالاكثورية في بعض القضايا الخاصة مثل المواد ٤٤ و ١٠٧ من معاهدة لوزان (٦٤) •

(62) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 28-29.

(63) *Ibid.*, p. 29.

(64) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 30.

وقد لحيء أيضاً الى مبدأ الاكثرية المنفق عليه بصورة عامة في حالة محاكم التحكيم على اساس انه يستحيل في كثير من الاحيان الوصول الى اى قرار اذا اشترط الاجماع . وقد رفضت المحكمة الحجج والمبادئ المستمدة من نظرية التحكيم بمعناه الضيق او من تطبيقاته (٦٥) . واعترفت بإمكانية اعتبار بعض الحجج التي اوردتها المدووب البريطاني صحيحة في حالة تعيين المحكمين للنظر في قضية خاصة ولكنها قالت ان حججه غير صحيحة حين يلجأ الفرقاء المتنازعون الى هيئة موجودة من قبل ولها قواعد خاصة في التنظيم والاجراءات . والمفروض ان الفرقاء المعنيين في حالات كهذه قد قبلوا قواعد الهيئة الا اذا صرح الفرقاء المذكورون بمقاصدهم خلاف ذلك .

ثم درست المحكمة القسم الثاني من السؤال الثاني عن اشتراك مندوبي الفريقين المتنازعين في التصويت ، فاكدت ان المادة الخامسة من الميثاق لم تتضمن حالة نزاع حقيقي بل تناول المادة الخامسة عشرة حالات كهذه بنقرااتها السادسة والسابعة اللتين اشترطتا الاجماع في اصدار التوصيات . وقالت ان تقرير المجلس الاجماعي لا يحتاج لاقراءه الا موافقة الاعضاء عدا الفرقاء المتنازعين ، ويمكن تطبيق نفس المبدأ في الحالات المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من الميثاق وفي الفقرات الثلاث الاولى التي ادخلت بين الفقرة الاولى والثانية من تلك المادة بقرار اصدرته جمعية عصبة الأمم في اجتماعها الثاني (٦٦) .

وقالت المحكمة يجب تطبيق هذه الصورة من الاجماع في النزاع موضوع البحث . وذلك النوع من الاجماع ضروري للتوصيات ويجب ان يكون اكثر ضرورة في حالة اصدار قرار ملزم . وقالت ان مبادئ الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الخامسة عشرة تفي بمتطلبات القضية موضوع البحث . وأكدت المحكمة ان القاعدة المعروفة بأنه لا يمكن ان يكون المرء

(65) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 30-31.

(66) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 31.

خاصة في قضيته الخاصة صحيحة^(٦٧) . وقالت المحكمة انه من وجهة النظر الواقعية اذا اشترطت موافقة اطراف النزاع على قرار المجلس فمعنى ذلك اعطاؤهم حق الفيتو ولا يتفق هذا مع القصد المذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وبما ان المجلس مؤلف من ممثلي الدول الاعضاء فالوضع القانوني للفرقاء المتنازعين في هذا المجلس لا يقارن بأعضاء محاكم التحكيم الذين هم مواطنون في الدول المتنازعة .

وختتمت المحكمة وجهات نظرها بقولها ان ممثلي طرفي النزاع جزء من المجلس فهما مخولان وملزمان للاشتراك في مباحثاته فعليهما الاشتراك بالتصويت ولكن صوتهما لا يؤخذان بنظر الاعتبار في التبت من وجود الاجماع^(٦٨) .

وجهات النظر التركية

لخص منير بك المندوب التركي وجهات النظر التركية عن الناحية القانونية من مشكلة الموصل في خطابه أمام مجلس العصبة يوم ٨ كانون الاول ١٩٢٥ بعد نشر رأى المحكمة الدولية ، فقال ان تفسير المحكمة للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان غير عادل ويختلف عن المعنى الذى قصده الدول الموقعة على المعاهدة . وأكد ان القصد من احالة النزاع الى المجلس محاولة اضافية للوصول الى اتفاق ، وهذه الاحالة بمثابة عرض دولتين لتزاعهما على المجلس للتحكيم وهما متفقتان على ان يعطى القرار بموافقتهما الخاصة ، وقد كان بيان كرزن تعهدا من الحكومة البريطانية لهذا الغرض . ولم تمنح المادة الثالثة للمجلس حقا في اصدار قرار كما لم تجعله حكما . وقال منير بك انه وفقا لميثاق العصبة لا يمارس المجلس مهام حكم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، وباعتباره جزء من عصبة الامم لا يمكن ان يعمل كمحكمة تحكيم ، وانما هو هيئة من ممثلي أعضاء العصبة يتسلمون تعليماتهم من

(67) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 31-32.

(68) *Ibid.*, p. 32.

حكوماتهم • وفي الامكان الوصول الى تسوية النزاع بقرار يصدره المجلس بموافقة الطرفين أو بقرار حكم يقترحه المجلس لاخذ موافقتها أو بأساليب أخرى كثيرة ممكنة^(٦٩) .

وتسأل منير بك انه لو كان مؤتمر لوزان حذف مشكلة الموصل من معاهدة لوزان وطلب من لجنة الاراضي الاستمرار في مناقشة المشكلة وفي خلال فترة انتظار اصدارها القرار تعهدت الدولتان باحترام الحالة الراهنة فهل يمكن الادعاء بأن تلك اللجنة مخولة صلاحيات حكم لا لسبب سوى ان الحدود يجب ان تكون نهائية • ولم تقصد تركيا أبدا ترك حل قضية مهمة كهذه الى مصادقات التحكيم^(٧٠) .

ثم يتفق منير بك مع المحكمة في قولها عن وجود وسيلتين للحل فقط : اما اتفاق بين الفريقين المتنازعين يتوصلان اليه مباشرة أو غير مباشرة بواسطة فريق ثالث واما قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ، فزعم وجود ثلاث وسائل محتملة لتسوية النزاع : الاول حل النزاع بصورة مباشرة بين الفريقين والثانية حل النزاع بمساعدة فريق ثالث والثالثة حله بتدخل حاسم من فريق ثالث وأضاف ان هذه الوسائل الثلاثة يمكن اختزالها الى اثنتين عامتين - حل مباشر وحل غير مباشر •

وقال المندوب التركي ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة نصت في قسمها الاول على الحل المباشر وفي قسمها الثاني على الحل غير المباشر ، فمن الضروري اذن ان نقرر أي من الحلين توقعنا عند احالة المشكلة الى المجلس وقال ان الحكومة التركية لم توقع التدخل الحاسم لان التدخل الحاسم من فريق ثالث قريب من التحكيم • ولا يمكن استعمال التحكيم الا في النزاعات التي تسمح به ولا يمكن ان ينفذه الا اشخاص يملكون صفات المحكمين المعينين وفق اتفاق يعقد بحرية وبوضوح ، اما المشكلة موضوعة البحث

(69) *Official Journal*, 1926, p. 122.

(70) *Ibid.*, pp. 122-123.

فتموزها هذه الشروط الضرورية . اما اذا قيل ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة تسمح بحل النزاع بتدخل فريق ثالث فجميع الشروط الضرورية للتحكيم متوفرة . وقد استنتج منير بك من حججه ان التحكيم قد استبعد لعدم الاعتراف بحق المجلس في استعماله بنص واضح جازم ، فان واجب المجلس الاساسي حسب احكام ميثاق العصبة هو استعمال نفوذه في المصالحة والوساطة . واما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فلم تمنح المجلس صلاحية اصدار قرار واجب القبول^(٧١) .

وذكر المندوب التركي المجلس بأن الوفد التركي في مؤتمر لوزان وافق على النص النهائي للفقرة الثانية من المادة الثالثة على افتراض ان المجلس سيعمل كوسيط بموافقة الطرفين^(٧٢) . ولم يوافق على رأى المحكمة باستحالة الوصول الى تسوية نهائية بالتوسط ، فهذه الامكانية لم تستبعد كما ان امكانية عدم التوصل الى تسوية نهائية غير مستبعدة ، وهذه الامكانية الاخيرة موجودة أيضا في الحل الذي يتطلب تصويتا اجماعيا كما اثنأت المحكمة الدولية . واعاد الى الازهان وجود تباين بين نصوص الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما اقترحت في مختلف الاوقات اتناء مؤتمرى لوزان الاول والثاني وبين النص الذي أقر أخيرا في معاهدة لوزان^(٧٣) .

ولم يوافق منير بك أيضا على رأى المحكمة في صلاحيات المجلس بأن يستعمل أولا الوساطة والمصالحة فاذا لم يفلح في ذلك يصدر قرارا ، وقال انه يمكن للمجلس ان يعمل كوسيط أو موفق بموجب المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة أو كحكم وفق المادة الخامسة . اما الرأى القائل بإمكان تطبيق المادتين الخامسة والخامسة عشرة في آن واحد على المشكلة موضوعة البحث (بتحديد احكام الواحدة وتوسيع احكام الاخرى) فلا يمكن اعتباره

(71) *Official Journal*, 1926, p. 123.

(72) *Official Journal*, 1926, pp. 123-124.

(73) *Ibid.*, p. 124.

قائد على أية بيئة صحيحة + ونعتقد الحكومة التركية ان مجلس عصبة مؤتمر دبلوماسي وان الاجماع ضروري في احكامه ، وقد استشارت جلير جديل الذي تعتبره الحكومة التركية ثقة قانونيا معروفا + وقال منير بك ان دراسة رأي المحكمة الاستشاري ورأي جديل وبيان السر دوكللاس هو ك ومناقشات الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس عصبة الأمم (٣ - ١٩ أيلول ١٩٢٥) أظهرت وجود نقطة اتفق عليها الجميع وهي الوساطة والمصالحة التي يستطيع المجلس بل يجب عليه القيام بها وفق المادة الخامسة عشرة من الميثاق^(٧٤) . واستشهد بقول جديل (ص ١٦ من كتيبه) بان الاجراء الالزامي الوحيد المذكور في ميثاق عصبة الأمم والممكن تطبيقه بدون اتفاق خاص بين الفرقاء هو الاجراء المذكور في المادة الخامسة عشرة ، وهذا يعرف بأنه وساطة تسبقها مصالحة وتسبقها توصية تؤخذ بالاجماع أو بأكثرية بسيطة . واستشهد منير بك بالسر دوكللاس بإمكانية تطبيق المادة الخامسة عشرة في مشكلة الموصل^(٧٥) .

آراء فقهاء القانون الدولي

لقد بحث مشكلة الموصل بعض ثقات وأساتذة القانون الدولي^(٧٦) . وقد كتب البروفسور جلير جديل رأيه استجابة لالتماس الحكومة التركية

(74) *Official Journal*, 1926, p. 125.

(75) *Official Journal*, 1926, p. 126.

(76) انظر مبادئ القانون الدولي التي لها علاقة بمشكلة الموصل في Sir John Fischer Williams, "The League of Nations and Unanimity" in *The American Journal of International Law*, XIX, pp. 475-488; P. J. Baker, "The Obligatory Jurisdiction of the Permanent Court of International Justice" in *The British Year Book of International Law*, 1925, pp. 68-102; Arnold D. McNair, "The Council's Request for an Advisory Opinion from the Permanent Court of International Justice", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 1-13; R. Y. Hedges, "The Juridical Basis of Arbitration", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 110-120.

وقدمه الى الحكومة التركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ وقد نشر بكراس .
وقد ذكر ان وجهة نظر الحكومة البريطانية عن طيعة قرار المجلس مبنية
على فرضيتين : (١) ان كلمة قرار "decision" الواردة في القسم الثالث من
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تفهم الا بانها
نتيجة العمل الذي يتخذه مجلس عصبة الامم (٢) ولا يمكن ان تفهم الا بمعنى
قرار تحكيمى .

فقال البروفسور جيدل ان الفرضية الاولى لا تبررها قواعد اللغة ولا
علم المنطق . فهي غير مبررة لغويا لعدم وجود سبب لنقل الكلمات من قسم
الى آخر في نفس الفقرة ، ففي القسم الثاني ذكر ان النزاع سيحال الى
مجلس عصبة الامم ؛ بينما ظهرت الكلمة قرار "decision" في القسم الثالث ،
وقد اعتبرت الحكومة البريطانية كلمة "decision" بأنها مقصورة على قرار
مجلس العصبة حتما . وقال وهي غير مبررة منطقيا لان كلمة "decision"
ذكرت مرتين وفي كليهما لم تخصص بأن القرار المذكور هو قرار مجلس
عصبة الامم^(٧٧) . واما عن الفرضية الثانية فلم تستثن كلمة قرار
التي تشير الى عمل المجلس لا لغويا ولا منطقيا تسوية مباشرة ولا أى حل
آخر ، ولهذا فيجب رفض الحجة البريطانية^(٧٨) .

ثم درس البروفسور جيدل معنى الفقرة الثانية من المادة الثالثة ومرماها
فقال قد يكون الحل المطلوب بتسوية مباشرة أو بتدخل المجلس وان تركبا
ملزمة برفع النزاع الى مجلس العصبة في حالة فشل التسوية المباشرة^(٧٩) .
ولا يستطيع المجلس معالجة النزاع الا وفق الصلاحيات الممنوحة له بميثاق
عصبة الامم ، وقد منحه الميثاق صلاحية التوسط لا صلاحية التحكيم^(٨٠) .
وقال يجب ان يسبق التحكيم اتفاق *Compromis* يتوصل اليه بحرية والحكم

(77) Gidel, *Consultation*, p. 5.

(78) *Ibid.*, pp. 6-8.

(79) *Ibid.*, p. 9.

(80) *Ibid.*, pp. 9-12.

مقيد بهذا الاتفاق • ولم تقرر المادة الثالثة التحكيم لأنه لم يذكر بالتخصيص
كما ذكر في المواد ٤ أو ٤٧ أو ٤٨ أو ٩٢ أو ١٠٧ أو ١١٦ من معاهدة
لوزان^(٨١) •

وقد ذكر جديل بعض السوابق عن تسويات تمت بوساطة مجلس
العصبة مثل الحدود بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبين هنغاريا ويوغوسلافيا
وتقسيم سلزيا العليا • فزعم انه لم يخول نص معاهدة لوزان ولا نص ميثاق
العصبة ولا مبادئ القانون الدولي ولا السوابق مجلس العصبة في ممارسة
صلاحيات التحكيم الا بموافقة الطرفين المتنازعين^(٨٢) • ولم يشر الى قضية الحدود
بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بين النزاعات المذكورة في المادة الثالثة
عشرة من ميثاق العصبة الخاصة بالتحكيم • ويحتاج تحديد الحدود بطبيعته
الى موافقة اطراف النزاع^(٨٣) • وقد ذكر حقائق أخرى لتأييد استنتاجاته
مثل بيانات كرزن ورفض تركيا للتحكيم وتفسير اللورد بلفور لبيانات كرزن
والموقف في لوزان يوم ٤ شباط ١٩٢٣ والتبديلات التي احدثت في نص
المادة الثالثة^(٨٤) •

وقد فسر جديل قرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ووعد
فتحي بلك بقبول قرار المجلس مقدما بأنها تشير الى أسلوب التحقيق لا الى
قرار المجلس عن المشكلة • وقال ان قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لم يحدث تغييرا

(81) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 12-13.

نجد بحثا في اعلام المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ • هذا وقد عالجت المادة ٤٧ الدين
العثماني العام ونصت على وجوب اعادة اي نزاع قد يحدث بين الفرقاء المختصين الى حاكم
• يرجع الى مجلس العصبة تعيينه • ويقرر المجلس مكاناته • وعالجت المادة ٩٢ معاكم
التحكيم المختلطة ونصت على انه اذا لم تعين إحدى الحكومات المعنية عضوا لتمثيلها في المحكمة
خلال شهرين من تنفيذ معاهدة لوزان فللمجلس عصبة الامر • صلاحية تعيين العضو المطلوب •
وعالجت المادة ١١٦ تصنيف المجلس الاعلى السابق لصحة القسطنطينية ونصت على تعيين لجنة
تلك الغرض وذكرت انه في حالة عدم اتفاق اعضاء اللجنة يحق لكل دولة مسئلة في اللجنة
عرض الامر على مجلس العصبة • ويكون قراره نهائيا •

(82) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 13-15.

(83) *Ibid.*, p. 15.

(84) *Ibid.*, pp. 17-25.

في نص المادة الثالثة . وان قرارات المجلس المتخذة في جنيف وبروكسل ليست قرارات تحكيمية ولكنها قرارات وساطة وفقا للمادة الخامسة عشرة من الميثاق ، ولا تعتبر كاملة من الوجهة القانونية الا عندما يقبلها الفرقاء المعنيون .
وضرورة موافقة الطرفين هذه مناقضة لفكرة التحكيم (٨٥) .

وعالج جيدل مسألة الاجماع في اصدار قرار المجلس فزعم ان المادة الخامسة عشرة من الميثاق تجيب على المسألة وأشار أيضا الى ان المادة الخامسة من الميثاق تنص على الاجماع وقال يحق لتركيا وبريطانيا العظمى التصويت بصفتهم عضوين في المجلس . وختم آراءه بقوله ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أعطت مجلس العصبة مهمة ايجاد تسوية سلمية لقضية الحدود بين تركيا والعراق ضمن أحكام المادة الخامسة عشرة من الميثاق ووفق ما يترتب عليها من نتائج (٨٦) .

وكتب كاتب بريطاني بامضاء مستعار "Nomad" مجيبا على ادعاء لجنة التحقيق بأن ولاية الموصل كانت لا تزال من الوجهة القانونية جزءا من تركيا قائلا ان تركيا بامضائها معاهدة لوزان تنازلت عن كل سيادتها على الاراضي التي قد يقطعها من تركيا خط الحدود العراقية الذي وافقت تركيا على ان تعينه عصبة الأمم . وفي استطاعة تركيا ان تقدم جميع أنواع الاعتراضات ولكنها لا تستطيع الفاء دورها في معاهدة لوزان (٨٧) .

وعلق جون بي وتون وهو محامي بارز في سان فرانسيسكو ، كاليفورنيا على رأي المحكمة الاستشاري وأشار الى أهم نقاطه وقال ان ذلك الرأي يؤلف تقدما حقيقيا نحو ايجاد مجموعة من القانون الدستوري لعصبة الأمم ، وان ميثاق العصبة يشبه دستور الولايات المتحدة وثيقة تحتوى احكاما شتى

(85) *Gidel, Op. Cit.*, pp. 25-29.

(86) *Ibid.*, pp. 29-33.

(87) "Nomad", "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, XVI, 1925, pp. 664-665.

عامة وغامضة • ففي الولايات المتحدة كان من الضروري تطوير الفقه الدستوري تدريجياً بقرارات المحكمة العليا ، ويمكن تطوير قانون عصبة الأمم الدستوري بنفس الأسلوب فقد خدمت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا التطوير برأيها الاستشاري عن مشكلة الموصل بتوضيحها ميثاق العصبة وتفسيره (٨٨) •

وقد اعتقد فرزيل الأستاذ في جامعة اترخت ان مشكلة الموصل مثال حسن عن التحكيم ، فقد اظهرت الفرق العميق بين أنواع النزاعات القانونية وغير القانونية ، وقال اذا بحث النزاع بصرف النظر عن السيادة فيجب إخضاع القانون للاعتبارات العامة كالانصاف والمقتضيات السياسية (٨٩) •

وقد استعرض ميشيل دي لاغروت المندوب الفرنسي الى مؤتمر الاتحاد البرلماني أعمال محكمة العدل الدولية الدائمة لسنة ١٩٢٥ فقال ان رأيها الاستشاري فتح الطرق الى سوابق لاصول مجلس العصبة في النزاعات الدولية • وزعم ان الرأي الاستشاري أوجد مبدأ بعدم استطاعة المجلس العمل الا كجزء من عصبة الأمم وفي حدود ميثاقها ولكن ليست له صلاحية العمل كحكم حقيقي • وقد كان طلب الرأي الاستشاري سابقة ثمينة في الاستفادة من المحكمة الدولية كهيئة لتفسير ميثاق العصبة وهو وثيقة تخص جميع أعضاء العصبة ويمكن للمحكمة التي أوجدتها الأعضاء تفسيرها تفسيراً يوثق به ويساعدهم على ذكر آرائهم علناً عن ذلك التفسير • وقال ان هناك جزءان من اجزاء العصبة يستطيعان القيام بمهمة التفسير وهما جمعية العصبة

(88) John B. Whittion, "Chronique de Faits Internationaux-Societe des Nations", in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1925, p. 422.

(89) J. H. W. Verzijl, "La Classification des Differends Internationaux et la Nature du Litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VI, 1925, pp. 757-758.

والمحكمة الدولية ، والاخيرة أفضل للقيام بالمهمة^(٩٠) .

وكتب لوى لوفور الاستاذ بكلية حقوق باريس مقالين طويلين عن مشكلة الموصل فقال انها فصل حقيقى من المسألة الشرقية التى اقلقت القرن التاسع عشر وسببت بضع حروب^(٩١) . يبدو انه من الواجب ان تعطى أهمية كبرى لعامل لعب دورا كبيرا فى قضايا الحدود فى عصر ولسن وهو رغبات سكان الاراضى المتنازعة^(٩٢) . وقال يجب ان يكون هناك حد ادنى من العدالة والانسانية يفرض على جميع الدول ، فاذا ظلمت الاقليات جاز لها طلب الحماية الدولية ، واذا صار الظلم لا يطاق وقد يؤدى الى انقراض الجماعات المظلومة فيجوز اللجوء الى حق الانفصال . وقد ذكر بعض الامثلة عن تدخل الدول فى الشؤون العثمانية تشبه مشكلة الموصل^(٩٣) . وأكد ان الضمير الحديث يطلب المزيد من الشعور بالكرامة الانسانية وبمساواة جميع الناس أمام القانون فى حياتهم وفى حرياتهم المعنوية والمادية كآثاء ضرورية لا غنى عنها . وهذه الفكرة مشرف بها فى القانون الداخلى وفى القانون الدولى وحينما يوجد سوء استعمال للقانون كما حدث فى قضايا الارمن والآشوريين والكلدانيين يجب فرض التدخل بالقمع أو بالخلع عن العرش^(٩٤) .

وقد أكد كوشى رايت استاذ القانون الدولى فى جامعة شيكاغو على الناحية السياسية من المشكلة . فقال لقد صدر قرار المجلس على الاكثر وفقا لمبادئ القومية وتقرير المصير وهى مبادئ ذاعت فى التسوية السياسية

(90) Michel de la Grotte, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VII, 1926, pp. 342-343.

(91) Louis Le Fur, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1926, p. 60.

(92) *Ibid.*, p. 95.

(93) *Ibid.*, pp. 238-240.

(94) Le Fur, *Op. Cit.*, pp. 242-243.

خلال القرن التاسع عشر كما ذاعت أكثر من ذلك منذ الحرب العالمية الأولى^(٩٥) . وذكر ان اجراءات الآراء الاستشارية غير مذكورة في دستور المحكمة ولكن ميثاق العصبة منحها ذلك ، وكذلك منحت معاهدة لوزان مجلس العصبة صلاحية التحكيم^(٩٦) . وقد فسر المادة السادسة والثلاثين من دستور المحكمة بأنها تخول المحكمة اعطاء الرأي الاستشاري وان يكون لها حق القضاء الالزامي وفق معاهدات واتفاقات خاصة . وقد أعطت المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق لجمعية العصبة وللمجلس العصبة صلاحية معالجة أي أمر ضمن حدود أعمال العصبة التي تؤثر في سلام العالم . ولكنه طلب وضع حد لاتجاه الدول في توسيع صلاحيات الهيئات الدولية وتعديل أصول اجراءاتها بالمعاهدات الخاصة لان هذا قد يغير طبيعة الهيئة الدولية ، واقترح ان تحمي الهيئة نفسها برفضها قبول اعباء كهذه^(٩٧) . وقال ان المحكمة عالجت النواحي القانونية من مشكلة الموصل بأسلوب قانوني لم يمنعها من الاستفادة من حكمة المجلس السياسية . وذكر ان معاهدة لوزان التي أشارت بالمفوضات ثم رفع الامر الى المجلس تضمن اعتراف الطرفين بها ، وان مشكلة الحدود مشكلة سياسية أكثر مما هي قانونية ، وقال ان عمل المحكمة القانوني وعمل المجلس السياسي يدل على الفصل الواضح بين السلطات القانونية والسياسية^(٩٨) .

ويعتقد هربرت ويتكر برگز استاذ العلوم السياسية السابق في جامعة جونز هوبكنز ان المجلس لم يعمل بصفته جزء من عصبة الأمم بل كحكم خاص من

(95) Quincy Wright, "The Mosul Question", in *The American Journal of International Law*, XX, p. 455.

(96) *Ibid.*, p. 458.

(97) Quincy Wright, *Op. Cit.*, pp. 459-461.

(98) *Ibid.*, pp. 463-464.

دون اتفاق سابق للتحكيم *Compromis* (٩٩) . وزعم ان جميع تفاسير المادة الثالثة مناقضة للمبدأ القانوني : التسامح عند الشك *in dubio mitius* ولتفسير هذا المبدأ استشهدا *Oppenheim's International Law, 3rd ed.* (London, 1920), p. 702. عن تفسير المعاهدات فقد قال اوينهايم يجب تطبيق هذا المبدأ في تفسير المعاهدات كما يلي : « اذا كان معنى النص غامضا يفضل المعنى الاخف على الفريق الذي يتحمل الالتزام أو الأقل تدخلا في سيادة ذلك الفريق الإقليمية والشخصية أو الاخف تفيدا للفرقاء المعنيين » (١٠٠) . وقد اعتنق ليون كرتيانسكي أحد طلاب جيديل وجهة نظر استاذة فقال انه من المؤسف ان لا يطبق مجلس العصبة القانون تطبيقا دقيقا ، وارثاى انه من الصعب ان نذكر قضية الموصل كمثال على العدالة بل انها سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة (١٠١) . وزعم ان تركيا محقة ادبها وقانونيا (١٠٢) .

واعتقد بيتر بوملي أحد خريجي جامعة اترخت ان الحكم في قضية اراضي الموصل يمثل طريقة حديثة في نيل السيادة على الاراضي غير الاحتلال والانتطاع والضم وما شابه ذلك ، وهذه القضية مثال نموذجي لتسوية نزاع يخص الاراضي على أساس اعتبارات أخرى غير الاعتبارات القانونية . وقال انه من وجهة نظر القانون الدولي كانت ولاية الموصل دائما جزء لا يتجزأ من تركيا ولكن وفقا للاعتبارات الاخرى غير القانونية أعطى المجلس الولاية للعراق . وقد استلزم قرار المجلس عقد معاهدة للتنازل عن الاراضي بين

(99) Herbert Whittaker Briggs, "L'Avis Consultatif No. 12, de la Cour Permanente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparée*, VIII, 1927, p. 631.

(100) Briggs, *Op. Cit.*, p. 640.

(101) Leon Crutiansky, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Société des Nations*, p. 113.

(102) *Ibid.*, p. 117.

تركيا والعراق بغية نقل السيادة • وقال انه لا يحيد الطريقة التي تمت بها تسوية مشكلة الموصل في تسوية النزاعات الدولية سلميا • وقد عارضت تركيا من البداية الرأي القائل بان الفرقاء المختصين حين صاغوا المادة الثالثة من معاهدة لوزان توقعوا قرارا اجباريا يصدره مجلس العصبة من دون موافقة الطرفين • ففي ظروف كهذه كان للمعاهدة الاخيرة أهمية كبيرة خاصة لان سيادة العراق الاقليمية على ولاية الموصل لم ترتكز الا على معاهدة التنازل عن الاراضي المؤرخة في ٥ حزيران ١٩٢٦ (١٠٣).

الخاتمة

يبدو من وجهة النظر الفنية الخالصة للقانون الدولي التقليدي المحافظ ان ولاية الموصل كانت تحت السيادة التركية قبل امضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ • ولكن تركيا تنازلت عن حقوقها في الولاية بالمادتين الثالثة والسادسة عشرة من المعاهدة المذكورة ، وبقي تنازلها معلقا حتى أصدر مجلس العصبة قراره في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ باعطاء ولاية الموصل للعراق وبجيب اعتبار قرار المجلس ذا أثر رجعي يشمل الفترة المبتدئة بامضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ •

ويبدو أيضا ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان واضحة وان قرار المجلس نهائي وملزم للطرفين والا فقد يبقى النزاع معلقا من دون حل الى ما لا نهاية • وقد منحت هذه المادة مجلس العصبة صلاحية التحكيم ، وعمل المجلس كحكم لا كجزء من عصبة الأمم ومن غير اعتبار للميثاق • تقول القاعدة العامة السائدة في محاكم التحكيم انه تكفي الاكثرية البسيطة في التصويت لاصدار قرار المحكمين ، ولا يجوز اشراك اطراف النزاع بالتصويت لانه لا يجوز لتقاضٍ ان يكون قاضيا في قضيه الخاصة •

يرى كاتب هذه السطور ان القانون الدولي مجموعة من التدابير

(103) Pieter Elias Johannes Bomli, *L'Affaire de Mossoul*, pp. 244-245.

والقواعد تفرضها الدول القوية على الشعوب الضعيفة كقواعد أخلاقية لسلوكها في علاقاتها الدولية . ولكن يجب ان يعتبر القانون الدولي من جهة أخرى كائنا حيا يتطور ويتغير خلال سير التاريخ ويجب ان يصبح مبدأ تقرير المصير والاعتبارات الانسانية بدعا في القانون الدولي لتبرير حق الانفصال والتدخل الخارجى . وعلى كل حال فالناحية القانونية من مشكلة الموصل نقطة ثانوية في القضية كلها ، لان الاعتبارات الأخرى الجغرافية والاقتصادية وما شابهها أهم بكثير في تقرير مصير الولاية .

يبدو لكاتب السطور ان ميثاق العصبة الذى سبب بعض الاضطرابات في معالجة الناحية القانونية من المشكلة مختصر كثيرا وغامض في كثير من الوجوه ، وقد كان هناك شك عن صلاحيات المجلس وأصول اجراءاته بسبب غموض الميثاق . وقد استفاد واضعو ميثاق الأمم المتحدة من خبرتهم عن عصبة الأمم فحاولوا ايضاح بعض النقاط ، فمثلا صيغت المادة السابعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح أكثر وهي تتناول أصول اجراءات مجلس الأمن وقد نصت على ان قرارات مجلس الأمن في الأمور الاجرائية تتم بتصويت ايجابى من سبعة أعضاء من مجموع أحد عشر وان قرارات مجلس الأمن في الأمور الأخرى تتم بتصويت ايجابى من سبعة أعضاء من ضمنهم الأعضاء الدائمون (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والمملكة المتحدة وفرنسا والصين) ولكن طرف النزاع يتمتع عن التصويت .

الفصل الثامن

الرأي العام العراقي ومشكلة الموصل

لم يقتصر بحث مشكلة الموصل على مجلس العصبة ومحكمة العدل الدولية الدائمة والهيئات الرسمية الاخرى بل بحثتها أيضا جماعات كثيرة من الناس في كثير من الاقطار . وقد عبرت تلك الجماعات عن آرائها بالبيانات والمنشورات والمقالات وبأساليب أخرى كثيرة . يتناول هذا الفصل الرأي العام في العراق وتتناول الفصول الاخرى الرأي العام في بعض الاقطار المهمة غير العربية .

موقف العراقيين المعادي من الاتراك

حين كان يجري بحث مشكلة الموصل في لوزان والقسطنطينية وبروكسل وجنيف كانت اكرية العراقيين غضبي غصبا شديدا من الاتراك جيرانهم وأخوانهم في الدين . وكانوا يتذكرون حكم العثمانيين الغاشم واستبدادهم ومحاولتهم تترك العرب . وكانوا يخشون من احتمال اتفاق بريطانيا العظمى وتركيا على حسابهم ، وكانوا واقفين من انهم سيدفعون ثعنا غاليا لولاية الموصل وقد دفعوه فعلا . وقد نشر ب . ط . سعد أحد العراقيين كراسة صغيرة معلقة على المذكرة التي قدمتها بريطانيا في مؤتمر لوزان فقال ان البريطانيين اقترفوا هفوة بالتفريق بين النصارى العرب واخوانهم المسلمين العرب لان لا دين يفرق الاقوام عن عنصرهم ونابتهم^(١) . وقد هاجم

(١) ب . ط . سعد . قضية الموصل في مؤتمر لوزان . ص ٤ - ٥ .

الأتراك واحصائياتهم التي قدموها في لوزان وقال أن الأتراك عجزوا عن ترتيب أمر واحد واتقاه الاتحاملهم على العرب واستبدادهم بهم ونفى كبارهم وشنق زعمائهم^(٢) . وقد لام الأتراك لادعائهم أنهم شعب شرقي ويواصلون ظلم جاراتهم الشرقية الفتية العراق والتي تربطهم بها جامعة الدين والعادات ويجبرونها على الاستنجاب بدول اجنبية غريبة^(٣) . ثم سأل الكاتب الأتراك هل تناسوا الروابط الدينية والشرقية التي تربطهم بالعرب وذكرهم بشنقهم الزعماء الاحرار وفيهم ابناءهم البواسل وذكرهم بدفاع أكثرية العرب عنهم ضد الاوربيين في الحرب العالمية الاولى طائين ان ميثاقهم الوطني عهد مقدس منهم وقال ان الأتراك سعوا في الثرب الى البلاد الاوربية على اكساف العرب^(٤) .

في أواخر مايس ١٩٢٣ التقى الملك فيصل خطابا في مدينة الموصل تسأل فيه هل نسي الأتراك ان ديار بكر وارفة وماددين عربية في جوهرها فيحق للعراق والحالة هذه ان يطالب بتلك المنطقة اذا طالب الأتراك بولاية الموصل بسبب وجود قليل من التركمان في اربيل وكركوك ، ولكن العراق لن يقدم هذا الطلب بل يرجو ان يمنح الأتراك عرب الاناضول الحريات الشخصية التامة التي يتمتع بها اترك العراق^(٥) .

وقد ذكرت جريدة **الموصل** التي تصدر في مدينة الموصل ان تركيا في حاجة الى الرأسمال الاجنبي وقد قامت بمناورات من أجل التوصل الى اتفاق اقتصادي مع بريطانيا العظمى للحصول على قرض يكون فائضه ومقداره ملائما لتركيا^(٦) .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٤) سعد ، القضية الموصل ، ص ص ٢٢ - ٢٤ .

(٥) العراق ، ٣٠ مايس ١٩٢٣ . Current History, XVIII, p. 883.

(٦) جريدة الموصل ، ١٠ مايس ١٩٢٤ .

موقف المجلس التأسيسي العراقي

اجتمع المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ لمناقشة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ . وفي نفس الوقت التأم مؤتمر القسطنطينية لبحث قضية الموصل . وقد دامت مناقشات المجلس التأسيسي عدة أشهر وواصل اعضاؤه الاشارة الى مشكلة الموصل من البداية الى النهاية ، وقد أكدوا ان ولاية الموصل عراقية وعربية ومهمة للعراق . وكان نواب لواء الموصل متحمسين في التأكيد على هذه النقطة ، وقال بعض النواب ان الموصل هي العراق والعراق هو الموصل^(٧) . وقد قال ياسين الهاشمي زعيم المعارضة في خطاب طويل بعدم عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ما لم يوفق العراق من احتفاظه بولاية الموصل^(٨) . وأكد نائب كردي بأن الاكراد لا يريدون الانفصال من العراق لانهم لا يستطيعون العيش من دون العراق ، ولكنهم يطالبون بحقوق الاقلية مثل الامتيازات الادارية^(٩) . وأعلن كثير من النواب بأن الشعب العراقي مستعد للتضحيات واقترحوا على الحكومة العراقية تهيئة التدابير والقوانين الضرورية للتجديد الاجباري . وأكدوا على أهمية الجنود والثقود في الدفاع الوطني^(١٠) . وقد أخبرت الحكومة العراقية المجلس عن اهتمامها بقضية الموصل وأعلنت انه اذا لم يحتفظ العراق بولاية الموصل فلن تكون هناك حكومة عراقية ولا مناقشة معاهدة تعقد مع بريطانيا العظمى^(١١) . وقد اعتقد بعض النواب ان بريطانيا العظمى تسامح العراق وتهدهد لكي تضطره على الموافقة على اعباء المعاهدة العراقية - البريطانية الثقيلة وقد شعروا ان العراق سيضحي كثيرا من أجل الاحتفاظ بولاية الموصل

(٧) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ص ٢٤ ، ٤١ ، ٤٤ - ٤٦ ، ٤٨ - ٥٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ .

(٨) المذكرات ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٩) المذكرات ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١٠) المذكرات ، ص ٤٣ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٧٢ .

(١١) المذكرات ، ص ٢٢ - ٢٧ ، ٨٥ .

وان العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبول المعاهدة من أجل
الموصل^(١٢) .

واشار نائب من لواء الموصل الى اهمية نفط الموصل وفحمها وزئبقها
وكبريتها وقال ان هذه المعادن حيوية لمستقبل العراق الاقتصادي وأكد على
اهمية الموصل العسكرية للعراق^(١٣) . واكد نائب آخر على اهمية نفط
الموصل لبريطانيا العظمى ورجا ان تدافع عن حقوق العراق في كل مؤتمر
وفي اجتماعات مجلس عصبة الأمم^(١٤) .

وقد طالب كثير من النواب ومنهم نواب اربيل وكركوك بتأجيل مناقشة
المعاهدة العراقية - البريطانية حتى تحل مشكلة الموصل^(١٥) . ولكن ياسين
الهائسي قال ان هذا الطلب خطر على مستقبل العراق^(١٦) ، وقد قدم هو
وانصاره مشروع قرار بالموافقة على المعاهدة مع تحفظات كثيرة منها ان تعطى
بريطانيا ضمانا بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها^(١٧) .
وقدم مؤيدو الحكومة مشروع قرار بقبول المعاهدة مع تحفظات قليلة منها
• تصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة
بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأكملها^(١٨) ، وقد وافق عليه المجلس .
ثم ناقش المجلس التأسيسي مشروع الدستور . وقد نصت المادة الثانية على
ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء
منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي ، واقترح احد نواب لواء الموصل
ان يعلن بصراحة في هذه المادة ان العراق مؤلف من ثلاث ولايات : البصرة

(١٢) الدلائل ، ص ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٢٢٧ .

(١٣) الدلائل ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(١٤) الدلائل ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(١٥) الدلائل ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(١٦) الدلائل ، ص ٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤١٧ - ٤٢٠ .

(١٧) الدلائل ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٨) الدلائل ، ص ٤٣٥ .

(١٩) الدلائل ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

وبغداد والموصل (١٩)

الرأي العام قبل مجيء لجنة التحقيق وفي أثناء تحقيقها

منذ أوائل حزيران ١٩٢٤ بدأت الدعوة السياسية ضد تركيا تبلور . نشرت جريدة الموصل مقالة بعنوان « صفحة سوداء » من تاريخ الترك في الموصل . ذكرت فيها الناس عن الايام الاخيرة للحكومة التركية في الموصل ، عن شتى آثامهم وابنائهم واقربائهم وزميجهم بالمرحاض ، عن الوباء ومجاعة شتاء ١٩١٧ ، عن السجنون التي غصت بمعارضي الاتراك وعن عجرفة وفساد الضباط الاتراك وقد ذكرت الصحيفة قراءها خاصة باولئك الذين صلبوا لاغتطافهم الاطفال وذبحهم وبيعهم لحمهم مؤكدة ان سبب تلك الفضائع حكومة الاتراك السيئة وحذرت الناس من اخذ الموصل نائبة الى الجزر لبذبحها وقالت ان ارجاع الموصل الى تركيا معناه اعطاء ٤٠٠٠٠٠ شخص الى الدمار والموت (٢٠) . وفي خطاب القاه الملك فيصل في الموصل اعلن ان ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من العراق ، ولن تستطيع حكومة بغداد ان تعيش يوما واحدا بدونها وأكد ان لمشكلة الموصل علاقة بالسلام في الشرق الاوسط وفي الشرق كله ، واعرب عن اعتقاده بطمع الاتراك بنفط الولاية ومعانديها ، ورجا ان يكافح سكان الموصل لاستقلال العراق التام ومن ضمنه الموصل (٢١) .

حزب الاستقلال العراقي والموصل :

في اول ايلول ١٩٢٤ الف حزب الاستقلال العراقي في مدينة الموصل بغية الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل وقد اذاع الحزب انه يعتمد على عطف العالم المتمدن ولا سيما الشعب البريطاني على قاعدة المصلحة المتبادلة والمساواة بين التسعين العراقي والبريطاني (٢٢) . وقد نشر الحزب

(١٩) المذكرات ، ص ٤٦٢ - ٤٦٤ ، ٤٦٦ .

(٢٠) جريدة الموصل ، ١٦ حزيران ١٩٢٤ .

(٢١) جريدة الموصل ، ٤٨ كانون الاول ١٩٢٤ : المقيد . ١٩ كانون الاول ١٩٢٤ .

(٢٢) العراق ، ٩ ايلول ١٩٢٤ .

جريدة العهد كلسان حاله وقد ظهر العدد الاول في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .
وقد اذاع الحزب بيانه في العدد الثاني الصادر بعد اسبوع .

وقد ذكر الحزب في بيانه الشعب العراقي كيف تجاهل الاتراك الذين
حكموا العراقيين عدة اجيال حقوقهم وقتلوا رجالهم الاعزاء واحتقروا
انسابهم وأذلوا رؤسائهم وصادروا أموالهم . وأعاد الى الأذهان نفى
فريق كبير من أبناء الخلعة الى الاناضول مشاة حفاة عراة وقتل احد الضباط
الاتراك لما يزيد على الثلاثمائة منهم ، وكيف اخذ الاتراك العراقيين الى
اليمن والروملى والدردنيل وغاليسيا للدفاع عن الاتراك وكيف قتلوا الكثيرين
منهم قبل وصولهم نصيبين ، وذكر البيان العراقيين كيف جمع الاتراك الغلال
والذخائر وارسلوها الى الالماني فسبب ذلك مجاعة الموصل وخطف الاطفال
وذبحهم . واعاد الى الأذهان كيف رفض الاتراك اعتبار اللغة العربية (لغة
القرآن الكريم) لسانا رسميا في المدارس والمحاكم ، وذكر ان العراقيين
لا يزالون يتذكرون كيف كانوا يدعون الله للخلاص من تركيا وموظفيها
النساء ، وذكر الالفاظ البذيئة والكلمات المحقرة التي كانوا يقدفون بها العرب
مثل : خائن عرب ، يس عرب ، . كما ذكر ان الكتاب الذي نشره الاتراك
بمعنوان قوم جديد كتاب الحادى واكد ان تركيا ضد الدين وقد ألغت الخلافة
والمحاكم الشرعية والمدارس الدينية وصادرت الاوقاف الاسلامية . وقد حث
البيان العراقيين ان يعلنوا امام لجنة التحقيق انهم عراقيون وعرب مستعدون
للتضحية بحياتهم تحت الراية العراقية من اجل الاستقلال التام . وقد وصم
البيان مؤيدي تركيا بالخيانة ووصف الخبراء الاتراك الذين انضموا الى المساعد
التركي الملحق باللجنة بعدم الشرف . وختم البيان بهذه الكلمات : فلتحى
الموصل عراقية عربية ، ولتحى عصبة الأمم العادلة ولنسقط مطالب الاتراك
الفاشمة وليعش العراق مستقلا استقلالا تاما (٢٢) . وقد ذكرت العهد في

(٢٢) العهد ، ٢٧ كانون الثاني ، ١٩٢٥ : العراق ، ٢ شباط ١٩٢٥ .

مقالة افتتاحية بعنوان « الى لجنة الحدود الامية » ان العراقيين يجهلون قضية تدعى قضية الموصل لان الموصل كانت ولا تزال مدينة عربية (٢٤) .

وقد وزع الحزب منشورا على الطلاب العراقيين يحثهم على اجابة اى سؤال عن الموصل بالقول ان الموصل (رأس العراق) عربية ومن يفكر منا في فصلها عن العراق خائن لوطنه وعنصره وقومه ويستحق الموت ولعنة الشعب (٢٥) .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ نشرت **العهد** مقالا يتناول رغبة الاتراك في الحصول على نفط الموصل وذكرت في حقن « لا تصدق » : اذا قيل لك ان العراقيين عامة والموصلين خاصة يستبدلون ملكية ابن بنت الرسول بفصل برئاسة جمهورية الرئيس مصطفى كمال اللاديني - لا تصدق (٢٦) .

حدث مرة ان جواد باشا المساعد التركي للجنة التحقيق لم يحضر يوم الجمعة للصلاة فكتبت **العهد** انه لا ديني وان تصرفه يشير الى نبذ الاتراك للدين . وقد نشرت مقالا بعنوان « النساء التركيات والرجال الافرنج » لادنية الحكومة التركية . اشارت فيه الى ان تركيا اصبحت لادنية (٢٧) . ونشرت **العهد** ايضا صورة كاريكاتورية لشاب (تركيا) يريد تقييد فتاة (الموصل) وهي تحاول الافلات في يده لانها تعتبره وحشا يريد ان ينقض عليها (٢٨) .

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥ الف بعض الموصلين « لجنة الدفاع الوطني » لتأييد حزب الاستقلال العراقي في الدفاع عن حقوق العراق في الموصل وهي مكونة من اكثر من مائة وخمسين شخصا من المسلمين والمسيحيين وفيهم رجال الدين والاعيان والاشراف والوجوه والرؤساء الروحانيون والادباء والخطباء والمفكرون وعلماء القوم وغيرهم . وكان منهاجها الاحتفاظ بولاية

(٢٤) **العهد** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢٥) أعار الدكتور مجيد خدوري كاتب هذه السطور نسخة من المنشور المذكور .

(٢٦) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢٧) **العهد** ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٢٨) **العهد** ، ١٩ شباط ١٩٢٥ .

الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق ، تم شرعت في تأسيس فروع لها في جميع المدن المجاورة (٢٩) .

وفي خطاب القاء احد اعضاء اللجنة ذكر ان الاتراك اساءوا الى سمعة الموصلين امام العالم بادعائهم ان الموصلين لا يزالون يكتبونهم ويخبرونهم واكد ان الاتراك يكذبون وان الموصلين يابون ان يروا منهم شخصا حتى ولو في المنام (٣٠) . وقد زارت لجنة الدفاع لجنة التحقيق واكد احد اعضائها ان مدينة الموصل عربية وان القضية الموصل كردية وعربية وان الشعب يؤيد العراق وقد جاهدوا في السابق من اجله (٣١) . وقد قام حزب الاستقلال ولجنة الدفاع بتنظيم المظاهرات بين الطلاب والجمعيات (٣٢) . وقد نال كلاهما تأييد وتشجيع الاحزاب السياسية والجمعيات والافراد في مختلف أنحاء العراق (٣٣) .

تعبيرات اخرى عن الراى العام :

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ قدم حزب الامة في بغداد مذكرة طويلة جدا الى لجنة التحقيق تحتوي على بحث القضية العربية والثورة العربية ضد الاتراك مع حجج جغرافية وتاريخية وسياسية وقومية واقتصادية وعسكرية (٣٤) . وقد ختمت المذكرة بالقول ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق . واعلن الحزب عن معارضته لمطالبة حكومة انقرة غير العادلة بضم ولاية الموصل واكد بأن لا توجد قوة في العالم تستطيع قطع الموصل رأس العراق مادام العراقيون على قيد الحياة . وقال الحزب انه يقدم المذكرة آملا ان

(٢٩) الموصل ، ٢٧ كانون الثاني : العهد ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ : العالم العربي ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٠) العهد ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣١) العهد ، ٨ شباط ١٩٢٥ .

(٣٢) العهد ، ٥ شباط ١٩٢٥ . كان وزير الداخلية العراقية قد منع المظاهرات يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٣) العهد ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ : العراق ، ٢ ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٣٤) العالم العربي ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ كانون الثاني ، ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٨ .

١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، شباط ، ١ ، ٣ .

تعامل اللجنة العراقيين بالعدل ضد الظالمين (٣٥) .

وفي نفس الوقت عقدت جمعيات الاطباء والصيدالة اجتماعات في بغداد لبحث الوضع الصحي في العراق لمقارنته بالوضع الذي كان تحت حكم الاتراك ولتهيئة مذكرات تقدم للجنة التحقيق . وقد ذكرت جمعية الاطباء في مذكرتها تحسين الصحة العامة تحت الحكم الوطني وأبدت مطالبة العراق بمارد بن ونصيين وسمرت وجزيرة ابن عمر . وأشارت جمعية الصيدالة في مذكرتها الى انه كان في بغداد تحت الحكم العثماني تسعة صيدالة فقط ولكن يوجد ثلاثون في سنة ١٩٢٥ . وأضافت انه كان على الطلاب ان يدرسوا الصيدلة في القسطنطينية تحت ظروف صعبة ولكن توجد مدرسة للصيدلة في بغداد سنة ١٩٢٥ (٣٦) .

وقدم ثلاثمائة موصلي من المقيمين في بغداد مذكرة الى لجنة التحقيق معلنين ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق وبمناخ الرأس من الجسد (٣٧) . ونشرت جريدة المفيد مقالا افتتاحيا بعنوان « السياسة التركية الفاشية بالامس واليوم » ذكرت فيه ان العرب لم ينسوا بعد مصارع شهدائهم الذين ذهبوا ضحية الجور التركي ولا تلك الفضائع والمنكرات التي تألف منها للترك تاريخ اسود . وطالبت بقية البلدان العربية التي لا يزال العلم التركي يخفق فوق اصقاعها ، وأملت ان الاتراك تعلموا درسا من سياستهم الخرقاء سياسة ترليك العناصر غير التركية التي جرت عليهم النواصب والمصائب . وقالت الجريدة ان العرب ظنوا ان الاتراك سيحترمون ميثاقهم الوطني ولكنهم سرعان ما داسوه بالاقدام فشرعوا يطالبون بالموصل اشد البلاد العربية عروبة (٣٨) . وقالت **العالم العربي** ان القضية العراقية تمثل الحياة او الموت للعراق وسينسلك العراقيون بحقوقهم ضد اية قوة وانهم مستعدون لاقتداء مصالحتهم

(٣٥) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

(٣٦) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٧) **العالم العربي** ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٨) **المفيد** ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ .

بالأرواح ، فانتزاع أرواحهم اسهل من انتزاع حقوقهم وجعلهم عرضة
للتهوان والذل وموضوعا للعتة الاحقاد والأجيال المقبلة^(٣٩) .

ونشرت الموصل مقالا بعنوان : من هي عصبة الأمم - الموصل ترحب
باللجنة الاممية ، فأكدت ان الموصل عربية وعراقية روح العراق وقلبه
ويستحيل على الجسد ان يعيش اذا فصل الروح والقلب منه^(٤٠) .

وقد أبرق رؤساء الطوائف المسيحية الى قداسة البابا وكرادلة لندن
وبروكسل وفيينا وبودابست يحضجون على مطالب الاثراك الاشعبية ويستجدون
بهم لدى عصبة الأمم لصيانة ولاية الموصل لان الموصل هي الملجأ الوحيد
لعشرات الآلاف من مهاجري مسيحيي العالم الشرقي^(٤١) .

وفي حزيران ١٩٢٥ ألفت جماعة من الموصلين حزبا باسم الحزب
الوطني لمقاومة الدعاية الضارة بالوحدة العراقية والسعى وراء استقلال العراق
استقلالاً تاماً^(٤٢) .

الآراء الكردية :

في اول تشرين الاول ١٩٢٤ ارسلت الجمعية الكردية في السليمانية الى
مجلس عصبة الأمم مذكرة تعارض فيها المطالب التركية في ولاية الموصل وانكرت
وجود اية علاقة بين الاكراد والاثراك سوى الدين ، فلما أصبحت تركيا
لادينية لم تبقى اية رابطة على الاطلاق . وقد شكت الجمعية من تترك اكراد
تركيا ومن معاملتهم الجائرة . وقد وصفت المذكرة اعطاء ولاية الموصل الى
تركيا كجريمة ضد الحقوق الانسانية عامة وضد حقوق الاكراد خاصة .
وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس العصبة ان يساعد على تحسين حالة
شعب منسى ومهجور لكي يكون عنصراً يخدم السلم والرفق في الشرق الادنى

(٣٩) العالم العربي ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤٠) الموصل ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤١) العالم العربي ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٤٢) الموصل ، ١ حزيران ١٩٢٥ .

(٤٣) العالم العربي ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

بالتفاهم مع مجاوريه من الارمن والكلدان والعناصر الاخرى (٤٣) .

وقد اجاب الاستاذ رفيق حلمي المؤرخ والمربي الكردي واحد أعوان الشيخ محمود سابقا على اسئلة المؤلف عما اذا كانت هناك جماعة من الاكراد طالبت بتأسيس حكومة كردية وطنية تحت الانتداب البريطاني فقال نعم وهذه الجماعة مؤلفة من المثقفين ورؤساء العشائر والاسر الكبيرة وقد اشتغلوا سرا في العراق وفي خارجه من أجل الاستقلال الكردي وذلك منذ أيام الامبراطورية العثمانية وأضاف ان اولئك الاكراد بنوا مطالبهم على معاهدة سيفر . وقال كانت هناك جماعة كردية أخرى من رجال الدين وموظفي الحكومة وضباط الجيش العثماني وقد أبدت تركيا فأما رجال الدين فكانوا متأثرين بالعاطفة الدينية وأما الموظفون والضباط فكانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية . وأضاف الاستاذ رفيق حلمي بأن الذين أيدوا العراق كانوا في الغالب من التجار والملاكين وقد كانوا متأثرين بالاسباب الاقتصادية . وقال انه يعتقد ان اكراد لواء الموصل كانوا تحت نفوذ بريطانيا العظمى . وذكر ان الجماعة الوحيدة المهمة من الاكراد الذين كافحوا من اجل الاستقلال هي جماعة الشيخ محمود . وقال انه كانت هناك جماعة مسلحة من الاكراد والانرداك في رواندوز تحت قيادة ضابط جركسي مصري (عثماني) اسمه علي شفيق بك المصري ويعرف باسم اوز ديمر بك ، وقد نشرت هذه الجماعة الارهاب (٤٤) . والدعوة لتركيا منذ أيام مؤتمر لوزان ولكن القوات العراقية قمعتها قبل مجيئ لجنة التحقيق .

التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥

استقبلت الصحافة العراقية تقرير اللجنة باحساسات مختلفة : غضب على نتائج اللجنة النهائية وأمل بأن تدافع بريطانيا عن حقوق العراق في الموصل

(٤٤) كنتيجة لنشاط جماعة الاقلية في ولاية الموصل التي أبدت تركيا وجربت الارهاب كسلاح سياسي اضافت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٤ المادة الرابعة عشرة الى الفصل الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي لعاقبة الارهاب والاعتقال السياسي .

بمقام مجلس العصبة عند بحث التقرير وتناول بقرار المجلس المنتظر .
حاولت جريدة العراق ان تدحض رأى اللجنة بأن تركيا اكثر استقرارا
من العراق فقالت ان تاريخ الامبراطورية العثمانية يظهر انه كانت هناك دائما
ثورات وانقلابات واستشهدت بالثورة الكردية فى سنة ١٩٢٥ لكى تثبت ان
تركيا الحديثة لا تختلف عن الامبراطورية العثمانية (٤٥) .

ونشرت جريدة الموصل مقالا افتتاحيا بعنوان « الموصل وتقرير الوفد
الاممى » ايدت فيه تمديد مدة الانتداب لحس وعشرين سنة لتشجيع الرأسمال
الاجنبى على دخول العراق فقالت ان دولاب العمل قد وقف تمام الوقوف
وكسدت الأسواق التجارية كسادا لا مثيل له لعدم ائتمان الشركات الاجنبية
من ادخال رؤوس أموالها الى العراق لان المعاهدة العراقية - البريطانية قصيرة الآمد
لاطمشهم اما اذا امتدت المعاهدة الى خمس وعشرين سنة تنقاطر تلك الشركات
على العراق تنقاطر الفراش على السراج (٤٦) .

ونشرت العراق مقالا شديدا عنوانه « تقرير الموصل تقرير أخرق
وفرية منكرة » قالت فيه انه قبل مجئ « لجنة التحقيق كان العراقيون يتوسمون
فى رجالها الخير والانصاف والاطلاع الواسع ولكن سرعان ما انقلبت هذه
الثقة الى ريبة شديدة . ثم هاجمت التقرير فقالت فيه سخائف الآراء وفوائد
التفريعات ومعوجات النتائج يأسف لها كل من كان يتوقع من مندوبى عصبة
الامم التى تمثل صفوة العقول المتقدمة ، فيحقق والحالة هذه ان ينعى التقرير
بالتقرير الآخرق . وذكرت هذه الجريدة التى يصدرها صحفى مسيحي ان
اللجنة افترت على النصارى واليهود بقولهم انهم يفضلون الحكم التركى على
الحكم العراقى من دون الانتداب واكدت ان نصارى العراق كلهم بقلب واحد
يفضلون البقاء مع اخوانهم المسلمين العرب مهما كان مصيرهم ويفضلون ان
يسوتوا بين اخوانهم المسلمين العراقيين ومع العرب ويدهم من ان يعودوا الى

(٤٥) العراق ، ١١ آب ١٩٢٥ .

(٤٦) الموصل ، ١٢ آب ١٩٢٥ .

برائن النمر التركي الضاري الذي لا يروى دم جشمه (٤٧) .

وقد ذكر ساسون حشيل وزير المالية العراقية (وهو يهودى) فى تصريح له تأييد اقتراح تمديد الاندباب لمدة خمس وعشرين سنة اذا نال العراق الموصل . و اشار الى ان خط بروكسل ليس بالخط الطبيعى وان المحافظة عليه تتضمن صعوبات كبيرة واكد ان الموصل عربية وان نواب ولاية الموصل وأعيانها يرغبون فى البقاء فى العراق . وأكد انه اذا أعيدت الموصل الى تركيا فلا يمكن ان تستمر المملكة العراقية فى الوجود بعد ذلك لان إيرادات الأقسام الباقية لا تكفى وتصبح بغداد عاصمة البلاد قريبة من حدود قد تكون معادية وابدى ساسون حشيل مخاوفه من ان يؤدى ضياع الموصل الى جلاء البريطانيين عن العراق وهذا يضع العراق تحت رحمة الايرانيين فى حالة سقوط رضا بهلوى (٤٨) .

ووصفت جريدة العالم العربى التقرير بأنه مليء بالغوامض والمناقضات والمغالطات وقد عزتها الى الكونت بول توكى لمساعد اصدقائه الانراك (٤٩) . وقالت جريدة المفيد لو شامت اللجنة اختصار تحقيقها وترجيح الحق الطبيعى للعراق على كل اعتبار واه آخر لما وصلت الادراء من التضارب الى هذا الحد (٥٠) . وأشارت العراق الى انه بالرغم من احتواء التقرير للتناقضات والاعراض والسياسات المتعارضة فقد أوصى بإبقاء الاراضى المتنازعة جزء متمما للعراق بسبب الحجج القوية المؤيدة للعراق ، ولا سيما رغبات سكان ولاية الموصل (٥١) . وقد اعترفت جريدة المفيد بأنه من غير المحتمل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا لان بريطانيا العظمى ستحافظ على عهودها التى قطعتها للعرب والاكراد والانوريين (٥٢) .

(٤٧) العراق ، ١٣ آب ١٩٢٥ .

(٤٨) *The Times*, August 18, 1925.

(٤٩) العالم العربى ، ١٥ آب ١٩٢٥ .

(٥٠) المفيد ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(٥١) العراق ، ١٩ آب ١٩٢٥ .

(٥٢) المفيد ، ١٦ ايلول ١٩٢٥ .

وقد قرر البرلمان العراقي في جلسة سرية بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٥ ان يتبع نصيحة بريطانيا فحسب بالاجماع عن تصيبه على الدفاع عن الموصل ضد الانراك حتى ولو ادى ذلك الى الحرب (٥٣) . وقد ارسل مجلسا البرلمان برقية شكر الى امري وزير المستعمرات البريطانية ومندوبها في مجلس العصبة لدفاعه عن حقوق العراق . وقد دهش الحزب العراقي المتطرف وروع عندما وجد ان بعض الصحف البريطانية تعارض في تمديد التحالف بين بريطانيا والعراق . وقد فسر بعضهم موقف تلك الصحف انها تسلم مخصصات من الحكومة التركية (٥٤) .

وقد ارسل رؤساء المسيحيين واليهود برقيات الى الملك فيصل والى المندوب السامي البريطاني في العراق والى رئيس الوزارة العراقية والى عصبة الامم يحتجون وينكرون ما نشر عنهم في تقرير اللجنة عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا ويصرحون بانهم عرب ويريدون ان يعيشوا تحت العلم العراقي العربي مع اخوانهم المسلمين . وقد وقع على هذه البرقيات مطران السريان الكاثوليك ومطران السريان اليعاقة ومطران الكلدان ونائب البطريرك وقس الارمن وحاخام اليهود وغيرهم من الاطباء والمحامين والقس من المسيحيين واليهود (٥٥) .

بعد ان امضى الملك فيصل شهرين في اوربا الغربية بحث في خطابه الوداعي بلندن بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ ضرورة احتفاظ العراق بولاية الموصل واكد انه اذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادي في أسوأ حال ويكون الدفاع عنها غالى التكاليف وشاقا . واذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة وربما قاتلة لبلاده ويعرقل التقدم الملحوظ في ادارة العراق عرقلة تامة او ينقلب الى ضده . ويؤدى

(53) *Current History*, XXIII, p. 143.

(54) *British Report*, 1925, p. 15.

(٥٥) العالم العربي ، ٤ ايلول ١٩٢٥ .

هذا الانفصال الى زيادة المصاريف العسكرية ومصاريف المحافظة على النظام والامن في القسم الباقي من القطر (٥٦) .

مؤيدو تركيا في العراق :

كانت هناك جماعة موالية للاتراك لاسباب مختلفة ، فقد كان البعض من الموظفين السابقين والضباط المتقاعدين ، وكان البعض الآخر مندفعاً بتأثير العاطفة الدينية ، وبعضهم الآخر بسبب كرههم لجماعات أيدت الانكليز والحكومة العراقية .

ذكر الدكتور جميل دلالي الذي كان سكرتيراً لحزب الاستقلال الموصلى لكتاب هذه السطور ان الاتراك حاولوا في أواخر أيامهم القضاء على اقتصاديات الموصل فكان بعض الموصلين ينتظر من الانكليز الذين ادعوا انهم جاؤا محررين لا فاتحين ان يحسنوا الوضع فلما خاب أملهم فيهم وبشوا من تحسن الوضع عادوا الى تأييد الاتراك أخوانهم في الدين ، وذكر الدكتور دلالي ان مؤيدي الاتراك كانوا ضعافا بسبب موقف الحكوميين الانكليزية والعراقية منهم ونشاط حزب الاستقلال فاذا وزعوا نشرات في صالح الاتراك صادرها القوميون العرب واتلفوها ورجح ان بعض المؤيدين كان لهم اتصالات بالاتراك وانهم استلموا منهم مساعدات مالية . ولكنهم لم يلجأوا الى العنف . وذكر ان مصطفى الصابوني وجماعته وهم عرب كتبوا مضبطة ارسلوها الى الاتراك يطالبون بمودتهم وقد حصل الانكليز على تلك المضبطة وقدموها الى الملك فيصل . ويفسر الدكتور دلالي موقف الصابوني بأنه كان هو وطبقة التجار في الموصل ضد آل العمري وضد السادة (أي آل النقيب وآل المفتي وآل الفخري) الذين أيدوا الحكومة العراقية . وفسر الدكتور جميل دلالي تأييد آل النجفي (وهم عرب) وآل كشمولة للاتراك بخصوصيتهم مع آل توحلة الذين أيدوا الحكومة العراقية ،

(56) *Current History*, XXIII, p. 450.

وفسر تأييد بعض أفراد آل النقيب وآل سليمان بك للاتراك بثقافتهم التركية وعواطفهم الاسلامية ، واما تأييد أغوات باب البيض للاتراك فنسبه الى رد الفعل ضد الانكليز .

ونشرت المانچستر غارديان مقالة عن مؤيدى تركيا فى العراق ذكرت فيها انهم أقلية ضعيفة الأثر ، وتطرقوا الى تجديد الاشاعات التى تذكر فى المقامى عن هجمات الاتراك وانتصاراتهم وعن قرب احتلالهم للموصل ، وذكرت ان تأثير هذه الاشاعات كان ضعيفا بسبب سياسة الادارة الحرة تجاه الصحافة . ثم ذكرت الجريدة ان العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين : الجماعة الاولى مؤلفة من الموظفين السابقين فى العهد العثماني الذين فقدوا وظائفهم فى العهد الجديد ، والجماعة الثانية مؤلفة من مؤيدى الاتراك لاسباب سياسية ودينية . فاما عن الجماعة الاولى فقد سعت الحكومة المراقبة لتوظيف بعضهم ولكن بعضا منهم لم يصلح للخدمة لعدم كفاءة قسم منهم ولا رتقاء قسم آخر ، فلا عجب ان نراهم يتذكرون ايام الاتراك وينشون عودتهم . اما الجماعة التى تؤيد الاتراك لاسباب سياسية ودينية فأكثرها من الجيل القديم وكانت تعتبر الامبراطورية العثمانية رمز قوة الاسلام السياسية وقد شعروا بمرارة الهزيمة فى الحرب العالمية الاولى كما لم يشعر بها أى شعب آخر وقد انتقدوا الخلافة مثلهم الأعلى الذى يقدسونه منذ وفاة النبي محمد (ص) .

وقد حكم على ثلاثة من الوكلاء الاتراك لبثهم الدعوة لارجاع الحكم التركى فى العراق . وقد نشر اثنان منهم كيا باسم الجمهورية التركية وقد حكم عليهما بالسجن الشديد لمدة ثمانية عشر شهرا ونفى أحدهما الى تركيا بعد انتهاء مدة محكوميته ووضع الآخر تحت مراقبة الشرطة لنفس مدة حكمه . وحكم على الثالث بالسجن الشديد لمدة سنة لاقلاقه الامن العام

(57) *The Manchester Guardian*, January 3, 1925.

بشره الدعوة بأن مصطفى كمال سيحتل العراق ويقتل جميع الموظفين^(٥٨).

التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥

استقبل الشعب العراقي قرار مجلس العصبة المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ الذي اعطى ولاية الموصل الى العراق بسرور وابتهاج عظيمين فأقام الولائم والأفراح وعطل الأشغال العامة . وبالرغم من ان الصحف صدرت مسرورة جذلة استنكر بعض العراقيين الفقرة الثانية من القرار التي أوصت بتمديد أجل الانسحاب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة^(٥٩).

وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ بعد اعلان قرار المجلس مباشرة اجتمع مجلس الوزراء العراقي وقرر ارسال برقية شكر الى ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية وأخرى الى سكرتير عصبة الأمم . وقد جاء في البرقية المرسلة الى بلدوين ان الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذته مجلس عصبة الأمم والذي قبول من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمسانحة التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق وخاصة للسراوستن جيمرلن وزير الخارجية البريطانية وليوبولد ايمري وزير المستعمرات وتصرح الحكومة العراقية بأنها مستعدة للبدء بالمفاوضات لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا . وشكرت الحكومة العراقية عصبة الأمم للقرار العادل الذي اتخذته المجلس^(٦٠) . وقد ارسل الملك فيصل برقية يشكر فيها عصبة الأمم . وارسل رئيس بلدية الموصل ورئيس بلدية أربيل وبطريقك بابل ومطران البعاجة وحاخام اليهود برقيات

(58) *Current History*, XXIII, p. 768; *British Report*, 1926, pp. 154-155; *L'Asie Française*, October, 1925, pp. 324-325.

(٥٩) العراق . ١٨ ١٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

(٦٠) العالم العربي . ١٨ كانون الاول ١٩٢٥ .

شكر لايمري^(٦١) . وفي اجتماع مجلس الاعيان بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٥ قرأ رئيس الوزارة العراقية قرار مجلس العصبة ووعده بان تدافع حكومته عن حقوق العراق في المعاهدة المقبلة مع بريطانيا^(٦٢) .

في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ روى مراسل مجلة ذي نير ايست اند انديا ان خبر قرار مجلس العصبة استقبل في بغداد بالابتهاج العام . وقد رفع العلم العراقي على البيوت والبنائات . وقد تحسن الوضع التجاري . ولكن لم يعم الرضا جميع الناس فقد تشكى بعض المتطرفين من فداحة ثمن الموصل على العراق وأسفوا لقرار المجلس بتمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار المراسل الى ان الملك فيصل عبر في مقابلة خاصة مع ممثل جريدة ذي بغداد تاييس عن ارتياحه العظيم للقرار وقال انه لا يرى سببا لعدم وجود تحالف ودي بين العراق وبريطانيا لا لمدة خمس وعشرين سنة بل لاية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الامة دائما وبشرط عدم وجود أحكام تعرقل تقدم الشعب العراقي . وقد دلتا التجارب في الماضي على ان الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا^(٦٣) .

وقد روت بعثة نائبي الجنرال ليدونر على الحدود العراقية - التركية الى مجلس العصبة ان المتفقين استقبلوا قراره بحماسة واستقبلته الجماهير بالرضا . واستشهدت بالاحتفاء الذي استقبلها به الاهلون ابنا حلت وبدفع أهالي لواء الموصل لضرائب ثلاث السنوات الماضية مما يدل على قبولهم للقرار . ولم تشاهد البعثة أي علامة على التذمر من قرار المجلس^(٦٤) .

معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦

بالرغم من ترحيب العراقيين بقرار المجلس عن الموصل فقد استكروا

[61] *The Times*, December 21, 1925.

[62] *الوقائع العراقية* ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

[63] *The Near East and India*, XXIX, p. 66.

[64] *Official Journal*, 1926, p. 1040.

الشرط الملحق به والذي يدعو الى تمديد الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة . ولذلك عارضوا المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ لتضمنها ذلك الشرط وخاصة لتمديد مفعول الاتفاقيات الملحقه لنفس المدة . وقد اعلنت جريدة المقيد يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ اى بعد امضاء المعاهدة مباشرة بأن الحكومة البريطانية أرهبت الحكومة العراقية وأجبرتها على توقيع المعاهدة^(٦٥) . وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بتقديم المعاهدة الى البرلمان البريطانى فى ٢ شباط ١٩٢٦ ولذلك طلب ابرى من الحكومة العراقية ان يبرم البرلمان العراقى المعاهدة قبل ذلك التاريخ ، وقد أبدى الملك فيصل والحكومة العراقية استعدادهما لاجابة ذلك الطلب^(٦٦) .

ففى يوم ١٦ كانون الثانى عرض رئيس الوزارة العراقية المعاهدة العراقية - البريطانية على مجلس النواب مرفقة بكتاب معنون الى رئيس مجلس النواب موضحا أسباب عقد المعاهدة ، وقد أكد الكتاب أهمية ولاية الموصل للعراق واستعرض تاريخ المشكلة . وذكر العرض التركى المؤرخ فى ١٩ آذار ١٩٢٥ لعقد معاهدة مع بريطانيا العظمى بغية الحصول على ولاية الموصل . وقد احتوى مشروع المعاهدة هذا على جعل الزاب الصغير حدا فاصلا ؛ وعلى تعهد تركيا لضمان وحدة العراق ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتياز استغلال النفط فى ولاية الموصل مع مد أنابيب فى الاراضى التركية وانشاء مرفقا على ساحل البحر ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتياز لانشاء وإدارة سكك حديد طولها على الاقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولايات تركيا الجنوبية بالبحر الابيض المتوسط والبحر الاسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومترا على جانبي الخط ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازات لانشاء وإدارة عدة موانى . وأشار كتاب رئيس الوزراء الى ان بريطانيا العظمى توافق بموجب مشروع المعاهدة المقترحة على فصل أهم قسم

(٦٥) المقيد ، ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٦٦) British Report, 1926, pp. 18-19.

من ولاية الموصل وقبول الفرنك الفرنسي لتأدية الدين العثماني والسماح
لتركيا بعقد قرض في أسواق لندن . ثم أوضح الكتاب موقف بريطانيا ودافع
عنه ومدحها لاخلاصها لعهدها للعرب . وذكر الكتاب المعارضة البريطانية
وموقفها من التزامات بريطانيا المالية في العراق لمدة خمس وعشرين سنة .
وأشار الكتاب في الختام الى ان الحكومة العراقية بذلت جهدها في تخفيف
اعباء العراق ولاسيما الاعباء المذكورة في الاتفاقيات الملحقة مؤملة بأن المجلس
يقدر الظروف العامة التي أحاطت بهذه المسألة وما يترتب على قراره من
النتائج الخطيرة (٦٧) .

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ حين بدأ مجلس النواب مناقشة المعاهدة
أعلن رئيس المجلس رشيد عالي الكيلاني ان أحد النواب قدم اقتراحا خطيا
بنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال على أساس ان هذه المعاهدة ما هي الا
استمرار للمعاهدة السابقة لسنة ١٩٢٢ وهي معروفة عند النواب . فلما
اعترض نواب المعارضة على نظرها بطريقة الاستعجال لأن قرار مجلس
النسبة اعطى مهلة أمدها ستة أشهر لعقد المعاهدة ، ذكر رئيس الوزراء
المجلس ان بريطانيا تنتظر قراره قبل ٢ شباط وناشد النواب أن يأخذوا بنظر
الاعتبار مصالح البلاد، ولكن المعارضة لم ترم ما يبرر الاستعجال . ثم وضع الرئيس
الاقتراح بالتصويت . فتبع ذلك ضوضاء وضرب المقاعد ولكن الرئيس أعلن
قبول الاقتراح .

ثم رجا رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون من رئيس المجلس ان
تكون مناقشة المعاهدة بجلسة سرية فوثب النواب المعارضون وحدثوا ضوضاء
وصياحا . ولما طلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس ان يحافظ على النظام
صاح أحد نواب المعارضة « اسكت » وواصل بقية نواب المعارضة صياحهم ثم
بدأوا يخرجون . وقد رمى بعضهم على رئيس المجلس بنسخ المعاهدة

(٦٧) العالم العربي ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

وبعضهم مزقها • وصاح صوت • خونة ! هذه أكثرية غاشمة ظالمة ! فلنسقط
 الأكثرية الغاشمة ! • • وتقدم أحد المعارضين بالقرب من منبر الخطابة
 ورفع كلتا يديه وقال • ألا فلتعلم الأمة بأنني أرفض المعاهدة رفضا باتا • وعندما
 صاح حكمت سليمان وزير الداخلية • اخرجوا • أجاب أحد المعارضين
 • صدقوا المعاهدة ايها الخونة • وتأثر معارض آخر تأثرا بلغ حد البكاء
 وقال نائب آخر • لماذا تطلب منا ان نخرج يا خائن • • وصرخ معارض
 في الخارج • فليح حكمت بك البلاد • • ثم واصل المجلس اجتماعه السري
 لمدة ساعة ونصف • ثم أذيع بعد ذلك ان النواب الحاضرين وعددهم ٥٨
 وافقوا على المعاهدة • اما عدد النواب المنسحبين فيبلغ تسعة عشر (٦٨) •

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ اجتمع مجلس الاعيان العراقي وأعلن
 الرئيس ورود المعاهدة لمناقشتها • وقدم عيان اقتراحا خطيا لنظر المعاهدة
 بطريقة الاستعجال وقبل • ثم أعلن رئيس الوزراء ان لديه بعض الوثائق
 والمراسلات بين الحكومتين البريطانية والعراقية ورجا المجلس ان يقرأها
 عليه بجلسة سرية (٦٩) • وبعد جلسة دامت ساعة ونصف عاد المجلس الى
 الجلسة العلنية • فتكلم العين مولود مخلص وقال ان العراق مهدد بالهلاك
 لان معاهدة ١٩٢٦ أثقل من معاهدة ١٩٢٢ ورجا مجلس الاعيان ارجاع
 المعاهدة الى مجلس النواب ما دام مجلس العصبة قد أعطى العراق وبريطانيا
 مهلة لمدة ستة أشهر لعقد المعاهدة • ولكن وزير العدلية انتهى على موقف
 بريطانيا في الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل سواء كان ذلك
 لمنفعتها الخاصة أو لمنفعة العراق وأيد أحد الاعيان وزير العدلية • ثم وافق
 المجلس على المعاهدة بسبعة عشر صوتا ضد واحد (٧٠) •

(٦٨) العالم العربي • ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ •

(٦٩) نشرت الحكومة البريطانية هذه الوثائق والمراسلات في مجوعة *State Papers*

كما نشرت الحكومة الاميركية بعضها الآخر وهي خاصة بالكفاح بين الدولتين حول النفط •
 ويجدها القارىء في الفصل الثاني عشر أدناه •

(٧٠) العالم العربي • ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ •

وقد تساءلت جريدة الاستقلال لسان حال المعارضة هل من الحكمة وهل من المعقول ان تبرم معاهدة مهمة تقيد مستقبل العراق لمدة ربع قرن في نصف ساعة فالى أى مدى ابتعد اولئك النواب عن المنطق والعقل وإلى أى مدى بعدوا عن اعتبار مصالح بلادهم ، ولكن حزب الشعب قام بدور تاريخي وسيسجل أعماله بحروف من نور يذكرها بالثناء احفادنا وأحفاد احفادنا خلال القرون القادمة^(٧١) . وقالت جريدة العراق الحكومية انها فوجئت بموقف المعارضين فقد تركوا مجلس النواب من دون بيان موقفهم هل هم موافقون على ابرام المعاهدة أم لا . وقالت انها لا تستطيع اعتبارهم الا حزبا ذى وجهين وان عملهم مجرد مناورة سياسية مدبرة . وقالت أيضا ان أكثرهم شبان يحتاجون الى تمارين لتقوية عضلاتهم فهي تقدر رغبتهم في القيام باللعب على الحبال وهذا ما يتوقع منهم ولا يتوقع السلوك المعقول^(٧٢) .

وقد عارض حزب الاستقلال الموصلى المعاهدة وقصل احد أعضائه العضو في مجلس الاعيان لموافقة على المعاهدة^(٧٣) . واما الحزب الوطني فعارضها وشكر حزب الشعب على موقفه^(٧٤) .

الارتياح من التسوية النهائية

في ١٤ حزيران ١٩٢٦ قدمت الحكومة العراقية المعاهدة العراقية - التركية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس النواب لابرامها مع مذكرة ايضاحية ذكرت التعديل البسيط في خط الحدود بين آشونا وعلمون ومنح تركيا عشرة بالمائة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين سنة ، وأكدت المذكرة ان المعاهدة في صالح

(٧١) الاستقلال ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٧٢) العراق ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٧٣) جريدة نداء الشعب ، ٣١ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٧٤) نداء الشعب ، ٢ شباط ١٩٢٦ .

العراق لانها أعطت ولاية الموصل الى العراق وتضمنت اعتراف تركيا بالعراق كدولة مستقلة وأشارت الى ان المجلس الوطني الكبير التركي أبرم المعاهدة يوم ٧ حزيران ١٩٢٦ ، ورجت الحكومة المجلس ان يناقش المعاهدة بطريقة الاستعجال . فناقشها المجلس في نفس اليوم . وقد أعرب نواب كثيرون عن رغبتهم في العلاقات الودية التعاونية بين تركيا والعراق . وقد أبرمت المعاهدة بالإجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الاعيان بالطريقة نفسها^(٧٥) . وقد استقبل الشعب العراقي المعاهدة بالافراح وإقامة المهرجانات وارسل البعض برقيات التهنية الى البلاط الملكي والى مجلس الوزراء^(٧٦) .

وبمناسبة إبرام هذه المعاهدة أمر الملك فيصل يوم ١٧ حزيران بإقامة مأدبة ملكية لأعضاء البرلمان وبعض الشخصيات البارزة في بغداد وخطب فيها الملك خطبة شكر فيها أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية لتضامنهم وتعاونهم في سبيل المصلحة العامة . وقال ان غايتنا الرئيسة هي ان نعيش بسلام مع جيراننا خاصة والعالم بأسره عامة وقال ان تركيا أصبحت صديقتنا وواجب العراق ان يظهر لها من الولاء بقدر ما تظهره لنا . وختم الملك خطابه بأن شكر للانكليز الاعمال المجيدة التي بذلوها لمساعدة العراق في تسوية مشكلة الموصل^(٧٧) .

وأمر الملك فيصل يوم ٢٦ حزيران بإقامة مأدبة ثانية للسر هنري دويس المندوب السامي البريطاني في العراق وحاشيته وخطب خطبة وجيزة أطرى فيها الجهود التي بذلها انكليزنا لخير العراق وشكر للسر هنري اهتمامه الخاص بحكومة العراق^(٧٨) .

(٧٥) العراق ، ١٥ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٦) العراق ، ١٠ - ٢١ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٧) العراق ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ : نداء الشعب ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٨) العراق ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ : نداء الشعب ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ .

الفصل التاسع

الرأي العام البريطاني ومشكلة الموصل

تابعت الدوائر السياسية في بريطانيا العظمى محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ . وقد استعرضنا وجهات نظر ودارني الخارجية والمستعمرات البريطانية في الفصول السابقة . وبالرغم من تأييد أكثرية الصحف البريطانية للعراق فقد أبد عدد قليل منها تركيا . وكانت هناك تفسيرات شتى للسياسة البريطانية المتعلقة بمشكلة الموصل خاصة وبالعراق عامة .

الآراء البريطانية في الادوار الاولى من المشكلة

في أثناء اجتماعات مؤتمر لوزان الاول عارضت الدليل مكررون كل ادعاء الاتراك ان الموصل ميراث قومي وقالت ان الموصل لم تعد ميراثا قوميا كما لم تعد بغداد أو مصر أو الجزيرة العربية ، واعترفت ان الاتراك فتحوا الموصل كما فتحوا تلك البلاد الاخرى ولكنها أكدت ان الاتراك لم يستوطنوها ، وان الاتراك طردوا من الموصل بقوة السلاح كما طردوا من قبل من اليونان وصربيا وبلغاريا وألبانيا ومصر والجزيرة العربية وفلسطين وسوريا وبغداد . وقد أنكرت الجريدة ان قضية الموصل قضية فقط وعزت هذه الفكرة الى ذوي المصالح النفطية الاميركية الذين حاولوا ان يفلتروها بهذا المظهر (1) .

(1) Quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

وقد قال اللورد كرزن في خطابه الذي القاه في مجلس اللوردات يوم ١٣ شباط ١٩٢٣ بعد فشل مؤتمر لوزان الاول مباشرة انه كان يناقش الاتراك بأن لا ينظروا في المستقبل الى موسكو أو ايران أو افغانستان بل ان يولوا وجوههم شطر الغرب . وقد حث على وحدة الحلفاء في حل مشكلة الموصل وقال انه كره كل ما قيل عن النفط والمباغة في أهميته في نظر العالم^(٢) . وفي خلال الفترة الواقعة بين مؤتمري لوزان ذكر اللورد سايدنهام الحكومة البريطانية والشعب البريطاني بجهود الاستقلال والحرية التي قطعها البريطانيون للعرب^(٣) .

وحين كان مؤتمر لوزان الثاني يبحث مشكلة الموصل كتب المؤرخ توينبي انه يعتقد ان صداقة تركيا مهمة لبريطانيا ولا يمكن نبيلها الا بدفع كردستان الجنوبية ولكنه اعترف ان هذا ثمن باهظ . وقال اذا دفع البريطانيون هذا الثمن فقد يطمشون بأن الاتراك لن يستعملوا كردستان واسطة لاسترجاع بقية العراق^(٤) .

وقالت التايمس بعد مجيئ حزب العمال الى الحكم سنة ١٩٢٤ مباشرة ان تقليد استمرار السياسة الخارجية البريطانية جعل الزعماء العراقيين واثقين من ان الوزارة العمالية ستواصل جهود حكومة المحافظين السابقة للوصول بمفاوضات الموصل الى خاتمة ناجحة^(٥) . وقبل اجتماع مؤتمر القسطنطينية نشرت نفس الجريدة مقالا طويلا عن تاريخ الموصل منذ العهد الاسلامي حتى سنة ١٩٢٤ محاولة ان تثبت ان مدينة الموصل كانت ولا تزال عربية^(٦) .

(2) *Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LIII, Cols. 37-40.

(3) *The Times*, March 2, 1923.

(4) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 687.

(5) *The Times*, January 29, 1924.

(6) *Ibid.*, May 17, 1924.

وقبل انهيار مؤتمر القسطنطينية وصفت المودرن بوست ما قاله الصحف التركية عن العروض البريطانية المزعومة عن سكك حديد الاناضول وعن حصّة العراق في الدين العثماني العام وعن قرض لتركيا في لندن بأنه محاولات للتبّسّ مما تستطيع تركيا الحصول عليه عن طريق مفاوضات القسطنطينية . وقد أبدت المانجستر غارديان رأي جريدة المودرن بوست وأضافت ان الاتراك يخشون الحركة القومية الكردية في العراق وأثرها على أكراد تركيا فقد تعرض وحدة الجمهورية التركية للخطر^(٧) .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية ليوبولد إيملر وزير المستعمرات والسر صموئيل مور وزير الطيران الى العراق وولاية الموصل حين كانت لجنة التحقيق في ولاية الموصل لكي تبدي عطفها للعراقيين ولكسب ثقتهم في بريطانيا العظمى ورفع قوتهم المعنوية . وقد درس الوزيران الوضع وجمعا المعلومات لحكومتها^(٨) .

وقد كتب من الهند قارىء بريطاني كان قد خدم في حملة العراق العسكرية الى مجلة الاشياتيك وفيوالمصادرة في لندن ذاكرا المصالح البريطانية في العراق مثل وعود البريطانيين للعرب والرغبة في منع رجوع الاتراك الى العراق وأمل الحصول على فائدة من استثمار رأس المال البريطاني في العراق والرغبة في المحافظة على حقول النفط في ايران والخوف من خسران هبة بريطانيا في حالة انسحابها من العراق وضرورة حماية خطوط المواصلات الجوية والبحرية مع الهند والشرق . وأشار الكاتب الى الاخطار التي قد يتعرض لها العراق في حالة سحب التعزيز العسكري البريطاني : محاولة تركيا استرجاع العراق وانتشار النفوذ البلشفي جنوبا عن طريق ايران

(٧) مقتبسة في جريدة الموصل . ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(8) *The Times*, April 6, 1925; *United Empire*, XIV, 1925, p. 261.

وكردستان وامتداد النفوذ الفرنسي في سوريا^(٩).

وكتب چاردن مساعد ضابط سياسي بريطاني سابقا في مدينة الموصل قبل نشر تقرير لجنة التحقيق ان حكومات بغداد وانقرا شرقية غير معجبة وفيهما بعض الفساد وقال ربما كانت حكومة انقرا الدكتاتورية اكثر اتحادا وتعرف وضعها اكثر من حكومة العراق وأشار الى ان الاخيرة تتمتع بإرشاد وتأيد صديق قوى هو بريطانيا العظمى^(١٠).

وبما ان للعراق علاقة بالدين العثماني العام أرسلت الحكومة البريطانية بعثة مالية برئاسة اى . هلتن ينغ لدراسة الوضع المالي في العراق وقد نشرت البعثة دراستها في آذار ١٩٢٥ وأنهت تقريرها في نيسان ثم نشر في حزيران . وقد أكدت اللجنة اذا صدر القرار عن مشكلة حدود العراق الشمالية في غير صالح العراق فسيكون له تأثير خطير جدا على وضع العراق الحالي لان لولاية الموصل أهمية اقتصادية كبيرة في رفاهية العراق وان خسراتها سيفير مشكلة الدفاع العسكرية تفيرا تاما^(١١).

وقد نشر مؤتمر نقابات العمال واللجنة الاستشارية في الشؤون الدولية لحزب العمال . بعض الملاحظات عن مشكلة الموصل ، وقد اقتبسها الكتاب الاحمر التركي باعتبارها مؤيدة لتركيا . وقد هاجمت هاتان المنظمتان الحجة البريطانية عن حق الفتح لان الموصل لم تكن مفتوحة عندما امضيت هدنة مندروس بل انها احتلت بعد ذلك خلافا لاحكام الهدنة . وأشارا الى ان المفاوضات التمهيدية حول امتياز النفط مع الامبراطورية العثمانية سنة ١٩١٩ لم توافق عليها الحكومة العثمانية وان تركيا لم تعترف باتفاق سبان ريمو وان

(9) X, "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, XXI, pp. 222-224.

(10) F. W. Chardin, "The Mosul Question — What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review*, CXXVIII, 61-62.

(11) British Colonial Office, *Report of the Financial Mission*, Cmd. 2438, (1923), p. 9.

الاقتراح التركي لعقد اتفاقية حول نفط الموصل حل معقول .
 ويعتقد المؤتمر واللجنة انه ليس من المؤكد ان عرب الموصل يرغبون
 بالالتحاق بالعراق . اما ما يخص اكراد العراق فهناك اربعة نواب اكراد في
 المجلس الوطني الكبير التركي . فاذا كانت بريطانيا تحترم حقا رغبات
 السكان كما وعدت هي وفرنسا في تشرين الثاني ١٩١٨ فعليها ان تذكر
 الثورة العراقية ضد بريطانيا سنة ١٩٢٠ . وقد وصفنا حجة اللورد كرزن
 العنصرية في لوزان بأنها باطلة فحجة الاقلية المسيحية ليست بكافية للمطالبة
 بولاية الموصل وليس هناك سبب للاعتقاد باضطراد المسيحيين .

وقد اعاد المؤتمر واللجنة الى الاذهان ان بريطانيا وافقت على تأسيس
 دولة كردية بمعاودة سيفر ، ففساء لا لماذا بدلت بريطانيا موقفها وصارت تؤكد
 ضرورة المنطقة الكردية للعراق . وقد اجابا على القول بأن الموصل مخزن
 حبوب العراق بأن العراق يستطيع شراء الخطة من الموصل . وختمنا
 ملاحظتنا بالقول اذا اعطت عصبة الامم ولاية الموصل الى العراق فسيعتبر
 الاتراك والاكراد قرارها ظالما واستبداديا ويصبح وجود المملكة العراقية صعبا
 وفي آخر الامر مستحيلا^(١٢) .

الآراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

اظهر نشر تقرير لجنة التحقيق انقساماً في الرأي أوضح بين مؤيدي
 حكومة سنائي بولدوين المحافظة ومعارضها . وكانت الحكومة مستعدة لقبول
 شرط وضع العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة .
 اما المعارضة فكان لها آراء متباينة لانها مؤلفة من جماعات شتى كالعمال
 والاحرار والشيوعيين وبعض المحافظين ولا سيما صحف اللورد بيغريوك :
 الدليل ميل والدليل اكسبريس والويستمنستر غازيت ، واما التايمس الصحيفة
 المحافظة المعتدلة فقد ايدت الحكومة .

(12) Turkish Red Book, pp. 313-315.

وعلى العموم قالت الصحافة البريطانية ان تقرير اللجنة مضطرب وغامض ومعقد . وقد عللت **الدليل هيرالد** العمالية التناقض في التقرير بأنه عجز اللجنة عن الاتفاق على رأى واضح ، وأكدت **الدليل نيوز** ان في التقرير غموضا مخيا للرجاء (١٣) . اما **التايمس** فتعتقد ان اللجنة توصلت الى نتائج واضحة ومعقولة يستطيع مجلس العصبة الاعتماد عليها في قراره (١٤) وقد أظهرت **الدليل هيل** ارتياحها لانها اعتقدت ان التقرير جاء في صالح الاتراك ، ونشرت مقالا افتتاحيا قالت فيه ان الرأى العام البريطانى سيقابل بالارتياح الشديد نصريح عصبة الامم بأن المنطقة المتنازعة يجب ان تعد جزءا لا يتجزأ من تركيا ، لان البريطانيين صمموا تصميما صادقا على ان لا يدخلوا حربا جديدة من أجل هذه القضية ولا ريب ان خير خطة تسلكها الحكومة البريطانية هي ان تقرر عند انتهاء اجل المعاهدة في ١٩٢٨ الانسحاب من جميع البلاد عدا منطقة الزيت الواقعة حول البصرة مباشرة . وقالت **الدليل اكسبريس** انه اذا اعطت عصبة الامم لبريطانيا الجبار فانه ليس ثمة شك تقريبا من ان الوزارة الحالية تختار التبعية والنفقات في العراق خمسا وعشرين عاما أخرى . ونشرت **المورنن بوست** المحافظة المؤيدة للحكومة مقالا قالت فيه ان البريطانيين يسعون لانشاء جيش عربى منظم في العراق في اقرب وقت لان مشكلة الموصل لم تسو بعد فمن المستحسن ان تجابه الحقيقة الواقعة وهي احتمال وقوع مناعب تفضي على العراق بمساعدة بريطانيا في دفاعها عن الاراضى الواقعة تحت الانتداب (١٥) .

وعلم مراسل **التايمس** الدبلوماسى ان الوزارة البريطانية ترى ان اللجنة تجاوزت صلاحيتها كلجنة استشارية وتعتقد ان نتائجها متناقضة وغير منطقية وتعارض رأبها القانونى معارضة شديدة . وتعتقد **التايمس** ان الوزارة ستقبل

(١٣) مقتبسة في جريدة **الفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(14) *The Times*, August 8, 1925.

(١٥) مقتبسة في جريدة **الفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

وهي كادحة تمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا قرر مجلس العصبة ذلك^(١٦) .

وأكدت الدليل تلغراف المحافظة المؤيدة للحكومة ان التقرير لا يمت على الارتياح مطلقا ولا يحل المشكلة^(١٧) . وعلمت المانجستر غارديان الحرة بقولها ان التقرير لم يعرض سوى حل معلق وان اعضاء اللجنة لم يقدروا تقدير الحقائق حينما حددوا المدة ، واذا تركت بريطانيا العراق فجأة فواجبها ان تتركه قادرا على حكم نفسه في الداخل وقادرا على ان يدافع عن نفسه من الخارج . وذكرت الدليل تلغراف ان تركيا غير مرتاحة من احتمال خسرانها لقط الموصل ، ومما اقلق بالها أيضا توصية اللجنة بانشاء نظام حكومي خاص للاكراد لانها تخشى ان يطالب اكراد تركيا بامتياز كهذا فيقاوموا خطة انقرا في تترك الاكراد^(١٨) .

وعلمت مجلة النير ايست اند انديا المحافظة المؤيدة للحكومة على التقرير فذكرت اعتقادها بأن تشجيع الحكومة العراقية لمظاهرات أولاد المدارس يولد الشك في نفوس اعضاء اللجنة في حكمة تلك الحكومة بدلا من التأثير بحسن تقديرها وهذا قد يؤدي الى عدم تقرير تقدم العراق نحو الحكم الذاتي المستقر المسؤول حق قدره^(١٩) . وقد ارتأت الدليل نيوز ان الامر يكون سهلا على بريطانيا اذا قرر مجلس العصبة اعطاء الولاية برمتها الى تركيا بشرط ان تعهد بضمان سلامة العراق ، غير انه اذا سويت المشكلة بانهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٢٨ فان ذلك قرار سخيف يعتبر خيانة لحكومة العراق وشعبه وقد يؤدي الى انهيار هذه الدولة الفتية التي لا تستطيع ان تحمي نفسها^(٢٠) .

(16) *The Times*, August 9, 1925.

(١٧) مقتبسة من الليد ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(١٨) مقتبسة من الليد ، ٢٧ آب ١٩٢٥ .

(19) *The Near East and India*, XXVIII, p. 247.

(٢٠) مقتبسة من العالم العربي ، ٤ ايلول ١٩٢٥ .

خطب الأول بركنهيد وزير شؤون الهند في اكستر فقال اذا نالت تركيا شمال العراق فانها تهدد كيانه ولا يستطيع مقاومة هجوم الاتراك ، وهو يرى ان الانسحاب من العراق عمل اجرامى مخالف للعدالة^(٢١) .

أرسلت جمعية الشرفين الادنى والاوسط في بريطانيا رسالة الى وزير الخارجية البريطانية تقترح ان تدعو عصبة الامم تركيا الى عضويتها وان تعطى عهدا باحترام وحدة واستقلال العراق مقابل موافقة العصبة على خط الزاب الصغير فاذا لم تفلح في هذا فعلى خط جبل سنجار - جبل حميرين . وفيما يخص المصالح البريطانية والاجنبية ، ذكرت الجمعية اعتقادها انه في الجو الودى الذى يتج عن تلك التسوية لا تبقى سوى صعوبة قليلة في الوصول الى تسوية عادلة مع تركيا حول حقول نفط الموصل التى ستكون مضمونة في ايدي الاتراك اكثر مما اذا تركت في حوزة حكومة بغداد المهددة بالعداء التركى والمكشوفة لهجمات الاكراد المعادية^(٢٢) .

روى مراسل النيويورك تايمس في لندن ان بعض البريطانيين المؤيدين لعصبة الامم يعتقدون ان تأجيل مشكلة الموصل بالتماس الرأى الاستشارى للمحكمة الدولية يدل على ضعف العصبة وصرحوا ان محاولة العصبة حل المشكلة بالتأجيل وبالمساومة وتسويتها بكل الوسائل عدا الحرب لن تضى على نفسها مجددا^(٢٣) .

وكتب قارىء الى جريدة التايمس انه يشعر بأن الدعوة المؤيدة لتركيا في انكلترا مسؤولة عن ثلاثة اشياء : تردد مجلس العصبة في اصدار قراره وزيادة تصلب الاتراك وهجوم الاتراك على المسيحيين في شمال الموصل^(٢٤) .

وهاجم قارىء حر معارضة الصحافة المحافظة وأعمال الاتراك ضد المسيحيين وخرق الحدود وأيد الحكومة البريطانية المحافظة ونصحها بنشر حلقات على

(٢١) مقتبسة من العالم العربى ، ٨ ايلول ١٩٢٥ .

(22) *The Near East and India*, XXVIII, p. 338.

(23) *The New York Times*, September 23, 1925.

(24) *The Times*, September 23, 1925.

الجمهور (٢٥) .

وأرسل رئيس اساقفة كنزبري رسالة شديدة اللهجة الى ستانلي بولدوين قال فيها اذا تركت الحكومة البريطانية مسيحيي العراق يلاقون مصيرهم المؤلم على أيدي الاتراك فسؤدى ذلك الى شعور المفكرين في بريطانيا بالحجل (٢٦) . ومن الجهة الثانية اجتمعت جماعة راديكالية من اعضاء البرلمان المعارضين وعبرت عن رأيها بأن لا تصيف بريطانيا العظمى مسؤوليات جديدة الى مسؤولياتها حتى ولو كان ذلك يطلب من عصبة الامم (٢٧) .

وقد اقتبست مجلة التتودي دايجست من جريدة المانچستر غارديان قولها ان تركيا ستعمل كل فنون خداعها ودبلوماسيتها المتتوية للوصول الى غاياتها . واقتبست من اللنن ستيتست قولها كانت مشكلة الموصل دوما حيوية للاتراك واذا قرر مجلس العصبة اعطاها للعراق فسيكون موقف تركيا من بريطانيا عدائيا دون ريب وهذا التطور يضر بالمصالح البريطانية (٢٨) . ونشرت الدبلى اكسپريس صورة كاريكاتورية بعنوان « القافلة الضاحكة » تمثل بريطانيا العظمى مقيدة بالعراق بحبل وسلاسل تنتهى بكرة حديدية مكتوب عليها « ٢٥ سنة » وهناك قافلة جمال مكونة من الدول الاخرى سائرة سبعة خالية من المسؤولية (٢٩) . ولكن اللورد غراى يقول فى خطابه فى اتحاد عصبة الامم انه لولا عصبة الامم لكنت تركيا وبريطانيا قد لجأتا الى العنف لحل مشكلة الموصل (٣٠) .

وهاجم قارىء فى جريدة التايمس « صحافة الجلاء » المعارضة واتهمها

(25) *The Times*, September 29, 1925.

(25) *The New York Times*, October, 3, 1925.

(27) *The Times*, October 6, 1925.

(28) *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, pp. 17-18.

(29) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

(30) *The Times*, October 10, 1925.

بأنها تقوم بدور البلاشفة الأحمر واعداد بريطانيا وأكد عدم رغبة أحد في مقابلة
تركيبا من اجل الموصل ولكن اذا هوجم البريطانيون فلن يبرثوا تلك
الصحافة^(٣١) . وقد دافع ديليو . اورمسي غور وكيل وزارة المستعمرات
عن وزيره ايمرى ضد « صحافة الهزيمة » بقوله ان بعض الناس يعتقدون
الامور جهد طاقاتهم في وجه الذين يحاولون تسوية المشاكل بالطرق
السليمة^(٣٢) .

وأكدت مجلة يونتايند امباير المحافظة المؤيدة للحكومة ان دعوة الصحافة
للتخلص عن الانتداب فجأة تؤثر في بعض الناس الذين يرون في هذا التخلص
تخلصا من صعوبة آنية . وتساءلت هل يضحي بكل ما فعلته بريطانيا للعراق
وعل ترك بريطانيا الفوائد التي قدمتها للعراق لكي يتمتع بها الآخرون
أو ليس لهية بريطانيا من نين . وقالت ان لبريطانيا العظمى مصالح مهمة في
العراق تؤثر في رفاهية جميع الامبراطورية ، وان مسؤوليات الانتداب ثقيلة
وقالت ان السؤال الذي يوجب التفكير هو ما اذا لم تكن عواقب الجلاء أثقل
بكثير^(٣٣) .

وخصصت مجلة ذي انكلش ريفيو المحافظة المؤيدة للحكومة صفحات
كثيرة من عددي تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٢٥ لمشكلة الموصل . فعلقت
على الوضع في تشرين الاول ١٩٢٥ بقولها ان الاتراك لا يخشون آمال حليفهم
اللورد بيفر بروك باعطائه نسخا من منشوراتهم لمساعدته في تخويف قرائه
من الحرب ، ولولا التشجيع الذي يتلقونه من حملته الهستيرية لما فكروا
بالحرب . وقد دافعت المجلة عن المصالح الامبراطورية وازافت ان الانكليز
مدينون لايمرى لدفاعه القوي الباهر عن مصالح بريطانيا وهيبتها واسمها^(٣٤) .
وقد ظهرت عدة مقالات عن مشكلة الموصل في هذه المجلة . فكتب

(31) *The Times*, October 12, 1925.

(32) *The Times*, October 14, 1925.

(33) *United Empire*, XVI, 1925, p. 598.

(34) *The English Review*, XLI, pp. 462-464.

جاردن مقالة مهمة عنوانها « العراق والموصل » بلاد الرافدين ، بحث فيه التواحي التاريخية والدينية والعنصرية والجغرافية والاقتصادية من الولاية (٣٥) ولخص كاتب باسم مستعار « انكلو - عراقى » الحقائق الجوهرية الواردة فى تقرير البعثة المالية البريطانية لسنة ١٩٢٥ (٣٦) . وفى مقالة ثالثة عنوانها « الوضع فى العراق » قال اللورد راغلان احد الضباط السياسيين البريطانيين فى فلسطين سابقا ان الاتراك يطالبون بولاية الموصل لزيادة هيبتهم ولكن يكونوا فى وضع يساعدهم على احتلال العراق ولاضعاف الحركات القومية بين اكراد تركيا ، وذكر ثلاث مدارس فكرية بريطانية حول مشكلة الموصل : الاولى تدعو للانسحاب من العراق انسحابا فوريا ، والثانية تجب ترك ولايتى الموصل وبغداد والاحتفاظ بولاية البصرة والثالثة وهى السائدة فى الوزارة البريطانية تتمسك بالعراق مهما كان الثمن (٣٧) . وفى مقالة اخرى عنوانها « العراق والموصل - الالتزامات الادبية » يقول المحترم چارلس غورد اسقف أوكسفورد سابقا اذا ظهر البريطانيون أنفسهم فى أزمة الموصل غير قادرين أو غير راغبين فى الوقوف بوجه تركيا فليس من السهل ان نبالغ بخسارة الهيبة التى تنال البريطانيين فى العراق وفى كل مكان آخر ولا سيما فى مصر وسوريا . وذكر البريطانيين بان الانوديين حاربوا من أجلهم وقطعت لهم الوعود ويعتبر النخلى عنهم ندالة (٣٨) . واخيرا فى مقالة عنوانها « العراق والموصل - المشكلة العسكرية » يقول ضابط ركن ان هبة بريطانيا منعت روسيا السوفينية من التقدم فى ايران ومن أحداث الاضطراب فى العراق

(35) F. W. Chardin, "Iraq-Mosul, The Land of the Two Rivers", in *The English Review*, XLI, pp. 484-493.

(36) Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul, The Financial Aspect", in *The English Review*, XLI, p. 634.

(37) Lord Raglan, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, XLI, pp. 478-481.

(38) Right Reverend Charles Gore, "Iraq-Mosul, The Moral Obligation", in *The English Review*, XLI, pp. 629-630.

الذي يعرض سلامة حقول النفط للخطر . وذكر الصحافة المعارضة للحكومة ان العرب لا الترك هم قادة العاطفة الاسلامية وان بلادهم حاجز طبيعي ضد التغلغل القادم من الشمال . وحث على تشجيع بريطانيا للحركة العربية باعتبارها الحركة التي يدين لها العدد الاكبر من المسلمين بالولاء⁽³⁹⁾ .

اشارت الدليل ميل في مقالة افتتاحية بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ الى ان لجنة التحقيق تقول بأن ولاية الموصل جزء من تركيا وادعت بأنه لا يستطيع أحد نقض ذلك الحكم⁽⁴⁰⁾ .

ونشرت مجلة الليبر مونثلي الشيوعية مقالة طويلة تحليلية بحث الكاتب فيها تاريخ الاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط واهمية نفط الموصل وتوسع الهند غربا الى البحر الابيض المتوسط . وحدود العراق العلمية ، واهمية المناطق الكردية العسكرية . وقال ان قسم الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات البريطانية طالب بتحويل الاحتلال البريطاني للعراق والموصل الى معاهدة تقيد بريطانيا ولا تستطيع تحرير نفسها منها لان هذا القسم يعتقد ان الاتداب غير كاف لانه قد ينتهي ولذلك يجب عقد معاهدة ملزمة ولو على كره من بريطانيا . وقال قد يغضب دعاة الجلاء ولكنهم غلبوا على أمرهم دائما كما غلب الاتراك أيضا⁽⁴¹⁾ .

وكتب هينكوت مقالا بعنوان « الموصل والاتراك » يقول انه يعتقد ان الاتراك اضطربوا لميول رعاياهم الاكراد الانفصالية وشعروا ان الطريقة الوحيدة لكبح نشاطهم هي الاستيلاء على أكثر ما يمكن من المناطق الكردية العراقية . وذكر ناقدى امري بمعهدات بريطانيا نحو العراق بالمعاهدة⁽⁴²⁾ .

(39) Staff Officer, "Iraq-Mosul, The Military Problem", in *The English Review*, XLI, p. 641.

(40) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(41) W. N. Ewer, "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, VII, pp. 676-689.

(42) Dudley Heathcote, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review*, CXVIII, 1925, pp. 610-611.

وقالت مجلة **الفورتنلايتل** وفيوالمحافظة المؤيدة للحكومة انه لولا تشجيع دعاة سياسة الهزيمة ، في شارع قلبت للاتراك لا يمكن حل مشكلة الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٥ ولكن عندما يوحى للاتراك دائما بأنهم سيحاربون وانهم على حق وان السيل الوحيدة التي على الحكومة البريطانية ان تسلكها هي الانسحاب بقضها وقضيضها من العراق يداون (أى الاتراك) باعادة النظر في موقفهم^(٤٣) .

ومن جهة ثانية توقعت جريدة اللورد بيفربروك **الويستمنستر غازيت** دخول بريطانيا الحرب من أجل العراق وتوقعت أيضا ان يحتل الاتراك الموصل اذا جاء قرار مجلس العصبة ضدهم^(٤٤) . وقال كاتب في جريدة **التايمس** اذا تحدى الاتراك عصبة الأمم وشنوا حربا فإن ذلك يعزى الى تأييد البلاشفة ، وصحافة الهزيمة ، البريطانية وذكر ان مصطفى كمال وصف إحدى جرائد اللورد بيفر بروك بأنها خليفته وقال سياسي تركي بارز ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني للاستسلام للاتراك . وقال ان تركيا في وضع مالي عسير وتحتاج الى ٥ ملايين نفط . الموصل^(٤٥) . وكذلك هاجمت **التيرايسست اند انديا** القوى المعارضة للحكومة واتهمتها بمحاولة الاساءة الى الوزارة البريطانية بانارتها بيع المايلة والحرب وزعمت ان تلك القوى شنت حملة لصالح الاتراك فاقت في حماسها الاتراك انفسهم للبرهنة على عدم عدالة الدعوى البريطانية^(٤٦) .

الآراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة

اقترحت جريدة **التايمس** بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة بلهجة انصاحلة والتوفيق ارسال رجل بريطاني حكيم يعرف الشرق جيدا الى اتقرا

(43) *The Fortnightly Review*, CXVIII, 1925, p. 697.

(44) Quoted in *The New York Times*, December, 1, 1925

(45) *The Times*, December 3, 1925.

(46) *The Near East and India*, XXVIII, p. 735.

بأسرع ما يمكن ، وأشارت الى ان السفير البريطاني يستطيع اكتشاف أسباب عصية تركيا عن « تقرير مصير » الأكراد وأسباب سوء التفاهم الاقتصادية والسياسية . وقالت ان السفير البريطاني يستطيع ان يبرهن للاتراك بمباحثاته اليومية الثابتة انه بالرغم من تصميم البريطانيين على تنفيذ مسؤولياتهم تجاه العراق فان ذلك لا يعنى انهم يريدون خنق تركيا او شلها بل بالعكس يريدون ان تحيا وتزدهر^(٤٧) . وصرح المورد بارمور مندوب بريطانيا في مباحثات الموصل سنة ١٩٢٤ انه مالم تسد روح ودبة بين بريطانية وتركيا فلن يكون هناك ضمان ضد تكرار التشريد المرعب الذي كشف عنه تقرير الجنرال ليدونر او ضد الكوارث المحتملة من انسحاب البريطانيين من العراق خلال وقت محدود^(٤٨) .

مناقشات البرلمان :

في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ سألت الحكومة البريطانية مجلس العموم ان يوافق على قبولها قرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق على شرط تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق لمدة خمس وعشرين سنة . ولم يكن رمزي ماكدونالد زعيم حزب العمال ولا لويد جورج زعيم حزب الاحرار في لندن وقد ترك انصارهما الذين يمثلون المعارضة قاعة الاجتماع . وعندما عرض ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية الاقتراح هاجم الصحافة المعارضة لأنهامه بنكته بوعده الذي أعطاه في ٣ مايس ١٩٢٣ بأن يغسل البريطانيون ايديهم من مسؤوليتهم تجاه العراق أو مصلحتهم فيه بعد آب ١٩٢٨ . وذكر تهمة ثانية وجهتها نفس الصحافة بأن الحكومة البريطانية تعهدت بالتزامات غير ضرورية وفادحة الثمن وخطرة تجاه العراق^(٤٩) .

(47) *The Times*, December 17, 1925.

(48) *Ibid.*, December, 21, 1925.

(49) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2076-2080.

وقد هاجم انطونى ايدن قوتين تشجعان الشعب التركى على اتباع خطة حقاء وهما حكومة روسيا السوفيتية وجزء من الصحافة البريطانية ولا سيما جريدة **الدليل اكسبريس** ، وهما تمثلان تحالفا غير مقدس . وسأل مجلس العموم ان يؤكد « لاصدقائهما الاتراك » ان هذه الصحافة البريطانية التي تشن حملة دعاية مستهترة لا تمثل الرأى العام البريطانى وأمل ان تمد الحكومة البريطانية يد الصداقة لتركيا لكي يعيش البلدان كما عاشا فى الماضى بروح الصداقة والاحترام المتبادل وحسن النية^(٥٠) .

وصرح احد اعضاء المجلس ان حكاهم تركيا طالحون ولكن صداقة تركيا ضرورية لبريطانيا . وقال لكى ينجح الانتداب فى العراق على البريطانيين ان يتفقوا مع الاتراك والا يصبح وضع البريطانيين يائسا ولا يمكن الدفاع عنه ، وحث الحكومة على التنازل عن جزء من الموصل للوصول الى اتفاقية اذا اقضى الامر^(٥١) . وزعم عضو آخر ان سياسة الحكومة فى مشكلة الموصل لا علاقة لها بالنفط بعكس ما يعتقد الحزب الاشتراكي (أى حزب العمال) . وقال وبالرغم من هذا فالواجب كان يشفى بأن يطلب الى تركيا التعاون فى شركة النفط التركية وأمل انه عند تقدم المفاوضات لعقد معاهدة مع تركيا ان يؤخذ بنظر الاعتبار قضية النفط واشترك الاتراك فيها كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار قضية المسيحيين والاكراد وهى عصبه الامم^(٥٢) . واعتقد عضو ثالث بوجود النفط وراء مطالب الاتراك وايد فكرة احترام اليهود البريطانية للعرب وحماية المسيحيين^(٥٣) . وأكد عضو آخر ان النفط مجرد خيال ولكن الحاجة الى رى العراق فكرة ملموسة^(٥٤) . وزعم عضو ان الاتراك

(50) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2093-2094.

(51) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2096-2097.

(52) *Ibid.*, Cols. 2098-2108.

(53) *Ibid.*, Cols. 2112-2114.

(54) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2115.

يخادعون في موضوع حرب سريعة بالرغم من وجود خطر نشوبها دائما^(٥٥). وزعم آخر ان الاتراك يريدون قرضا في لندن اكثر من رغبتهم في خط الحدود أو ولاية الموصل نفسها ، و اضاف انه لا يمكن وجود العراق من دون الموصل ورجا المجلس ان يؤيد اقتراح الحكومة على أساس وعود بريطانيا للعرب والسلام والرفاهية في الشرق الاوسط وحماية المسيحيين والخطوط الجوية بين انكلترا والهند ووضع بريطانيا في فلسطين ومصر وعلى أساس ان يقاء بريطانيا في العراق بموجب المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ اقل نفقة بكثير من الانسحاب^(٥٦) .

وقد اختتم مناقشات مجلس العموم ليوبولد امري وزير المستعمرات وأكد ان انسحاب بريطانيا السريع من العراق لن يكون فادح الثمن فحسب ولكنه من الوجهة العسكرية صعب التنفيذ ، وقال ان الموصل اغني مناطق العراق . وهاجم « الصحافة الهستيرية » التي قالت ان وجود البريطانيين في الموصل اهانة للعدالة وفسر موقفها هذا برغبتها في تحريض تركيا على شن الحرب على بريطانيا العظمى . وقال كان من الممكن لبريطانيا ان تقف على الحدود وترفض الدخول بأية مفاوضات مع تركيا ولكن البريطانيين اظهروا ايمانهم بعدالة قضيتهم ورغبتهم في نشر التسوية السلمية بعرض المشكلة على عصبة الأمم . وختتم امري خطابه بتذكير المجلس بأن لم يقتصر تأييد العراق في مطالبته بالموصل على حكومة المحافظين بل ان توماس وزير المستعمرات السابق في حكومة العمال اذاع في العراق في تموز ١٩٢٤ بأن الحكومة البريطانية لا تنوى التخلي عن تأييدها للعراق في مطالبته بالموصل^(٥٧) .

وفي مجلس اللوردات صرح عضوان بأن ليس لبريطانيا مصلحة مباشرة في العراق وان البريطانيين موجودون هناك بسبب الانتداب فقط . وأكد

(55) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2119.

(56) *Ibid.*, 2121-2126.

(57) *Ibid.*, Cols. 2133-2146.

عضو آخر بأن بريطانيا لا ترغب في ضم العراق الى الامبراطورية البريطانية ولا ترغب في البقاء هناك اذا استطاعت الخروج منه^(٥٨).

في ١٨ شباط ١٩٢٦ شرع مجلس العموم بنظر المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ فاقترح امري ان يقبل المجلس المعاهدة لتنفيذ شرط مجلس العصبة عن تسوية حدود العراق وذكر ان الحكومة البريطانية اتبعت سياسة عصبة الامم . وقال انه يعتقد ان العراق سيقبل الى العصبة قبل سنوات عديدة من انتهاء فترة الخمس والعشرين سنة وذكر امري المعارضة ان المصاريف التي اقتضتها المعاهدة تصرف في العراق ولكنها لا تصرف حتما على العراق . فقاطعه أحد الاعضاء بقوله : ولكن عندكم آبار النفط ، فاجابه امري ليس للنفط أقل تأثير على السياسة البريطانية^(٥٩).

واقترح رمزي ماكدونالد رئيس حزب العمال وزعيم المعارضة ان يرفض المجلس تمديد أجل مسؤولية بريطانيا العظمى في العراق وحث الحكومة على بذل كل جهد في الاسراع في قبول العراق الى عصبة الامم^(٦٠). وبالرغم من ان مكدونالد كان لنا معتدلا لم يكن برسيل احد انصاره كذلك ، فقد علق على تأكيدات امري عن النفط وقال اما ان تكون معلومات المعارضة خاطئة واما ان تكون معلومات الحكومة ضالة ، وأضاف انه يفكر في مؤتمر سان ريمو حيث ظهرت قضية النفط واضحة وقال انه يعتقد لو لم يكن هناك نفط في العراق لما كان هناك على الأرجح أي نزاع حول الموصل ، وذكر برسيل نفوذ بعض شركات النفط في العراق وعلاقتها ببعض الحكومات . وقال ان الجيوش البريطانية ستستعمل في مساعدة شركات النفط في قمع العمال الوطنيين ورميهم بالرصاص أيضا ، ومن الواضح ان

(58) *The Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LXIII, Cols. 6, 19 and 20.

(59) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2167-2178.

(60) *Ibid.*, Col. 2181.

النفط أساس المشكلة ولولا ما سمع البريطانيون شيئا عن الموصل • وقال من الأفضل ان توصل الحكومتان التركية والعراقية الى اتفاق بينهما دون توريث بريطانيا فيه • واستمر برسيل بقوله ان واجب كل عضو من أعضاء الطبقة العاملة ان يرفض حمل السلاح للمقاتلة بدل أسياهم • واقترح عوضا عن ذلك ان يقاتل حاملو أسهم الشركات المختصة • وطالب بصرف أربعة الملايين من الدينار التي تقرر صرفها في العراق في تحسين أحوال الشعب البريطاني بدل استعمالها في العراق واتهم الحكومة بمساعدة شركات النفط الاستعمارية ضد الطبقة العاملة البريطانية^(٦١) •

وقد دافع السرجوفى بتلر وهلتون ينغ ودف كوبر من المحافظين عن سياسة الحكومة وأكدوا أهمية العراق والموصل للإمبراطورية البريطانية • وأنكر انطوني ايدن تأثير النفط على سياسة الحكومة وأكد ان الحكومة لا تستطيع ان تفعل شيئا للأقليات المسيحية التي تحت حكم تركيا بدون حسن نية تركيا • وقال احد مؤيدي الحكومة ان العصبية تدفع عن العراق الضعيف ضد تركيا القوية^(٦٢) •

وقال توتل احد أعضاء حزب العمال ان عصبة الأمم لا تستعمل في تطبيق العدالة ولكن لتنفيذ مصالح الأقوياء ضد مصالح الضعفاء وأكد ان أكثرية الجماهير البريطانية تعارض زيادة التعهدات الخارجية وأعلن ان الاستعمار يحبط نفسه بقطاه مثالي متظاهرا بأن البريطانيين ذاهبون للوقوف بجانب المسيحيين وحمايتهم من الترك • ولكن السبب الحقيقي هو النفط • وقد لام الاستعمار البريطاني لاستعماله المسيحيين عمدا كسياسة لتحقيق أغراضه • واستشهد بتقرير لجنة التحقيق في تأييد هذه النقطة واستشهد بجريدة الدليل تلغراف المؤيدة للحكومة اذ قالت قامت الشركات النفطية

(61) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2196-2200.

(62) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2201, 2208, 2216, 2225-2230, 2236, 2253.

المختلفة في جفيف بمحاولات كثيرة للتأثير على أعضاء العصبة . وذكر ثورل ان السر ارنولدولسن الذي خدم في العراق كوكيل للمندوب البريطاني في العراق في ١٩٢٨ - ١٩٣٠ كان في مقر القيادة العليا حين زحزح خط الحدود لما وراء الموصل ثم لمسافة ١٠٠ ميل وراء ذلك . وكانت النتيجة ان اصبح السر ارنولد في ١٩٣٦ مديرا عاما لشركة النفط الفارسية - البريطانية في المناطق الايرانية والعراقية (٦٣) .

وأكد عضو آخر من المعارضة أمر النفط في ايران والعراق وقال انه يتوقع أن يخبر الشعب البريطاني بأن ستزيد رفاهية الشعب العراقي ، فعارض هذا النوع من النفاق الذي يزعم فيه البريطانيون دوما أنهم يعملون . من أجل خير الآخرين ، ومساعدة الشعوب الفقيرة المظلومة ، وقال انه يفضل أن يصرح هؤلاء المنافقون بشجاعة بان العراق قطر غني فإذا ساعد البريطانيون قائما يربحون من ذلك ويوسعون المصالح البريطانية (٦٤) . وعارض عضو آخر من المعارضة النخبة القائلة ان البريطانيين يدافعون عن حقوق العراقي بدوافع انسانية ، وقال ان الامبراطورية لم تؤسس على المبادئ الانسانية ولكن لان بناءها يعود بالفوائد على بناتها . وأكد ان الاستعماريين البريطانيين ينفقون مع أي شخص يستطيعون الحصول منه على خمسة عشرة بالمائة . وزعم انه كان من الممكن اقامة علاقات ودية مع الاتراك ولكن يستحيل أن يكون البريطانيون اصدقاءهم وفي الوقت نفسه يسرقون اراضيهم (٦٥) .

واعلن سكاتافالا Sklatvalla العضو السبعي ان الشيوعيين لم ينظروا الى عصبة الأمم الا باعتبارها آلة لاقرار اللصوصية ، وهاجم نفاقها في موضوع نزع السلاح وهاجم الخطط البريطانية لتوسيع البحرية البريطانية في الهند

(63) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2216-2223.

(64) *Ibid.*, Cols. 2235-2236.

(65) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2248-2251.

وتقوية القاعدة البحرية في ستافورة والقاعدة الجوية في العراق . وقال انه لعذر سخيف ان يقال بان البريطانيين لم يقترحوا سرقة نفط العراق بل سرقة منتوجاتها الزراعية فقط . وحث على عقد اتفاقيات سلمية بواسطة عصبة الامم لرفع العلم التركي على الموصل . وهاجم سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشعوب الصغيرة قائلا ان عليها ان تعيش في جو ارهابي خوفا من البريطانيين وعليها ترك مواردها الطبيعية من دون استثمار وغير معروفة بقدر الامكان لانه حالما تعرف يذهب البريطانيون ويفسدون جهاز عصبة الامم ، ويرشون اعضاءها الآخرين وينالون شيئا لحيويتهم الخاصة . وذكر امري بلفيغان بريطانيا في العراق وقتلها لتسعة الاف عراقي بمرود تام ، وبنتيجة ذلك لم يستطع الناس ان يقولوا شيئا سوى . انتم رؤساؤنا ، نحن نحبكم ونعجب بكم ، (٦٦) .

وأجاب أحد مؤيدي الحكومة على بيان مكدونالد بان لا يستعمل البريطانيون الاراضي المنتدبة لاهداف التجارة البريطانية الخاصة قائلا ولماذا لا ما دام ذلك للرفاهية العامة للاراضي المنتدبة ولبريطانيا (٦٧) . وأخير السر اوسنن جيمبرلن وزير الخارجية البريطانية المجلس بأنه في آذار ١٩٢٥ اتصل مندوب تركي في لندن ومعه اقتراح بتسوية مشكلة الموصل خارج عصبة الامم . وفي الاقتراح يكون لتركيا جزء من الموصل مقابل استغلال شركة بريطانية توافق عليها الحكومة البريطانية لجميع النفط مع امتيازات أخرى مناسبة ، فلو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بالنفط وحده لكان بإمكانها الحصول على امتياز ذلك النفط مع امتياز أي شيء آخر يريدونه . وقال ان الحكومة البريطانية أجابت بانها منتدبة على العراق لا مالكة اياه ولذلك لم تستطع المساومة على حقوق ومصالح العراق وشعبه مقابل امتيازات للرأسماليين

(66) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, 5th series, CXCI, Cols. 2256-2258.

(67) *Ibid.*, Cols. 2269.

البريطانيين (٦٨) .

وأعلن كلمنت أتلي عضو حزب العمال ان فترة الخمس والعشرين سنة
مليته بخطر حروب مقبلة ولذلك قرر ان يصوت ضد اقتراح الحكومة (٦٩) .

مناقشات الصحافة :

وفي نفس الوقت ناقشت الصحف والمجلات البريطانية قرار مجلس
العصبة والمعاهدة العراقية - البريطانية . فكتب الرير ادميرال جي . دي . الن
الى التايمس يقول ان التخلي عن الموصل للحكم التركي عمل مخالف
للمسيحية وبدل على الجين ، وحث الشعب البريطاني على تأييد الحكومة
عصبة الامم لتحقيق العدالة لسكان تلك المنطقة (٧٠) . وأكدت التيرايست
انديا ان العامل الحاسم في اجماع مجلس العصبة هو سوء معاملة الانوريين
الساكنة على الحدود في الوقت الذي كانت تركيا تحاول اثبات صلاحها
للاعتراف بها كدولة ذات سيادة على اولئك الناس التعاء وعلى جميع ولاية
للموصل أيضا (٧١) .

وقالت ذي نيوستيستمان المجلة الاشتراكية من المحتمل ان يكون تقرير
الجنرال ليدونر قد أثر في بعض أعضاء مجلس العصبة وهو تقرير مفرض
جدا ضد الاتراك ، ولكن اعطاء الموصل الى العراق لا يستند على اضطهاد
تركيا للمسيحيين وهو شيء غير جديد بل على الحقيقة الواضحة بأن ولاية
الموصل تعود للعراق اقتصاديا وسياسيا كما تعود بلاد الراين لاثانيا ولومبارديا
لابطاليا ونورنمبرلاند لانكلترا . وحللت المجلة الحجج التي وجهها بعض
أجزاء الرأي العام البريطاني ضد السياسة البريطانية وقسمتها الى قسمين :
فبعضهم قال ان تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق بالرغم من عدا

(68) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2276-2277.

(69) *Ibid.*, Col. 2282.

(70) *The Times*, December 24, 1925.

(71) *The Near East and India*, XXVIII, p. 765.

تركيا الشديد مجازفة كبيرة تقوم بها بريطانيا ، وعلقت المجلة ان هذه حجة قد تكون مقبولة. ولكنها اذا أخذنا الظروف جميعها بنظر الاعتبار حجة خاطئة. والبعض الآخر لا يرى في رفض بريطانيا تقديم الموصل لتركيا سوى الظلم وبينهم الحكومة بالقرصة من أجل النفط ، وترغم هذه الجماعة انه يحق للأتراك قانونيا وأديب استرجاع الولاية. وان العراقيين يفضلون الأتراك على البريطانيين . وأكدت النيويورك ستيمس ان بعض هذه المزاعم مجرد ادعاءات وبعضها أكاذيب يقولها أناس يعرفون الحقيقة ، ولا يخدمون أية مصلحة سوى تضليل الإنكليز والأتراك وجعل الوصول الى السلام أصعب . ولكن هذه المجلة عارضت تقييد بريطانيا العظمى لمدة خمس وعشرين سنة وقالت انه فيما يخص التزامات بريطانيا قيل كلام مبالغ فيه كثيرا كما بولغ كثيرا بخطر الحرب ، وعلى كل حال يجب مواجهة الخطر وأفضل طريقة هي العمل حالا على استرضاء الأتراك (٧٢) .

وكتب ايج . ايم بريلسفورد أحد معارضي الحكومة العنيفة في المجلة العمالية الاسيوية ذي فيوليكر ان عرب العراق والموصل جزعون من انتهاء الانتداب البريطاني وقال ان نواب المجلس التأسيسي مدوا أجل الانتداب لمدة اربع سنوات لان الشرطة البريطانية ساقطتهم الى التصويت ، وأكد ان السلطات البريطانية في العراق تستند على أسراب قاذفات القنابل وحدها . وأعاد الى الأذهان اهتمام لويد جورج بنفط الموصل وأكد ان البريطانيين سيتمسكون بالعراق كما تمسكوا بمصر ضد رغبات شعوبهما ويعرضون عليهم دساتير تم يخالفونها هم أنفسهم بعد ذلك . وقال الكاتب ان نفط الموصل ثروة ملموسة وسيساعد الحدود العسكرية الجيدة البريطانيين على الدفاع عن آبار نفط ايران الاخرى التي تجهز البحرية البريطانية .

(72) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

وسيكافح اصحاب البنوك البريطانيون والمقاولون والتجار من أجل الانتداب (٧٣) .

يبدو أن الدليل اكسبريس كانت تعتقد ان العراقيين استفادوا على حساب البريطانيين اذ نشرت صورة كاريكاتورية تمثل جون بول (بريطانيا) يحمل مطرية ليحمي من المطر سمكة ذهبية (الموصل) موضوعة في اناء صغير والى جواره يقف دافع الضريبة البريطاني حزينا يعاتبه قائلا : « غط السمكة ! لما أنا فقد اصابني البلل التام » (٧٤) . ونشرت الايفننك تايمس الصادر في كلاسكو صورة كاريكاتورية عنوانها « المشكلة » تصور تركيا برجل يحمل سيفاً يده يهدد مدينة الموصل بينما كان جون بول يتكلم مع مفوض شرطة (يمثل عصبة الأمم) وهو حائر يحك رأسه ، ويسأل جون بول : « الا تستطيع أيها المفوض ان تخضمه للنظام ؟ » (٧٥) . ونشرت الايفننك اكسبريس الصادرة في كاردف صورة كاريكاتورية عنوانها « اللعبة » تصور رجلين احدهما (عصبة الأمم) جالس على كرسي والاخر (تركيا) جالس على صندوق صابون خشبي فارغ وفي حزامه مسدس مكتوب عليه « الورقة الاربعة » وهما يلعبان الورق جاعلين الموصل رهانهما ، وقد فازت عصبة الأمم (٧٦) . وهناك صورة كاريكاتورية أخرى نشرتها النيولندر تصور حصانا محملا بصفائح النفط وأمامه رجل عربي هارب وقد كتب تحت الصورة « المدينة تدخل الموصل » (٧٧) .

وصفت النير ايست اند انديا المناورات التركية باظهار العداوة لانكلترا

(73) Qouted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 18, 1926, p. 20.

في ٢٥ آذار ١٩٢٠ قال لويد جورج في مجلس العموم البريطاني ان الموصل متعلقة

عليها بالامكانيات العظيمة نهر غنية بالنفط واننى بالموارد الطبيعية من أى بلد في العالم .

(74) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 18, 1926, p. 49.

(75) *Ibid.*, p. 47.

(76) Reproduced in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 48.

(77) *Ibid.*, p. 48.

وعصبة الأمم والصداقة لروسيا بأنها خرقاء ومثيرة للفضب^(٧٨). وقال البروفسور كيث بريدل يقصد من احتجاجات الولايات المتحدة إيجاد انطباع بأن عمل بريطانيا في العراق متحيز كثيرا في موضوع النفط وقال ان الدومينيونات ترحب بتسوية حاسمة تبنى على أساس ودي مع تركيا كدليل على السياسة الخارجية الحكيمة والبعيدة النظر وقد تفسد العلاقات الصميمية بين تركيا وروسيا^(٧٩). وفي رأى مجلة الايكونوميست المحافظة المعتدلة ان الاتراك يحاولون اتباع سياسة دمج السكان الاكراد القسرى في مناطقهم الشرقية وان أهم سبب لرغبتهم في الحصول على ولاية الموصل هو الخوف من أن نظام الحكم الحر في العراق سيؤثر تأثيرا مضادا لنظام القمع المطبق في بلادهم^(٨٠). وقال كنت وليامز أن أهمية الموصل في جوهرها استعمارية وأما الامور الأخرى كالوعود المعطاة للعرب والتهضة العربية والنفط وما شابه ذلك فتأنيوية، بالرغم من طلاوتها وأهميتها. والموصل مرحلة من مراحل تكوين دول الحدود على طريق الهند لأنها مفتاح سياسة بريطانية في الشرق الأوسط جميعها، وأشار الى أهمية الموصل العسكرية والاقتصادية للعراق وتركيا، وقال ان تركيا تدرك وحدة المصالح الانكليزية والفرنسية في الشرق الأوسط وان محاولتها ضرب الدول الكبرى ببعضها انتهت بالفشل. وقال انه يعتقد ان بعض السياسيين الأحرار خافوا من تعرض التجربة الصهيونية للخطر اذا انتهت تعهدات بريطانيا في العراق سنة ١٩٢٨ ومنهم لويد جورج والسر الفريد مونسد فايدوا وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة بولدوين في مسألة تمديد أجل الانتدابات البريطانية في الشرق

(78) *The Near East and India*, XXIX, p. 97.

(79) Keith Berriedale, "The League of Nations and Mosul" in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, VIII, 1926, p. 49.

(80) *The Economist*, CII, p. 353.

وأكد السر ارنولد ولسن وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق في ١٩١٨ - ١٩٢٠ انه لولا سياسة صحافة بيغريبروك في انكلترا لقبل الانراك ما هو محتم قبل زمن طويل ولادركوا ان الحكومة البريطانية تعنى ما تقول ، وقال لم يذهب البريطانيون الى الموصل من أجل النفط ، ولكن اذا كان هناك نفط فانه يأمل ان ينال العراق ايرادا منه . وقال اذا لم يبق البريطانيون في العراق فليس هناك من وسيلة تمنع تغفل النظام السوفيتي جنوبا . قالشرف البريطاني والمصالح البريطانية على السواء تتطلب بقاء البريطانيون في العراق . واذا فشل البريطانيون في تنفيذ تعهداتهم فستال عصبة الامم أشد ضربة (٨٢) . وقال السر ارنولد ولسن في مناسبة أخرى عندما احتل البريطانيون الموصل كان هناك شك كبير عن مستقبل الولاية ، وقد اصدرت طوابع خاصة لاستعمالها هناك في دوائر البريد لتأكيد حقيقة عدم تقرير مركزها بين البريطانيين والفرنسيين (٨٣) .

وقد علقت الايكونوميست على امضاء المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٣٦ فقالت كان هناك قلق عظيم في بريطانيا العظمى خشية ان تحول تركيا رفضها الدبلوماسي لقرار مجلس العصبة الى حرب مكشوفة في تلك المنطقة (٨٤) . وعلق كاتب على المعاهدة أيضا في مجلة الفورتنايتل رليو وأظهر اعتقاده بأنه كانت هناك في الحركات العسكرية التركية خديعة منذ بداية الخلاف حول الموصل أكثر من أي شيء آخر . وأضاف ان سبب لبونة انقرا اصبح سرا مفضوحا وهو الافلاس المالي والتهديد بالغزو الايطالي سواء كان حقيقيا أو خياليا (٨٥) .

(81) Kenneth Williams, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, XCIX, pp. 349-350.

(82) *Journal of the Central Asian Society*, XIII, p. 163.

(83) *The Geographical Journal*, LXVIII, p. 113.

(84) *The Economist*, CII, p. 1131.

(85) *The Fortnightly Review*, CXXVI, 1926, p. 52.

أعلن السر رونالد لدسي سفير بريطانيا في تركيا في مقابلة له مع
يونس قادي بك رئيس تحرير جريدة جمهوريت بعد امضاء المعاهدة
العراقية - البريطانية - التركية ان انكلترا مستعدة لاعطاء تركيا كل الضمانات
التي تعتبرها الأخيرة ضرورية ، وأكد للانراك ان انكلترا لن تخسرق
الحدود الشمالية بعد تعيين الحدود وتسوية مشكلة الموصل ، ولن يكون هناك
سبب للتصادم بين الحكومتين وستؤدي التسوية الى علاقات ممتازة بدل عداوة
الماضي القريب . * وقال انه يعتقد ان كلا البلدين عاد الى نفس الموقف الذي
كان سائدا بينهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (٨٦) .

واستعرض ابور تطورات المفاوضات بين تركيا وبريطانيا العظمى من
اعلان قرار مجلس العصبة الى امضاء المعاهدة العراقية - البريطانية -
التركية لسنة ١٩٢٦ ولخص المناورات السياسية البريطانية من تهديد وانغراء
واستشهد بصحافة المحافظين لتوضيح سياسة الحكومة البريطانية وقال انه
يعتقد ان لدسي ورؤسائه في لندن لم يهتموا باقامة خط حدود فقط وانما
اقامة وضع بريطانيا في جنوب غربي اسيا على أساس ثابت بغية ضمان نفوذ
حاسم للدبلوماسية البريطانية من البحر الايجي الى حدود الهند . * وأكد ان
بريطانيا تأمل من هذه الحركات ضمان حصص الأسد من تركية الدول
الاسيوية المستقلة الأخرى في حالة انهيارها (٨٧) .

وبالرغم من المناقشات الطويلة ووجهات النظر المختلفة فقد قبل مجلس
المعوم المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية في حزيران ١٩٢٦ . ولكن
بعد ذلك بعدة أشهر صرح كاتب انه من الصحافة السياسية ان تعتبر المعاهدة
الحل النهائي أو الأفضل لمشكلة الموصل ومن الصحافة ان يعتقد انها قضت
على هواجس البريطانيين حول المصروفات أو طمأنات الرغبة الانسانية لحماية

(86) *L'Asie Française*, August-September, 1926, p. 273.

(87) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'." in *The Labour Monthly*, VIII, pp. 476-482.

مصائر بعض الأقليات المسيحية في تركيا . أما السبب الحقيقي لأهمية قرار الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بالعراق ضمن فلك الامبراطورية البريطانية هو زيادة السلامة البريطانية . يجب دراسة مشكلة العراق في حدود علاقتها بروسيا السوفيتية ؛ إذ بقاء البريطانيين في العراق يستطيعون منع تجاوز الدعاية السوفيتية وتقديم القوات المسلحة السوفيتية نحو الهند . ومن الجهة الثانية يعزى سبب تعنت تركيا في تسوية مشكلة الموصل الى الخوف من أن سيادة القانون والامن بين الاكراد ستؤدي الى حركة انفصالية من تركيا (٨٨) .

(88) *Journal of Central Asian Society*, XIII, pp. 350-351, 355.

الفصل العاشر

الرأى العام التركي ومشكلة الموصل

كانت تركيا الدولة الثالثة المهتمة بصورة مباشرة بمشكلة الموصل . لما حاول كاتب هذه السطور التثبت من الرأى التركى الرسمى عن هذه المشكلة عثر على الآراء التى عبر عنها الاتراك فى المؤتمرات الدولية وفى مجلس عصبة الأمم وفى الكتاب الأحمر التركى . وقد أصدرت الحكومة التركية الكتاب الأحمر باللغة الفرنسية وهو يحتوى على عدد من الوثائق .

أما ما يخص الرأى العام بصورة عامة فقد اضطر المؤلف على الاعتماد على افتباسات من المصادر التركية ذكرت فى منشورات غير تركية . هذا ولم يسمح النظام شبه الدكتاتورى الذى كان سائدا حينئذ بنشر آراء منبائة ، فالآراء التى نشرت اذن تمثل وجهات النظر الرسمية وشبه الرسمية التى سمحت الحكومة التركية بنشرها .

الآراء التركية فى الادوار الاولى من المشكلة

حين كان مؤتمر لوزان الاول منعقدا صرح مصطفى كمال باشا فى مقابلة له مع ممثل صحيفة باريسية ان تركيا مستعدة للقتال حتى آخر جندي من ابنائها ولا تسمح لنفسها بالاندثار تحت العبودية ، وأكد ان الاتراك لن يذموا تضحيات أخرى فى لوزان⁽¹⁾ . وفى نفس تلك الفترة تقريبا صرح عصمت باشا وزير الخارجية التركية للكاتبة الانكليزية جريس أليسون ان

(1) Quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

الموصل إحدى العقبات في طريق الصلح . وزعم ان احتلال الموصل تم بصورة مخالفة لاحكام هدنة مندروس وان ليس للانكليز حق الفتح . وكرد الحجة العنصرية التركية عن الموصل وأكد ان اكراد الموصل يريدون الاتحاد مع أخوانهم في الاناضول^(٢) .

كان المؤرخ البريطاني المشهور توينبي يزور تركيا حين كان مؤتمر لوزان يناقش قضية الموصل فكتب يقول ان الاتراك اعلنوا ان اتحاد كل كردستان ضمن الحدود التركية شرط أساسي للصلح . وقد قالوا لتوينبي اذا ظن البريطانيون انهم يستطيعون معالجة كردستان فليأتوا الى أرضروم وينظروا ما يحدث لهم . وقال توينبي ان الاتراك يعارضون تقسيم كردستان كما فعل الانكليز منذ الحرب العالمية الاولى ، وهم يعتقدون اذا استمر تقسيم كردستان فسيسبب ذلك اضطرابا أو خشيّة من اضطراب شمالي كردستان وقد يؤدي ذلك الى حرب مع البريطانيين . وقد أكد الاتراك لتوينبي ان تركيا ستخلى عن امتيازات النفط للبريطانيين اذا تركوا الأكراد لهم^(٣) . وقد اظهرت جريدة ايلوى التركية شكواها بعد انتهاء مؤتمر لوزان مباشرة لان تركيا لم تضم حلب وراقيا الغربية والموصل^(٤) .

فيل فشل مؤتمر القسطنطينية اذبح في بعض المحافل التركية ان تركيا لا تستطيع تحدى اوربا الى الابد ، وقد دعت جريدة مستقل تكوين حلف مع بريطانيا العظمى وفرنسا حالما ثبتت تركيا نفسها قوية وتمدنة في الداخل وحصولها على وزارة وممثلين بلوماسين يوحون بالثقة في الخارج^(٥) . وكتب مراسل لودروب نوفيل بعد فشل مؤتمر القسطنطينية ان جريدة حاكميتي عليه لسان حال الحكومة التركية نشرت مقالا قالت فيه ان الاتراك

(2) Grace Ellison, *An Englishwoman in Angora*, pp. 310-311.

(3) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *The Contemporary Review*, CXXIII, pp. 686-687.

(4) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(5) Quoted in *The Times*, June 6, 1924.

لا يتحملون اية مسؤولية تنشأ من الموقف الفاضل لأن كل وسائل تسوية المشكلة رفضها البريطانيون .^(٦) وأضافت بما أن بريطانيا قدمت اقتراحات جديدة وطالبت بحجز من ولاية حكاى فلا تعتبر تركيا نفسها ملزمة بأى وجه من الوجوه باحالة مشكلة الموصل الى عصبة الأمم . وقد خشيت حاكميتى عليه ان تطالب بريطانيا فى المستقبل بولاية او ولايتين تحيطان بالموصل ، واقترحت متهمكة ان تطالب بريطانيا بانقرا لضمان الدفاع عن بغداد والموصل . وقالت الجريدة ان الاتراك يعنون عناية خاصة بحماية حدودهم ، ويهتمون بالنفط . وختمت مقالها بالقول ان الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق هى الوصول الى تفاهم مقبول^(٧) .

روى مراسل مجلة الساتردى ديفيو انه كان فى تركيا اسف حقيقى لعدم الوصول الى اتفاق حول مشكلة الموصل فى ذلك الوقت وأضاف ان الاتراك يدركون تمام الادراك ان صداقة بريطانيا العظمى أئمن من ٤٠٠.٠٠٠ كردى^(٨) . وقد اقتبست التايمس من الجريدة التركية وطن قولها لا يخشى الاتراك سوى اتفاق الدول الكبرى ، وأضافت التايمس نفسها ان الصحافة التركية تشكو من ان الاتراك تعهدوا بقبول ما توصل اليه عصبة الأمم التى تصفها الصحافة التركية بأنها منظمة بريطانية صرفة^(٩) . وقالت جريدة النيويورك تايمس ان الاتراك يعتقدون بأن حقول نفط الموصل تبشر بإيرادات لا غنى عنها لاعادة تنظيم الحياة القومية . وأضافت قد يجلب النفط عطف الولايات المتحدة وربما حمايتها^(١٠) .

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(7) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(8) *The Times*, September 20, 1924.

(9) *The New York Times*, October 29, 1924.

الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

نظرت الصحافة التركية الى تقرير لجنة التحقيق بانزعاج لانه غامض وغير حاسم ، وقالت بعض الصحف انه يؤيدا انكلترا ، وبعضها هاجم اعضاء اللجنة واتهمتهم بالضعف لعدم استطاعتهم تحمل مسؤولية اعطاء رأى واضح يساعد مجلس العصبة في اصدار قراره . وذكرت بعض الصحف انها تعتقد بحدوث انشقاق بين اعضاء اللجنة وان الكونت بول تلكى أيد تركيا وكان متأثرا بالعلاقات الحسنة بين هنغاريا وتركيا بينما أيد العضوان الآخريان بريطانيا . واعتقدت صحف أخرى ان التقرير عقد المشكلة بدل تسهيل حلها وانه ترك المشكلة معلقة امام عصبة الامم . وعلى العموم كان الاتراك خائفين من المستقبل (١٠) .

وقالت حاكميتي عليه ان الاتراك يعتبرون الموصل جزء لا يتجزأ من تركيا ويرفضون أى اقتراح عن الانتداب ، فاذا اصدرت العصبة قرارا مخالفا لحقوق الاتراك فسيبقى قرارها جبرا على ورق ، واعلنت ان الاتراك مستعدون للدفاع عن حقوقهم (١١) .

واظهر يونس نادى بك فى مقال افتتاحى عن الموصل فى جريدته جمهوريت قلقه من احتمال بقاء الحدود التركية مكشوفة وغير آمنة وقال ما لم يؤمن خط الحدود فلن تستطيع تركيا قبول اية تسوية . وقد استهزأ بتقرير لجنة التحقيق واعلن ان تركيا لن تسامح فى اقامة مكدونيا جديدة او يمن جديدة على حدودها . وأكد أنه اذا عمل مجلس العصبة ثريا من هذا القبيل فسترفض تركيا حكمه (١٢) . وصرح حكمت بك احد أعضاء الوفد التركي قبل سفره الى جنيف لمراسلي الصحف فى القسطنطينية ان مشكلة

(١٠) هذه الخلاصة مأخوذة من جريدة الميڤ ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(11) Quoted in *European Economic and Political Survey*, 1. p. 15.

(12) Quoted in *The Times*, August 21, 1925.

الموصل مشكلة علاقات بين الشرق والغرب فالحكومة التركية تأمل ان تكون
عصبة الامم عادلة ومنصفة في حل مشكلة بين دولة اوربية عظمى ودولة من
دول الشرق الادنى التي ظلمتها الدول الاوربية دائما^(١٣) .

وشعرت جريدة التايمس ان مدينة الموصل وولاية الموصل صارت في
نظر محرري الصحف وقرائهم تركية خالصة مستكنة تحت حراقر الظالمين
الرجعيين البرابرة . وازافت التايمس ان الرأي العام التركي عبيء لدرجة
كبيرة فاذا قبل الوفد التركي أى حل وسط في جنيف فقد ينال اللعنة . وقد
اقترح الصهافة التركية رفض أى قرار يصدره مجلس العصبة باحتقار الا
اعطائها الى تركيا . وقد وصف الاتراك عصبة الامم بأنها هيئة تدعو للسخرية
لا سلطة لها بالتدخل في الحقوق التركية ولا يمكن ان تجعل نفسها مقبولة
الا باعترافها الفوري بأن الموصل أرض تركية دون شك . وقالت ان بعض
الاتراك قد يقبلون بقرار يعطى مدينة الموصل لهم ويترك تسعة اعشار الولاية
للعراق لان الرأي العام حين يعلم بحصوله على الموصل التي اصبحت تعويذة
قومية لن يهتم بتعديل الحدود حتى ولو كانت مجاورة للمدينة الحية مباشرة
فاذا رفضت هذه التسوية باعتبارها حلا وسطا لا يستحق الاهتمام فربما يجد
جمهور الاتراك من الضروري ان يذهبوا الى قبورهم وكلمة « الموصل »
منقوشة على قلوبهم^(١٤) .

ويعتقد سكان القسطنطينية اعتقادا مبالغا فيه بأن فصل ولاية الموصل يعنى
نهاية استقلالهم وانهم يؤيدون حكومتهم بسطانتها بالولاية من اعماق قلوبهم .
وطالبت جماعة متطرفة باسترجاع الموصل بالقوة . وقالت جريدة وقت ان
الحكومة التركية تعتقد ان لجنة التحقيق تجاوزت واجبها كثيرا في تقرير مصير
الموصل حين بحثت امورا مثل مستقبل العراق والانتداب البريطاني على
العراق لمدة خمس وعشرين سنة ومعارضتها لمطالبة الاتراك باجراء استفتاء

(١٣) مقتبسة من جريدة المليك ، ٢١ آب ١٩٢٥ .

(١٤) *The Times*, August 25, 1925.

واعلانيها ان سكان الموصل يفضلون الانتداب البريطاني . وقالت جريدة
جمهورية ان تركيا لا تأمل الحصول على مساعدة في فرنسا المشغلة بمشاكلها
في الريف وسوريا والمانيا ولذلك فهي بحاجة أشد الى بريطانيا^(١٥) .

وشددت جريدة حاكميتي عليه على ضرورة رفض مجلس العصبة لبحث
قضية الانتداب العراقي وان تبحث قضية الموصل فورا . وقالت يعتبر الاتراك
اقترح بحث أية قضية أخرى غير قضية الموصل مخالف لشروط التحكيم
الذي قبله الاتراك واعلنت انهم سيعبرون اي اقتراح من هذا القبيل بضع
نهاية لصلاحيات العصبة التحكيمية^(١٦) .

روت جريدة التايمس ان الناس في تركيا استقبلوا اشاعة احتمال
تأخير قرار المجلس عدة اسابيع أو عدة أشهر بعدم الارتياح العام لان ذلك
يعني حجز الموصل من مالكيها الحقيقيين وتحويل الاحتلال البريطاني الى
حقيقة يعتاد عليها السكان . وقالت جمهورية وهي احدى الصحف التي
عارضت ذلك الاجراء هناك حلال ممكنان : الاول يظهر العصبة بارسالها
اللجنة الى الموصل بأنها قد قامت بتمثيل مهزلة والاخر يشي ان العصبة منظمة
دولية حقا تستوحى الاهتمام الدولي للسلامة والخير^(١٧) .

وفي اليوم التالي نشرت جمهورية مقالاً بعنوان « هل تشن تركيا
حرباً ؟ » أوضحت فيه بأدق ما ظهر في الماضي في الصحافة التركية
ما ستعمل تركيا في حالة اصدار مجلس العصبة قراراً غير ملائم عن قضية
الموصل ، فقالت اذا اصدر المجلس قراراً يضع كيان تركيا في خطر فلن
يكون للكلمات الدبلوماسية أي معنى وستصبح نزهات الدول باطلية ، وانه
بالرغم من احتمال قبول وزارة تركية حكماً غير ملائم فسيأتي يوم قريب أو
بعيد حين تجابه تركيا واجب الدفاع عن كيانها . وبعد ان أكدت ان تركيا

(١٥) مقبلة في المجلد ٦ أيلول ١٩٢٥ .

(١٦) Quoted in *The Times*, September 3, 1925.

(١٧) *Ibid.*, September 7, 1925.

لا تريد حربا بل تحتاج الى خمسين سنة من السلام زعمت انه توجد فوق
الرغبات الشخصية قوة قاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الاتراك الى الحرب
وتحتوى قضية الموصل عناصر قوة قاهرة كهذه . وأكد الكاتب لبريطانيا
أن تحقيق رغبات الاتراك فى الموصل سيفتح عهدا جديدا للعلاقات الانكليزية
- التركية لان تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكبتها ضمن حدودها
القومية . فاذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فانها ستضطر لاعادة
النظر فى موقفها لانها لا تستطيع التضحية بنفسها فى سبيل سلطة عصبة
الامم ومجدها ، وبعبارة أخرى لن توافق تركيا على احياء قضايا مكدونية
وأرمنية جديدة^(١٨) .

صرح كمال الدين سامى باشا سفير تركيا فى برلين ان العصبة تستطيع
ان تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ، و اضاف
ان الاتراك مستعدون للقتال^(١٩) . ولكن وقت لم تدع للحرب الى ذلك
الحل ، واعترفت ان تركيا تعهدت مكرهة على قبول قرار العصبة على الاساس
الذى تضمنه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر
بنتيجة استفتاء ما^(٢٠) .

روى قارى انكليزى فى رسالة ارسلها الى النيرايست ان انديا انه بينما
كان فى تركيا مؤخرا اغتنم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الاتراك
المهمين جدا . وقال لقد قيل له ان تركيا ترغب بصداقة انكلترا ومساعدتها
فى انشاء الشعب الجديد ، وان الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بأن
تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل
كيانها نفسه . وذكر قراءه انه لا يزال هناك حزب تركى قديم ينتظر الفرصة
لاسقاط الحكومة الوطنية^(٢١) .

(18) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(19) *The New York Times*, September 9, 1925.

(20) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(21) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

قابل ددلى هينكوت أحد الكتاب المختصين بالبلقان مصطفى كمال باث ونشر تصريحه الرئيس في مجلة *الرينولدز الاسترلند نيوز* اذ قال ان الجيش مستعد وقوته المعنوية ممتازة ، فاذا اضطر الترك على القتال فلن يرددوا وقال ان الموصل تركية ولن يستطيع احد تغيير تلك الحقيقة حتى الحراب وأكد ان الاتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن فلن يتخلوا عن هذه الفكرة . وقال بما ان جميع الحدود القومية في أوروبا قائمة على أسباب عسكرية فانما ينبع الاتراك ذلك المثال (٢٢) .

بعد امضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين انكلترا وفرنسا اصيحت الصحافة التركية عصبية فحاولت افناع فرنسا بأن سياسة كهذه قاتلة لمصالحها الخاصة . وتساءلت حاكميتي عليه ما اذا كان من الطبيعي ان لا تعتبر تركيا عصبية الامم محكمة للعدل ولكنها كمبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها في وجه العالم (٢٣) . وعلقت وكالة الانباء الاناضولية شبه الرسمية على رأى المحكمة الدولية الاستشارى بأنه اصدر نحت تأثيرات معلومة وقد أعطى انطباعاتا عن القيمة الادبية للمنظمة المفروض فيها ان تكون واسطة للسلام العالمى (٢٤) .

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق من ناطق تركى في جنيف قائلا اذا كان ما قرأه الاتراك عن القرار الخاص بالموصل صحيحا فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل اسوأ وأقل مما نالته بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الاتراك الى الوراء.

(22) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; see also *Current History*, XXIII, p. 292.

(23) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.

(24) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

لا تريد حربا بل تحتاج الى خمسين سنة من السلام زعمت انه توجد فوق
الرغبات الشخصية قوة قاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الاتراك الى الحرب
وتحتوى قضية الموصل عناصر قوة قاهرة كهذه . وأكد الكاتب لبريطانيا
أن تحقيق رغبات الاتراك فى الموصل سيفتح عهدا جديدا للعلاقات الانكليزية
- التركية لان تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكبتها ضمن حدودها
القومية . فاذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فانها ستضطر لاعادة
النظر فى موقفها لانها لا تستطيع النضحية بنفسها فى سبيل سلطة عصبة
الامم ومجدها ، وبعبارة أخرى لن توافق تركيا على احياء قضايا مكدونيه
وأرمينية جديدة^(١٨) .

صرح كمال الدين سامى باشا سفير تركيا فى برلين ان العصبة تستطيع
ان تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ، و اضاف
ان الاتراك مستعدون للقتال^(١٩) . ولكن وقت لم تدع للحرب الى ذلك
الحد ، واعترفت ان تركيا تعهدت مكرهة على قبول قرار العصبة على الاساس
الذى تضعه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر
بنتيجة استفتاء ما^(٢٠) .

روى قارى انكليزى فى رسالة ارسلها الى النيوايست اند انديا انه بينما
كان فى تركيا مؤخرا اغتتم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الاتراك
المهمين جدا . وقال لقد قيل له ان تركيا ترغب بصداقة انكلترا ومساعدتها
فى انشاء الشعب الجديد ، وان الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بان
تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل
كيانها نفسه . وذكر قراءه انه لا يزال هناك حزب تركى قديم ينتظر الفرصة
لاسقاط الحكومة الوطنية^(٢١) .

(18) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(19) *The New York Times*, September 9, 1925.

(20) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(21) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

قابل ددلى هيكوت أحد الكتاب المختصين بالبلقان مصطفى كمال باش
ونشر تصريح الرئيس في مجلة *الرينولند الليستريند نيوز* اذ قال ان الجيش
مستعد وقوته المعنوية ممتازة ، فاذا اضطر الترك على القتال فلن يترددوا وقال
ان الموصل تركية ولن يستطيع احد تغيير تلك الحقيقة حتى الحراب وأكد
ان الاتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن
فلن يتخلوا عن هذه الفكرة . وقال بما ان جميع الحدود القومية في أوروبا
قائمة على أسباب عسكرية فانما يتبع الاتراك ذلك المثال (٢٢) .

بعد امضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين انكلترا وفرنسا أصبحت
الصحافة التركية عصبية فحاولت اقناع فرنسا بأن سياسة كهذه قائمة لمصلحتها
الخاصة . وتساءلت حاكميتي عليه ما اذا كان من الطبيعي ان لا تعتبر تركيا
عصبة الأمم محكمة للعدل ولكنها كمبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها
في وجه العالم (٢٣) . وعلمت وكالة الأنباء الاناضولية نبه الرسمية على رأى
الحكومة الدولية الاستشارى بأنه اصدر تحت تأثيرات معلومة وقد أعطى
انطباعاتاً عن القيمة الادبية للمنظمة المفروض فيها ان تكون واسطة للسلام
العالمى (٢٤) .

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق
من ناظمى تركى في جنيف قائلاً اذا كان ما قرأه الاتراك عن القرار
الخاص بالموصل صحيحاً فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل اسوأ
وأقل مما نالت بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الاتراك الى الورد

(22) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; see also *Current History*, XXIII, p. 292.

(23) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.

(24) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

ولا يمكن ان تسر الحكومة التركية والشعب التركي أقل سرور^(٢٥) .
وعلقت حاكميتي عليه على قرار مجلس العصبة مؤكدة انه من المستحيل على
تركيا ان تقبل باختضاع مصائر مواطنيها الى أهواء الغرباء . وقالت يظهر ان
معاهدة سيفر لم تكن درسا كافيا للغرب^(٢٦) .

كتب مراسل التاييس في القسطنطينية ان الاتراك يسبون جنيف كمدينة
أظلم من سودومي وعمورا ووجهوا سبا خاصا للفرنسيين باعتبارهم تابعين أذلاء
لبريطانيا العظمى مثلهم مثل الدول الاخرى التي يتمتع ممثلوها بحياة سهلة
مترفة تمتع لا بداني فلا يمكن ان يصوتوا ضد البلاد التي تدفع ثلاثة ارباع
مصروفات العصبة . وقال المراسل ان هناك حزبا معارضا يؤيد الحرب تأييدا
تاماً في تركيا وذلك بمساعدة البلاشفة . واقيست التاييس ايضا من جريدة
أقدم قولها ان الاقتراحات البريطانية عن معاملة اكراد العراق غير مقبولة في
تركيا أبداً ، وذكرت التاييس انها تعتقد ان القضية الكردية هي أساس كل
النزاع^(٢٧) .

واشارت التاييس الى ان خيبة الاتراك بقرار الموصل يتعاظم يوميا كعامل
مهم في كفاح ينشب بين الغرب والشرق . ويعزو الاتراك المقاصد العدوانية
ضد الشرق الى الدول الاوربية عامة والى بريطانيا العظمى خاصة . وقد
حاول بعض اصحاب الصحف تبرير وضع خطة تؤيد تنظيم الشعوب الاسيوية
ضد الغرب^(٢٨) . وتساءل بعض الاتراك ما اذا كان من الممكن للرأى العام
البريطاني ان يؤثر على وزارة بولدوين التي يظن الجمهور في تركيا انها لا
تمثل جماهير الشعب البريطاني في موضوع الموصل^(٢٩) .

(25) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

(26) Quoted in *The Times*, December 19, 1925.

(27) Quoted in *The Times*, December 21, 1925.

(28) *The Times*, December 28, 1925.

(29) *Ibid.*, January 9, 1926.

وقد ذكرت النيوسيتيسمان انه قيل ان توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركية صرح الى جريدة الماتان الباريسية ان ولاية الموصل في نظره ضرورية لاستقرار العراق وانه قال انه مستعد للتنازل عنها لبريطانيا العظمى بشرط ان يوافق البريطانيون على عقد اتفاقية اقتصادية لتنظيم العلاقات بين تركيا والعراق ، وانه اقترح ايضا تجريد بعض المناطق على طرفى خط الحدود بين تركيا والعراق وعقد ميثاق للسلامة المتبادلة (٣٠) . ومن الجهة الثانية صرح توفيق رشدي بك لجريدة تصدر في بلغراد ان الاتراك لا يستطيعون التنازل عن حقوقهم في الموصل وقال انه يعتقد ان هناك طرقا لفض النزاع بأسلوب يحافظ على سيادة تركيا في الوقت نفسه ، وأشار الى رفض الاقتراحات التركية باجراء الاستفتاء وحث على ايجاد حلول أخرى تتفق مع فكرة عدم التنازل عن السيادة التركية على الموصل . وصرح ان المشكلة الوحيدة التي لم تحل بين بريطانيا العظمى وتركيا هي مشكلة الموصل وحض البريطانيون على حلها سلميا . وقد وصفت جمهوريت عصبة الأمم بأنها العوبة البريطانية وان قرار المجلس برهان على ان العصبة لا تحترم مبادئ العدالة والحق ولكنها خادمة للأقوى أى بريطانيا وأكدت أنه لم يواجه الناس قرارات ظالمة واستبدادية كهذا القرار الا في العصور الوسطى ، وطالما لا تستطيع الاعوبة المدعوة بعصبة الأمم اعطاء تركيا حقوقها ولا تجردها منها فقرارها لا قيمة له عند الاتراك . واعادت الصحيفة الى الاذهان ايام الثورة الكمالية وأكدت ان الحقوق التركية مضمونة تحت الحراب التركية الحادة التي سيسترجعون بها الموصل ، التركية . وقالت جمهوريت ان القضية بأجمعها مهزلة ولكنها مع ذلك قد تؤدي الى ان يتقابل الاتراك والبريطانيون وجها لوجه وقد تنقلب المهزلة الى مأساة . واثذرت البريطانيون بأنهم اذا لم يتوقفوا واذا تبعوا زعماءهم السياسيين كالعبي فقد يشاهدون في وقت قريب أو بعيد مجزرة بشرية .

[30] Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

وسيكون من المؤسف للانسانية أسفا حقيقيا اذا خدع البريطانيون واستمروا
عبدا للمؤامرات وبعثاتهم السياسيين .

وقد كان الشعور ضد البريطانيين شديدا . وتنبأت حاكميتي عليه اما
باضطرار كل الشعوب للاتحاد للبريطانيين مثل قطعان الغنم واما ان تكون
المحافظة على السلام العالمى فى خطر دائم . وقد اعتقدت جريدة وقت ان
بهما كانت الجمهورية التركية مسألة فإن المؤامرات البريطانية قد تسبب حربا
فى الشرق فى لحظة غير متوقعة ، ولذلك وقعت تركيا معاهدة مع روسيا
للحبيطة (٣١) . وقد أجاب اغا اوغلو احمد بك عضو المجلس الوطنى الكبير
التركى على خطاب السراوسنن جيميرلن الذى ألقاه فى مجلس العموم يوم
١٨ شباط ١٩٢٦ عن موضوع النفط بأن كتب فى حاكميتي عليه منذرا
رجال الصناعة البريطانيين بأن لا يجازفوا بأموالهم فى نفط الموصل الى أن
يعرف مستقبل ولاية الموصل تماما (٣٢) .

وقد نظر حزب الشعب المؤيد للحكومة التركية فى المعاهدة العراقية -
البريطانية - التركية مباشرة بعد امضائها وقد استمرت مناقشتها خمس
ساعات اظهرت عدم شعبية المعاهدة . وقد قاطع النواب ابصاحات توفيق
رشدى بك بأسئلة عديدة . وأجبر عصمت باشا على الكلام واعطاء الايضاحات
الغامة عن مختلف مراحل النزاع منذ بدأ الكفاح للاستقلال . وقد ابرق
يونس نادى بك بخلاصة صريحة لاجتماع الحزب الى جريدته جمهوريت
فقال ان جوهر الجدل كان يدور حول ايها أفضل اعلان الحرب أم عدم
اعلانها (٣٣) . وصرح يونس نادى بك ان من الحقائق المعروفة انه طلب الى
تركيا أن تضحى تضحية عظيمة ، وسنبقى الموصل زمنا طويلا جرحا دائما
فى قلوب الاتراك . وقال منذ الحرب العالمية الاولى اعلن الاوربيون وعلى

(31) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, February 6, 1926, pp. 17-18.

(32) Quoted in *L'Asie Française*, April, 1926, p. 165.

(33) Quoted in *The Times*, June 8, 1926.

رأسهم البريطانيون للعالم أجمع : « لن تبقى ثمة تركيا بعد الان ، وذكر قراءه ان الاتراك قدموا خدمة تستحق التقدير للمحافظة على السلام العالمي » (٣٤) .

وصرح توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركية عند تقديم المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية للمجلس الوطني الكبير التركي ان السياسة التركية التي تولف القوة الرئيسية في الشرق الادنى تسمى لان تكون عنصرا للنظام والتقدم بين الشعوب المتقدمة . وقد وافقت تركيا على التضحيات لكي تضمن السلام في الشرق الادنى واستقلال وسعادة العراق واقامة العلاقات الطبيعية مع انكلترا (٣٥) . وقد أسف كثير من النواب على المصالحة باعتبارها في غير صالح تركيا وقد فرضتها الظروف (٣٦) .

وقد ظهر واضحا من الصحافة التركية ان المعاهدة لم تكن في الغالب مقبولة في البلاد . وقد ذكرت أكثر المقالات انها كانت مجرد حل فرضته قوة الظروف وهذا الوضع كان نتيجة سياسة الحكم العثماني السابق (٣٧) . وقد عودت دعاية الحكومة التركية الشعب التركي على كون الموصل تركية ، وبعد امضاء المعاهدة لم يخبروه بغير حصولهم على بضعة أميال مربعة في الجبال الجرداء (٣٨) . وقد ولدت جريدة ينش سبيس على اقتطاع موصل « التركية » وتوابعها من « الوطن » التركي ، وقالت يستحيل على الاتراك ان يرحبوا بالمعاهدة بل على العكس خاب املهم جميعا وحزنوا . وقد زعمت انه مادام الاتراك يعتقدون ان الموصل تركية فسواصلون اعتقادهم بأنها اراض فصلت مؤقتا من الوطن (٣٩) .

[34] Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, pp. 18-19.

[35] *L'Asie Française*, June-July, 1926, pp. 224-225, 249-250.

[36] *Current History*, XXIV, p. 817.

[37] *The Times*, June 8, 1926.

[38] *The Fortnightly Review*, CXXVI, July, 1926, p. 51.

[39] Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 19.

واعادت لازى فرانسيز الى الاذهان كيف كانت الصحافة التركية تنشر
المقالات العنيفة في كانون الاول ١٩٢٥ حين كانت الصحف التركية تتكلم
عن المقاومة اليائسة للطبقيات الدولية الموجهة ضد آسيا وضد سياسات الاعتداء
المطبقة في الشرق وعن التعبئة العامة ونزول الجيوش التركية الصاعق على
الموصل . وأشارت المجلة الى انه كان على الحكومة التركية ان تجابه معارضة
خطيرة في المجلس الوطني الكبير وقد حاول الحزب التقدمي المعارض (الذي
يضم اشخاصا من وزن كافلم فرء بكير قائد الجيوش العام في الشرق سابقا
وعلى فؤاد باشا ورؤف بك رئيس الوزراء السابق) من جديد زيادة نفوذه
بفتح ابوابه لكل العناصر المتدمرة من السياسة التي تتبعها الجماعة المخلصة
لمصطفى كمال باشا (٤٠) .

(40) *L'Asie Française*, August-September, 1926, p. 273.

الفصل الحادي عشر

الرأي العام الاميركي والفرنسي ومشكلة الموصل

وقد تبعت محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ اقطار كثيرة لا علاقة مباشرة لها بها . وقد كانت حكومات روسيا السوفيتية وألمانيا وإيران والافغان مؤيدة للتركيا على وجه العموم ، وكانت ايطاليا مؤيدة لبريطانيا كما كانت البلاد العربية مؤيدة للعراق . وسنحاول في هذا الفصل تصوير آراء دولتين معظمتين بشئ من التفصيل وهما الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا .

الرأي العام في الولايات المتحدة

قبل من الناس في الولايات المتحدة كانوا يعلمون بتفاصيل مشكلة الموصل ، فقد بحثها بعض الموظفين وبعض رجال الصناعة وبعض رجال الصحافة أو فكروا بها . وقد فكر كلهم تقريبا بنفط الموصل وسياسة « الباب المفتوح » قبل كل شئ . وكانت تهمهم مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ولم يهتموا بالنواحي السياسية والقانونية من المشكلة .

الآراء الاميركية في الادوار الاولى من المشكلة :

صرح جاردنس اي هيوز وزير الخارجية الاميركية بعد ايام قليلة من افتتاح مؤتمر لوزان الاول في مؤتمر صحفي ان الولايات المتحدة تريد حماية حقوقها وضمان سياسة « الباب المفتوح » في الشرق الادنى . وقد ارسلت

وزارة الخارجية الاميركية مراقبين عنها الى لوزان واعطتهم تعليمات لاطلاع حكومة الولايات المتحدة في واشنطن بالتفصيل عن مواقف الدول تجاه هذين الامرين واخبار تلك الدول عن موقف الولايات المتحدة . وصرح هيوز ان الولايات المتحدة ستبحث عن التدابير المناسبة لحماية حرية تكافؤ الفرص للمشاريع التجارية دون تمييز أو امتياز خاص . وقد ذكر الدول الاخرى عن موقف حكومته من المعاهدات والاتفاقات السرية لان الترتيبات المتخذة من قبل لا تتفق مع مبدأ المساواة في الفرص الاقتصادية ، وأكد ان الولايات المتحدة لا ترغب في شيء يتصادم مع مصالح الدول الاخرى وذلك بالاعتراف من البداية بعبء تكافؤ الفرص التجارية لكل الشعوب^(١) .

وكتب رچارد واشبرن چايلد رئيس وفد المراقبين الاميركيين الى مؤتمر لوزان في مذكراته اليومية ان اقامة سياسة « الباب المفتوح » في تركيا خدمة حقيقية للسلام العالمى لان ذلك سيكسر العلاقة الاتمية بين مصالح الدول الكبرى الاقتصادية ودبلوماسيتها ذات المؤامرات السياسية داخل الاقطار الصغيرة^(٢) .

في ٢٥ تشرين الثانى ١٩٢٢ قرأ چايلد البيان الاميركى عن « الباب المفتوح » أمام مؤتمر لوزان وهو المذكرة نفسها التى سلمت الى وزراء خارجية الدول الثلاث التى دعت للمؤتمر بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والتى أذاعها هيوز في واشنطن^(٣) . وكتب چايلد في مذكراته ان عصمت باشا شكره لبيانه . وقد اصدر اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية بيانا للصحافة يعلن فيه انضمام بريطانيا العظمى الى سياسة « الباب المفتوح » في الشرق الادنى وأكد ان بيان چايلد موفق . وذكر چايلد ان الصحافة الفرنسية غضبت وأخبر المراسلون الاميركيون چايلد ان صحف

(1) *The New York Times*, November 1, 1922.

(2) Richard Washburn Child, *A Diplomat Looks at Europe*, p. 92.

(3) *Cmd.* 1814, pp. 92-93.

الولايات المتحدة جميعها نشرت بيان « الباب المفتوح » على صفحاتها الاولى ، وأضاف جايلد انه علم ان بعض صحف المعارضة في الولايات المتحدة سعت لايجاد الانطباع بأنه قصد من بيان « الباب المفتوح » حماية المطالب الاميركية في الحصول على حصة في نفط العراق⁽⁴⁾ . وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣ قرأ جايلد بياناً آخر امام مؤتمر لوزان بأن الولايات المتحدة ارسلت ممثلين عنها الى لوزان لثلاثة أسباب : حماية المصالح الاميركية المثالية أو التجارية أو الانسانية أو المثالية دون تمييز وحماية المصالح الانسانية بقدر الامكان بصرف النظر عن القوميات وخدمة السلام بكل الوسائل المناسبة⁽⁵⁾ .

وقد أصر مراسل جريدة ذي دتر ویت نیوز في لندن على ان النفط لا الاراضي هو السبب الجوهرى لمشكلة الموصل ووضح ان الموصل تخوى على حقل يعتبر احد الحقول الكبرى في العالم وان انقرا مصممة على الحصول عليه مهما كان الثمن ، ولكن سيكون النفط آخر شيء يذكر في معاهدة الصلح . وقالت الجريدة لا عجب اذن اذا كان هناك خصام حول الموصل لان حقول الموصل من اغنى حقول النفط في العالم ، ويقدر ثمنها بأكثر من بلون دولار . واعلنت جريدة ذي دايتون نیوز اذا لم يكن هناك مقدار كبير من النفط في الموصل فلن تكون هناك مصلحة دبلوماسية في تلك البلاد الى ذلك الحد . ووضحت جريدة ذي بفالو نیوز بما ان السفن الحربية الحديثة تحتاج مقادير كبيرة من النفط فان خسارة الحقول العراقية خطيرة على البحرية البريطانية كخسارتها لمركبة بحرية كبرى ولذلك فان لقادة الدبلوماسية البريطانية قضية حقيقية يطلبون من أجلها تأييد الشعب⁽⁶⁾ .

وقد قالت جريدة ذي شيكاغو تريبيون مستهزئة ان بريطانيا العظمى

(4) Child, *Op. Cit.*, p. 93; *Current History*, XVII, pp. 534-535.

(5) *Cmd.* 1814, pp. 441-443.

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

سنفى بوعدھا للعرب حتى ولو اقضى الأمر احتفاظها بحقول نفط الموصل
الغنية ، فان الصناعات الحديثة ومنها الحرب تحتاج النفط والمطاط وما شابه
وبما ان بريطانيا تحترم كلام الشرف الذى تعطيه فقد سيطرت على النفط
والمطاط^(٧) . وقالت جريدة ذى شيكاغو اي فنك بوست ان تأكيد اللورد كرزن
باهتمامه بوعد بريطانيا لا بالنفط لا تصدق الا قليلا ، ولكن بعض الناس
سيشكون بان الحكم البريطانى فى العراق يعنى حرية اعظم وارباحا أكثر
للمواطنين العراقيين من الحكم التركى بصرف النظر عن ارباح النفط التى
ينالها البريطانيون .

وقد شك محررو الصحف الاشتراكيون والراديكاليون باخلاص
بريطانيا ، فقالت ذى وركر ان الاستعمار البريطانى يريد دفع العالم الى مجزرة
جديدة من أجل بقعة أرض فى آسيا يتدفق فيها النفط وقالت ان بريطانيا
قد تضطر عمال وفلاحى الشرق الأدنى على توحيد قواهم مع الاتحاد السوفيتى
لطرده الاستعمار الاجنبى من حقول نفط الموصل ومن سواحل آسيا . ولم
تقصر ذى نيويورك كول تقريرها على بريطانيا العظمى بل قالت ان النفط والتفلفل
السياسى فى تركيا وسرقه بولاندا لاملاك لثوانيا واستيلاء فرنسا على فحم
الروور وحديد الخام وفولاده ستهبى الطريق الى مذبحه الشعوب لمصلحة
العصابات الحاكمة الاستعمارية وتؤدى الى افلاس الرأسمالية فى اوروبا .

وقد دافعت بعض الصحف الاميركية عن انكلترا فزعمت ذى بالتيمور
صن وذى سان فرنسيسكو كرونكل ان ادعاء بريطانيا القانونى صحيح وأكدت
ذى سان انتونيو اكسپريس ان أكثرية سكان الموصل عرب واكراد وكلدانيون
ويهود وان العنصر التركى كان فى الغالب من الموظفين قبل الحرب العالمية
الاولى ، واعتقدت ان الملك فيصل محق بقوله ان الموصل غير تركية من جميع
الوجه العنصر واللغة والعادات والشعور القومى الذى يمكن التأكيد منه .

(7) *The Chicago Tribune*, February 5, 1923.

وكتبت ذى نيويورك جورنال اوف كومرس انه يوجد قليل من التعاطف بين سكان الموصل والأتراك ، وقد عاش المسلمون والمسيحيون واليهود هناك بأقل احتكاك بينهم معا فى أكثر العالم الاسلامى ، وادعت انه بالرغم من تاريخ السيطرة التركية الطويلة لم يظهر المواطنون أى ولاء للأتراك خلال الحرب العالمية الاولى . وأكدت انه من الوجهة الاقتصادية هناك سبب معقول للانتداب البريطانى على العراق لان الموصل ملتقى طرق سوريا وتركيا وايران وبنغداد ، وازادت ان ولاية الموصل تنتج بعض المحصولات الزراعية وفيها معادن تنتظر الاستغلال وهذه المعادن ادت الى الفكرة القائلة بأن تلك المنطقة تفيض بالنفط . وقالت ذى نيويورك هيرالد ان سكان الموصل ليسوا باتراك مسلمين بل عربا مسلمين^(٨) .

وقد أثار بيان المراقب الاميركى فى مؤتمر لوزان جريدة ذى كرسجن ساينس مونيتور الصادرة فى بوستن وأكدت ان الغاية من البيان مجرد الحصول على حصة فى حقول نفط الموصل لشركة أميركية وقالت يبدو ان مصالح هذه الشركة اتارت عواطف المراقب الاميركى لدرجة من الاصرار والتصميم على تأكيد الحقوق الاميركية لم تستطع اتارتها فضائع ازمير والتهديد بارتكاب فضائع بربرية مشابهة فى تراقيا^(٩) . وقالت ذى نيويورك تريبيون ان مصالح النفط الاميركية انسجمت مع الوفد البريطانى فى لوزان فالفا جهة موحدة ضد الأتراك وفى تكساس اكبر ولاية منتجة للنفط ابدت ذى اوستن ستيتسمان ارتياحها من مباحثات وترتيبات النفط لانها ساعدت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على الوصول الى اتفاق حول موضوع استثمار منابع نفط العالم^(١٠) .

كتب ادورد بنك فى مجلة النيويورك ان وزارة الخارجية الاميركية

(8) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

(9) *Christian Science Monitor*, February 2, 1923.

(10) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

أوضحت لوزارة الخارجية البريطانية انه لا يمكن ترك الولايات المتحدة خارج استثمار حقول النفط الموصل . وهو يعتقد ان الاتراك ادخلوا حقوق نفط الموصل في امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان لافيمة لهذا الامتياز مادام مركز ولاية الموصل التي يحتلها البريطانيون لم يقرر بعد ، ولكن حكومة انقرا حاولت تخويف البريطانيين لكي يتخذوا موقفا لنا في لوزان^(١١) . وفي كانون الثاني ١٩٢٤ كرر وزير الخارجية هيوز بياناته السابقة وان حكومة الولايات المتحدة ترغب في سياسة « الباب المفتوح » أو المساواة في الفرص التجارية وقال ان حكومته تطالب بمعاملة عادلة للمواطنين الاميركان^(١٢) . وقالت مجلة ذي نيشن انها تراهن على ان أية هيئة من هيئات العصبة ستقر السلام تاركة النفط لبريطانيا العظمى^(١٣) .

وقد كانت مشكلة الموصل موضوعا للمصورين الكاريكاتوريين أحيانا . فقد رسم هاردنك في البروكليان ايكل صورة تمثل اعضاء مؤتمر لوزان والمنافسة على حقول النفط وبلمة مكتوب عليها « حرب » مرمية في الهواء بتأثير انفجار بشر نفط . وقد كتب تحت الصورة « حين يحاولون دفن البلمة (أى دفن المدا) في الشرق يضربون في النفط » ورسم جيمس صورة أخرى في السنت لويس ستاد تصور الموصل برجل رأسه ابريق نفطي وبريطانيا العظمى وفرنسا تسحيان يديه بشدة كأنهما تحاولان شفه الى شقين ، وكتب تحت الصورة « يجب حماية السكان المحليين »^(١٤) .

الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

لم تنشر تعليقات كثيرة أو مهمة في الولايات المتحدة على تقرير لجنة

(11) Edward Bing, "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(12) *The New York Times*, January 24, 1924.

(13) *The Nation*, CXIX, p. 508.

(14) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

التحقيق . قال كلفلاند بركنز انه يعتقد ان أهمية مشكلة الموصل الحقيقية قد تظهر في المستقبل بكيفية تسويتها لا بالعوامل المتعلقة بالمشكلة نفسها بصورة مباشرة ، وقال ان التسوية السلمية لمشكلة الموصل تعني ان العصبة والمحكمة الدولية عوامل حقيقية في التسوية^(١٥) . وقالت مجلة الاميركان ريفيو اوف ريفيوز ان قرار مجلس العصبة بالتماس رأى المحكمة الدولية الاستشارى ترك انطبعا مزعجا بأنه جرى ارضاء للمصالح البريطانية الاستعمارية أكثر من أى اعتبار واقعى للحقائق^(١٦) . وزعمت البروكسن ايكسل ان تقرير ليدونر خدم غاية سياسية مهمة ، فليس هناك من تبرير اعطاء الولاية لبريطانيا أفضل من البرهان المباشر بأن الاتراك سيسيتون ادارتها^(١٧) .

الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة :

بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة صرح مدير شركة الاستثمار الاميركية النمائية بأن شركته ستطالب بخمسين مليون دولار كتعويض من بريطانيا ، وقد شك فى قيمة قرار المجلس وادعى بأن اعتراف لجنة التحقيق بالسيادة التركية على ولاية الموصل جعل امتياز شركته المقود مع تركيا شرعيا^(١٨) .

وقالت جريدة النيويورك تايمس يجب ان يكون لجميع الشعوب حقوق متساوية فى الوصول الى النفط ومواد التجارة الاخرى بما فى ذلك الشعوب غير الاعضاء فى عصبة الامم ، فاذا وقعت الحرب فلن يكون هناك انقسام فى الرأى لا قومى ولا دولى لانها لن تكون حرب بريطانيا وحدها ولكنها حرب

(15) Cleveland Perkins, "The Mosul Question", in *Editorial Research Reports*, October 26, 1925, p. 674.

(16) *The American Review of Reviews*, LXXII, p. 523.

(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 8.

(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, p. 523.

(18) *The New York Times*, December 18, 1925.

موجهة ضد العصبة وضد جميع الشعوب المتعدنة^(١٩) . ومن الجهة الثانية زعمت جريدة شيكاغو تريبيون المعادية للعصبة ان تعطش بريطانيا العظمى للنفط هو العامل الحاسم في المشكلة . وقالت ان الأميركيين مدينون لتركيا لفضحها تظاهر العصبة والمحكمة الدولية بالانسانية الكاذبة ولكشفها عن اغراضها الحقيقية أى ضمان امتلاك حقول نفط الموصل لبريطانيا ، وقد قررت العصبة (مع تفاضلي المحكمة الدولية) ان تحشد قواتها العسكرية من أجل النفط . وقد فصلت القوة في أمر امتلاك الثروة كما فعلت في الماضي . وقالت ان ما يكرهه الأميركيون هو ترثرة القوى التي احاطت هذه الاساليب القديمة بهالة من الغيرة وخير الانسانية . وقالت الجريدة ان بريطانيا العظمى ستال النفط بالرغم من احتمال اقتسامه مع بعض المطالبين وسينال الآخرون بعض الشيء . تعويضا لهم^(٢٠) . وقالت جريدة النيويورك ورلد كان قرار مجلس العصبة امرا معروضا مقدما ، ولم تصرف انكلترا عشرين مليون دولار في السنة على ادارة العراق من دون امل الربح في القطن والحبوب وفوق كل شيء في النفط .

نشر فتر ياترك صورة كاريكاتورية في جريدة ذي سنت لويس بوست دسباج تمثل رجلين (بريطانيا العظمى وتركيا) ويدهما سيقان وهما مختفيان وراء خزان نفط مكتوب عليه « نفط الموصل » وهما يحاولان مباغنة احدهما الآخر ، وكتب تحت الصورة « احرب مقدسة أخرى ؟ »^(٢١) . كتب ألبن جونسن مقالة تحليلية في مجلة نيشنل جيوغرافيك « مؤامرة في الشرق الاوسط » قال فيها منذ اكثر من سنة رفضت تركيا ، المقروض فيها انها وحيدة ، مطالب بريطانيا بأراض اخرى بحتمل وجود النفط فيها

(19) *The New York Times*, December 17, 1925.

(20) *The Chicago Tribune*, December 14, 1925.

(21) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

في ولاية الموصل . وقال انه يعتقد ان فرنسا وقفت وراءها تؤيدها مستعجلة كل انواع الضغط الدبلوماسي الذي تملكه لبحر مطالب بريطانيا . وروى جونسون أن مندوبا رسميا من السوريين ذهب الى انقرا في طلب السلاح والتأييد غير الرسمي ، وقد اتصل بكل الوزراء الاتراك وقد أخبره جميعهم بالتمهد الفرنسي - التركي : وعدت تركيا بالقوف على الحياد بين سوريا وفرنسا لقاء مساعدتها في الموصل . ولما تأزم الوضع في سوريا وجدت فرنسا من الضروري التوصل الى تفاهم مع بريطانيا لكي تعالج الوضع بنجاح ، وارسلت هنري دي جوفيل الى لندن وهناك عمل هذا المندوب عملا لم يسمع به ، فقد لخص في لندن سياسة فرنسا في سوريا . وبعد اسبوعين تقرر اعطاء الموصل الى بريطانيا . وقد تحير توفيق رشدي بك لهذه النتيجة فافر الى باريس مرتين خلال ثلاثة ايام . ومن الغريب ان توفيق رشدي عجز عن مقابلة ارستيد بريان رئيس مجلس العصبة وممثل فرنسا فيه . وقال جونسون انه خلال الاسبوعين واصل المجلس اجتماعاته . وقد حضر احسان الجابري بك يدق ابواب العصبة ، واقترح عليه رئيس لجنة الانتداب الدائمة في جنيف ان يذهب الى روما في شباط ١٩٢٦ حين يعقد الاجتماع التالي لمجلس العصبة . كانت لفرنسا خلال هذه الفترة الحرية التامة في سوريا ولديها تعليمات من العصبة للمحافظة على النظام . وهكذا خاب المندوب السوري في كل مكان وذهبت استغاثاته سدى فقد سدت في وجهه ابواب العصبة حامية الانتدابات^(٢٢) .

في ١٥ نيسان ١٩٢٦ أصدرت مجلة ذي اميركان لايردي ان باريس بولتن عددان خاصين عن « مشكلة الموصل » بقلم فلاديمير منورسكي . قال الكاتب ان الموصل مهمة كقاعدة لتجهيز الحبوب والمحصولات الزراعية الاخرى لبغداد والعراق عامة ، ولكن اهم من كل هذا قضية النفط . وبحث

(22) Albin E. Johnson, "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, CXXII, pp. 141-142.

اهمية الموصل للمواصلات الامبراطورية البريطانية عن طريق البحر المتوسط والخليج الفارسي الى الهند . و اضاف ان الموصل مهمة لتركيا ايضا لتغطيها ولطرق مواصلاتها بين تركيا والعراق ولعلاقتها بالمشكلة الكردية في تركيا (٢٣) .

علقت النيويورك هيرالد تريبيون على المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية واصفة التسوية بأنها في مصلحة بريطانيا من الوجهتين الدبلوماسية والتجارية على حد سواء ، وقد ربطت المصالح التركية بالمصالح البريطانية ، ومستبقى بريطانيا مسيطرة على ثلثي تجارة العراق البالغة ستين مليون دولار سنويا . وقالت هناك خطط لاستثمار اكثر من اثني عشر مليون دويم من الاراضي التي تروى سيجاج لانتاج الحبوب والقطن . وفي رأى دنرويت فرى بريس ان تركيا عقدت صفقة تجارية حسنة بانفاقها مع بريطانيا فلن تكون الموصل سوى عبء عسكري لها ، اما بالنسبة للعراق فانها ربح عسكري وقالت الجريدة مهما كان النفط وفيرا في الاعماق فليس لدى تركيا رأس المال ولا الخبراء لاستثماره على حسابها ، بينما يبدو ان الاتفاقية اعطت تركيا فائدة ايجابية واضحة . واما الحرب فلن تنتهي الا بشيء واحد وهو خسارة الجميع (٢٤) .

وقال كوينسي رايت استاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو ان البريطانيين والعراقيين اعتبروا مشكلة الموصل خطرة ، فاذا كانت الموصل في ايد تركيا تكون بغداد مهددة عسكريا . وقال ان العوامل الاقتصادية - مثل النفط ومنايع الماء للرى وتجهيز مواد بناء الطرق والجسور - لعبت دورا في قلق بريطانيا والعراق على هذه المنطقة . وقال كان العراقيون يعلمون بعجزهم عن

(23) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Nos. 9 and 10, April, 1926, pp. 38-41.

(24) Quoted in *The Literary Digest*, XC, July 17, 1926, pp. 41-42.

مجاهاة تركيا وحدها ولذلك تناسوا ظلاماتهم ضد بريطانيا العظمى وايدوها في كفاحها الدبلوماسي امام عصبة الامم (٢٥) .

الرأى العام فى فرنسا

أبدى الفرنسيون آراء مختلفة • فأيد بعضهم بريطانيا العظمى لمصالحهما المشتركة فى اوربا والشرق الاوسط وأيد بعضهم تركيا لمعارضتهم للاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط ولسيطرة بريطانيا فى اوربا وفى عصبة الامم وقد نتج عن ذلك تفسيرات مختلفة للمشكلة • وقد أكد كثير من الفرنسيين أهمية النفط كما فعل الاميركيون •

الآراء الفرنسية فى الادوار الاولى من المشكلة :

حين كان مؤتمر لوزان منعقدا كتب أحد الفرنسيين يقول ان استيلاء انكلترا على الموصل عمل من أعمال النهب الحقيقية وضم للأراضى ضد مصلحة الانراك ، وأشار الى ان ولاية الموصل غنية بالزراعة واغنى بالنفط ، وأكد ان الهدوء فى سوريا والجزائر ومراكش وجمع ممتلكات فرنسا فى افريقيا يساوى فى أهميته المصالح البريطانية (٢٦) • وكتب آخر اذا اجناز الانراك الاراضى السورية لمهاجمة البريطانيين فى العراق فيكون موقف فرنسا دقيقا ، وحذر الانراك والبريطانيين من اجتيازهم سوريا وحذر الفرنسيين من الانتقام من البريطانيين لعدم مشاركتهم فى احتلال الرور • وقال انه يعتقد ان احتلال البريطانيين للموصل يعطل انتقام البريطانيين لهزيمتهم امام الانراك فى جناق قلعة سنة ١٩١٥ (٢٧) •

(25) Quincy Wright, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, XX, p. 752.

(26) Pierre Cartouzet, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 347-348.

(27) Pierre Bruneau, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, p. 140.

وقد أيدت النيويورك تايمس الرأي الفرنسي القائل بأنه إذا أفلح الاتراك بطرد البريطانيين من العراق أو من الموصل بالقوة أو بالدبلوماسية فسيهدد ذلك وضع الفرنسيين في سوريا^(٢٨) . وقالت ان الفرنسيين يعتقدون بأن ابرام الاتراك للامتيازات الاميركية يعنى الغاء امتيازاتهم . واقتبست من الجورنال ديه ديبا اقتراحها بأن تحتج الحكومة الفرنسية لدى الحكومة الاميركية .

وذكرت هذه الصحيفة الفرنسية ان الاتراك بعد فراغهم من استخدام الفرنسيين لاغراضهم التفتوا الى الاميركيين لان لديهم الاموال الطائلة^(٢٩) .

وأشار كاتب في ملحق المجلة لازي فرائسيير الى ان الموصل الواقعة على طريق الهند تحتل مركزا عسكريا وسياسيا واقتصاديا مهما : نقطة التقاء الطريق شمالي بغداد ومركزا سياسيا للكرديستان ومركزا لاستثمار النفط . وقال ان مصطفى كمال يدرك أهمية موقع الموصل اذ يطالب بالموصل باعتبارها تركيا غير المستردة *irredenta* في « الميثاق الوطني » التركي . وهي في نظر مصطفى كمال مهمة لنفطها ولتهديدها البريطانيين في بغداد والفرنسيين في سوريا . فاذا احتل الاتراك الموصل فيسيطرون على جميع طرق الغزو النازلة من تركيا الى حلب وبغداد ودمشق . ويستطيع الاتراك اثارة جميع انواع الانقسامات بين الاوربيين ومعالجة قضية النفط بسهولة ، ولكنهم يخشون خطر استعمال السوفييت ايهم في الهجوم ضد الاوربيين لانهم يعتقدون ان موسكو تريد قطع طريق الهند على انكلترا (٣٠) .

ونشر الكونت ر . دى گوتنو - يرون احد الكتاب الفرنسيين عن
شؤون النفط كيا اشار فيه الى أهمية الموصل من الوجهات السياسية
والمعسكرية والاقتصادية . وقال ان احتلالها ثمن جدا وذلك بالإضافة الى أهمية

(28) *The New York Times*, April 3, 1923.

(29) *The New York Times*, April 11, 1923. وعدت ١٩١٤
شركة فرنسية بإعجاز سكة حديد تركية مقابل قرض بمبلغ ٨٠٠ مليون فرنك -

(30) A. Peinebard, "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Française*, May, 1923, p. 30.

النفط . واعاد الى الازهان الدور الذي لعبه المبشرون في الموصل وتغلغلهم في كردستان وكسبهم امتان المسلمين والمسيحيين . وقال ان البريطانيين سيطرتهم على كردستان يحاولون الحصول على ربيع مضاعف : استعمال جنوبى القفقاس كحاجز قوى ضد الاتراك والحصول على النفط^(٣١) . وذكر الكاتب أسماء بعض المهتمين بالنفط الذين كانوا في لوزان وقت انعقاد المؤتمر وكانوا يبذلون الجهود للحصول على امتيازات نفطية : العقيد هاميلتون لويس عضو مجلس الشيوخ السابق من التوى في الولايات المتحدة وهو خبير بالنفط وكانت له اتصالات وراء الستار في جنيف ، وكلاارك رئيس مصلحة النفط في الحكومة البريطانية ، وتويد ممثل جماعة نفطية بريطانية والقائد بنيت رئيس الاستخبارات البريطانية السابق في القسطنطينية والذي ادعى ان ورنه السلطان عبد الحميد اختاروه ليعالج قضية الاراضى النفطية التى كانت قد وضعت في قائمة الاملاك الاميرية في ولايتى بغداد والموصل ، ولزلى اركهارت مؤسس شركة الاستثمار الاقتصادى في تركيا وهى شركة تركية تعرف ايضا باسم شركة الاستثمار التركية ، والجنرال تاويزند والكونت دى فورسفيل مؤسس شركة الشرق الادنى الانكليزية - الفرنسية^(٣٢) . وانتقد المؤلف الوفد الفرنسى في لوزان لمحاولته تقديم الخدمات للاتراك من دون مقابل حتى ولا امتنانهم ، واقترح بدل ذلك اما ان يقف الفرنسيون على الجياد بين الاتراك والبريطانيين واما ان يتوسطوا بشرط ان لا ينالهم أى أذى^(٣٣) . وختم الكاتب بحثه بقوله انه منذ هدنة مندورس حتى مؤتمر لوزان لم تنفك مشكلة الموصل المشؤومة من التأثير على السياسة الفرنسية في الشرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة^(٣٤) .

(31) R. de Contaut-Biron, *La France et la Question de Mossoul*, p. 4.

(32) Contaut-Biron, *Op. Cit.*, p. 24 (footnote).

(33) *Ibid.*, p. 30 (footnote).

(34) *Ibid.*, p. 31.

ظهرت صورة كاريكاتورية في صحيفة فرنسية عنوانها « مشهيات : قضية النفط الحقيقية » وقد جلس الدبلوماسيون حول مائدة وفي وسطها ابريق من النفط وفوقه ثلاثة ايدى مكتوب عليها « دج روبال » و « يرثان اويل » و « ستاندرد اويل » وفي صورة ثاية عنوانها « على بحيرات لوژان » وتصور بحيرة من النفط يعم فوقها اناء نفطى وفوقه اعلام فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة وتركيا وروسيا^(٣٥) . ونشرت لير نوفيل صورة كاريكاتورية بعنوان « تهكم فرنسى » تمثل جون بول يتكلم مع رجل تركى ويشير بيده الى الموصل قائلا « أنا هنا وسأبقى هنا »^(٣٦) . ونشرت لوفتر مقالا بعنوان « اوربا للاوربيين والنفط للاميركيين »^(٣٧) . وقالت جريدة **الطان** ان آبار نفط الموصل تذكر الناس بمناجم الذهب فى جنوب افريقيا^(٣٨) .

وكتب كونتو - يرون بمناسبة تعيين لجنة التحقيق ان مسؤوليات فرنسا فى سوريا تضرطرها على التيقظ لما هو حادث على حدود البلاد التى تتحمل فرنسا مسؤوليتها امام عصبة الامم ، وقال على فرنسا ان تهتم بمشكلة الموصل وان تنهأ للطوارىء ، وقال ليس لاکراد العراق اية علاقة عنصرية أو لغوية مع الاتراك ولكن كانوا تحت سيطرتهم الاسمية . وقد كانت بعض القبائل الكردية فى تركيا تائرة بضعة أشهر ، وقال ان تركيا ليست جديرة بأن تعاد الى عهدتها اقدار وحياة ومصير سكان ولاية الموصل لانها تعجز عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلام والامن والعمران . واعاد الى الاذهان ان الاتراك قبلوا بفصل سوريا والعراق والبلاد العربية الاخرى من الامبراطورية العثمانية الا ان اطماعهم فيها لم تنزع من قلوبهم وانهم لا يزالون يطمعون باسترجاعها بالمؤامرات . وتساءل هل يجد الاتراك عذرا للمطالبة بحلب

(35) Quoted in Earnest Davenport and Sidney Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations*, p. 145.

(36) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(37) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 145.

(38) Quoted in *The New York Times*, January 16, 1924.

والاسكندرونة وانطاكية وغيرها من البلاد السورية . وقال يجب ان لا تمنع الصداقة الفرنسية - التركية فرنسا من المحافظة على السلام في الشرق الادنى وتعزيزه . وقال بما ان تركيا تحتاج الى فرنسا فانها تسعى الى فصلها من بريطانيا . ونصح الحلفاء ان لا يتساهلوا مع تركيا بل عليهم ايقافها عند حدها ، لانه اذا قدم للاتراك اصبع واحد طمعوا بالكف ثم بالذراع ثم بالجسد برمتة . وقال ان الاتراك لم يقوا بعهودهم ولم ينفذوا اتفاقاتهم ، فاذا افلحوا في قضية الموصل سبب ذلك ضررا كبيرا للعراق وسوريا وقد يؤدي ذلك الى قلق الشرق وانتصار روح الفتن فيه وقد يؤدي ذلك الى حرب . وختم مقالته بحض الدول المحبة للسلام ولاسيما بريطانيا وفرنسا على الاتحاد بنية حل مشكلة الموصل حلا عادلا مرضيا (٣٩) .

الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

أنت مجلة لازي فرانسييز على تقرير اللجنة لانه مفصل ومحايد ويستحق أعظم التقدير ، وقالت ان اللجنة درست كل أنواع الحجج التي قدمها اليها الطرفان بانصاف الضمير الحي . ومدحت المجلة مقدرة بريطانيا على تنفيذ فكرة الاستفتاء ، وقالت المجلة ان ليس لدى تركيا تبرير بسلطانها بولاية الموصل استنادا على رغبة اترك الولاية الذي يؤلفون واحدا من عشرين أو واحدا من خمسة عشر من سكان الولاية (٤٠) .

وقالت لوروب نوفيل ان بعض الصحف الفرنسية تعتقد انه كان من الافضل لفرنسا ان تعطى الموصل الى العراق لان الاقتصاد الفرنسي سيتسلم من دون ثمن الحصة المحجوزة لفرنسا باتفاقية سان ريمو ، ولكن لو حصل الاتراك على الموصل فانهم سيبيعون الامتيازات للدافعين أعلى الاثمان ولن يهتموا بمصلحة فرنسا الا اذا ربحوا هم بذلك . ولكن المجلة تعتقد بأنه

(٣٩) مقتبسة من العالم العربي . ١٨ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤٠) *L'Asie Française*, August-September, 1925, pp. 257, 263.

لن يكون هناك تغير في استثمار النفط بصرف النظر عن طريقة اعطاء الموصل
لأن امتيازات النفط كانت قد سويت من قبل بين الفرقاء المعنيين^(٤١) .
وقالت **التايمس** ان الرأي الفرنسي العام حصر اهتمامه في ذلك الوقت
بالوضع السيئ الذي آلت اليه مشكلة الموصل ، وقالت ان الفرنسيين نسبوا
تردى الوضع الى عدم شجاعة لجنة التحقيق والى موقف الطرفين . وقد
اقتبست من جريدة **الطان** رأيا بأن الرجوع الى المحكمة الدولية كان لكسب
بضعة أشهر تجرى خلالها محاولات للوصول الى اتفاق بين انكلترا وتركيا^(٤٢) .
ثم اقتبست **التايمس** بعد ذلك من نفس الجريدة **الطان** قولها اذا لم يحصل
مجلس العصبة على الاجماع فستبقى الامور على حالها وبخسر المجلس هيته
وتعتقد **الطان** انه من الواضح ان الموقف مشحون بالخطر . لا تريد انكلترا
ان تجازف بدخول حرب جديدة في الشرق ولكن من الخطأ ان تعتقد ذلك اذا
هي أكرهت عليه لأنها ستكون في مركز قوى ضد تركيا . وتعتقد هذه
الجريدة الفرنسية ان السلام في الشرق الأدنى هو المطلوب في حل قضية
الموصل وان جتيف تعمل من اجل السلام قبل كل شيء . واقتبست **التايمس**
من جريدة **ايكودى** بادي قولها ليست الحكومة البريطانية بوضع يائس كما
يبدو من أول نظرة لأن المضايق والقسطنطينية تحت رحمتها ، وهي لا تعتقد
ان الاتراك لا يبالون بمصير القسطنطينية كما تظاهروا بذلك قبل ثلاث أو
اربع سنوات ، وان الوزارة البريطانية لم تردد كما يعتقد بعض الناس^(٤٣) .

الاداء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة :

قالت لازي فرانسيز انه يحق لمجلس العصبة ان يعطى ولاية الموصل
الى العراق وفقا للشروط الملحقه بالقرار ، وحذرت فرانسوا من التورط
في النزاع الانكليزي - التركي لأن الفرنسيين لا يستطيعون القيام بالدور

(41) *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, p. 1204.

(42) *The Times*, September 21, 1925.

(43) Quoted in *The Times*, December 8, 1925.

الذي طلب اليهم بعض الاثراك القيام به والذي طلب توفيق رشدي من ارستيد بريان النهوض حين حضر الى باريس ، وقالت لم يسط الفرنسيون عزم بريطانيا يوما ما من المحافظة على مركزها في الموصل . وأكدت المجلة ان هناك تضامنا بين الدولتين المتدينتين ، وقد ذهب هنري دي جوفيل الى لندن لتسكين ذلك التضامن مع اوستن چمبرلن قبل سفره الى سوريا . وقالت ان فرنسا وانكلترا منسجمتان في علاقاتهما الخاصة بالشؤون الاوربية . وقد امضت فرنسا ميثاق العصبة ايضا وعليها ان تجعل التزامات المادة السادسة عشرة من الميثاق فعالة^(٤٤) .

وقالت لوردوب نوفيل قبل ابرام المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦ انه من الوجهة الداخلية لا يستطيع النظام التركي ان يحافظ على هيئته الا بتطبيق منهاج اصلاحى واسع النطاق ، ولكن تركيا تحتاج الى المال ولذلك قررت الحكومة التركية فورا ان تحول حصتها في نفط الموصل الى مال وبذلك تحصل على السكينة المالية لمدة سنوات . واما من الوجهة الخارجية فقد وجدت الحكومة التركية نفسها في موقف ادق فقد كانت بين خطرين : روسيا وايطاليا وتسمح لها المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية بنفس الصعداء لانها عون مالى وسياسى لتركيا ، وهكذا سئرى السلام الذى يخيم على الشرق الادنى سلاما بريطانيا^(٤٥) . وأكدت نفس المجلة فى مقال عنوانه « فرنسا ونفط الموصل » ان تسوية مشكلة الموصل وتقسيم نفطها بين البريطانيين والهولنديين والاميركيين والفرنسيين نجاح عظيم لسياسة فرنسا واقتصادها فى الشرق الادنى^(٤٦) .

وأبدى كاتب رايه فى مجلة لازى فرانسيز ان امضاء المعاهدة الثلاثية نجاح مسلم به للدبلوماسية البريطانية ، وأكد أهمية النفط للاميرالية

(٤٤) *L'Asie Française*, December, 1925, pp. 342-344.

(٤٥) *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, p. 805.

(٤٦) "La France et les petroles des Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, p. 943.

البريطانية . وقال ان تركيا لا تستطيع الانغماس في كفاح جديد بعد ان انهكتها الحروب العديدة ونقص سكانها وقرغت خزائنها المالية . وقد ادرك الزعماء الاتراك الوضع على حقيقته فوافقوا على التسوية موافقة حكيمة^(٤٧) . وقال ليون كرتيانسكي في دراسته القانونية عن مشكلة الموصل كان العالم اجمع تائفا لحل تلك المشكلة الشائكة . ولم تسلم المحكمة الدولية ذات الاسم الرفيع من التورط فيها . وقال ما على تركيا سوى الانتظار وستقلب الحوادث مجراها ، فلقد هزم الاسد البريطاني ولن يوحى بالخوف . وقد نالت بريطانيا اهدافها بالجهود البطيئة المثابة ، وضمنت لنفسها الطريق الثاني الى الهند وتعتبر نفسها قادرة على تحدى أى هجوم يأتيها من تلك الناحية . وختم آراءه بما يناقض ما ذكره اعلاه اذ قال ان قوة بريطانيا وصلت أوجها وسيطرت على العالم^(٤٨) .

(47) F. Taillardat, "La Question de Mossoul", in *L'Asie Française*, August-September, 1926, pp. 268-273.

(48) Crutiansky, *La Question de Mossoul*, pp. 113, 119-120.

الفصل الثاني عشر

النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل

اظهرت الفصول السابقة التفسيرات المختلفة لمشكلة الموصل * واذا طرنا الان الى الوزراء قد نجد أنفسنا في وضع أفضل للحكم في الموضوع * يعتقد كاتب هذه السطور ان النفط أهم عامل أثر في سير الحوادث * وقد كانت الموصل للعراق مسألة حياة أو موت ولكن النفط في التحليل الاخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا * وفي رأى المؤلف ان بريطانيا العظمى لم تقايل تركيا من أجل الموصل لان التسوية السلمية أقل نفقة ولانها ارادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متوصلا للعراق لكي تضطره على الارتقاء في احضانها وتسليم النفط اليها * ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن روسيا السوفيتية * ويرى المؤلف أن بريطانيا رفضت عرض تركيا باعطائها امتياز النفط لان العراق كان تحت انتدابها فكان أسهل عليها ان تتعامل معه ، ولم تهتم بريطانيا بغير مصالحها ، غير ان الاقدار جعلت مصالحها تنطبق مع مصالح العراق * وقد رفضت بريطانيا دائما ان يكون للنفط علاقة بمشكلة الموصل ، ويعتقد الكاتب ان سبب ذلك محاولتها عبثا التخلص من منافسة الولايات المتحدة * وقد ظهر في التسوية النهائية ان العراق الخاسر الوحيد بين جميع الفرقاء * هذا وقد كانت قصة النفط اقدم من مشكلة الموصل نفسها كما يظهر ادنسا^(١) *

(١) عن أهمية النفط في السياسة العاشية انظر : L. M. Fanning, Oil in the

الكفاح القديم على نفط الموصل

في سنة ١٨٨٨ أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرمانا حصر بموجبه حق منح التفتيش عن النفط واعطاء الامتيازات لاستثماره في ولاية الموصل حصرا تاما بخزائنه الخاصة ، وقد دفع بعض المال خزانة الدولة العثمانية كتمن لهذا الحق ، وهكذا منعت الشركات الخاصة من الحصول على امتيازات النفط في الولاية . ولكن في سنة ١٩٠٤ حصلت شركة تنك حديد الاناضول وهي شركة ألمانية على عقد من خزانة السلطان الخاصة تمهدت فيه الشركة بالقيام بمسح تمهيدى لحقوق النفط ونالت حق استثمارها .

وفي سنة ١٩٠٦ اعتبرت الخزانة السلطانية الخاصة عقدها مع شركة الاناضول متنها ودخلت في مفاوضات مع جماعة بريطانية (جماعة دارسي) لاستثمار حقول النفط ، وقد أيد السفير البريطاني في القسطنطينية هذه المفاوضات التي استمرت خلال سنة ١٩٠٧ ولكنها أجلت خلال الازمة السياسية (سنة ١٩٠٨) التي اضطرت السلطان على منح الدستور . وقد استؤنفت المفاوضات سنة ١٩٠٩ مع وزارة المالية التركية التي نقل اليها من خزانة السلطان الخاصة امتياز نفط الموصل ، ولكن الثورة الجديدة التي سببت خلع السلطان عبد الحميد في ١٩٠٩ أوقفت المفاوضات خلال سنتي ١٩١٠ و ١٩١١ .

في سنة ١٩١٢ حاولت الجماعة الألمانية الحصول على تأييد الحكومة

World War (New York, 1922); F. Oelaisi, *Oil, Its Influence on Politics* (London, 1922); Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway* (New York, 1923); Ernest H. Davenport and Sidney R. Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924); Louis Fischer, *Oil Imperialism* (New York, 1926); Anton Mohr, *The Oil War* (New York, 1926); Ludwell Denny, *We fight for Oil* (New York, 1928); F. C. Hanighen and Anton Zischka, *The Secret War* (London, 1935); Parker T. Moon, *Imperialism and World Politics* (New York, 1939).

التركية الجديدة للترتيبات التي اجريت سنة ١٩٠٤ بين خزانة السلطان الخاصة وشركة سكك حديد الاناضول . وقد تعاونت هذه الجماعة الالمانية مع جماعة بريطانية لتكوين شركة بريطانية تسمى شركة النفط التركية ويكون قسم من رأسمالها ألمانيا والقسم الاخر بريطانيا^(٢) . وتلا ذلك سلسلة من المفاوضات بين شركة النفط التركية وجماعة دارسي لدمج المصالح المتنافسة . وقد اهتمت الحكومتان البريطانية والالمانية اهتماما خاصا بالمفاوضات التي انتهت بنجاح في ١٩ آذار ١٩١٤ بدمج جماعة دارسي بشركة النفط التركية . وقد امضى الاتفاقية القرقاء المختصون وممثلون عن الحكومة البريطانية والالمانية^(٣) . وبموجب هذه الاتفاقية قسم النفط بنسبة ٥٠٪ لجماعة دارسي و ٢٥٪ للبنك الالمانى و ٢٥ بالمائة لشركة النفط الانكلو سكسونية (وهي فرع لشركة رويال دچ وشل بنسبة ٦٠٪ و ٤٠٪ على التوالي) وبرزت شخصياتها هنرى دثردنك الذى كان فى الماضى هولنديا ثم تجنس بالجنسية البريطانية ومنح لقب سر . ومنح كالوست سركيس كلينكيان (ارمنى تركى الجنسية ثم تجنس بالجنسية البريطانية) ٥٪ من دون حق التصويت فى شركة النفط التركية كمكافأة لخدماته فى الحصول على امتيازات النفط وهذه الخمسة بالمائة قدمت بالتساوى من جماعة دارسي ومن الشركة الانكلو سكسونية^(٤) .

فى ٢٨ حزيران ١٩١٤ اخبر سعيد حليم باشا رئيس الوزارة التركية رسميا السفير البريطانى فى القسطنطينية ان وزارة المالية التركية وافقت على اجارة التابع النفطية المكتشفة والتي سنكتشف فى ولايتى بغداد والموصل الى شركة النفط التركية ولكنها احتفظت لنفسها بحق تقرير مشاركتها بعد

(2) *British and Foreign State Papers*, CXIV, p. 410.

(3) *Ibid.*, pp. 410-411.

(4) Edward Mead Earle, "The Turkish Petroleum Company", in *The Political Science Quarterly*, XXXIX, pp. 277-278.

ذلك ويحق تقرير شروط العقد العامة^(٥) . ولكن الحرب العالمية الاولى انفجرت قبل ان تستطيع الحكومة التركية وشركة النفط التركية امضاء الاتفاقية النهائية^(٦) .

أعطت اتفاقية سايكس - بيكو المفقودة سنة ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا الموصل الى فرنسا ، ولكن حصل السر ادورد غراي وزير الخارجية البريطانية من بير بول كامبون السفير الفرنسي في لندن على رسالة تعهد فيها الحكومة الفرنسية بالموافقة على مختلف الامتيازات المؤرخة ابتداء من فترة ما قبل الحرب الواقعة في المناطق التي قد تعطى لها والتي قد تعتمد على قيامها بعمل ما^(٧) . وبموجب اتفاقية سان ريمو المؤرخة في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ نالت فرنسا حصة ألمانيا البالغة ٢٥ / (٨) .

بعد اذاعة اتفاقية سان ريمو دخلت حكومة الولايات المتحدة في مراسلات طويلة مع الحكومة البريطانية حول الامتيازات الاقتصادية في الاراضي المتنبئة ففي ١٢ مايس ١٩٢٠ كتب جون و . ديفس السفير الاميركي في لندن الى اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية يذكره انه خلال مفاوضات الصلح في باريس اتخذت حكومة الولايات المتحدة دوما موقفا يقضي بأنه اذا فصلت اراض اجنبية من دول الوسط فيجب ان تحكم ويشرف عليها بطريقة تضمن معاملة عادلة من الناحيتين القانونية والواقعية لتجارة جميع الشعوب ، وأشار ديفس الى ان دول الحلفاء الرئيسة اعترفت بعدالة وبعد نظر مبدأ كهذا ووافقت على تطبيقه على الانتدابات التي تطبق على الاراضي التركية .

(5) *State Papers*, CXIV, p. 411; see also United States 68th Congress, Senate, Document No. 79, *Oil Concessions in Foreign Countries*, p. 49.

(6) Earle, *Op. Cit.*, pp. 270-271.

(٧) مذكرة ارسلت من السفير الى الوزير في ١٥ مايس ١٩١٦ ، نشرت في :

John de Vere Lawler, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria*, pp. 163-164.

(٨) انظر اتفاقية سان ريمو في : *State Papers*, CXIII, pp. 250-353.

وقال ان الجمهور الاميركي يعتقد ان السلطات البريطانية في فلسطين والعراق اعطت الافضلية لمصالح النفط البريطانية ولم تعط للشركات الاميركية ، وكذلك كانت بريطانيا تنهياً للسيطرة الثامة على منابع النفط في هذه المنطقة .

وطالب ديفس ان تمسك وتقبل بريطانيا بصفتها دولة منتدبة بالمبادئ التي ابدت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في باريس وان تضمن لمواطني ورعايا جميع الشعوب معاملة من الناحيتين القانونية والواقعية كالتي اعطيت لمواطني ورعايا بريطانيا العظمى في موضوع الضرائب والامور الاخرى المتعلقة بالامتيازات وألا تمنح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة المنتدبة أو منطقة كبيرة بحيث تستنى غيرها فعلاً ، وان لا تمنح امتيازات احتكارية تتعلق بأية بضاعة أو بأي امتياز مساعد أو ضروري لانتاج أو تطوير أو استغلال بضاعة من هذا القبيل ، وان يتخذ اجراء معقول في سبيل علانية تقديم الطلبات لهذه الامتيازات وعلانية فوائدها للحكومة وانظمتها المتعلقة بالمرافق الاقتصادية للأراضي الواقعة تحت الانتداب . وقال ديفس ان حكومة الولايات المتحدة تعتقد انها مخولة في المشاركة في أية مباحثات لها علاقة بالامتيازات التي منحها الحكومة التركية في الأراضي المنتدبة ، لا لسبب وجود حقوق المواطنين الامريكيين المكتسبة وحدها بل لان المعاملة العادلة لامتيازات كهذه ضرورة لتثبيت وتطبيق المبادئ العامة التي تهم حكومة الولايات المتحدة⁽⁹⁾ .

وفي ٢٨ تموز كتب ديفس رسالة أخرى الى كرزن يقول فيها انه لم يكن من الواضح لدى حكومة الولايات المتحدة كيف تنسجم اتفاقية سان ريمو مع مبادئ المساواة في المعاملة كما فهمت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في باريس ، وأشار الى ان اتفاقية من هذا القبيل تؤدي الى مخالفة خطيرة لمبدأ الانتداب الذي وضع لأراحة بعض الاسباب الرئيسة للاختلافات الدولية في المستقبل⁽¹⁰⁾ .

(9) *State Papers*, CXIV, pp. 394-395.

(10) *Ibid.*, p. 398.

في ٩ آب ١٩٢٠ أجاب اللورد كرزن على رسالتي ديفس وأشار الى ان منتوج النفط في الامبراطورية البريطانية لا يبلغ سوى ٢ ١/٢ / من منتوج العالم ، فاذا اضيف منتوج ايران يكون المجموع نحو ٤ ١/٢ / ، وقال كرزن انه مقابل هذه النسبة المئوية الصغيرة تمتلك الشركات الاميركية على الاقل ثلاثة ارباع المنتوج المكسيكي ولها الحق في ١٢ / من منتوج العالم وقال كرزن ان سيطرة الولايات المتحدة في انتاج النفط مضمونة لسنوات كثيرة في المستقبل . وأشار الى المقترحات الاميركية الخاصة بمبادئ الانتداب فأكده عدم امكانية بحث تلك المبادئ في مجلس عصبة الأمم الا من قبل موقعي الميثاق . واما ما يخص الاميازات الممنوحة في الاراضي المسلحة عن الامبراطورية العثمانية فقد قال كرزن لقد ادخلت بعض الاحكام في معاهدة سيفر للنظر في هذه الاميازات ، وقال ان الشركات البريطانية كشركة النفط التركية والجماعات الاخرى تطالب بحقوق متساوية في العراق وفلسطين . وقال كرزن سيحتفظ بالنفط العراقي للدولة العربية المقبلة لان الدولة البريطانية المتدبة لا تنوي تأسيس أي نوع من الاحتكارات على حسابها الخاص (١١) .

أرسل بنبرج كولبي وزير الخارجية الاميركية رسالة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ الى الحكومة البريطانية قال فيها ان حكومة الولايات المتحدة ترحب بتعهد بريطانيا بضمان المرافق الطبيعية العراقية للعراقيين وللدولة العربية المقبلة وقال ان الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن وضع بعض اراضي العدو تحت انتداب الدول الظافرة سيكون ملائماً لافضل المصالح العالمية . ولكنها عجزت عن قبول الرأي القائل بأن احكام الانتداب لا تبحث الا في مجلس العصبة ومن قبل الدول الموقعة للميثاق . وقال كولبي ان الولايات المتحدة بصفتها مشاركة في الحرب العالمية الاولى ومقدمة للتصحيحات التي انتهت بنجاح قضيتها لا تستطيع ان تعتبر أية دولة من الدول المشاركة مع الحلفاء ممنوعة من

(11) State Papers, CXIV, pp. 400-403.

بحث أى امتياز حصل عليه بواسطة الانتداب . وأكد ان الولايات المتحدة
احدى الدول المهتمة مباشرة بأحكام الانتداب ولذلك يرجو ان ترسل
مسودات صكوك الانتداب الى الولايات المتحدة لدراستها قبل تقديمها الى
مجلس العصبة . وطالب بأن تعطى علانية كافية لصكوك الانتدابات . وقال
كولبي ان حكومة الولايات المتحدة وجدت من الصعب ان توفق بين اتفاقية
سان ريمو وبين كرزن الذى قال فيه ان منافع نفط العراق وحرية العمل فيها
ستضمن للدولة العربية المقبلة التى لم تنظم بعد . واضاف انه من الصعب ان
يوفق بين اتفاقية سان ريمو وبين كرزن الذى قال فيه ان مطالب الامتيازات
المتعلقة بتلك المرافق لا تزال كما كانت قبل الحرب ومع ذلك ستدرس دراسة
عادلة بعد تأسيس الدولة العربية كما وعدت الحكومة البريطانية . ورفض
كولبي ان يفترض بان الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها ان تحكم على
صحة مطالب الامتيازات فى المناطق المختصة وان تضىي الصحة على بعض
تلك المطالب التى تشمل كل العراق . وأكد ان شركة النفط التركية لم تحصل
قبل الحرب العالمية الاولى على أية حقوق فى الامتيازات النفطية . وختم
رسالته بتساؤله عن معنى احدى مواد اتفاقية سان ريمو القائلة ان اية شركة
نفطية خاصة قد تستمر حقوق نفط العراق يجب ان تكون تحت السيطرة
البريطانية الدائمة^(١٢) .

لخص كرزن فى رسالته المؤرخة فى ٢٨ شباط ١٩٢١ والمرسلة الى
دبفس تاريخ شركة النفط التركية ، وقال فى هذه الظروف لا يمكن اعتبار
امتيازات النفط فى ولايتى بغداد والموصل مجرد مبدأ نظري ، وأكد انه
لا يرى مانعا ادبيا يضطر الحكومة البريطانية المتتدية على التحزب ضد مواطنيها
(الذين بعد سنوات من المفاوضات الشاقة نالوا بعض الامتيازات ولولا الحرب
العالمية الاولى لكانوا منذ زمن طويل منهمكين فى العمل) لكى تعطى فرصة

(12) *State Papers*, CXIV, pp. 405-408.

مساوية للجماعات الاخرى التي لم تكن قبل الحرب مهتمة بمرافق نفط العراق
اهتماما شديدا^(١٣) .

وبعد مضي ستة أشهر اعلنت الولايات المتحدة وزارة الخارجية البريطانية
بمذكرة مؤرخة في ٢٤ آب ١٩٢١ ومعنونة « موقف حكومة الولايات المتحدة
من الانتدابات » قالت فيها اذا استعرت بريطانيا على تأكيد ادعاءات شركة النفط
التركية فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم^(١٤) .

وبعد ثلاثة أشهر أخبر جورج هارفي السفير الاميركي في لندن المورود
كرزن ان حكومة الولايات المتحدة لا تريد لمواطنيها اي امتياز خاص في
الاراضي المنتدبة وتتوقع ان تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلا قبل الحرب
العالمية الاولى . ولكن يجب ان لا يعترف بطلب شركة النفط التركية الا
وفقا للمبادئ التي وافقت الحكومة البريطانية على تطبيقها في الاراضي المنتدبة
وعلى أساس تعيين طبيعة ومدى حقوق الشركة تعيينا مرضيا . وقد استشهد
هارفي بكتاب سعيد حليم باشا المؤرخ في ٢٨ حزيران ١٩١٤ الذي سلمه الى
السفير البريطاني والخاص بامتيازات شركة النفط التركية وقال هناك مجال
للشك فيما اذا كان من الممكن تنفيذ الاجارة حتى ولو لم تشب الحرب .
وقال هارفي اخيرا ان الحكومة الاميركية ترى رفض الترتيبات ذات الصفة
الاحتكارية والمغايرة للمبادئ المطبقة في الاراضي المنتدبة^(١٥) .

وفي ١١ شباط ١٩٢٢ أخبر السير أوكلاند كدس السفير البريطاني
في واشنطن جاردس اي . هيوز وزير الخارجية الاميركية ان ليس للحكومة
البريطانية اية أسهم في شركة النفط التركية^(١٦) . ولكن بعد بضعة أيام
كتب هنري فلجير وكيل وزير الخارجية الاميركية الى السير أوكلاند كدس
قائلا ان مثالا لشركة انترناشنال بتروليوم ربوت كان قد اطلع على كتاب

(13) *State Papers*, CXIV, pp. 410-413.

(14) U.S. Senate, *Document No. 97*, p. 47.

(15) U.S. Senate, *Document No. 97*, pp. 47-50.

(16) U.S. Senate, *Document No. 97*, p. 52.

ابيض في وزارة التجارة البريطانية مؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١ عنوانه
« استثمارات الحكومة البريطانية في الشركات المسجلة » ، وانه بموجب هذه
الوثيقة استثمرت هيئة التجارة البريطانية حتى ٣٠ أيلول ١٩٢١ مبلغ أربعين
ألف دينار كأسهم في شركة النفط التركية^(١٧) .

امتياز جستر

في سنة ١٩٠٨ أرسل الرئيس ثيودور روزفلت الرير ادميرال كولبي
جستر الى تركيا لبضمن للولايات المتحدة بعض حقوق الاسفينة في نفط
الموصل وقد عارضت الشركات البريطانية والفرنسية والروسية الامتيازات
التي حصل عليها جستر سنة ١٩٠٩ على أساس حصولها على وعود بامتيازات
ولكن امتياز جستر نال موافقة حكومة السلطان عبد الحميد وعطل تنفيذه
مجرى الحوادث السياسية في تركية ثم نشوب الحرب العالمية الاولى . اما
بعد الحرب فقد عطل تنفيذه مرة أخرى ظهور الحركة الكمالية والحرب
التركية - اليونانية . اخيرا جدد آرثر جستر ابن الاميرال جستر مفاوضاته
مع تركيا الكمالية لتأييد الامتياز الممنوح لشركة الاستثمار العثمانية - الاميركية
(شركة جستر) وقد وافقت حكومة انقرا على امتياز جستر في ١٠ نيسان
١٩٢٣ وعقد اتفاق لذلك الغرض في ٣٠ نيسان وقعه وزير الاشغال العامة
التركي بالنيابة عن حكومته وآرثر جستر وكلايتون كندى كممثلين للشركة
الاميركية ، وقد أبرم هذا الاتفاق المجلس الوطني الكبير التركي ، وقد نص
على بناء ما يزيد على ألف ميل من السكك الحديدية وعلى استثمار نفط
الموصل^(١٨) .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٣ اخبر السر أوكلانده كدس وزير الخارجية
الاميركية هبوز ان الحكومة التركية لا تستطيع منح امتيازات في العراق الذي
هو خارج حكمها وقال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بصحة

(17) U.S. Senate, Document No. 97, p. 53.

(18) Current History, XVIII, p. 485.

أى امتياز فى العراق تمنحه الحكومة التركية فى انقرا (١٩) .

تعتقد جريدة النيويورك تايمس ان انقرا بمنحها امتياز جستر حاولت ان تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الاميركية (٢٠) . وقال توينبى المؤرخ البريطانى ان امتياز جستر كشف مؤتمر لوزان (٢١) . وأوضح بنك ان الاتراك ادخلوا امتيازات نفط الموصل فى امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان هذا الامتياز لا قيمة عملية له ما دام مركز ولاية الموصل التى يسيطر عليها البريطانيون غير معلوم (٢٢) . وارثات جريدة توحيد افكار التركية رأيا آخر اذ قالت ان الاتراك وافقوا على منح امتياز جستر على عجل آمليين كسب الولايات المتحدة الى جانبهم ولكن حالما وافقت الحكومة التركية على الامتياز وضعت انكلترا وفرنسا صعوبات جمّة فى طريق عقد الصلح . وقالت لو لم يمنح الاتراك امتياز جستر قبل عقد الصلح لتفادوا ٩٠ ٪ من الصعوبات فى لوزان (٢٣) .

مناورات ومساومات من أجل نفط الموصل

فى ٢٣ تشرين الثانى ١٩٢٢ صرح بونار لو رئيس وزراء بريطانيا ان البريطانيين لا يريدون الانتداب فى العراق من اجل نفطه وادعى ان نظام الحكم البريطانى لا يسمح للحكومة بالحصول على فائدة لنفسها فى الاراضى المنسوبة (٢٤) . وفى ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ حين كان مؤتمر لوزان يناقش مشكلة الموصل صرح اللورد كرزن حين اشار الى قضية النفط بأنه قيل وزعم

(19) U.S. Senate, Document No. 97, p. 58.

(20) *The New York Times*, April 3, 1923.

(21) Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 682.

(22) Bing, "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(23) Quoted in Mears, *Modern Turkey*, p. 572.

(24) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 150.

بأن موقف الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بالموصل متأثر بقضية النفط ،
فإنكر ان للنفط اية علاقة بالموضوع وقال انه بينما كان مؤتمر لوزان منعقدا
ارسل ثلاثة من اعضاء الوفد التركي الى لندن ليعرضوا امتيازًا للنفط في ولاية
الموصل التي لم تكن تركية لكي ينصرفوا بها على بعض طالبي الامتيازات
من البريطانيين . ولكنهم رجعوا سريعا حين وجدوا انه لن يتم أمر حقيقي
من وراء ظهره (٢٥) .

ومن الجهة الثانية حاول عصمت باشا حشد الرأي العام العالمي ضد
بريطانيا فصرح في مؤتمر لوزان ان وجهة نظر تركيا في موضوع النفط كانت
ولا تزال وستكون ان لا يحرم العالم من نفط ولاية الموصل بعد ارجاعها الى
تركيا ، و اضاف بلهجة الرائي ان تركيا وعدت بمنح كل التسهيلات الممكنة
لكي يربح العالم من هذا النفط بطريقة شرعية (٢٦) .

حين ادرك جوزف كرو رئيس وفد المراقبين الاميركي في مؤتمر لوزان
الثاني ان الولايات المتحدة لا تستطيع مجاراة الدبلوماسية البريطانية والفرنسية
في قضية النفط ، أخبر رئيس الوفد الفرنسي ان الحكومة الاميركية لن تؤيد
اية مطالب للمواطنين الاميركيين في امتيازات تركية قد تلحق الحقوق التي
اكتسبها مواطنو الاقطار الاخرى من قبل (٢٧) . وحين استعرض هوبز
وزير الخارجية الاميركية العلاقات الخارجية الاميركية في مؤتمر صحفي ذكر
نفس الفكرة بطريقة أوضح ، فقال ان حكومة الولايات المتحدة لم تشترك
في الحصول على امتياز جستر ولم تقايض بأي حق من حقوقها للحصول على
هذا الامتياز أو أي امتياز آخر ، واكد ان موقف اميركا هو تأييد سياسة
الباب المفتوح ، والمعاملة العادلة للمواطنين الاميركيين (٢٨) .

انظر ايضا كتاب كروزن الى التايس ، ٢١ نوز . Cmd. 1814, p. 360. (25)
١٩٢٤ يتفق البعض : صرح عصمت باشا بعدئذ ان المندوبين التركيين (لا ثلاثة) ذهبوا الى
لندن للتحقيق من المركز المالي لبعض الجماعات التي تترأس بامتيازات في نفط الموصل .

(26) Cmd. 1814, p. 397.

(27) The New York Times, May, 1923.

(28) The New York Times, January 24, 1924.

امتياز نفط الموصل

وفي نفس الوقت كانت المفاوضات تجري بين بريطانيا العظمى والعراق من أجل الحصول على امتياز النفط لشركة النفط التركية ، وقد نجحت تلك المفاوضات أخيراً . وفي ١٤ آذار ١٩٢٥ أمضى مزاحم الأمين الباجه جي بالنيابة عن الحكومة العراقية وادورد هربرت كيلنك عن شركة النفط التركية الاتفاق المعروف^(٢٩) . وقد عرضت الحكومة التركية على الحكومة البريطانية امتيازاً للنفط في الموصل وأرسلت إليها مشروع اتفاق بتاريخ ١٩ آذار ١٩٢٥ ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض^(٣٠) .

بموجب المادة الأولى من اتفاق امتياز النفط منحت الحكومة العراقية شركة النفط التركية حق استثمار النفط^(٣١) . ونصت المادة الثانية على أن مدة الاتفاق خمس وسبعون سنة . ونصت المادة الثالثة على أن يشمل الاتفاق جميع العراق ما عدا الأراضي المحولة (قرب مندلي) من إيران إلى العراق سنة ١٩١٤ وما عدا ولاية البصرة . ونصت المادة العاشرة على العائدات التالية تدفعها الشركة للعراق :

إلى حين مرور عشرين سنة على إنجاز مد أنابيب النفط إلى ميناء التصدير يكون مقدار الحصة أربعة شلنات ذهب لكل طن ، ولكل عشر سنوات بعد ذلك التاريخ تزداد أو تنخفض تلك الحصة وفقاً لنسبة الربح أو الخسارة المثوية خلال السنوات الخمس السابقة ، على الأقل الحصة عن شلنين ذهب ولا تزيد على ستة شلنات ذهب .

واعطت المادة الثامنة والعشرون للشركة حق استيراد وتصدير كل المواد والمكائن والأدوات والمؤن الضرورية لعملها وكل المواد التي يحق لها استغلالها . ونصت المادة التاسعة والعشرون على أن يكون مستخدمو الشركة

(29) *The Times*, March 18, 1925.

(٣٠) العالم العربي ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

British Special Report, pp. 303-345.

(٣١) انظر نص الاتفاق في :

داخل العراق من المواطنين العراقيين ولكن المدربين والمهندسين والكيميائيين والحفارين وملاحظي العمل والميكانيكيين وغيرهم من العمال الماهرين والكتاب يجوز استخدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن الحصول في العراق على اشخاص حائزين للشروط المطلوبة لاشغال هذه الوظائف ، وبشرط أن تدرب الشركة العراقيين على هذه الاعمال . وبموجب المادة الرابعة والثلاثين اعصى العراقيون أفضلية لحد ٢٠٪ على الأقل في الاسهم التي تصدر . ونصت المادة الخامسة والثلاثون على أن يكون للعراق حق تعيين مدير واحد في مجلس ادارة الشركة .

قال ياسين الهاشمي رئيس الوزارة العراقية حينئذ لجريدة الاستقلال ان حكومته منحت شركة النفط التركية هذا الامتياز لانه كان من الضروري أن يعلن العراقيون حقوقه الشرعية في الولاية التي يطالب بها الاتراك بأسرع وقت ويسجل على الدول التي تمثل في هذه الشركة بأن العراق صاحب الحق الشرعي وقد خسبت الحكومة ضياع أمن فرصة في حياة العراقي السياسية ، وقال ان الاتراك اعلنوا امتياز جستر في مثل تلك الظروف وعند المفاوضة على نفس البقعة ، فكان من الافضل للعراق أن يضمن التأيد الادبي لشركة النفط التركية القوية وقد يسبب رفض اعطاء الامتياز تشجيع شركات النفط صاحبة النفوذ على تأييد مطالبة تركيا بولاية الموصل على حساب العراق (٣٢) .

اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية

عزا الدبلوماسيون والمراقبون سبب تأخير تسوية مشكلة الموصل لصالح البريطانيين خلال مؤتمر لوزان وبعده الى التأيد الادبي السري الذي قدمته الجهات السياسية والتجارية الاميركية للاتراك (٣٣) . وقد استمرت المفاوضات

(٣٢) الاستقلال ٩ مارس ١٩٢٥ .

(٣٣) Louis Fischer, "America and Mosul", in *The Nation*, CXXI, p. 757.

السرية بعد مؤتمر لوزان بين الحكومتين البريطانية والأميركية بغية اشراك
الأميركيين في شركة النفط التركية ، ولكن الجماعات الأميركية رفضت أولا
الاشتراك في الشركة ما لم تصفّ مطالب كلينكيان . وأخيرا في نيسان
١٩٢٦ توصل الى تسوية اعطيت بموجبها الجماعات الأميركية ٢٥٪ من
اسهم شركة النفط التركية . وهكذا ظهر أن سياسة الباب المفتوح ، خدعة
لادخال الولايات المتحدة ثم صفق الباب بعد دخولها (٣٤) .

(34) *The New York Times*, April 24, 1926; *Foreign Policy Association Information Service*, 44, p. 77. في سنة ١٩٢٨ وافق أعضاء شركة النفط التركية على توزيع الاسهم كما يلي :

- شركة استثمار دارسي المحدودة (تمثل شركة النفط الانكليزية - الفارسية) ١٠٢٣,٧٥٪
 - شركة النفط الانكليزية السكسونية (تمثل شركتي دويال دج وشيل) ١٠٢٣,٧٥٪
 - شركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية) ١٠٢٣,٧٥٪
 - شركة استثمار الشرق الأدنى (تمثل الجماعات الأميركية) ١٠٢٣,٧٥٪
 - شركة التعاون والاستثمار المحدودة (تمثل كلينكيان) ١٠,٥٪
- وبعد اشهر قليلة اُبدل اسم شركة النفط التركية باسم شركة نفط العراق .

ملحق

APPENDIX

المادة الثالثة من معاهدة لوزان

ARTICLE 3, TREATY OF LAUSANNE

النص الفرنسي « الرسمي »

French Text "Official".

De la Mer Mediteranee a la frontiere de Perse, la frontiere de la Turquie est fixee comme il suit :

1. Avec la Syrie :

La frontiere definie dans l'Article 8 de l'Accord franco-turc du 20 octobre 1921;

2. Avec l'Irak :

La frontiere entre la Turquie et l'Irak sera determinee a l'amiable entre la Turquie et la Grande-Bretagne dans un delai de neuf mois.

A defaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le delai prevu, le litige sera port devant le Conseil de la Societe des Nations.

Les Gouvernements turc et britannique s'engagent reciproquement a ce que, en attendant la decision a prendre au sujet de la frontiere, il ne sera procede a aucun mouvement militaire ou autre, de nature a apporter un changement quelque dans l'etat actuel des territoires dont la sort definitif dependra de cette decision.

الترجمة الانكليزية

English Translation.

From the Mediterranean to the frontier of Persia, the frontier of Turkey is laid down as follow :

(1) With Syria :

The frontier described in Article 8 of the Franco-Turkish Agreement of the 20th October, 1921;

(2) With Iraq :

The frontier between Turkey and Iraq shall be laid down in friendly agreement to be concluded between Turkey and Great Britain within nine months.

In the event of no agreement being reached between the two Governments within the time mentioned, the dispute shall be referred to the Council of the League of Nations.

The Turkish and British Governments reciprocally undertake that, pending the decision to be reached on the subject of the frontier, no military or other movement shall take place which might modify in any way the present state of the territories of which the final fate will depend upon that decision.

الترجمة العربية

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران ، تعين حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية - التركية المؤرخة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ •

(٢) مع العراق :

سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر •

في حالة عدم التوصل الى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور سيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم •

تمهد الحكومتان التركية والبريطانية تمهدا متبادلا بانه الى حين التوصل الى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا اية حركة أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الاراضي الراعنة التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار •

المراجع

المراجع العربية

الوثائق الرسمية :

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، الوقائع العراقية ، ٢٩ كانون الاول ١٩٣٥
الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي
العراقي ، الجزء الاول (بغداد ١٩٣٤) .

الجرائد :

الاستقلال

العالم العربي

العراق

العهد

المفيد

الموصل

نداء الشعب

الكتب :

الحسني ، عبدالرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ثلاثة اجزاء (صيدا ،
لبنان ، ١٩٤٨) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة .

الحسني ، عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول (صيدا ، لبنان ،
١٩٣٣) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة .

الحسني ، عبدالرزاق ، العراق في دورى الاحتلال والانتداب ، الجزء الاول
(صيدا ، لبنان ١٩٣٥) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة .

سعد ، ب . ط . قضية الموصل في مؤتمر لوزان (بغداد ، ١٣٤٣ هـ) يمثل
وجهات نظر العراق عن قضية الموصل في ادوارها الاولى .

المراجع التركية

الوثائق الرسمية :

Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la Signature du Traité d'Armistice de Moudros (30 Octobre, 1918) au 1^{er} Mars, 1925* [Livre Rouge : Red Book] (Constantinople, 1925).

الجرائد :

(مقتبسة من مصادر أخرى)

القدام

اقشام

ايلرى

توحيد افكار

جمهورية

حاكميتى عليه

مستقل

وقت

وطن

بنى سيس

المراجع الاخرى

BIBLIOGRAPHY

I. OFFICIAL DOCUMENTS

A. British

Colonial Office, *Report by his Majesty's Government ... to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq, 1920-1926*, (London, 1924-1927).

Colonial Office, *Report of the Financial Mission Appointed ... to Enquire into the Financial Position and Prospects of the Government of Iraq, 1925*, Cmd. 2438, (London, 1925).

Colonial Office, *Special Report ... to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931*, (London, 1931).

Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, Volume GXIV, (London, 1921).

Foreign Office, *Treaty Series No. 11* (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sevrès, August 10, 1920*, (London, 1920).

Foreign Office, *Treaty Series No. 16* (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other instruments, Signed at Lausanne on July 24, 1923*, Cmd. 1929, (London, 1923).

Foreign Office, *Turkey No. 1* (1923) *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace*, Cmd. 1814, (London, 1923).

India Office, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, (London, 1920), Cmd. 1061.

Parliamentary Debates, *House of Commons*, Fifth Series, Volumes CLXXVI, CLXXXIX, CXC1, (London, 1924, 1926).

Parliamentary Debates, *House of Lords*, Fifth Series, Volumes LIII, LXIII, (London, 1923), 1926).

B. *League of Nations*

Official Journal, 1923-1926 (Geneva, 1923-1926).

Permanent Mandates Commission, *Minutes of Seventh and Tenth Sessions* (Geneva, 1925, 1926).

Question of the Frontier Between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924, (Lausanne, 1925).

Treaty Series, Volumes XXVIII, XXXV, XLVII, LXIV, (Geneva, 1924-1927).

C. *Permanent Court of International Justice*

Series B, No. 12, 1925. Collection of Advisory Opinions, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier Between Turkey and Iraq), (Leyden, 1925).

Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, (November 21, 1925) *Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier Between Turkey and Iraq)*, (Leyden, 1925).

D. *United States*

68th Congress, First Session, Senate, Document No. 97, *Oil Concessions in Foreign Countries*, (Washington, 1924).

II. ARTICLES

"American Oil Interests in Mesopotamia — the Turkish Petroleum Company", in *Foreign Policy Association — Information Service*, Volume II, 1926, pp. 68-78.

Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul — the Financial Aspect", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 631-635.

Augur, "The Mosul Treaty", in *The Fortnightly Review*, Volume CXXVI, 1926, pp. 51-56.

Blag, Edward J., "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, Volume XXXV, 1923, pp. 196-197.

Briggs, Herbert Whittaker, "L'Avis Consulatif No. 12 de la Cour Permanente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VIII, 1927, pp. 626-655.

Bruneau, Pierre, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, pp. 138-140.

Cartouzet, Pierre, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 346-352.

Chardin, F. W., "Iraq-Mosul — the Land of the Twin Rivers", in *The English Review*, Volume XII, 1925, pp. 484-493; the writer had been British assistant political officer in Mosul town.

Chardin, F. W., "Mosul", in *Journal of the Central Asian Society*, Volume XHI, 1926, pp. 162-164.

Chardin, F. W., "The Mosul Question — What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review*, Volume CXXVII, 1925, pp. 57-63.

Earle, Edward Mead, "Mosul, Settled or Unsettled", in *The New Republic*, Volume XLV, 1926, pp. 314-316.

Earle, Edward Mead, "The Turkish Petroleum Company", in *Political Science Quarterly*, Volume XXXIX, 1924, pp. 265-279.

Ewer, W. N., "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, Volume VII, 1925, pp. 676-691; *The Labour Monthly* is a communist magazine, published in London.

Ewer, W. N., "The Mosul 'Victory'", in *The Labour Monthly*, Volume VIII, 1926, pp. 475-483.

Fischer, Louis, "America and Mosul", in *The Nation*, Volume CXXI, 1925, pp. 756-757.

Gore, Reverend Charles, "Iraq-Mosul — The Moral Obligation", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 629-630; the writer had been bishop of Oxford, England.

Grotte, Michel de la, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VII, 1926, pp. 330-344.

Heathcote, Dudley, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review*, Volume CXVIII, 1925, pp. 607-615.

Johnson, Albin E., "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, Volume CXXII, 1926, pp. 141-142.

Keith, Berriedale, "The League of Nations and Mosul", in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, Volume VIII, 1926, pp. 38-49.

"L'Affaire de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, December, 1925, pp. 339-344.

"La France et les Petroles de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, pp. 942-946.

"La Question de Mossoul devant la Societe des Nations", in *L'Asie Francaise*, August-September, 1925, pp. 256-273.

Le Fur, Louis, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*, Volume VIII, 1926, pp. 60-103, 200-245.

Lloyd, Major H. I., "The Geography of the Mosul Boundary", in *The Geographical Journal*, Volume LXVIII, 1926, pp. 104-117; the writer had been a British officer in Iraq.

Lybyer, Albert Howe, "Official Turkish View of Mosul Decision", in *Current History*, Volume XXIII, 1926, pp. 922-923.

Lybyer, Albert Howe, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, Volume XXIII, 1926, pp. 765-766.

Minorsky, Vladimir F., "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, pp. 1-44.

Nomad, "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, Volume XVI, 1925, pp. 664-665.

Perkins, Cleveland, "The Mosul Question", in *Editorial Research Report*, October 26, 1925, pp. 673-683.

Poinehard, A., "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Francaise*, May, 1923, pp. 21-30.

"Propagande Turque en Iraq", in *L'Asie Francaise*, October 1925, pp. 324-325.

Raglan, Lord, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 478-483.

Ray, Marcel, "L'Accord Anglo-Turc sur la Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, pp. 804-805.

Ray, Marcel, "L'Affaire de Mossoul Revient le Conseil de la Societe des Nations", in *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, pp. 1203-1205.

Seasi, "Reflections on the Mosul Problem", in *Journal of the Central Asian Society*, Volume XIII, 1926, pp. 350-363.

Spender, Hugh F., "The Mosul Question at Geneva", in *The Contemporary Review*, Volume CXXIV, 1925, pp. 596-606.

Staff Officer, "Iraq-Mosul — The Military Problem", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 636-641.

Taillardat, F., "La Question de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, pp. 268-274.

Tardieu, Andre, "Mossoul et le Petrole", in *L'Illustration* (Paris), Volume CLV, June 19, 1920, pp. 380-382.

"The Iraq Mandate", in *United Empire*, Volume XVI, 1925, pp. 598-599.

"The Mosul Award and After", in *The Near East and India*, Volume XXVIII, 1925, p. 765.

Tynbæe, Arnold Joseph, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, Volume CXXIII, 1923, pp. 681-691.

"Turkey and the League", in *The Near East and India*, Volume XXVIII, 1925, p. 735.

Verzijl, J. H. W., "La Classification des Differends Internationaux et la Nature du litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VI, 1925, pp. 732-759.

Whitton, John B., "Chronique des Faits Internationaux, Societe des Nations", in *Revue Generale de Droit International Public*, Volume VII, 1925, pp. 403-422.

Williams, Kenneth, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, Volume XCIX, 1926, pp. 349-355.

Wright, Quincy, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, Volume XX, 1926, pp. 743-769.

Wright, Quincy, "The Mosul Dispute", in *The American Journal of International Law*, Volume XX, pp. 453-463.

X "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, Volume XXI, 1925, pp. 222-224.

III. JOURNALS AND PERIODICALS

Current History, Volume XVII-XXIV (New York, 1922-1926).
Reference Service on International Affairs — European Economic and Political Survey, Volume I (Paris, 1925).

The American Review of Reviews, Volume LXXII (New York, 1925).

The Economist, Volume CII (London, 1926).

The Literary Digest, Volumes LXXVI, LXXXII, LXXXVII, LXXXVIII, XC (New York, 1923-1926).

The Near East and India, Volumes XXVIII, XXIX (London, 1925, 1926).

The London Statist, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

The New Leader, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 20; British Laborite, published in London.

The New Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19; British Socialist, published in London.

The New York Journal of Commerce, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Reynolds's Illustrated News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 17, published in London.

The Saturday Review, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXII, August 16, 1924, p. 20, published in London.

IV. NEWSPAPERS

A. British

The Manchester Guardian, Liberal.

The Times; pro-government, moderate Conservative.

The Daily Chronicle, quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

The Daily Express, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 18 and in Volume LXXXVII, February 6, 1926, p. 19; the paper was pro-Turkish, Conservative.

The Daily Herald, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925; the paper was laborite.

The Daily Mail, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *United Empire*, Volume XVI, 1925, p. 664; the paper was pro-Turkish, Conservative.

The Daily News, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *Al-Alam Al-Arabi*, September 8, 1925.

The Daily Telegraph, quoted in *Al-Mufid*, August 17, 1925; the paper was pro-government, Conservative.

The Evening Express, (Cardiff), quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, February 6, 1926, p. 17.

The Manchester Guardian, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; the paper was Liberal.

The Morning Post, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *Al-Mufid*, August 16, 1925.

The Westminster Gazette, quoted in *The New York Times*, December 1, 1925; the paper was pro-Turkish, Conservative.

B. American

The Chicago Tribune.

The Christian Science Monitor.

The New York Times.

The Austin Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Baltimore Sun, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Brooklyn Eagle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13 and Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 8.

The Buffalo News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The Chicago Evening Post, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

The Dayton News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The Detroit Free Press, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p. 12.

The Detroit News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The New York Call, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13. A Socialist Paper.

The New York Herald, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The New York Herald Tribune, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p. 11.

The New York Sun, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

The New York World, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

The St. Louis Post-Dispatch, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

The St. Louis Star, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The San Antonio Express, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The San Francisco Chronicle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Worker (New York), quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13. A Socialist paper.

C. French

Echo de Paris, quoted in *The Times*, December 8, 1925.

Journal des Debats, quoted in *The New York Times*, April 3, 1923.

L'Ere Nouvelle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

Le Temps, quoted in *The New York Times*, January 16, 1924 and in *The Times*, September 21, 1925 and December 8, 1925.

L'Oeuvre, quoted in Ernest Harold Davenport and Sidney Russel Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924), p. 145.

V. BOOKS

Antonius, George, *The Arab Awakening*, (New York, 1946). The best work on the subject. It discusses Arab nationalism and the Arab renaissance from the beginning of the nineteenth century through the post-war settlement of 1918-1938. The author was Christian Arab of Palestine.

Bell, Lady Florence, ed., *The Letters of Gertrude Bell*, (London, 1947). Selected letters of Miss Bell, the Eastern Secretary of the High Commissioner in Iraq, covering the years 1916-1926.

Bonfi, Pieter Elias Johannes, *L'Affairs de Mossoul* (Paris and Amsterdam, 1929). A legal discussion of the Mosul problem, defending the Turkish point of view.

Child, Richard Washburn, *A Diplomat Looks at Europe* (New York, 1925). Personal views of an American diplomat expressed in his diary at Lausanne.

Crutiansky, Leon, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Societe des Nations* (Paris, 1927). A legal treatise on the Mosul question, supporting the Turkish claims.

Davenport, Ernest Harold and Cooke, Sindney Russell, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924). Deals with the rivalry between the United States and Great Britain over world oil.

Denny, Ludwell, *We Fight for Oil* (New York, 1928). Explains the importance of oil in world politics.

Ellison, Grace, *An Englishwoman in Angora* (New York, 1923). Journalistic account of a tourist.

- Ireland, Philip W., *Iraq, A Study in Political Development* (New York, 1938). The best work on the subject; a doctoral thesis in political science submitted by an American to the University of London.
- Loder, John de Vere, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria* (London, 1923). A journalist's account of the settlement in these countries after the First World War; contains some documents.
- Mears, Eliot Grinnell, *Modern Turkey* (New York, 1924). An account of the history of modern Turkey in the twentieth century contains many very useful documents and a chronology of events.
- Temperely, Harold W. V. (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, Volumes I and VI (London, 1920-1924); contains documents.
- Toynbee, Arnold J., *Survey of International Affairs*, 1925, I (London, 1927). An excellent account of the Islamic world after the peace settlement.
- Wilson, Lt. Col. Sir Arnold T., *Mesopotamia, 1917-1920: A Clash of Logistics* (London, 1931). A personal account by the British Acting Civil Commissioner; subjective views on the period 1918-1920.

VI. PAMPHLETS

- Gidel, Gilbert, *Consulation sur L'Article 3, Paragraphe 2, du Traite de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak* (Paris, 1925). A legal treatment of the Article, defending the Turkish point of view.
- Gontaut-Biron, R. de., *La France et la Question de Mossoul* (Paris, 1923). Expresses a French opinion on the Mosul question in its early stages.

أهم الاسماء المذكورة في الكتاب

INDEX

جايلد ، رجارو واشبيرن :
٢٨٤ ، ٢٩

جستر ، امتياز النفط :
٢٨٨ ، ٣٠٩ - ٣١٠

جواد باشا ، الجنرال :
٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ٢٢٦

جيديل ، جليبي :
١٦٧ ، ٢١٠ - ٢١٣

ح

حسين ، الشريف :
٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٩

حليم ، سعيد :
٣٠٣ ، ٣٠٨

د

دوبس ، سر هنري :
٤٦ - ٤٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٥٦ ،
١٦٨ ، ٢٤٢

ر

رشدي بك ، توفيق :
١٣٤ - ١٦١ ، ١٦٧ - ١٦٨ ،
١٧١ ، ٢٠٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ،
٢٩١ ، ٢٩٩

رمبولد ، سر هوراس :
٣٧ - ٣٨

ا

احسان ، الجنرال علي :
٢

ايمري ، ليوبولد :
١٣٤ - ١٦١ ، ١٦٤ - ١٦٥ ،
١٧٤ ، ١٧٥ ، ٢٠٢ ، ٢٣٦ -
٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

ب

الباجهجي ، مزاحم الامين :
٣١٢

بارمور ، اللورد :
٥٢ - ٥٧

بروكسل ، خط الحدود :
٥٨ ، ١٢٣ - ١٤٠ ، ١٧٣

بريان ، ارستيد :
٢٩١

بولس ، كولونيل آ :
٥٤ ، ٦٦

ت

تلقي ، كونت بول :
٥٤ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ١٤٧ ،
٢٣٢ ، ٢٧٣

ج

جاردن ، آر ايف :
٦٠ ، ٦٦

٦٧ ، ١٢٧ ، ١٧٩ ، ٢٢١ ،
٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ،
٢٤٢ ، ٢٨٦

ق

القصاب ، عبدالعزيز :
٦٣

ك

كرزن ، اللورد :
١٩ ، ٢٩ - ٣٦ ، ١٢٤ ،
١٦٠ ، ١٨٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ،
٢٤٤ ، ٢٨٤ ، ٣٠٤ - ٣١١ ،
كمال ، مصطفى :
٢٤ ، ٢٧ ، ١٨٢ ، ٢٢٦ ،
٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٩٤ ،
كلينكيان ، كالوست سر كيس :
٣٠٣ ، ٣١٤

كوكس ، سر برسي :
٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤١ - ٤٦ ،
كولبي ، بينبرج :
٣٠٦

الكيلاني ، رشيد عالي :
٢٣٩

ل

لجمان ، كرنل :
٢ ، ٥ ،
لوزان ، مؤتمر :
٢٣ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٦٨ ، ١٤١ ،
١٦٠ ، ٢٠٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
٢٨٤ ، ٢٥٨ ، ٢٩٥ ، ٣١٠ ،
٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ،
لوزان ، معاهدة :
٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٣٨ - ٣٩ ،
٥٠ ، ٥٦ ، ١٣٦ ، ١٥١ ،

س

سان ريمو ، اتفاقية :
٧ ، ٩ - ١٠ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤ ،
سايكس - بيكو ، اتفاقية :
٧ - ٩ ، ٧٦ ، ٣٠٤ ،
السعدون ، عبدالحسن :
٤٦ ، ١٧٦ ، ٢٣٩ ،
سليمان ، حكمت :
٢٤٠

السويدي ، توفيق :
٢٩

سيفر ، معاهدة :
٧ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٧ ،
٢٧٧

ع

عبد الحميد الثاني ، السلطان :
١ ، ٣٠٢ ،
العسكري ، جعفر :
٢٩

عصمت باشا :
٢٩ - ٣٨ ، ١٢٤ ، ٢٧٠ ،
٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣١١

ف

فرسن ، اي آف :
٥٤ ، ٥٩ ، ٦٦ ،
فتحى بك :
٤١ - ٤٥ ، ٥٢ - ٥٤ ، ٥٥ ،
٥٧ ، ١٦١ ،
فتاح بك :
٤٣ ، ٦١ ، ٦٦ ،
فصيل ، ملك العراق :
١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣١ ، ٦٠ ،

ن

ناظم بك :

٦٦ ، ٦١ ، ٤٣

نشأت ، صبيح :

٦٠

هـ

الهاشمي ، طه :

٤١

الهاشمي ، ياسين :

٦٤ - ١٧٨ ، ٢٢٢

هوك ، سر دوكلان :

١٩١ - ١٩٧

هيوز ، جارلس :

٢٨٣ ، ٣١١

ولسن ، السر ارنولد :

٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ٢٦٧

١٦١ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٢ ،

٢٠٤ ، ٢١٨

لينونر ، الجنرال يوهان :

١٣٩ ، ١٤١ ، ١٦٨ - ١٧١ ،

٢٣٧

م

محمود ، الشيخ محمود برزنجي :

٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٣٠

مخلص ، مولود :

٢٤٠

منير بك :

١٦٤ - ١٦٧ ، ١٧١ ، ٢٠٧

- ٢١٠

منروس ، هدنة :

٢ ، ٣ ، ٦ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٦٠ ،

١٢٨

	Page
American Participation in the Turkish Petroleum Com- pany	313
APPENDIX	
Article 3, Treaty of Lausanne	315
BIBLIOGRAPHY	318
INDEX	329

	Page
Iraqi Comments on the Commission's Report, 1925 ...	230
Turkish Sympathizers in Iraq	234
Reaction to the Council's Award, 1925	236
Opposition to the Anglo-Iraqi Treaty of 1926	237
Satisfaction with the Final Settlement, 1926	241
IX. BRITISH PUBLIC OPINION AND THE MOSUL PRO-	
BLEM	243
Early British Views	243
British Views after the Publication of the Commission's	
Report	247
British Views after the Council's Decision	255
The Debate in Parliament	255
The Debate in Press	261
X. TURKISH PUBLIC OPINION AND THE MOSUL PRO-	
BLEM	270
Early Turkish Views	270
Turkish Views after the Publication of the League	
Commission's Report	273
Turkish Views after the Council's Decision	277
XI. AMERICAN AND FRENCH PUBLIC OPINION AND	
THE MOSUL PROBLEM	283
Views and Reactions in the United States	283
Early American Views	283
American Views after the Publication of the Com-	
mission's Report	289
American Views after the Council's Decision	289
Views and Reactions in France	293
Early French Views	293
French Views after the Publication of the Commis-	
sion's Report	297
French Views after the Council's Decision	298
XII. OIL, THE DECISIVE FACTOR IN THE MOSUL	
PROBLEM	301
Early Struggle for Mosul Oil	302
The Chester Concession	309
Maneuvers and Bargains for Mosul Oil	310
The Mosul Oil Concession	312

	Page
Political Conclusions	128
The Commission's Final Conclusions	129
Special Recommendations	130
V. THE LEAGUE COUNCIL'S DECISION REGARDING MOSUL	132
The Kurdish Revolt in Turkey	132
Frontier Incidents	133
The Appointment of the Laidoner Commission	139
The Council's Discussion of the League Commission's Report	141
Advisory Opinion of the Permanent Court of Interna- tional Justice	162
The Council's Discussion of the Court's Advisory Opinion	164
General Laidoner's Report	168
The Council's Arbitral Award	171
VI. THE FINAL SETTLEMENT OF THE MOSUL PRO- BLEM	176
The Anglo-Iraqi Treaty of 1926	176
The Situation Along the Final Frontier	180
Direct Negotiations Between Great Britain and Turkey	181
The Anglo-Iraqi-Turkish Treaty of 1926	184
VII. THE LEGAL ASPECTS OF THE MOSUL PROBLEM	187
The British Arguments	187
Views of the Permanent Court of International Justice	198
The Turkish Views	207
Views of International Jurists	210
Conclusions	218
VIII. IRAQI PUBLIC OPINION AND THE MOSUL PRO- BLEM	220
Iraqi Hostility to the Turks	200
Attitude of the Iraqi Constituent Assembly	222
Iraqi Opinion Before and During the Commission of Inquiry's Investigations	224
The Iraqi Independence Party and Mosul	224
Other Expressions of Iraqi Opinion	227
Kurdish Views	229

	Page
III. THE REFERENCE OF THE MOSUL PROBLEM TO	
THE LEAGUE OF NATIONS	40
The Constantinople Conference	41
The Question of the Mandate for Iraq	45
The Setting-up of the Commission of Inquiry	50
The Brussels Line	55
IV. THE COMMISSION OF INQUIRY AND ITS REPORT.	59
The Commission's Visits to London, Ankara and Baghdad	59
The Commission's Investigations in Iraq	62
Methods of Procedure	67
Geographical Arguments	72
Geographical Description of the Disputed Territory.	72
Description of the Frontiers Proposed	74
Geographical, Geological, and Climatic Characteristics Connecting the Disputed Territory and the Neighboring Territories	76
The Question of the name "Iraq"	76
Roads and Communications	78
Geographical Conclusions	79
Ethnical Arguments	80
Ethnical Description of the Disputed Territory	80
Figures on Population and Races	81
The Territorial Distribution of the Races	88
Character and Affinities of the Various Races	97
Ethnical Conclusions	101
Historical Arguments	103
Economic Arguments	105
Analysis of the Information Given by the Two Governments	106
The Commission's Study of the Economic Aspect of Mosul Problem	113
Economic Conclusions	115
Strategical Arguments	115
Political Arguments	117
Views of the Population	117
The Assyrian Question	124
Other Political Arguments	127

To my *Alma Mater* (the
American University of Beirut)
Library with best wishes.
Fadhil Hussain
Sept. 9, 1955

TABLE OF CONTENTS

RECOMMENDATION LETTER FROM PROFESSOR F. LEE

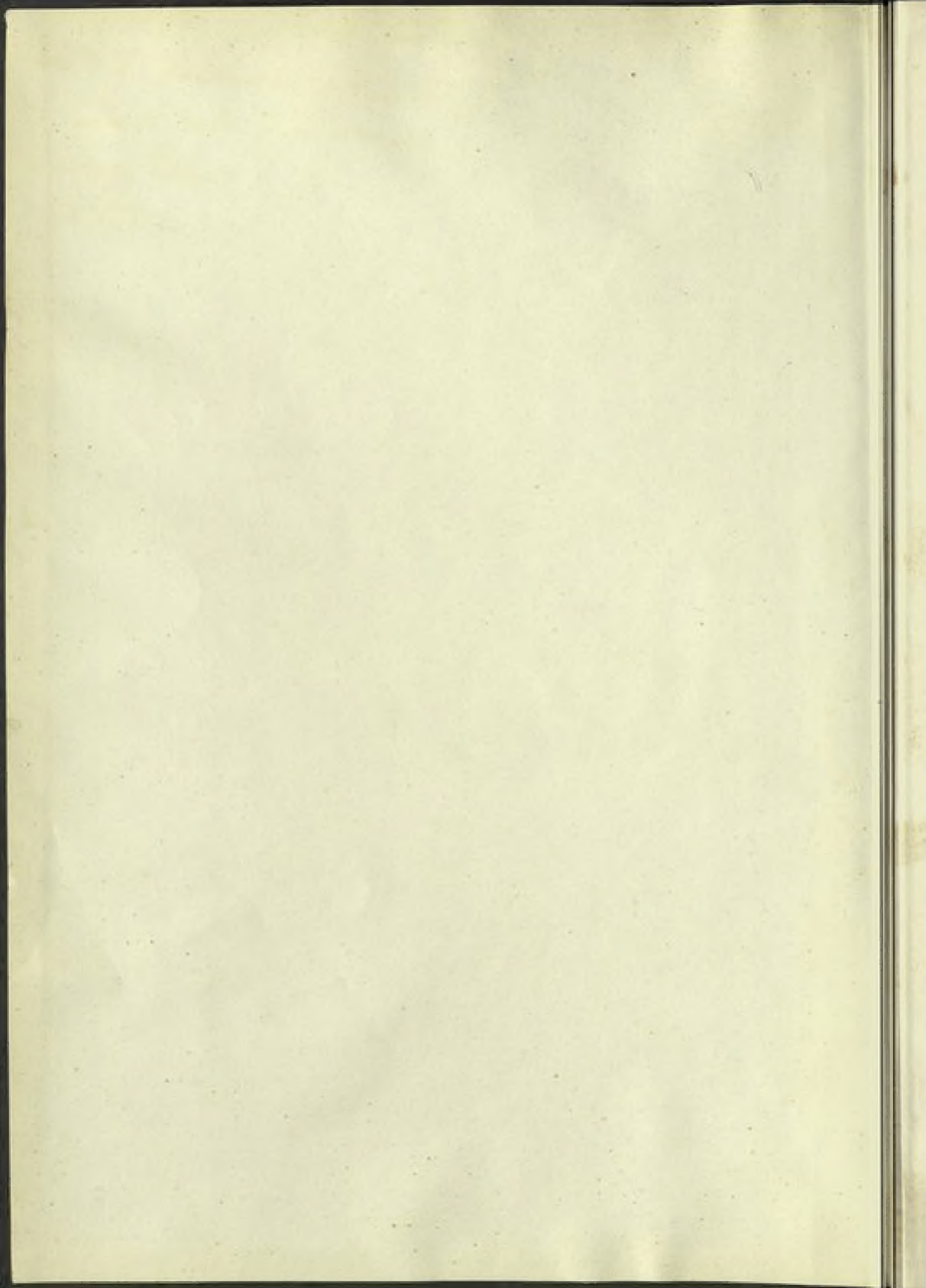
BENNS TO THE IRAQI MINISTER OF EDUCATION

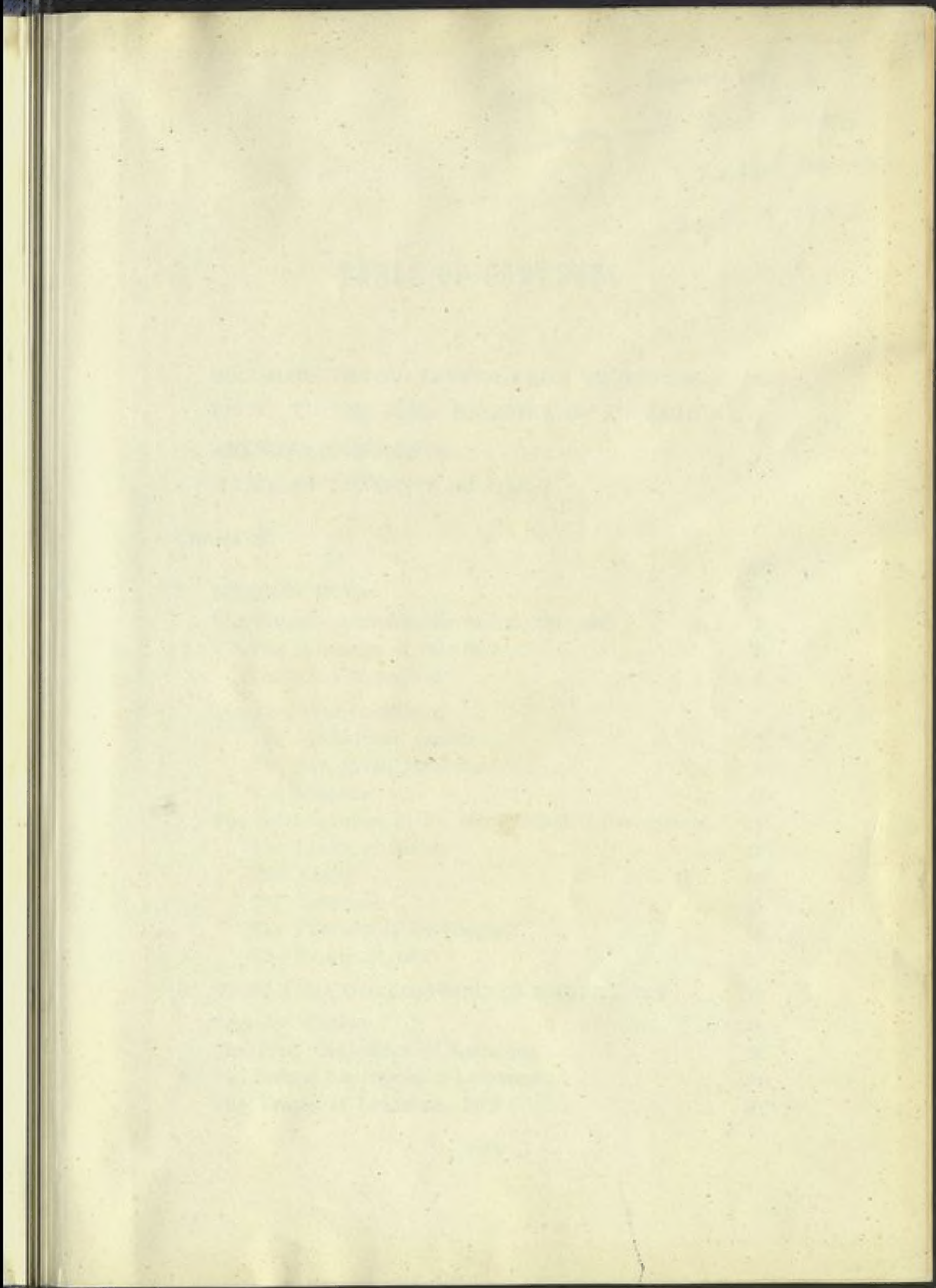
ACKNOWLEDGEMENTS

TABLE OF CONTENTS (*in Arabic*)

CHAPTER

	Page
I. MODERN IRAQ	1
The British Administration in Iraq 1918-1920	2
The Plebiscite of 1918-1919	3
The Arab Opposition	6
The Post-War Settlement	7
The Sykes-Picot Agreement	7
The San Remo Agreement	9
The Mandate	10
The Establishment of the Iraqi National Government.	11
The Treaty of Sèvres	12
The Kurds	13
The Assyrians	15
The Provisional Government	18
The Treaty of 1922	20
II. THE LAUSANNE CONFERENCE AND TREATY	23
Kemalist Turkey	24
The First Conference of Lausanne	28
The Second Conference of Lausanne	36
The Treaty of Lausanne, 1923	38





956.7:H342mA:c.1

حسين، فاضل

مشكلة المواصل: دراسة في الدبلوماسية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01054975

American University of Beirut



956.7

H342mA

General Library

